شرح
إيساغوجي في المنطق

تصنيف

الشيخ زادة أبي الفتح إسماعيل بن مصطفى الكلنبوي

المتوفى سنة ١٢٠٥هـ

ويليه

حاشية قليوبي

على

المطلع شرح إيساغوجي

لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري

تصنيف

العلامة شهاب الدين أحمد بن سلامة القليوبي

المتوفى سنة ١٠٦٩هـ

دراسة وتحقيق

الشيخ أحمد فريد المزيدي

دار الكتب العلمية®
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKi
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

الكتاب : شرح إيساغوجي في المنطق للكلنبوي
ويليه: حاشية قليوبي على المطلع شرح إيساغوجي
Title : ŠARḤ ĪSĀĞŪJĪ FĪ AL-MANṬIQ LIL-KALANBAWĪ
FOLLOWED BY: ḤĀŠIYAT QALYŪBĪ 'ALĀ AL-MAṬLA' ŠARḤ ĪSĀĞŪJĪ

التصنيف : علم المنطق
Classification: Logic

المؤلف : الشيخ زاده أبو الفتح الكلنبوي (ت ١٢٠٥ هـ)
والعلامة شهاب الدين القيلوبي (ت ١٠٦٩ هـ)
Author : Al-Shaykh Zadah Abu Al-Fatih Al-Kalanbawi (D. 1205 H.)
Al-Alama Shihab Addin Al-Qalyubi (D. 1069 H.)

المحقق : الشيخ أحمد فريد المزيدي
Editor : Al-Shaykh Ahmad Farid Al-Mazidy

الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت
Publisher: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah - Beirut

Pages	288	عدد الصفحات
Size	17×24 cm	قياس الصفحات
Year	2017 A.D. - 1438H.	سنة الطباعة
Printed in	Lebanon	بلد الطباعة لبنان
Edition	1st	الطبعة الأولى

Exclusive rights by © **Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah** Beirut-Lebanon No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à © **Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah** Beyrouth-Liban Toute représentation, édition, traduction ou reproduction même partielle, par tous procédés, en tous pays, faite sans autorisation préalable signée par l'éditeur est illicite et exposerait le contrevenant à des poursuites judiciaires.

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة **لدار الكتب العلمية** بيروت–لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأ أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: ٠٥٨٠٤٨١٠/١١/١٢+٩٦١
فاكس: ٠٥٨٠٤٨١٣+٩٦١
ص.ب:٩٤٢٤-١١ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠

http://www.al-ilmiyah.com info@al-ilmiyah.com sales@al-ilmiyah baydoun@al-ilmiyah.com

ISBN-13: 978-2-7451-8639-3
ISBN-10: 2-7451-8639-6

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة المحقّق

حمدًا لمن فضَّل نوعَ الإنسان على ما يُشاركه في الجنس الأخص، وخصه بالنطق الفصيح وميزه بما منح من العقل المدرك للكلي والجزئي المُمَيِّز من الفكر بين الفاسد والصحيح، وصلاةً وسلامًا إلى من أرسلهُ للناس كافة بسواطع الحجج وقواطع البرهان.

فصدع بما أُمر وأعجَز بفصل خطابه الخاص والعام من أفراد الإنسان.

وآله الذين انمحق بما أقاموه في القضايا من صحيح الأقيسة مغالطَة كلِّ مغالط منافق.

وصحبه الذين انْمحى بما أبرزوه من قواطع البراهين لاشِيَة العقم عن كلام الصادق، فكان لِمَا خُصّوا به من الفضيلة قياس الغير بهم قياسًا مع الفارق- جَعلَنا اللهُ تعالىٰ ممن أخلص حبَّه لهم، فلم يعُقه عن التشبه بِهم شيءٌ من العوائق، ما جرى قلم قائس بقياسٍ أو رفعت يد متزنٍ بميزان، وخطب بخطابةِ خطيبٍ، وفاه بشعر شاعرٍ في كل لغة ولسان.

وبعد... فهذا عمل جديد لتراث العلامة الكلنبوي - قدس سره- استكمالاً لتحقيق تراث الشيخ- نفعنا الله من بركاته وأمدنا بنفحاته وواسع هباته.

وهو شرح رائع نفيس بديع في شرح متن إيساغوجي المشهور في فن المنطق، وهو من أفضل الشروح، حيث براعة المصنف في هذا العلم وتفوقه على أهل عصره في هذه العلوم العقلية.

وإتمامًا للفائدة ألحقنا به حاشية القليوبي على المطلع في شرح إيساغوجي، وهي من خصائص شروح المطلع، والقليوبي معروف بنبوغه في الحواشي وشروح المتون.

ونسأل الله تعالىٰ من فضله أن يزيدنا بصيرة بأسراره وغوصًا في غماره وتوفيقًا لاقتفاء آثاره واقتباس أنواره والقيام بشكره والتحفظ من قهره ومكره، وأن ينفعني بكتابي والطالبين ويجعلهم فيه راغبين، ويرحمني وإياهم ومن دعا لي منهم ويتقبل فيّ دعوته برحمته إنه هو أرحم الراحمين.

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمدٍ وآله المباركين وصحبه المقربين، وسلم تسليمًا كثيرًا.

متن إيساغوجي

يرجع هذا الاسم إلى منطقي إغريقي اسمه فرفريوس من أهالي مدينة صور الساحلية الواقعة في جنوب لبنان ٣٠٤-٢٣٣ ق. م، ألَّف كتابًا أسماه: إيساغوجي بالإنكليزية Isagoge وهي كلمة يونانية تعني الكليات الخمسة، وقيل: إن كتاب فرفريوس هذا نقله إلى العربية:

أبو عثمان الدمشقي في القرن التاسع الميلادي.

ثم اختصره جماعة واشتهر منهم اختصار أثير الدين الأبهري، إلا أن البعض يرى أن كتاب الأبهري غير كتاب فرفريوس اليوناني. ومتن إيساغوجي للأبهري متن جامع لمهمات المسائل المنطقية، تلقاه العلماء بالقبول، واعتمدوه إقراءً وشرحًا ونظمًا منذ عهد مؤلفه ولا يزال عمدة إلى اليوم.

وطبع طبعات لا تحصى كثرة، وعليه شروح متعددة، فأولها شرح مؤلفه نفسه سماه:

- «قال أقول» طبع في كانبور سنة ١٢٩٣هـ، ثم وضع حاشية على هذا الشرح سماها مغني الطلاب في المنطق طبع في القسطنطينية سنة ١٢٦٠هـ.

- وللسيد عمر صالح القيسي التوقادي حاشية عليها سماها: «تعليقات الدر النجيع بإيساغوجي» طبعا معًا في الآستانة ١٢٩٨هـ، ثم سنة ١٣٠٤هـ.

- وعلق الشيخ رشدي -وهو من مدينة قره أغاج بتركيا- على مغني الطلاب كذلك حاشية سماها «تحفة الرشدي» طبعت في القسطنطينية عام ١٢٥٣هـ.

- وعلق شمس الدين الفناري الإسلامبولي المتوفى عام ٨٣٤هـ، حاشية على المغني كذلك سماها: الفوائد الفنارية، طبعت في القسطنطينية عام ١٣٠٤هـ.

وعلى الفوائد تلك عدة حواش أخر منها:

- حاشية العلامة خليل بن حسن المعروف بـ«قره خليل» المسماة «جلاء الأنظار في حل عويصات الأفكار» فرغ منها سنة ١١١١هـ، وطبعت بالآستانة ١٣٠٦هـ.

- وحاشية عبد الله الكانقري سماها «نفائس عرائس الأنظار ولطائف فوائد الأفكار» طبعت بالآستانة سنة ١٢٧٩هـ.

- ومن شروح إيساغوجي شرح حسام الدين حسن الكاتي، المتوفَّى سنة ٧٦٠هـ.

- وعلى هذا الشرح حواشٍ متعددة منها:

- حاشية العلامة الرهاوي فرغ منها سنة ٩٣٤هـ، مخطوط بالأزهرية.

- وحاشية العلامة الشرواني (ت: ١٠٣٦هـ).

- وحاشية محيي الدين التالشي (مخطوط بالعراق).

- وهناك شرح لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري المتوفى سنة ٩١٠هـ، سماه المطلع، فرغ منه سنة ٨٧٥هـ، طبع في بولاق سنة ١٢٨٣هـ، ثم بالحسينية سنة ١٣٢٨هـ، ثم طبع مرارًا بعدها، وقد كتب على هذا الشرح عدة حواش منها:

- حاشية العلامة شهاب الدين أحمد الغنيمي، سماها كشف اللثام عن شرح شيخ الإسلام (مخطوط بالأزهرية).

- وكذا حشاه العلامة الخرشي المالكي (ت: ١١٠١هـ).

- ثم الشيخ أحمد بن علي المصري وفرغ من حاشيته سنة ١١٢٢هـ، وسماها المجمع لحل ألفاظ إيساغوجي وشرحه المطلع.

- وكذا العلامة يوسف الحفناوي (ت١١٧٨هـ) وفرغ منها سنة ١١٧١هـ، وطبعت بمطبعة بولاق سنة ١٢٨٣هـ، ثم بالمطبعة الشرفية بالقاهرة سنة ١٣٠٢هـ، ثم تكرر طبعها.

- وكذا العلامة الشيخ حسن العطار شيخ الجامع الأزهر سابقًا (ت: ١٢٥٠هـ) وفرغ منها سنة ١٢٣٦هـ، وطبعت بالمطبعة العثمانية بالقاهرة سنة ١٣١١هـ، ثم بالميمنية سنة ١٣٢١هـ.

- وكذا العلامة الشيخ علِّيش المالكي (ت: ١٢٩٩هـ) وفرغ منها سنة ١٢٨٣هـ، وطبعت بالمطبعة الوهبية بالقاهرة سنة ١٢٨٤هـ.

- وشرحه العلامة أبو الفضل الرامفوري وطبع طباعة حجرية بالهند على القاعدة الفارسية سنة ١٣٠٩هـ.

- وشرحه الشيخ محمد شاكر وكيل الجامع الأزهر شرحًا رائقًا سماه «الإيضاح» وفرغ منه سنة ١٣٢٥هـ، وطبع بمطبعة الملاجئ العباسية بالإسكندرية في نفس السنة.

- وشرحه الشيخ محمود بن حافظ المغنسي وسماه «مغني الطلاب»، وطبع بالآستانة سنة ١٢٥٩هـ، ثم ببيروت عام ١٨٧٧م، ثم بالآستانة سنة ١٣١٠هـ.

- ونظمه الشيخ عبد الرحمٰن الأخضري نظمًا بديعًا رائقًا سماه «السلم المنورق» اشتهر وعليه شروح جمة.

بعض الشروح على
متن إيساغوجي

– تائية في نظم إيساغوجي في المنطق: إبراهيم بن السين البنيسي، وبنيس من قرى حلب «الشبستري النقشبندي توفي سنة ٩١٥هـ.

– موزون الميزان تائية في نظم إيساغوجي في المنطق: إبراهيم بن حسام الدين الكرمياني الرومي. المعروف بسيد شريفي الحنفي توفي سنة ١٠١٦هـ.

– حاشية على إيساغوجي في المنطق: أحمد بن بايزيد الحميدي الصاروخاني، شمس الدين الشهير بقره جه أحمد الرومي الحنفي توفي ببلده بروسة سنة ٥٨٤هـ.

– حاشية على شرح إيساغوجي في المنطق: أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي شهاب الدين المصري الشافعي توفي سنة ١٠٧٠هـ.

– شرح إيساغوجي في المنطق: أحمد بن علي المدني نجيب الدين أبو العباس المدرس الحنفي توفي سنة ١١٣٥هـ.

– شرح إيساغوجي في المنطق: السيد أحمد بن سعيد بن محمد منير الحسيني الدمشقي الشافعي مدرس الإخنائية ولد سنة ١٢٢٧، وتوفي سنة ١٣٣٠هـ.

– شرح مختصر إيساغوجي للأبهري في المنطق: حسن حسام الدين الكاتي النحوي توفي سنة ٧٦٠هـ.

– حاشية على شرح قره داود، لإيساغوجي في المنطق: عبد الله حلمي بن محمد بن

يوسف ابن عبد المنان الرومي الحنفي المقري المحدث المعروف بيوسف زاده شيخ القراء. ولد بأماسية سنة ١٠٨٥هـ، وتوفي سنة ١١٦٧هـ.

- نظم الرسالة الأثيرية في المنطق ثم شرحها: عبد الله بن عمر بن خليل اليمني كان عابداً زاهداً عالماً بالحساب والهندسة توفي سنة ١١٩٦هـ.

- شرح إيساغوجي في المنطق: عبد الله بن محمد الأخسقه وي ضياء الدين أبو محمد الأزغوري الحنفي المدرس بالآستانة ولد سنة ١١٤٦هـ، توفي سنة ١٢١٢هـ.

- شرح على القسم الأول من هداية الحكمة للأبهري في المنطق: عبد الكريم بن عبد النور بن منير بن عبد الكريم بن علي بن عبد الحق الحلبي الحافظ قطب الدين الفقيه الحنفي ولد سنة ٦٦٣هـ، وتوفي بمصر سنة ٧٣٥هـ.

- شرح إيساغوجي في المنطق: عبد الملك بن جمال الدين العصامي ابن صدر الدين ابن عصام الدين الأسفرائني العصامي نزيل المدينة المنورة ولد سنة ٩٧٨هـ، وتوفي بالمدينة سنة ١٠٣٧هـ.

- شرح إيساغوجي في المنطق: علي بن إبراهيم الشريف نور الدين الشيرازي من تلاميذ الجرجاني المتوفى سنة ٨٦٣هـ.

- تفسير إيساغوجي في المنطق: غريغوريوس بن حكيما أبو الفرج الملطي المؤرخ المعروف بابن العبري رئيس أساقفة اليعقوبية في بر الشام كان أديباً طبيباً ولد سنة ٦٣٤هـ، وتوفي سنة ٦٨٥هـ.

- شرح إيساغوجي في المنطق: محمد ركن الدين بن محمد الخوافي المتوفى سنة ٨٣٤هـ.

- شرح إيساغوجي في المنطق: محمد بن مباركشاة بن محمد الهروي، ثم الرومي الحنفي الشهير بحكيم شاه القزويني توفي سنة ٩٢٨هـ.

- شرح إيساغوجي في المنطق: محمد بن علي بن محمد بن علي الشبراملسي المصري المالكي توفي في حدود سنة ١٠٢١هـ.

- القول المشرق على شرح إيساغوجي في المنطق: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن عُليش، مغربي الأصل، مصري المنشأ مفتي المالكية بها الشهير بعليش، ولد بمصر سنة ١٢١٧هـ، وتوفي سنة ١٢٩٩هـ.

- مغني الطلاب في شرح إيساغوجي أيضًا في المنطق: محمود بن الحافظ حسن المغنيساوي الرومي الحنفي المتوفى سنة ١٢٢٢هـ.

- شرح إيساغوجي في المنطق. مير مرتضى بن محمد الشيرازي المتوفى سنة ٩٤٠هـ.

- شرح إيساغوجي في المنطق. مصطفى بن محمد بن يوسف بن عبد الرحمٰن القلعاوي المصري الشافعي الشهير بالصفوي المتوفى سنة ١٢٣٠هـ.

- حاشية على شرح إيساغوجي في المنطق: جمال الدين أبو الفضل يوسف بن سالم ابن أحمد المصري الأديب الشافعي المعروف بالخفني المتوفى سنة ١١٧٨هـ.

هذا... وبين يديك أيها القارئ الكريم هذا الكتاب النافع الجامع في فن المنطق ليكون مفادة وإضافة واسعة لطلاب العلم.

ترجمة أثير الدين الأبهري

هو الشيخ الإمام أثير الدين المفضل بن عمر بن المفضل الأبهري السمرقندي- ٦٦٣هـ/ ١٢٦٤م، الحكيم، الفيلسوف، والأبهري نسبة إلى أبهر وهي مدينة فارسية قديمة بين قزوين وزنجان.

المفضل بن عمر الأبهري السمرقندي، وكنيته أثير الدين عالم فلك، ورياضي، ومنطقي، وحكيم، فيلسوف عاش في الموصل.

ثم انتقل إلى أربيل سنة ٦٢٦هـ/ ١٢٢٨م. كان تلميذًا لعالم نال شهرة عظيمة، هو كمال الدين موسى بن يونس بن محمد بن منعة.

قد قال عنه «ليس بين العلماء من يماثل كمال الدين». وكان من خاصة الأمير محيي الدين ابن الصاحب شمس الدين الجزري بدمشق (ت:٦٥١هـ) بحيث انه استقبل بتدبير الأمير محيي الدين بالجزيرة بعد وفاة والده شمس الدين، وكان الأمير محيي الدين فاضلاً محبًّا للفضلاء مقربًا لهم مكرمًا لهم يلازمهم أبدًا، ويتحفونه بالفوائد ويؤلفون له التصانيف الحسنة، وقد أهداه الشيخ الأبهري بعضًا من مصنفاته.

كان عالمًا فاضلا متمكنًا من علوم المنطق والفلسفة والفلك والرياضة.

واشتهر الأبهري باهتمامه بالأزياج الفلكية، واهتم كذلك بحساب الحركات الفلكية رابطًا بينها وبين الرياضيات، وكان مهتمًّا بآلات الرصد الفلكية وبخاصة الإسطرلاب فقد كتب رسالة عنه ذكر فيها أنواعه وهدفه وطريقة عمله، وله كذلك مؤلفات في الرياضيات وله العديد من الرسائل في المنطق والجدل. وللأبهري في الهندسة مقالة في البرهان على صحة

حل كمال الدين بإنشاء مربع يكافئ قطعة دائرة، ومقالة هندسية أخرى وجدت في مكتبة بلمبتون بجامعة كولومبيا، تشير إلى أن الأبهري حاول إثبات موضوعة التوازي لإقليدس.

ويمتاز البرهان الذي قدّمه الأبهري بالإبداع الأصيل والتفكير العميق؛ إذ لم يسبق لأحد قبل الأبهري أن لاحظ الفكرة المبدعة التي استخدمها في البرهان، وهي أن العمود المقام على منصف زاوية يلاقي ضلعيها. وقد أضافت هذه الملاحظة مكافئاً جديداً لموضوعة إقليدس. ونشر أحد الرياضيين الإنكليز برهاناً لموضوعة إقليدس هذه في «مجلة الرياضيات البحتة والتطبيقية» عام ١٨٩٨م، أي: بعد الأبهري بنحو ٧٠٠ سنة، وجاء برهانه مطابقاً تماماً لبرهان الأبهري، وربما يكون اطلع على برهانه.

ويشار هنا إلى أنه ثبت في عام ١٨٤٦م، عدم إمكان برهنة الموضوعة الخامسة لإقليدس، كما يُذكر أن النقص في برهان الأبهري هو في الانتقال من عبارته الصحيحة «لايوجد عمود أخير يقطع ضلعي الزاوية» إلى العبارة «إن جميع الأعمدة على منصف الزاوية تقطع ضلعي الزاوية». ويشار هنا إلى أنه لمّا كانت مجموعتا الأعمدة التي تقطع تكوّن قطعاً من نوع قطع ديَدكِند فيوجد إذن عمود أول لايقطع الضلعين. وهذا ما تحقق فعلياً في أفكار الهندسة اللا إقليدية.

من شيوخه:

- الشيخ قطب الدين إبراهيم المصري. قرأ عليه الإشارات والتنبيهات لابن سينا وغيرها.

- الإمام أبو الفتح كمال الدين موسى بن أبي الفضل يونس بن محمد بن منعة بن مالك بن محمد الموصلي الفقيه الشافعي (٥٥١-٦٣٩هـ) وكان أوحد زمانه في جملة من الفنون، قرأ عليه المجسطي وغيره وأخذ عنه علمًا جمًّا، وكان يقول عنه: والله ما دخل إلى بغداد مثله.

يقول ابن خلكان: جاءنا الشيخ أثير الدين المفضل بن عمر بن المفضل الأبهري -صاحب التعليقة في الخلاف والزيج والتصانيف المشهورة- من الموصل إلى أربيل في

سنة ٦٢٦هـ، وقبلها في سنة ٦٢٥هـ، ونزل بدار الحديث، وكنت أشتغل عليه بشيء من الخلاف، فبينما أنا يومًا عنده إذ دخل عليه بعض فقهاء بغداد، وكان فاضلاً، فتجاريا في الحديث زمانًا، وجرى ذكر الشيخ كمال الدين في أثناء الحديث، فقال له الأثير: لما حج الشيخ كمال الدين ودخل بغداد كنت هناك؟ فقال: نعم، فقال: كيف كان إقبال الديوان العزيز عليه؟ فقال ذلك الفقيه: ما أنصفوه على قدر استحقاقه، فقال الأثير: ما هذا إلا عجب، والله ما دخل إلى بغداد مثل الشيخ، فاستعظمت منه هذا الكلام، وقلت له: يا كيف تقول هكذا؟! فقال: يا ولدي ما دخل إلى بغداد مثل أبي حامد الغزالي، ووالله ما بينه وبين الشيخ نسبة وكان الأثير الأبهري يجلس بين يديه يقرأ عليه، والناس يوم ذاك يشتغلون في تصانيف الأثير. وكان يقول: ما تركت بلادي وقصدت الموصل إلا للاشتغال على الشيخ كمال الدين.

من تلاميذه:

- الشيخ الإمام العالم الأصولي المتكلم القاضي شمس الدين أبو عبد الله الأصفهاني محمد بن محمود بن محمد بن عباد العجلي شارح المحصول (٦١٠-٦٨٨هـ) ذهب إلى بلاد الروم إلى الشيخ أثير الدين الأبهري فأخذ عنه الجدل والحكمة وتوفي في القاهرة.

- أبو عبد الله زكريا بن محمد بن محمود القزويني (٦٠٥-٦٨٢هـ) صاحب عجائب المخلوقات وآثار البلاد وغيرهما.

- قاضي القضاة شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلكان الإربلي الشافعي (٦٠٨-٦٨١هـ) صاحب وفيات الأعيان.

من مصنفاته:

- هداية الحكمة في الطبيعة والحكمة والمنطق، وقد ذكر المستشرق كارلو نللينو الباحث في تاريخ الفلك العربي أن الأبهري في كتابه: هداية الحكمة يبحث في حركة الكواكب والنجوم وطبيعة الأفلاك، وأن هذا الكتاب من الكتب الهامة في الفلك والتي لا نستطيع دراسة تاريخ علم الفلك بدون ذكرها. طبع في لكنو بالهند عام ١٨٤٥م، مع شرح عليه لمعين الدين الميذي. وطبع أيضًا في لكنو عام ١٢٨٧هـ. وقد كتب كثير من العلماء عليه جملة من الشروح والحواشي.

- تنزيل الأفكار في تعديل الأسرار في المنطق، قصد فيه تحرير ما أدَّى إليه فكره واستقر عليه رأيه من القوانين المنطقية والحكمية ذاكرًا فيه ما سنح له من الرد والقبول.

- متن إيساغوجي في المنطق.

- تهذيب النكت.

- درايات الأفلاك.

- الزيج الشامل. ويعرف بالزيج الأثيري، وله عدة أزياج ذكرها في رسائل له هي: الزيج المقنن، والزيج الاختياري، والزيج المخلص. كلها مخطوطة.

- المجسطي في الهيئة.

- القول في حساب الحركات الفلكية.

- غاية الإدراك في دراية الأفلاك.

- رسالة في علم الإسطرلاب.

- الاحتساب في علم الحساب.

- رسالة في بركار المقطوع، تأثر فيها برسالة شيخه كمال الدين بن يونس في هذا الأمر.

- إصلاح كتاب الاسطقسات في الهندسة لإقليدس.

- كشف الحقائق في تحرير الدقائق في المنطق.

- تلخيص الحقائق.

- القوادح الجدلية، مطبوع.

توفي الشيخ أثير الدين الأبهري إلى رحمة الله تعالىٰ سنة ٦٦٣هـ الموافق ١٢٦٤م وكتبه في الصالحين.

- وفيات الأعيان (٥/ ٣١٣).

- طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٢١٧).

- الوافي بالوفيات (في مواضع متفرقة).

- كشف الظنون (١/ ٨١، ٢٠٦، ٤٩٤، ٢/ ٩٦٨) وغيرها.

- معجم المؤلفين (١٢/ ٣١٥).

- هدية العارفين (٢/ ٤٦٩).

- اكتفاء القنوع ص (١٩٩، ٨٤٤).

ترجمة الكلنبوي

هو العالم العلامة الشيخ الفهامة الحجة القاضي الهمام، الإمام الفقيه المتبحر في علم الكلام: إسماعيل بن مصطفى بن محمود، أبو الفتح الكلنبوي الرومي، ويعرف بشيخ زاده: قاض حنفي عثماني. (٠٠٠ - ١٢٠٥هـ).

اشتهر بالرياضيات والمنطق.

نسبته إلى بلدة (كلنبة) من ولاية (آيدين) ووفاته في تسالية (من يني شهر) وكان قاضيًا فيها.

له تصانيف، منها:

- (دقائق البيان في قبلة البلدان) بتحقيقنا.
- (البرهان) رسالة في المنطق. بتحقيقنا.
- (حاشية) على البرهان. بتحقيقنا.
- رسالة في (الربع المجيب) بتحقيقنا.
- (رسالة في القياس).
- (رسالة الارتفاع)، بتحقيقنا.
-(حاشية على شرح الدواني للعقائد العضدية) بتحقيقنا.
- (رسالة في آداب البحث والمناظرة)، بتحقيقنا.
- (المراصد لتبين الحال في المبادئ والمقاصد) في المدينة (عارف حكمت ٢١ ميقات).

- الإمكان الفاضل في المحتمل من المنطق.
- حاشية على تهذيب المنطق.
- أضلاع مثلثات في الهندسة.
- شرح جداول الأنساب.
- حاشية على قاضي مير، بتحقيقنا.

انظر:

- الأعلام للزركلي (١/ ٣٢٧).
- معجم المؤلفين لكحالة (٢/ ٢٩٦).
- فهرس دار الكتب: ملحق الجزء الأول ٥٤.
- هدية العارفين ١: ٢٢.
- مخطوطات دار الكتب المصرية ١: ٢٧١، ٣٩٤.
- مخطوطات الأزهرية ٣: ٣٤٨، ٣٩٥، ٤٠٣.
- مخطوطات طوبقبو ٣: ٧٠٣.
- معجم المطبوعات ١١٦٥، ١٥٦٥.
- مخطوطات الرياض ٧: ٣٣.
- مجلة مجمع اللغة ٤٨: ٨٩٦.
- مخطوطات الظاهرية، الفلسفة ٢١٠.

ترجمة شيخ الإسلام الأنصاري

اسمه ونسبه:

هُوَ زين الدين أبو يَحْيَى زكريا بن مُحَمَّد بن أحمد بن زكريا الأنصاري الخزرجي السنيكي، ثُمَّ القاهري الأزهري الشَّافِعيّ.

والأنصاري: نِسْبَـة إلى الأنصار، وهم أهل المدينة من الأوس والخزرج.

والخزرجي: نِسْبَـة إلى الخزرج، أحد شطري الأنصار، وهم بطون عدة.

والسنيكي: نِسْبَـة إلى «سُنَيْـكَة» - بضم السين المُهْمَلَة، وفتح النون، وإسكان الياء المثناة من تَحْت، وآخرها تاء التأنيث وَهِيَ قَرْيَة بمصر من أعمال الشرقية، بَيْن بلبيس والعباسية، والأكثر عَلَى نسبته هكذا - بإثبات الياء -، وَهُوَ مخالف لقواعد الصرف إذ الصَّوَاب في النسبة: «السُّنَـكِي».

قَالَ ابن عقيل: «ويقال في النسب إلى فُعَيْلَة: فُعَلِيّ - بحذف الياء - إن لَمْ يَـكُنْ مضاعفاً، فتقول في جُهَيْنَةَ: جُهَنِيّ». وذُكِرَ عَن الْقَاضِي أنه كَانَ يكره النسبة إلى تِلْكَ البلدة.

القاهري: نِسْبَـة إلى مدينة القاهرة.

الأزهري: نِسْبَـة إلى الجامع الأزهر.

ولادته: لَمْ تكن ولادة الْقَاضِي زكريا محل اتفاق بَيْن المؤرخين، وإنما تطرق إليها الخلاف كَمَا تطرق لغيرها، فالسيوطي - عصريه وصديقه - يؤرخ ولادته في سنة (٨٢٤هـ)، عَلَى سبيل الظن والتقريب، فَقَالَ: «ولد سنة أربع وعشرين تقريباً».

وأما السخاوي والعيدروسي فيجزمان أن ولادته كَانَتْ في سنة (٨٢٦هـ) وتابعهما في هَذَا: ابن العماد الحنبلي، والشوكاني، والزبيدي، وعمر رضا كحالة.

في حِيْنَ أن الغزي يتردد في تحديد ولادته بَيْن سنة (٨٢٣هـ) وسنة (٨٢٤هـ)، وإن كَانَ صدَّر كلامه بالأولى ونقله من خطِّ والده الذي كَانَ أحد تلامذة الْقَاضِي زكريا.

وتفرد الأستاذ خير الدين الزركلي بالجزم بأنها كَانَتْ سنة (٨٢٣هـ) وهكذا نجد أن ولادة الْقَاضِي زكريا الأنصاري - في أقوال المؤرخين - كَانَتْ دُوْلَة بَيْن أعوام ثلاثة - بصرف النظر عَن القائلين بِهَا - وَهِيَ (٨٢٣هـ) و(٨٢٤هـ و ٨٢٦هـ) ولا مرجح عندنا لأحدها نجزم بِهِ أو نرجحه، والعلم عِنْدَ الله تَعَالَى.

أسرته: لمْ تسعفنا المصادر بالكثير عَنْ أسرته، وإنما كَانَتْ نتفاً وإشارات استطعنا أن نستشف مِنْها شيئاً قليلاً، يساعدنا في تكوين فكرة واضحة عَنْ أسرة المترجم. أمَّا والده فكل مَا نعرفه عَنْهُ أنه مات والمترجم لا يزال طفلاً، وَلَمْ يترك إلَّا امرأة أرملة وولداً يتيماً، يقاسيان مشاق الحياة التي لَمْ يَكُنْ لَهُمَا دور في تحريك دفة أحداثها.

وأما أمُّه فيمكننا القَوْل إنَّ مَا حازه المترجم من المجد والفخار إنما كَانَ - بَعْدَ رعاية الله - بحسن تصرفها، فَقَدْ حكى الغزي عَن الشَّيْخ الصالح ربيع ابن عَبْد الله السلمي الشنباري أنه كَانَ يوماً بسنيكة - مسقط رأس المترجم - وإذا بامرأة تستجير بِهِ وتستغيث أن ولدها مات أبوه، وعامل البلد النصراني قبض عَلَيْهِ يروم أن يكتبه مَوْضِع أبيه في صيد الصقور، فخلَّصه الشَّيْخ مِنْهُ، وَقَالَ لها: إن أردت خلاصه فافرغي عَنْهُ يشتغل ويقرأ بجامع الأزهر وعليَّ كلفته، فسلمت إليه المترجم . وهذا غاية مَا استطعنا الوقوف عَلَيْهِ من خبرها.

ومما مضى يُعْلَم أن المترجم كَانَ الوحيد لأبويه، فَلا إخوة ولا أخوات عِنْدَه، وكذا زوجته التي غمرت في بحر الجهالة، فَلا ذكر لها البتة فِيْمَا بَيْن أيادينا من مراجع. أما ذريته، فوقفنا عَلَى ذكر لبعض أولاده، مِنْهُمْ:

جمال الدين يوسف، قَالَ عَنْهُ الغزي: «الشَّيْخ العلامة الصالح» .

وذكر حاجي خليفة أن ولده هَذَا شرح مختصراً لبعض الشافعية لكتاب «التحرير في

أصول الفقه» لابن همام . وَلَمْ نقف عَلَى تاريخ وفاته والذي يظهر أن لَهُ ولداً آخر يدعى: «زكريا»، وإن لزكريا الأخير ابناً يدعى: «زكريا» أيضاً، ترجمه الغزي في الكواكب السائرة فَقَالَ: «زكريا بن زكريا الشَّيْخ العلَّامة زين الدين المصري، حفيد شيخ الإسلام قاضي القضاة زكريا الأنصاري»، وكانت وفاته في شوال سنة (٩٥٩هـ) وَكَانَ جده يحبه محبة عظيمة.

نشأته: كَانَ مولد المترجم في بلده الأول «سُنَيكة» فنشأ بِهَا، وابتدأ بحفظ القُرْآن الكريم – عَلَى العادة في بدء التعليم – ودَرَسَ مبادئ الفقه العامة، فقرأ «عمدة الأحكام» وبعض «مختصر التبريزي» في الفقه، وما كاد يدخل النصف الثَّانِي من عقد عمره الثَّانِي حَتَّى شدَّ رحاله نَحْو عاصمة العِلْم والعلماء التي كَانَتْ تعج بمظاهره: القاهرة، وسواء كَانَ قَدْ رحل بنفسه إلى القاهرة، أو أن الشَّيْخ ربيع بن عَبْد الله هُوَ الذي سافر بِهِ – كَمَا تقدم – فَقَدْ ورد المترجم القاهرة، ونزل الجامع الأزهر مستوطناً، وهناك أكمل حفظ المختصر الذي بدأ بِهِ في مقتبل عمره، ومن ثَمَّ بَدَأَ بحفظ الكُتُب التي وفَّرت لَهُ مبادئ العلوم التي كَانَتْ تدرَّس آنذاك، فحفظ «المنهاج» الفرعي و«الألفية» النحوية و«الشاطبية» و«الرائية» وبعض «المنهاج» الأصلي ونحو النصف من «ألفية الحَدِيْث» و«التسهيل» إلى باب «كاد» وكانتْ تِلْكَ قدمته الأولى إلى القاهرة، وَلَمْ يطل المكث فِيْهَا، وعاد أدراجه إلى بلده ملازماً هناك الجدَّ والاشتغال وبعد مدة من الزمن – نجهل تحديدها – عاود المجيء إلى القاهرة، يروم استخراج العِلْم من معادنه، فَدَرَسَ في الفقه: «شرح البهجة وغيرها، وقرأ في أصول الفقه: «العضد» و «شرح العبري»، وقرأ في النحو والصرف، ومما قرأه فِيْهِمَا: «شرح تصريف الغزي»، وأخذ المعاني والبيان والبديع فقرأ فِيْهَا «المطول»، وأخذ المنطق عَنْ عدة مشايخ وقرأ فِيهِ شرح القطب عَلَى الشمسية» وأكثر حاشية الشريف الجرجاني عَلَيْهِ، وكذا حاشية التقي الحصني عَلَيْه. كَمَا أخذ اللغة، والتفسير، وعلم الهيأة، والهندسة، والميقات، والفرائض، والحساب، والجبر، والمقابلة، والطب، والعروض، وعلم الحروف، والتصوف، وتلا بالسبع والثلاثة الزائدة عَلَيْهَا، وقرأ مصنفات ابن الجزري كـ«النشر» و«التقريب» و«الطيبة»، وأخذ رسوم الخطِّ، وآداب البحث، والحديث.

وهكذا دأب وانهمك في الطلب والتحصيل، فأجازه مشايخه، وكتب لَهُ بِذَلِكَ كَثِيْر

مِنْهُمْ مَعَ الإطناب في المدح والثناء، يزيدون عَلَى مئة وخمسين، ومنهم الحافظ ابن حجر العسقلاني؛ إذْ كتب لَهُ في بَعْض إجازاته: «وأذنت لَهُ أن يقرأ القُرْآن عَلَى الوجه الذي تلقَّاه، ويقدر الفقه عَلَى النمط الذي نص عَلَيْهِ الإمام وارتضاه، والله المسؤول أن يجعلني وإياه، ممن يرجوه ويخشاه إلى أن نلقاه».

وأذن لَهُ في إقراء «شرح النخبة» وغيرها من مصنفاته في حياته، وكذا فعل غَيْر ابن حجر حَتَّى قَالَ العيدروسي: «وتصدّى للتدريس في حياة غَيْر واحد من شيوخه». وهكذا أصبح المترجم من المؤهلين للانضمام إلى ركب العُلَمَاء، وأن يشقَّ طريقه وسطهم.

صفاته وأخلاقه: لقد كَانَ الْقَاضِي زكريا بن مُحَمَّد الأنصاري مضرب المثل في وقته في حَسَن الخلق، والتحلي بمكارم الأخلاق وفضائلها، لا يدع باباً إليها إلَّا دخله.

قَالَ العلائي: «قَدْ جمع من أنواع العلوم والمعارف والمؤلفات المقبولة ومكارم الأخلاق وحسن السمت والتؤدة والأخذ عَن الأكابر مَا لَمْ يجمعه غيره» .

ولعل أبرز صفاته التي كَانَ يتحلَّى بِهَا أنه كَانَ حافظاً للجميل شاكراً لصنيع المحسنين إليه، ويدل عَلَى ذَلِكَ -كَمَا مَرَّ- أن الشَّيْخ ربيع بن عَبْد الله كَانَ صاحب الفضل عَلَيْهِ في توجهه إلى طلب العِلْم وسفره إلى القاهرة، فكان ردّ المترجم عَلَى ذَلِكَ أنه: «إذا ورد عَلَيْهِ الشَّيْخ ربيع أو زوجته أو أحد من أقاربه يجعله في زمن صمدته ومنصبه، وَكَانَ يقضي حوائجهم ويعترف بالفضل لَهُمْ، وربما مازحته زوجة الشَّيْخ ربيع التي ربَّتْهُ».

وَكَانَ في النهاية من الانهماك في طلب العِلْم، لا يجعل لنفسه متنفساً سواه، حَتَّى أشغله عَنْ مأكله ومشربه، فحكى عَنْ نَفْسه، قَالَ: «جئت من البلاد وأنا شابٌّ فلم أعكف عَلى الاشتغال بشيء من أمور الدنيا وَلَمْ أعلّق قلبي بأحد من الخلق، قَالَ: وكنت أجوع في الجامع كثيراً، فأخرج في الليل إلى الميضأة وغيرها، فأغسل مَا أجده من قشيرات البطيخ حوالي الميضأة وآكلها، وأقنع بِهَا عَن الخبز».

وَكَانَ عَلَى دَرَجَة من اليقين بالله وتفويض الأمور إليه، فروى من حاله أنه قَالَ: «فلما أتممت شرحها - يعني: «البهجة»- غار بَعْض الأقران، فكتب عَلَى بَعْض نسخ الشرح:

كِتَاب الأعمى والبصير ؛ تعريضاً بأني لا أقدر أشرح البهجة وحدي، وإنما ساعدني فِيهِ رفيق أعمى كنت أطالع أنا وإياه، قَالَ: فاحتسبت بالله تَعَالَى، وَلَمْ ألتفت إلى مِثْل ذَلِكَ».

وَكَانَ من أخلاقه أنه كَانَ صداعاً بالحق، لَمْ يثنه الخوف عَلَى المنصب أو هيبة سلطان عَنْ زجر الظالم أو إنذار العاصي، حَتَّى أن الغزي يذكر أن سبب عزله عَن القضاء: «بسبب خطه عَلَى السلطان بالظلم، وزجره عَنْهُ تصريحاً وتعريضاً» .

«ومتع بالقول عَلَى ملازمة العِلْم والعمل ليلاً ونهاراً، مَعَ مقارنة مئة سنة من عمره من غَيْر كلل ولا ملل، مَعَ عروض الانكفاف لَهُ، بحيث شرح البُخَارِيّ جامعاً فِيهِ ملخص عشرة شروح، وحشَّى تفسير البيضاوي في هذِهِ الحالة».

والمترجم ممن قاسى مرارة الحرمان وعاش مصاعبها ؛ لذا كَانَ يعرف لوعة المحرومين وضيق ذات يد المعدمين، فكان كَثِيْر البرِّ بطلبته وتفقد أحوالهم، مَعَ مَا كَانَ عَلَيْهِ من كثرة الصدقة والمبالغة في إخفائها، وَكَانَ لَهُ جَمَاعَة يرتب لَهُمْ من صدقته مَا يكفيهم إلى يوم وإلى أسبوع وإلى شهر، وإذا جاءه سائل – بَعْدَ أن أصيب بالعمى – يَقُول لِمَنْ عنده من جماعته: هَلْ هنا أحد ؟ فإن قَالَ لَهُ: لا، أعطاه، وإن قَالَ لَهُ: نعم، قَالَ لَهُ: قل لَهُ: يأتينا في غَيْر هَذَا الوقت.

وَقَدْ أورد الغزي كلمة جامعة في بيان أخلاقه، فَقَالَ: «وَكَانَ صاحب الترجمة مَعَ مَا كَانَ عَلَيْهِ من الاجتهاد في العِلْم اشتغالاً واستعمالاً وإفتاءً وتصنيفاً ومع مَا كَانَ عَلَيْهِ من مباشرة القضاء ومهمات الأمور، وكثرة إقبال الدنيا، لا يكاد يفتر عَن الطاعة ليلاً ونهاراً، ولا يشتغل بما لا يعنيه، وقوراً مهيباً مؤانساً ملاطفاً، يُصَلِّي النوافل من قيام مَعَ كبر سنه وبلوغه مئة سنة وأكثر، ويقول: لا أعوّد نفسي الكسل. حَتَّى في حال مرضه كَانَ يُصَلِّي النوافل قائماً، وَهُوَ يميل يميناً وشمالاً لا يتمالك أن يقف بغير ميل للكبر والمرض، فقيل لَهُ في ذَلِكَ، فَقَالَ: يا ولدي، النفس من شأنها الكسل، وأخاف أن تغلبني وأختم عمري بِذَلِكَ.

وَكَانَ إذا أطال عَلَيْهِ أحد في الكلام يَقُول لَهُ: عجِّل قَدْ ضيَّعتَ عَلَيْنَا الزمان، وَكَانَ إذا أصلح القارئ بَيْن يديه كلمة في الكِتَاب الذي يقرأ ونحوه، يشتغل بالذكر بصوت خفي

قائلاً: «الله الله، لا يفتر عَنْ ذَلِكَ حَتَّى يفرغ، وَكَانَ قليل الأكل لا يزيد عَلَى ثلث رغيف، ولا يأكل إلا من خبز خانقاه سعيد السعداء، ويقول: إنما أخص خبزها بالأكل لأن صاحبها كَانَ من الملوك الصالحين».

وفاته: بَعْدَ عُمر بَلَغَ أو جاز بقليل المائة عام، كَانَتْ مملوءة بالعلم والتعليم، والتربية والإرشاد، اختار الباري - عزوجل - الْقَاضِي زكريا الأنصاري إلى جواره الكريم، بَعْدَ أن ابتلي بفقد نعمة البصر.

وَقَدْ حصل خُلْفٌ بين المؤرخين في تحديد سنة وفاته، بَعْدَ أن اتفقت كلمة جمهورهم عَلَى تحديد اليوم والشهر، وَهُوَ الرابع من ذي الحجة؛ فالجمهور عَلَى أن وفاته كَانَتْ سنة ٩٢٦هـ، في حين ذهب العيدروسي، وتابعه ابن العماد الحنبلي إلى أنها كَانَتْ سنة (٩٢٥هـ).

ولقد أغرب الأدنروي في تحديد وفاته، فزعم أنها كَانَتْ سنة ٩١٠هـ، وَهُوَ وهم لا محالة، ولا متابع لَهُ ولا عاضد عَلَى هَذَا، وإنما هُوَ قَوْل انفرد بِهِ، وخالف فِيهِ المؤرخين جملة وتفصيلاً.

شيوخه: بَلَغَ شيوخ الْقَاضِي زكريا الأنصاري كثرة كاثرة، ومَرَّ بنا أنهم زادوا عَلَى المئة والخمسين شيخًا؛ فمن أشهر مشايخه:

- زين الدين أبو ذرٍّ عَبْد الرحمان بن مُحَمَّد بن عَبْد الله الزَّرْكَشِيّ القاهري الحنبلي، المتفرد برواية «صَحِيْح مُسْلِم» بعلو، تُوُفِّي في ذي الحجة سنة ٨٤٦هـ، وَقَدْ ناهز التسعين أخذ عَنْهُ: «صَحِيْح مُسْلِم».

- شمس الدين مُحَمَّد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد بن يعقوب القاياتي، تُوُفِّي ليلة الاثنين الثامن عشر من محرم، سنة ٨٥٠هـ، أخذ عَنْهُ: الفقه، وأصوله، والمعاني، والبديع، والبيان، واللغة، والتفسير، وشرح الألفية للعراقي، وغيرها.

- شهاب الدين أبو العَبَّاس أحمد بن رجب بن طَيْبُغَا الشَّافِعِيّ، المعروف بابن المَجْدي، مات في ذي القعدة سنة ٨٥٠هـ، عَنْ أربع وثمانين سنة. أخذ عَنْهُ: الفقه، والنحو، وعلم الهيئة، والهندسة، والميقات، والفرائض، والحساب، والجبر، والمقابلة.

- الْقَاضِي عز الدين عَبْد الرحيم بن المؤرخ ناصر الدين مُحَمَّد بن عَبْد الرحيم المصري الحنفي، عُرِفَ بابن الفرات، تُوُفِّي في ذي الحجة سنة (٨٥١هـ)، وَقَدْ جاز التسعين. سَمِعَ عَلَيْهِ العديد من كُتُب الحَدِيْث كـ: «البعث» لابن أبي دَاوُد، وغيره

- زين الدين أبو النعيم رضوان بن مُحَمَّد بن يوسف العقبي ثُمَّ القاهري الشَّافِعِيّ، المُسْنِد الصَّيِّن، تُوُفِّي في رجب سنة (٨٥٢هـ)، عَنْ ثلاث وثمانين سنة. أخذ عَنْهُ: الفقه، والقراءات السبع، وآداب البحث، وشرح الألفية للعراقي، وصحيح مُسْلِم، وسنن النَّسَائِيّ.

- شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَلِيّ بن أحمد الكناني العسقلاني الأصل، المصري ثُمَّ القاهري. تُوُفِّي ليلة السبت الثامن عشر من ذي الحجة سنة ٨٥٢هـ، أخذ عَنْهُ: الفقه، والتفسير، وشرح الألفية للعراقي، ومعرفة أنواع علم الحَدِيْث لابن الصَّلاح، وشرح النخبة، والسيرة النبوية لابن سيد الناس، وغالب سُنَن ابن ماجه، وغيرها

- أبو اليمن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَلِيّ بن أحمد الهاشمي العقيلي النويري المكي الشَّافِعِيّ قاضي مكة، مات في ذي القعدة سنة (٨٥٣هـ)، عَنْ ستين سنة. أخذ عَنْهُ لَمّا ورد مكّة حاجًّا.

- شرف الدين أبو الفتح مُحَمَّد بن زين الدين أبي بَكْر بن الْحُسَيْن بن عُمَر القرشي العثماني المراغي القاهري الأصل المدني الشَّافِعِيّ، تُوُفِّي في محرم سنة ٨٥٩هـ، عَنْ ثلاث وثمانين سنة أخذ عَنْهُ: الحَدِيْث، والفقه، وغيرهما لما ورد المدينة في طريق حجه.

- جلال الدين أبو السعادات مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن الْحُسَيْن بن عَلِيّ القرشي المخزومي المكي، ويعرف بابن ظهيرة. مات في صفر سنة ٨٦١هـ، عَنْ خمس وستين سنة سَمِعَ عَلَيْهِ الحَدِيْث عندما ورد مكة حاجًّا .

- كمال الدين مُحَمَّد بن عَبْد الواحد بن عَبْد الحميد السيواسي الأصل السكندري، ثُمَّ القاهري الحنفي. مات في رمضان سنة٨٦١هـ، عَنْ ستين سنة أخذ عَنْهُ: النحو، والمنطق، وشرح الألفية للعراقي.

- جلال الدين مُحَمَّد بن أحمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم الأنصاري المحلي الأصل

القاهري الشَّافِعيّ. مات في محرم سنة٨٦٤هـ، أخذ عَنْهُ: أصول الفقه، والعلوم العقلية .

– بدر الدين الحَسَن بن مُحَمَّد بن أيوب الحسني القاهري الحسيني الشَّافِعيّ. مات في مستهل صفر سنة ٨٦٦هـ، وَقَدْ قارب المائة، أخذ عَنْهُ: الفقه، والنسب .

– علم الدين صالح بن عُمَر بن رسلان البلقيني الأصل القاهري. مات في رجب سنة ٨٦٨هـ، عَنْ سبع وسبعين سنة، أخذ عَنْهُ: الفقه.

– تقي الدين أبو الفضل مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَبْد الله الهاشمي الأصفوني ثُمَّ المكي الشَّافِعيّ، عُرِفَ بابن فهد، تُوُفِّي في ربيع الأول سنة ٨٧١هـ، عَنْ أربع وثمانين سنة، أخذ عَنْهُ: فنون الحَدِيْث .

– شرف الدين أبو زكريا يَحْيَى بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أحمد بن مخلوف الحدادي الأصل المناوي القاهري الشَّافِعيّ. تُوُفِّي ليلة الإثنين الثَّانِي عشر من جُمَادَى الثانية سنة ٨٧١هـ، وَقَدْ جاز السبعين. أخذ عَنْهُ: الفقه .

– تقي الدين أبو العَبَّاس أحمد بن كمال الدين مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن حَسَن القسنطيني الأصل السكندري ثُمَّ القاهري الشمني الحنفي، مات في ذي الحجة سنة٨٧٢هـ، وَقَدْ جاز الستين أخذ عَنْهُ: النحو .

– محيي الدين أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن سليمان بن سعيد الرومي الحنفي المعروف بالكافيجي نزيل القاهرة، مات في جُمَادَى الثانية سنة ٨٧٩هـ، وَقَدْ جاز التسعين. أخذ عَنْهُ: أصول الفقه، والمنطق، والتفسير، وسائر علوم الآلة .

أما بقية مشايخه، فمنهم:

– الآمدي.

– إبراهيم بن صدقة أبو إسحاق الحنبلي.

– أحمد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد بن حميد الدمياطي.

– البدشيني.

- البرهان الصالحي.
- البرهان الفاقوسي البلبيسي.
- التقي الحصني.
- أبو الجود الليثي.
- الرشيدي.
- الزين البوشنجي.
- الزين جَعْفَر نزيل المؤيدية.
- الزين ظاهر المالكي.
- الزين ابن عياش المكي.
- سارة بنت جَمَاعَة.
- السراج الورودي.
- الشرف بن الخشاب.
- الشرف السُّبْكِيّ.
- الشرواني.
- الشمس البُخَارِيّ.الشمس الحجازي.
- الشمس الوفائي.
- الشهاب أحمد الأنكاوي.
- الشهاب الغزي.
- الشهاب القلقيلي السكندراني.
- العز بن عَبْد السلام البغدادي.
- الكمال نزيل زاوية الشَّيْخ نصر الله.

- مُحَمَّد بن حمد الكيلاني.

- مُحَمَّد بن ربيع.

- مُحَمَّد بن عُمَر الواسطي الغمري.

- مُحَمَّد الغومي.

- مُحَمَّد بن قرقماس الحنفي.

- النور البلبيسي إمام الأزهر.

تلامذته: كتب الله تَعَالَى للقاضي زكريا القبول بَيْن الناس، وأَمدَّ في عمره حَتَّى تفرد بعلو الإسناد، فأصبح مطمح الأنفس، ومؤول الطلبة.

قَالَ الغزي: «فأقبلت عَلَيْهِ الطلبة للاشتغال عَلَيْهِ، وعُمِّر حَتَّى رأى تلاميذه وتلاميذ تلاميذه شيوخ الإسلام، وقرَّت عينه بهم في محافل العِلْم ومجالس الأحكام، وقصد بالرحلة إليه من الحجاز والشام» .

وسنقتصر في الترجمة عَلَى أشهرهم مَعَ ذكر باقي تلامذته سرداً كَمَا صنعنا في شيوخه، فمنهم:

- حمزة بن عَبْد الله بن مُحَمَّد بن عَلِيّ الناشري اليمني الشَّافِعيّ الأديب، تُوُفِّي سنة ٩٢٦هـ.

- جمال الدين أبو عَبْد الله عَبْد القادر - أبو عبيد - بن حَسَن الصاني القاهري الشَّافِعيّ. تُوُفِّي سنة (٩٣١هـ).

- تاج الدين عَبْد الوهاب الدنجيهي المصري الشَّافِعيّ الكاتب النحوي. تُوُفِّي سنة ٩٣٢هـ.

- شمس الدين أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن عَبْد الرحمان الكفرسوسي الشَّافِعيّ. تُوُفِّي سنة ٩٣٢هـ.

- أبو الفضل عَلِيّ بن مُحَمَّد بن عَلِيّ بن أبي اللطف المقدسي الشَّافِعِيّ نزيل دمشق. تُوُفِّي سنة ٩٣٤هـ.

- الإمام العلّامة فخر الدين عُثْمَان السنباطي الشَّافِعِيّ، تُوُفِّي سنة (٩٣٧هـ).

- شمس الدين مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أحمد المقدسي الشَّافِعِيّ. عرف بابن العجيمي، العلّامة المحدّث الواعظ. تُوُفِّي سنة ٩٣٨هـ.

- قاضي القضاة ولي الدين مُحَمَّد بن قاضي القضاة شهاب الدين أحمد بن محمود بن عَبْد الله بن محمود بن الفرفور الدِّمَشْقِيّ. تُوُفِّي سنة ٩٣٧هـ.

- مفتي بعلبك مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَلِيّ الفصي البعلي الشَّافِعِيّ، تُوُفِّي سنة ٩٤١هـ.

- الإمام العلّامة المحقق الشَّيْخ تقي الدين أبو بَكْر بن مُحَمَّد بن يوسف القاري ثُمَّ الدِّمَشْقِيّ الشَّافِعِيّ. تُوُفِّي سنة ٩٤٥هـ.

- الشيخ الإمام المحدِّث علاء الدين أبو الحَسَن عَلِيّ بن جلال الدين مُحَمَّد البكري الصديقي الشَّافِعِيّ. تُوُفِّي سنة ٩٥٢هـ.

- الإمام العلّامة الورع الشَّيْخ شهاب الدين أحمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن مُحَمَّد الأنطاكي الحلبي الحنفي المعروف بابن حمادة. تُوُفِّي سنة ٩٥٣هـ.

- الشَّيْخ الإمام برهان الدين إبراهيم بن العلّامة زين الدين حَسَن بن عَبْد الرحمان بن مُحَمَّد الحلبي الشَّافِعِيّ، شُهِر بابن العمادي. تُوُفِّي سنة ٩٥٤هـ.

- الإمام العلّامة محب الدين أبو السعود مُحَمَّد بن رضي الدين مُحَمَّد بن عَبْد العزيز ابن عُمَر الحلبي الشَّافِعِيّ. تُوُفِّي سنة ٩٥٦هـ.

- الإمام الشَّيْخ شهاب الدين أحمد الرملي المنوفي المصري الأنصاري الشَّافِعِيّ. تُوُفِّي سنة ٩٥٧هـ.

- الإمام الْقَاضِي برهان الدين إبراهيم بن قاضي القضاة أبي المحاسن يوسف ابن قاضي

القضاة زين الدين عَبْد الرحمان الحلبي الحنفي.عُرِف بابن الحنبلي. تُوُفِّي سنة ٩٥٩هـ.

- بدر الدين حَسَن بن يَحْيَى بن المزلق الدِّمَشْقِيّ الشَّافِعِيّ، الإمام المحقق. تُوُفِّي سنة ٩٦٦هـ.

- الإمام العلّامة شهاب الدين أبو العَبَّاس أحمد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَلِيّ بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري الشَّافِعِيّ، تُوُفِّي سنة (٩٧٣هـ أو ٩٧٤هـ).

- الإمام باكثير عَبْد المعطي بن الشَّيْخ حَسَن بن الشَّيْخ عَبْد الله المكي الحضرمي الشَّافِعِيّ. تُوُفِّي سنة ٩٨٩هـ.

- الشَّيْخ الصالح العلّامة شهاب الدين أحمد بن الشَّيْخ بدر الدين العباسي المصري الشَّافِعِيّ. تُوُفِّي سنة ٩٩٢هـ.

وأما باقي تلامذته، فهم:

- البدر ابن السيوفي.
- بدر الدين العلائي الحنفي.
- جمال الدين عَبْد الله الصافي.
- جمال الدين يوسف.
- شهاب الدين الحمصي.
- شهاب الدين الرملي.
- شمس الدين الخطيب الشربيني.
- شمس الدين الرملي.
- شمس الدين الشبلي.
- عَبْد الوهاب الشعراني.
- عميرة البرلسي.

- كمال الدين بن حمزة الدِّمَشْقِيّ.

- مُحَمَّد بن أحمد الغزي.

- مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أحمد الغزي.

- محيي الدين عَبْد القادر بن النقيب.

- نور الدين المحلي.

- نور الدين النسفي.

علومه ومعارفه:

وفَّرت البداية المبكرة للقاضي زكريا في طلب العِلْم فسحة من الوقت، استطاع خلالها تنويع مصادر معرفته، وَلَمْ يغفل هذِهِ النقطة، بَلْ استثمرها عَلَى وجهها الصَّحِيح، فجنى ثمارها جنية مرتعة.

قَالَ الغزي: «وَكَانَ - رضي الله تَعَالَى عَنْهُ - بارعًا في سائر العلوم الشرعية وآلاتها حديثًا وتفسيرًا وفقهًا وأصولاً وعربية وأدبًا ومعقولاً ومنقولاً».

وظائفه: بَعْدَ أن استكمل الْقَاضِي زكريا الأنصاري الأدوات التِي مكنته من مزاولة نشاطه العلمي، وبعد أن تبوأ الصدارة بَيْنَ معاصريه. ومنافسيه، فَقَدْ أُسندت إِلَيْهِ مهمات عدة، وهي التدريس بمقام الإِمَام الشَّافِعِيّ.

قَالَ العيدروسي: «وَلَمْ يَكُنْ بمصر أرفع منصباً من هَذَا التدريس».

- مشيخة خانقاه الصوفية.

- منصب قاضي القضاة، وَكَانَ ذَلِكَ بَعْدَ امتناع طويل، في سلطنة خشقدم ولما ولي السلطنة قايتباي أصر عَلَى توليه قضاء القضاة فقبل، وَكَانَ ذَلِكَ في سنة ٨٨٦هـ، واستمر مدة ولاية قايتباي وبعده.

وذكر العيدروسي أن سبب عزله عَنْ هَذَا المنصب إصابته بالعمى، وجمهور الفقهاء

على أن الْقَاضِي يعزل بفقدان البصر، في حِيْنَ أن الغزي والشوكانِي يذكران أن سبب عزله زجر السلطان عَنْ ظلمه، وأغلب الظن أن هَذَا السلطان هُوَ مُحَمَّد ولد السلطان قايتباي الَّذِي تسلطن بَعْدَ والده.

وتحديد وقت عزله يكتنفه الغموض، لا سيما عَلَى رِوَايَة الغزي والشوكاني، ولكنها لا تتعدى سنة ٩٠٤هـ، فهي السنة التِي قتل فِيْهَا السلطان مُحَمَّد بن السلطان قايتباي، وَلَكِن الشوكاني يجزم أن عزله كَانَ سنة ٩٠٦هـ، وَلَمْ تذكر المصادر التِي بَيْنَ أيدينا تحديدًا لتاريخ فقده لبصره، وَكَانَ السلطان قَدْ طلب مِنْهُ العودة إِلَى منصبه لكنه رفض، إِلَى حِيْنَ نكبته فترك السلطان الإلحاح عَلَيْهِ.

وذكر الشعراني أن الْقَاضِي زكريا كَانَ يعتبر توليه القضاء: غلطة.

قَالَ الغزي: «وولي الجهات والمناصب».

وَقَالَ العيدروسي: «ولي تدريس عدة مدارس رفيعة».

وَقَالَ الشوكاني: «ودرّس في أمكنة متعددة».

ثناء الْعُلَمَاء عَلَيْهِ: تمتع الْقَاضِي زكريا - زيادة عَلَى مكانته العلمية - بأخلاقه العالية التِي حببته إِلَى قلوب العباد، فانطلقت ألسنتهم بالثناء عَلَيْهِ، وذكر محاسنه وشيمه، وإذا رحنا نستقصي ما قَالَ الناس فِيْهِ أطلنا المقام، لذا سنقتصر عَلَى نبذ مِنْهَا:

قَالَ الغزي: «الشَّيْخ الإِمَام، شيخ مشايخ الإسلام، علامة المحققين، وفهامة المدققين، ولسان المتكلمين، وسيد الفقهاء والمحدّثين، الحَافِظ المخصوص بعلو الإسناد، والملحق للأحفاد بالأجداد، العالم العامل، والولي الكامل».

وَقَالَ العيدروسي: «الشَّيْخ الإِمَام العلامة شيخ الإسلام قاضي القضاة».

وَقَالَ السخاوي: «لَهُ تهجد وتوجه وصبر واحتمال، وترك القيل والقال، وله أوراد واعتقاد وتواضع وعدم تنازع، وعمله في التودد يزيد عَن الحد، ورويته أحسن من بديهته وكتابته أمتن من عبارته، وعدم مسارعته إِلَى الفتوى تعدُّ من حسناته».

وَقَالَ أَيْضًا: «وَلَمْ ينفك عَن الاشتغال عَلَى طريقة جميلة من التواضع وحسن العشرة والأدب والعفة، والانجماع عَنْ بني الدنيا مَعَ التقلل وشرف النفس، ومزيد العقل وسلامة الباطن والاحتمال والمداراة».

وَقَالَ العيدروسي: «ويقرب عندي أنه المجدد عَلَى رأس القرن التاسع لشهرة الانتفاع بِهِ وبتصانيفه».

قَالَ السيوطي: «لزم الجد والاجتهاد في القلم والعلم والعمل، وأقبلَ عَلَى نفع الناس إقراءً وإفتاءً وتصنيفاً، مَعَ الدين المتين، وترك ما لا يعنيه، وشدة التواضع، ولين الجانب، وضبط اللسان والسكوت».

وَقَالَ ابن حجر الهيتمي: «وقدّمت شيخنا زكريا لأنه أجلُّ مَنْ وقع عَلَيْهِ بصري من الْعُلَمَاء العاملين والأئمة الوارثين، وأعلى من عَنْهُ رويت من الفقهاء والحكماء المسندين، فَهُوَ عمدة الْعُلَمَاء الأعلام، وحجة الله عَلَى الأنام، حامل لواء مذهب الشَّافِعِيّ عَلَى كاهله، ومحرر مشكلاته، وكاشف عويصاته في بكرته وأصائله، ملحق الأحفاد بالأجداد، المتفرد في زمنه بعلو الإسناد، كيف وَلَمْ يوجد في عصره إلا من أخذ عَنْهُ مشافهة أَوْ بواسطة أَوْ بوسائط متعددة، بَلْ وقع لبعضهم أنه أخذ عَنْهُ مشافهة تارة، وعن غيره مِمَّنْ بينه وبينه نحو سبع وسائط تارة أخرى، وهذا لا نظير لَهُ في أحد من عصره، فنعم هَذَا التميز الَّذِي هُوَ عِنْدَ الأئمة أولى وأحرى؛ لأَنَّه حاز بِهِ سعة التلامذة والأتباع، وكثرة الآخذين عَنْهُ ودوام الانتفاع».

وَقَالَ ابن العماد: «شيخ الإسلام قاضي القضاة زين الدين الحَافِظ».

وَقَالَ الأدنروي: «مفتي الشافعية العالم الفاضل الْقَاضِي».

آثاره العلمية: وظَّف الْقَاضِي زكريا الأنصاري معرفته العلمية في التأليف إِلَى جانب التدريس، وخلال المائة سنة التِي عاشها استطاع أن يترك لنا جملة كبيرة من المصنفات، الأمر الَّذِي دفع الشوكاني للقول بأن: «لَهُ شرح ومختصرات في كُلّ فن من الفنون».

وَقَدْ عنى الشوكاني بكلمته هَذِهِ، أن الْقَاضِي خاض غمار فنون العلوم عَلَى اختلاف ماهياتها فمن اللغة إِلَى المنطق، ومن الكلام إِلَى الْحَدِيْث، ومن الفقه إِلَى القراءات، ومن

التصوف إِلَى التفسير، ومن أصول الفقه إِلَى الفرائض، وهكذا تنوعت طبيعة مؤلفاته.

وَلَيْسَ عجبًا أن تكثر مصنفاته، فعلى حد تعبير الغزي إذ يَقُوْل: وجملة مؤلفاته (٤١) مؤلفًا تقريبًا؛ إِذْ كَانَ شغله الشاغل التدريس والتصنيف، وَقَدْ وقفنا عَلَى ذكر لما يربو من مصنفًا في شتى صنوف الْمَعْرِفَة، هِيَ:

- أحكام الدلالة عَلَى تحرير الرسالة. شرح فِيْهِ الرسالة القشيرية في التصوف.
- أدب الْقَاضِي عَلَى مذهب الإِمَام الشَّافِعِيّ.
- أضواء البهجة في إبراز دقائق المنفرجة. شرح عَلَى القصيدة المنفرجة.
- بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب. شرح عَلَى مَتْن شذور الذهب في النحو لابن هشام.
- بهجة الحاوي. شرح عَلَى «الحاوي الصغير» للقزويني في الفقه.
- تحرير تنقيح اللباب. اختصار لـ «تنقيح اللباب» في الفقه.
- تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب. شرح لمختصره السابق.
- لب الأصول.
- التحفة العلية في الخطب المنبرية.
- تحفة نجباء العصر في أحكام النون الساكنة والتنوين والمد والقصر.
- تلخيص «الأزهية في أحكام الأدعية» للزركشي.
- تلخيص أسئلة القرآن وأجوبتها لأبي بكر الرازي صاحب «مختار الصحاح».
- حاشية عَلَى شرح ابن المصنف عَلَى ألفية ابن مالك في النحو.
- حاشية عَلَى شرح البهجة لولي الدين ابن العراقي.
- حاشية عَلَى شرح المحلي عَلَى جمع الجوامع.
- حاشية عَلَى شرح المقدمة الجزرية .

- خلاصة الفوائد الحموية في شرح البهجة الوردية.
- الدرر السنية في شرح الألفية، في النحو لابن مالك.
- الدقائق المحكمة في شرح المقدمة، للجزري.
- ديوان شعر.
- الزبدة الرائقة في شرح البردة الفائقة.
- شرح البسملة والحمدلة.
- شرح الجامع الصَّحِيْح للبخاري.
- شرح الروض لابن المقرئ.
- شرح الشمسية في المنطق.
- شرح صَحِيْح مُسْلِم.
- شرح طوالع الأنوار للبيضاوي في علم الكلام.
- شرح مختصر المزني.
- شرح المقدمة الجزرية.
- شرح المنهاج للبيضاوي في أصول الفقه.
- غاية الوصول إِلَى شرح الفصول في الفرائض.
- الغرر البهية بشرح البهجة الوردية.
- فتح الإله الماجد بإيضاح شرح العقائد. حاشية عَلَى شرح العقائد النسفية.
- فتح الباقي بشرح ألفية العراقي.
- فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنْزيل .
- فتح رب البرية في شرح القصيدة الخزرجية في علم العروض.
- فتح الرَّحْمَان بشرح رسالة الولي رسلان في التوحيد .

- فتح الرَّحْمَان بشرح لقطة العجلان (في الفقه) للزركشي.
- فتح الرَّحْمَان بكشف ما يلتبس من القرآن.
- فتح العلام بشرح أحاديث الأحكام.
- فتح الوهاب بشرح الآداب- آداب البحث والمناظرة.
- فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب .
- الفتحة الأنسية لغلق التحفة القدسية في الفرائض.
- الفتوحات الإلهية في نفع أرواح الذوات الإنسانية.
- اللؤلؤ النظيم في روم التعلم والتعليم .
- المطلع في شرح إيساغوجي في المنطق.
- المقصد لتلخيص ما في المرشد (في القراءات).
- مناهج الكافية في شرح الشافية في الصرف.
- الوصول إِلَى تخريج الفصول في الفرائض.
- نِهاية الهداية في شرح الكفاية في الفرائض. (بتحقيقنا).
- نَهج الطلاب في منهاج الطالبين للنووي في الفقه .

ترجمة الشيخ القليوبي

هو الشيخ العلامة شهاب الدين أبو العباس: أحمد بن أحمد بن سلامة المصري القليوبي الشافعي الإمام العالم العامل الفقيه المحدث.

أحد رؤساء العلماء المجمع على نباهته وعلو شأنه، وكان كثير الفائدة نبيه القدر.

والقليوبي: بفتح القاف وسكون اللام وضم الياء المثناة من تحتها وسكون الواو بعدها باء موحدة نسبة إلى بليدة صغيرة بينها وبين القاهرة مقدار فرسخين أو ثلاث فراسخ ذات بساتين كثيرة والله أعلم.

وكانت وفاته في أواخر شوال سنة ١٠٦٩ هـ.

أخذ الفقه والحديث عن:

- الشمس الرملي ولازمه ثلاث سنين وهو منقطع ببيته.
- ولازم النور الزيادي.
- وسالم الشبشيري.
- وعلي الحلبي.
- وعلي السبكي.. وغيرهم من مشاهير الشيوخ.

وأخذ عنه:

- منصور الطوخي.
- وإبراهيم البرماوي.
- وشعبان الفيومي... وغيرهم من أكابر الشيوخ.

وكان مهابًا لا يستطيع أحد أن يتكلم بين يديه إلا وهو مطرق رأسه وجلاً منه وخوفًا ولا يتردد إلى أحد من الكبراء.

ويحب الفقراء ولا يقبل من أحد صدقة مطلقًا بل كان في غالب أوقاته يُرى متصدقًا وليس له وظائف ولا معاليم ومع ذلك كان في أرغد عيش وأطيب نعيم.

وكان متقشفًا ملازما للطاعات ولا يترك الدرس جامعا للعلوم الشرعية متضلعًا من العلوم العقلية.

وأما معرفته بالحساب والميقات والرمل فأشهر من أن تذكر.

وإمامته في العلوم الحرفية وتصرفه في الأوفاق والزايرجات، وغير ذلك من الفنون؛ ذلك أمر مشهور.

وكان في الطب ماهرًا خبيرًا.

وكان حسن التقرير ويبالغ في تفهيم الطلبة ويكرر لهم تصوير المسائل، والناس في درسه كأن على رؤوسهم الطير وألف مؤلفات كثيرة عم نفعها منها:

- حاشية على شرح المنهاج للجلال المحلى. طبع كثيرًا.
- حاشية على شرح التحرير لشيخ الإسلام.
- حاشية على شرح أبي شجاع لابن قاسم الغزي.
- حاشية على شرح الأزهرية في النحو.
- حاشية على شرح الشيخ خالد على الأجرومية.
- حاشية على شرح المطلع على إيساغوجي في المنطق لشيخ الإسلام.
- رسالة في معرفة القبلة بغير آلة.
- التذكرة في الطب. (بتحقيقنا).

- النوادر (بتحقيقنا).
- مناسك الحج وغير ذلك من الرسائل والتحريرات المفيدة.
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (١/ ١١١).

من آثار المحقق الشيخ المزيدي
في علم الكلام والفلسفة والمنطق

- أبكار الأفكار في أصول الدين ١/ ٣ - سيف الدين الآمدي إصدار ٢٠٠٣.

- مراقي العلا في تحرير مسألة حقيقة الإيمان وضده والطلا، أبو الإخلاص حسن بن عمار الشرنبلالي، ويليه:

- مختصر فرائد القلائد في علم العقائد للشعراني.

- التبصير في معالم الدين لابن جرير الطبري.

- الإيمان لابن يحيى العدني. ٢٠٠٧.

- إلجام العوام عن علم الكلام.

- الفصول في الأسئلة وأجوبتها- كلاهما- مع كتاب:

- مقاصد الفلاسفة لأبي حامد الغزالي، إصدار ٢٠٠٨ .

- المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين، للآمدي. ويليه:

- الحدائق في المطالب العالية الفلسفية للبطليوسي.

- تحصيل السعادة للفارابي- إصدار ٢٠٠٤.

- التمهيد لقواعد التوحيد، لأبي المعين النسفي.

- التمهيد لقواعد التوحيد لأبي الثناء اللامشي. إصدار ٢٠٠٧.

- دلالة الحائرين الله جل جلاله والملائكة والأنبياء في التوراة - لابن ميمون. ٢٠٠٧.

- شرح أسماء الله الحسنى ١/ ٢ لابن برَّجان الإشبيلي. ٢٠١٠.

- نهاية الإقدام في علم الكلام، عبد الكريم الشهرستاني. ويليه:

- كشف ما يرد به على الفصوص المسمى عين الحياة في معرفة الذات والأفعال والصفات لابن مظفر الدين المكي. ط. دار الذكر - القاهرة ٢٠٠٧ ضمن: إرشاد ذوي العقول إلى براءة الصوفية من الاتحاد والحلول- عشر رسائل تراثية نادرة.

ثم طبعة أخرى جديدة ومنقحة بتحقيق جديد. ط. دار الكتب العلمية ٢٠٠٨.

-إرشاد ذوي العقول إلى براءة الصوفية من الاتحاد والحلول- عشر رسائل تراثية نادرة.

- الميزان الذرية المبينة لعقائد الفرقة العلية للشعراني. ط. الدار الجودية. ٢٠٠٧.

- عقيدة أكابر أهل السنة والجماعة للشعراني. ضمن:

- إرشاد الطالبين إلى مراتب العلماء العاملين للشعراني. ط. دارة الكرز ٢٠٠٦.

- جمع المقال في إثبات كرامات الأولياء في الحياة وبعد الانتقال. جمع، فيه:

- رياض السادات في إثبات الكرامات حال الحياة وبعد الممات، عبد الحليم الرومي.

- تنبيه الأذكياء وما خصهم الله من الكرامات حال الحياة والممات، لأحمد الجندي.

- نفحات القرب والاتصال بإثبات التصرف للأولياء بعد الانتقال، للشهاب الحموي.

- فيض العلي ذي الجلال بإثبات كرامات الأولياء في الحياة وبعد الانتقال، للجوهري.

- السهم القوي في نحر كل غبي وولي، للسجاعي.

- السيوف الصقال في رقبة من ينكر كرامات الأولياء بعد الانتقال، عبد الباقي الخزرجي.

- رسالة في كرامات الأولياء وأنها لاتنقطع بعد موتهم، للشهاب العجمي.

- فتاوى في الكرامات: محمد بخيت المطيعي، يوسف الدجوي، إبراهيم السمنودي. ط. دار الآثار الإسلامية. بربلي- سريلانكا.

- البيان والمزيد في معرفة كلمة التوحيد، أحمد فريد المزيدي، ضمن:

- تنبيه الأواه لفضل لا إله إلا الله للقطب محمد البكري. ط. دار الآفاق العربية. ٢٠١٠.

- المقصد الأسنى شرح أسماء الله الحسنى، عبد العزيز الديريني. ط. دار الحقيقة ٢٠٠٧.

- المدخل إلى معرفة الأسماء الإلهية، سيدي علي بن محمد وفا. ط. دار الحقيقة ٢٠٠٩.

- كشف التمويهات على إشارات ابن سينا للخطيب الرازي، سيف الدين الآمدي ٢٠١٣.

- الوريقات في المنطق لابن النفيس، ضمن:

- شرح الوريقات في المنطق لابن النفيس ٢٠١٣.

- ترياق الأفاعي في الرد على الخارج البقاعي للحصكفي، ط. دار الذكر سيرلانكا. ٢٠٠٧.

- نصرة السبكي في الرد على الصارم المنكي لابن عبد الهادي؛ للشيخ إبراهيم السمنودي، ٢٠٠٨ ط. دار الحقيقة.

- لوامع الأنوار وروض الأزهار في الرد على من أنكر على المتكلمين بألسنة الأحوال والأسرار، عبد الحافظ بن علي المالكي الأزهري ط. دار الكتب العلمية - ٢٠٠٥.

- من شروح وحواشي العقائد النسفية:

النجم النسفي، السعد التفتازاني، العصام الإسفراييني، أحمد الخيالي، الملا أحمد الجنيدي، المولى الكفوي، ولي الدين جار الله، عبد الحكيم السيالكوتي، بعض المحققين، قول أحمد بن خضر الكازروني، محمد المرعشي، شجاع الدين الحنفي، محمد بن أبي شريف، الجلال السيوطي. طبع دار الكتب العلمية- ٥ مجلدات.

- البرهان في المنطق للكلنبوي: وعليه حاشية البرهان للكلنبوي. طبع دار الكتب العلمية.

- تنوير البرهان في المنطق للكلنبوي- القاضي زاده حسن حُسني الفخري الموصلي.

- حاشية الشرقاوي على شرح الهدهدي على العقيدة السنوسية، عبد الله بن حجازي الشرقاوي- طبع دار الكتب العلمية.

- البرهان القاطع في إثبات الصانع وجميع ما جاءت به الشرائع لابن الوزير اليمني.

ويليه:

- الملحة في الاعتقاد.

- الأنواع في علم التوحيد.

- رسالة في التوحيد- ثلاثتهم - للعز بن عبد السلام.

- المسائل الخمسون في أصول الدين للفخر الرازي. إصدار ٢٠٠٤.

- البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان، لأبي الفضل السكسكي... ويليه:

- ذكر مذاهب الفرق الثنتين وسبعين المخالفة للسنة والمبتدعين، لليافعي.

- كيد الشيطان لنفسه قبل خلق آدم عليه السلام، وبيان الفرق الضالة لابن الجوزي.

- المختار النفيس من الانتصار لأصحاب الحديث (في الاعتقاد) للسمعاني.

- شرح قوله: «ستفترق أمتي» لأبي القاسم الكرماني.

- ميزان الجرح والتعديل لجمال القاسمي. ٢٠٠٤.

- الصحائف الإلهية، شمس الدين السمرقندي.

- العرش، محمد بن عثمان بن أبي شيبة... ويليه:

- مسألة العلو.

- ذم التأويل... كلاهما لابن قدامة المقدسي.

- الكلام على الصفات للخطيب البغدادي. إصدار ٢٠٠٤.

- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة ١/ ٢ ابن بطة العكبري ٢٠٠٥.

– الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به في علم الكلام لأبي بكر الباقلاني ٢٠٠٧.

– تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل في الرد على الملحدة المعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة لأبي بكر الباقلاني، ويليه:

– مرهم العلل المعضلة في الرد على أئمة المعتزلة لليافعي.

– الرد على الجهمية لابن منده.

– قصيدة الشهب المرمية على المعطلة والجهمية لابن مشرف التميمي. ٢٠٠٥.

– حاشية الباجوري المسماة تحقيق المقام على:

– كفاية العوام في علم الكلام، محمد الفضالي. ٢٠٠٧.

– حاشية الصاوي على جوهرة التوحيد في علم الكلام لأبي الإمداد اللقاني، ٢٠١٠.

– حاشية السباعي على شرح الخريدة البهية في العقائد السنية لأحمد الدردير، ٢٠٠٦.

– حاشية الشيخ محمد بخيت المطيعي على شرح الشيخ أحمد الدردير على منظومته المسماة الخريدة البهية ٢٠١٠.

– حاشية ابن الأمير على إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد، للقاني. ٢٠٠١.

– خير القلائد شرح جواهر العقائد – شرح القصيدة النونية لخضر بيك بن الجلال– عثمان الكليسي العرياني. ٢٠٠٣.

– رائحة الجنة شرح إضاءة الدجنة في عقائد أهل السنة للشهاب المقري– عبد الغني بن إسماعيل النابلسي ويليه:

– فيض الشعاع الكاشف القناع عن أركان الابتداع للحسن بن أحمد الصنعاني. ٢٠١١.

– رؤية الله جل وعلا للحافظ الدارقطني. ويليه:

– رؤية الله تبارك وتعالىٰ لابن النحاس.

– ضوء الساري إلى معرفة رؤية الباري لأبي شامة المقدسي. ٢٠٠٦.

- صب العذاب على من سب الأصحاب - محمود شكري. ويليه:

- النهي عن سب الأصحاب للضياء المقدسي.

- إلقام الحجر على سابِّ أبي بكر وعمر للسيوطي. إصدار ٢٠٠٧.

- شرح العقيدة الطحاوية للقاضي إسماعيل بن إبراهيم الشيباني. ويليه:

- التحف في مذاهب السلف.

- بحث في وجوب محبة الله تعالىٰ.

- بحث في الاستدلال على ثبوت كرامات الأولياء.

- جواب سؤال يتعلق بما ورد في الخضر.

- جواب سؤال عن نكتة التكرار في قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴿١١﴾ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٢﴾﴾ ٢٠٠٥.

- غاية المرام في علم الكلام، سيف الدين الآمدي، ٢٠٠٤.

- عقيدة الإمام الشعراني من خلال بعض مؤلفاته - الشيخ أحمد فريد المزيدي. ومعه:

- مختصر الشعراني لاعتقاد أهل السنة والجماعة للبيهقي. ٢٠١٠.

- نهاية الإقدام في علم الكلام، عبد الكريم الشهرستاني. ويليه:

- الإشارة إلى مذهب أهل الحق للفيروزآبادي. ٢٠٠٤.

- إشارات المرام من عبارات الإمام أبي حنيفة النعمان، كمال الدين البياضي. ٢٠٠٧.

- الانتصار في الرد على المعتزلة والقدرية الأشرار، يحيى العمراني. ٢٠١٠.

- أصول السنة للإمام أحمد. ويليه:

- أصل السنة واعتقاد الدين، لابن أبي حاتم الرازي.

- شرح السنة للبربهاري.

- اعتقاد أهل السنة والجماعة لأبي بكر الإسماعيلي.

- المختار في أصول السنة لابن البنا.

- اعتقاد أهل السنة والجماعة، للهكاري.

- قصيدة أبي طاهر السِّلفي في اعتقاد أهل السنة والجماعة، رواية الحافظ الذهبي.

- نظم عقيدة أبي زيد القيرواني، لابن مشرف. ٢٠٠٦.

- الرد على ابن عقيل الحنبلي، لابن قدامة المقدسي. ٢٠٠٤.

- البرهان في بيان القرآن لابن قدامة المقدسي. ويليه:

- اختصاص القرآن بعوده إلى الرحيم الرحمٰن، للضياء المقدسي. كلاهما ضمن:

- المحنة على إمام أهل السنة أحمد بن حنبل لابن سرور المقدسي. ٢٠٠٤.

- تحقيق البرهان في إثبات حقيقة الميزان، مرعي الكرمي. ضمن:

- بيان أحوال الناس يوم القيامة.

- الفتن والبلايا والمحن والرزايا. العز بن عبد السلام.

- القناعة فيما يحسن الإحاطة من أشراط الساعة للسخاوي. ٢٠٠٣.

- المناظرة لأهل البدع في القرآن لابن قدامة المقدسي. ط. مؤسسة قرطبة - القاهرة ١٩٩٥.

- كشف ما يرد به على الفصوص المسمى عين الحياة في معرفة الذات والأفعال والصفات لابن مظفر الدين المكي. ط. دار الذكر - القاهرة ٢٠٠٧ ضمن: إرشاد ذوي العقول إلى براءة الصوفية من الاتحاد والحلول- عشر رسائل تراثية نادرة.

ثم طبعة أخرى جديدة ومنقحة بتحقيق جديد. ط. دار الكتب العلمية ٢٠٠٨.

- علم المنطق. أحمد فريد المزيدي. دائرة المعارف العلمية ط. دار الكتب العلمية ٢٠٠٨.

- علم الفلسفة. أحمد فريد المزيدي. دائرة المعارف العلمية ط. دار الكتب العلمية ٢٠٠٨.

- شرح الكلنبوي على حاشية قاضي مير على حاشية المنلا حنفي على الرسالة العضدية في الآداب.

- شرح إيساغوجي للكلنبوي:

- حاشية القليوبي على المطلع في شرح إيساغوجي في المنطق.

- تقريب المرام في شرح تهذيب الكلام للسعد التفتازاني، للشيخ عبد القادر السنندجي الكردستاني.

- معه: حاشيته المحاكمات؛ لأخيه الشيخ محمد وسيم السنندجي الكردستاني.

- تعليقات بعض المحققين الأفاضل.

- رسالة الآداب للشيخ زاده أبي الفتح إسماعيل الكَلنبوي، ضمن:

- فتح الوهاب في شرح رسالة الآداب للشيخ الكَلنبوي، للعلامة حسن باشا زاده.

- السيف المسلول على من سب الرسول ﷺ لشيخ الإسلام تقي الدين السبكي، ويليه:

- تنبيه الولاة والحكام على أحكام شاتم خير الأنام ﷺ أو أحد أصحابه الكرام، ابن عابدين.

نماذج من صور المخطوطات

١٧٠

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الإمام العلامة أفضل المتأخرين

قدوة الحكماء الراسخين أثير الدين الأبهري

طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه نحمد

الله على توفيقه ونسأله هداية طريقه

ونصلي على محمد وعترته اجمعين اما بعده

فهذه رسالة في المنطق اوردنا فيها ما يجب

استحضاره لمن يبتدي في شيء من العلوم فنقول

مستعينا بالله انه مفيض الخير والجود

ايساغوجي اللفظ الدال بالوضع يدل على

تمام ما وضع له بالمطابقة وعلى جزئه

صورة من مخطوط إيساغوجي

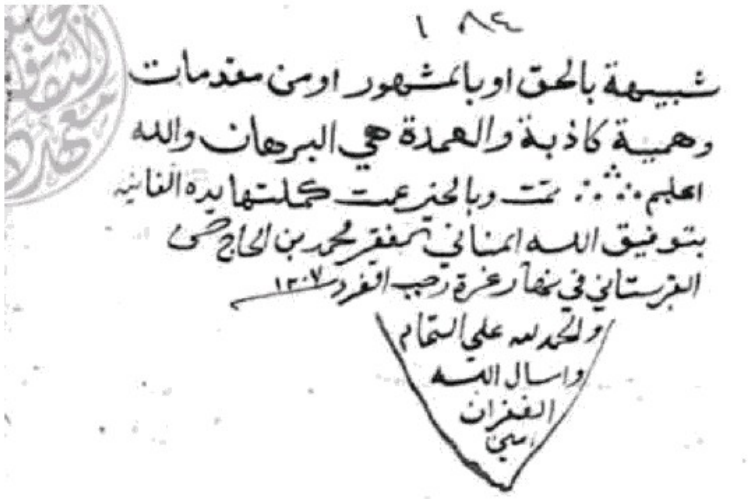

١٨٤

شبيهة بالحق او بالمشهور او من مقدمات
وهمية كاذبة والعمدة هي البرهان والله
اعلم ... تمت وبالخير عمت كملتها يده الفانيه
بتوفيق الله امناني تمغفر محمد بن الحاج حسن
البرستاني في نهار عشرة رجب الفرد سنة ١٣٠٧
والحمد لله على التمام
واسال الله
الغفران

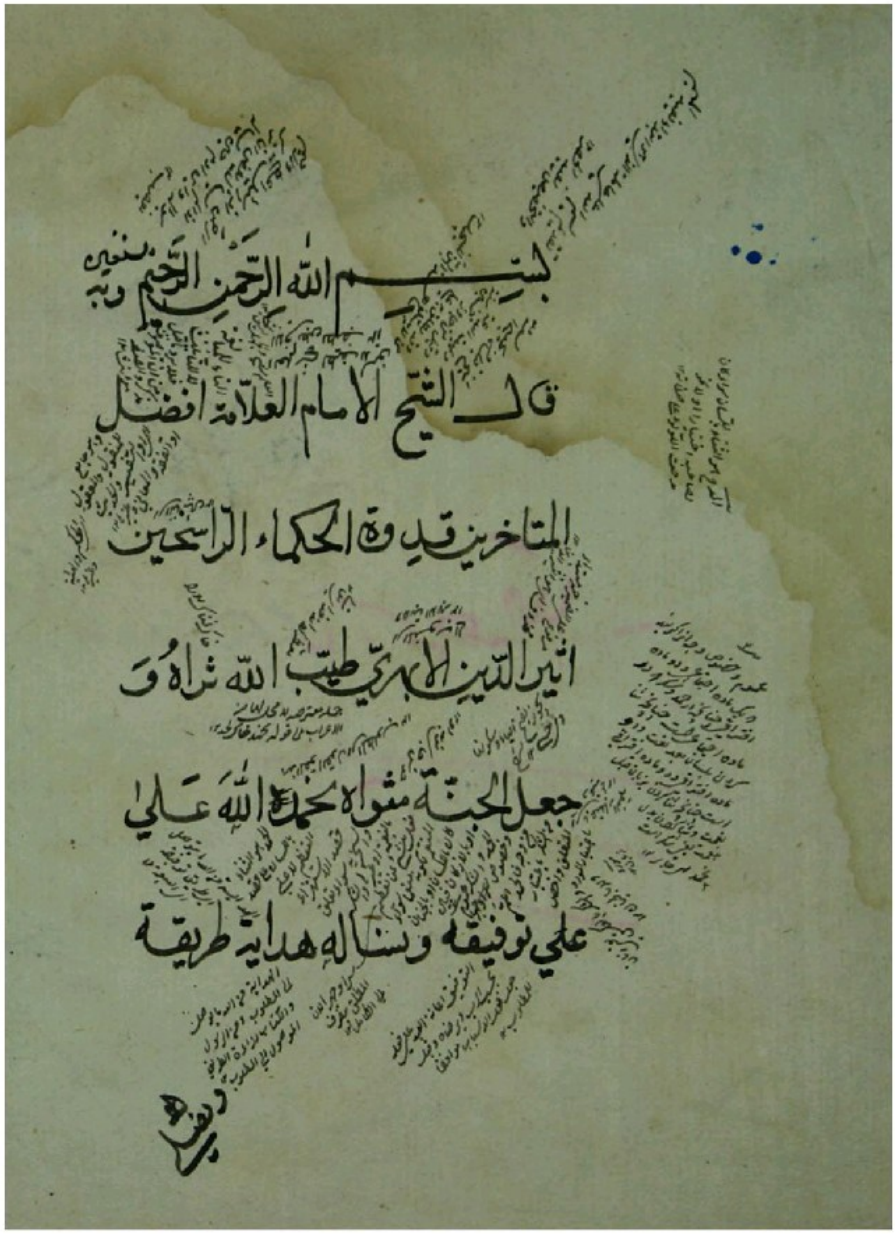
بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
قال الشيخ الامام العلامة افضل
المتاخرين قدوة الحكماء الراسخين
اثير الدين الابهري طيب الله ثراه و
جعل الجنة مثواه الحمد لله على
على توفيقه ونسأله هداية طريقة

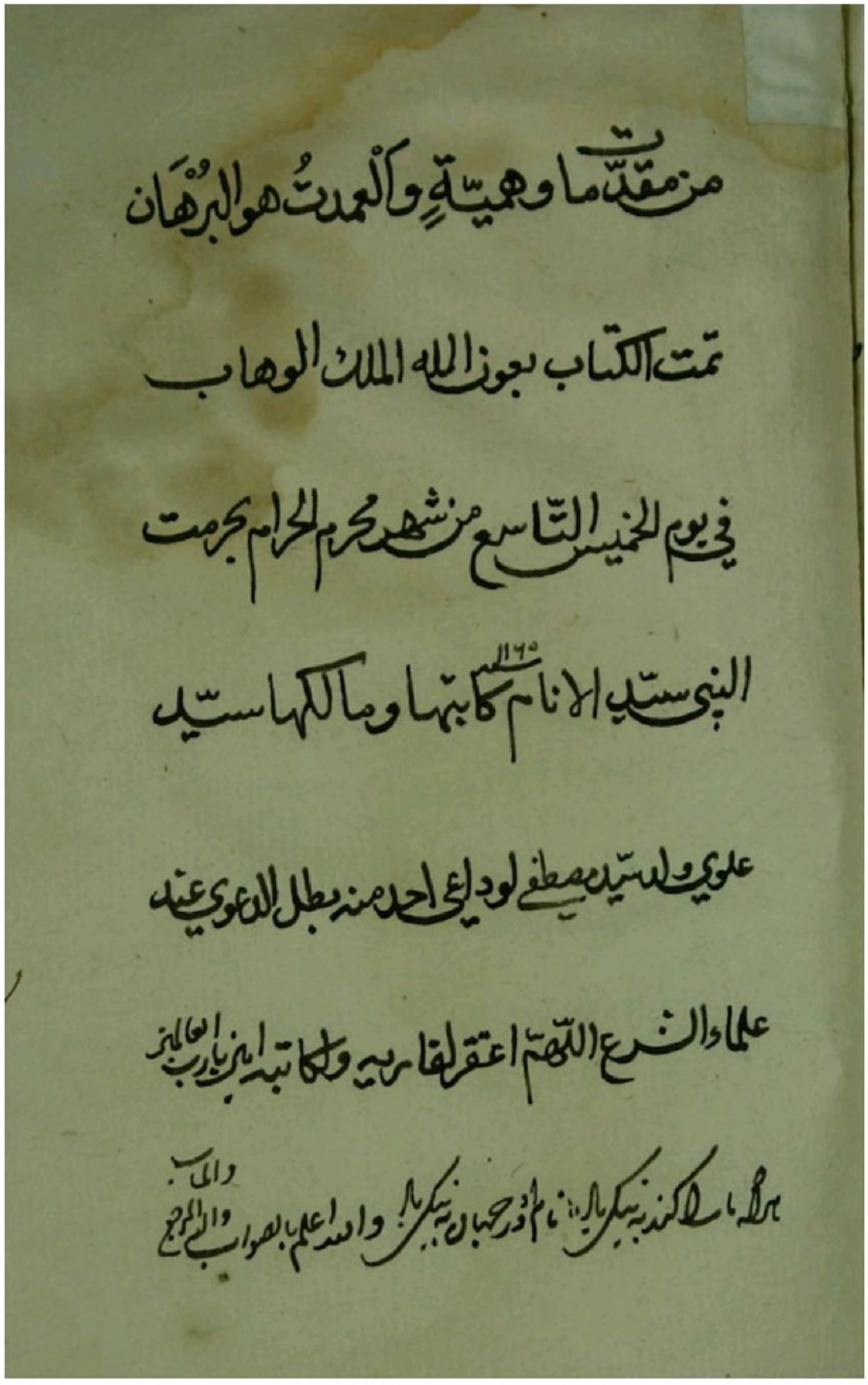

من مقدمات ماوهمية والعمدت هو البرهان

تمت الكتاب بعون الله الملك الوهاب

في يوم الخميس التاسع من شهر محرم الحرام بحرمت

النبي سيد الانام ١١٦٥ كاتبها ومالكها سيد

علوي ولد سيد مصطفى لو داعي احد منه بطل الدعوى عنه

علماء الشرع اللهم اغفر لقارئه ولكاتبه امين يارب العالمين

هرگاه ما كند به نيكي ياد ... ام او در جهان به نيكي باد والله اعلم بالصواب واليه المرجع

صورة من مخطوط إيساغوجي

﴿ كلنبوى على ايساغوجى ﴾

* ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ *

الحمد لله الذى خصص نوع الانسان من جنس الحيوان * باكتساب المجهول من المعلوم تصورا وتصديقا * والصلوة على محمد بقاطع الحجة وساطع البرهان * وعلى آله واصحابه اجمعين * وبعد * فلما التمس بعض اصحابى فى أثناء المذاكرة للرسالة الاثيرية الميزانية ان اكتب لهم شرحا يحل عقد الفاظه ومبانيه ويوضح الغوامض من معانيه ولم ينفعنى التعلل بقصور باعى وقلة متاعى فشرعت اجابة لاقوالهم بصحف هادية فى الاخرة والاولى ﴿ يوم يتذكر الانسان ماسعى ﴾ سائية الى النجاة عن الداهية والطامة الكبرى اللهم اجعلنا من الواصلين الى الحق بالحق واغفرلنا ولوالدينا ولجميع الطالبين (قال الشيخ الامام العلامة قدوة الحكماء واسوة العلماء اثير الدين الابهرى غشيه الغفران والرضوان الكبرى فى مفتتح الرسالة (بسم الله الرحمن الرحيم) تيمنا باسمه العظيم وتبركا بذكره الغنيم وامتثالا لما قاله حبيبه الحليم وهو كل امر ذى بال لم يبدأ فيه باسم الله فهو ابتر والباء متعلق بمحذوف مؤخر يقدر فى كل مقام فعل يناسبه

صورة من النسخة الحجرية

لحاشية الكلنبوي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي منح احسنه باللطف والتوفيق

وبرلهم سلوك سبيل التصور والتصديق والصلوة

والسلام على اشرف خلقه محمد الهادي الى سواء الطريق

وعلى آله واصحابه الذين للصدق والتحقيق

وبعد

فهذا شرح لكتاب العلامة اثير الدين الأبهري رحمه الله تعالى

المسمى بايساغوجي في المنطق بحل الفاظه ويبين مراده

ويفتح مغلقه ويقيد مطلقه على وجه لطيف ومنهاج منيف

وسميته بالمطلع لل رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

اي ابتدء وابتدي بالبسملة عملا بكتاب العزيز

وخبر كل امر ذي بال لا يبدئ فيه بسم الله الرحمن الرحيم

فهو اجذم اي منزوع البركة وفي رواية بحمد الله رواه

ابو داود وغيره وحسنه ان الصلاح وغيره

نحمد الله اي نثني عليه بصفاته الحمد

هو الثنا باللسان على الجميل الاختياري

على جهة التبجيل سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل

صورة من مخطوط المطلع

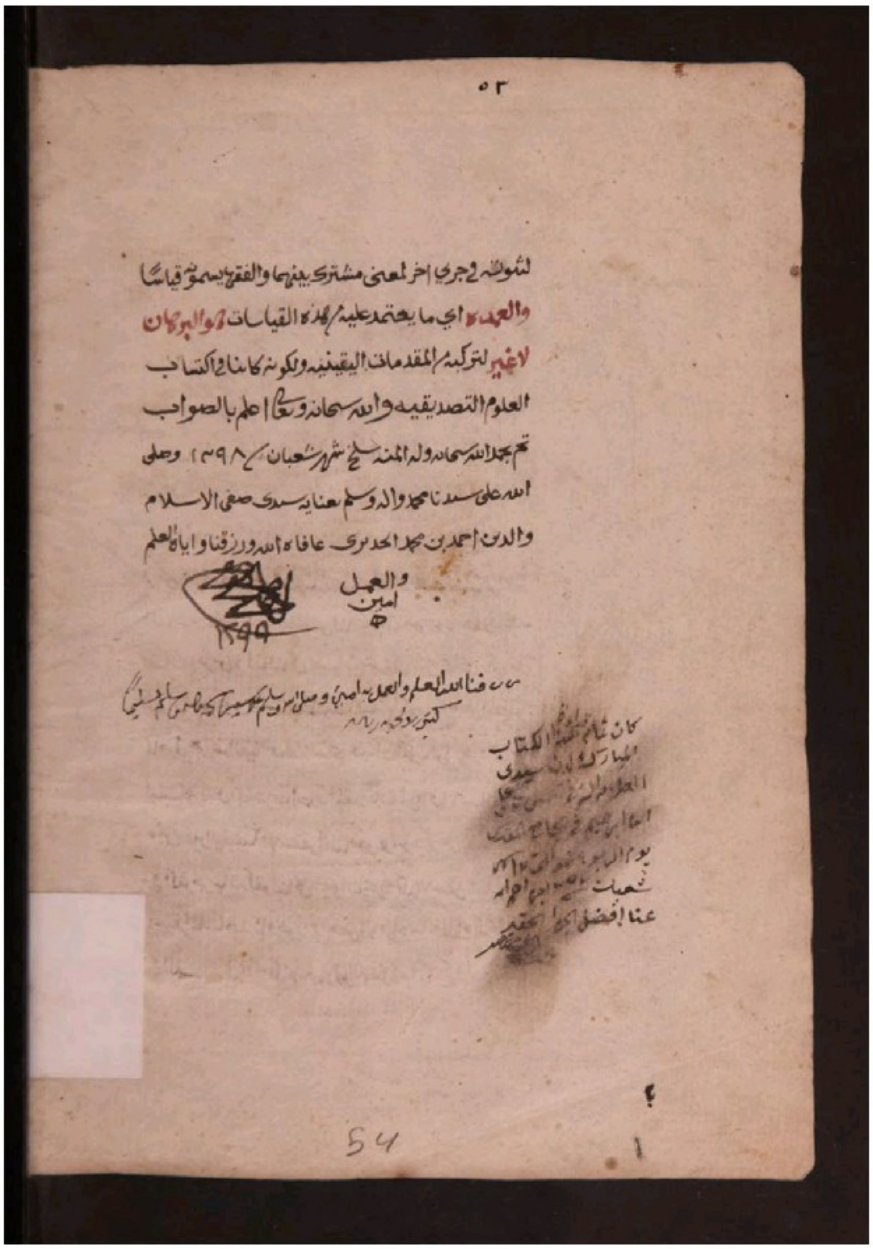

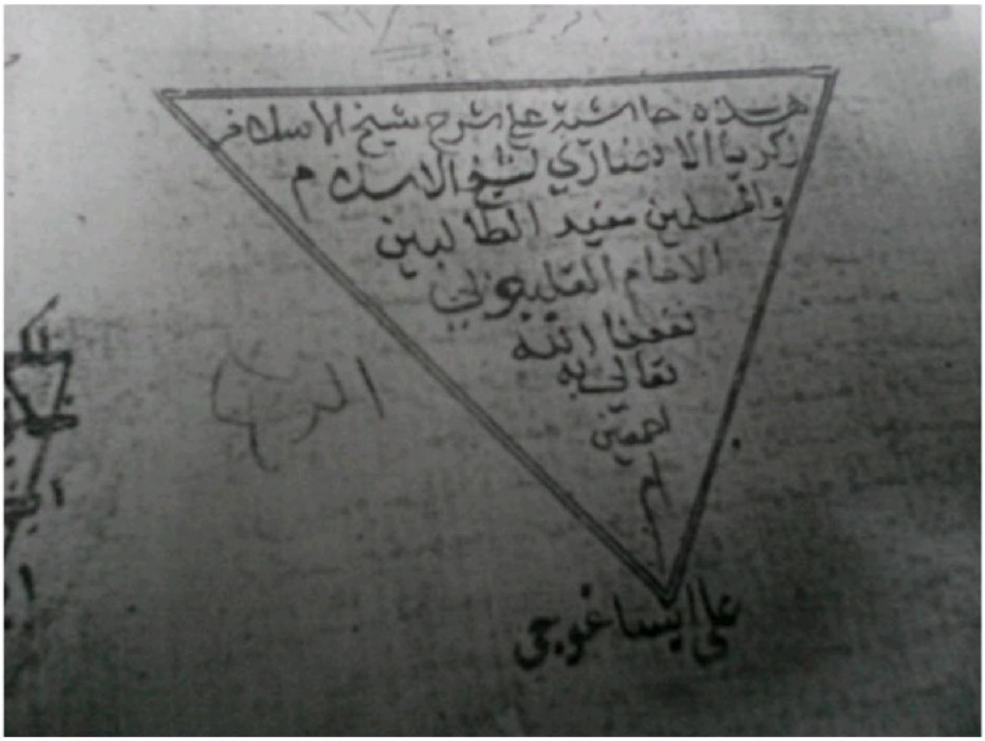

صورة غلاف حاشية قليوبي على المطلع شرح إيساغوجي

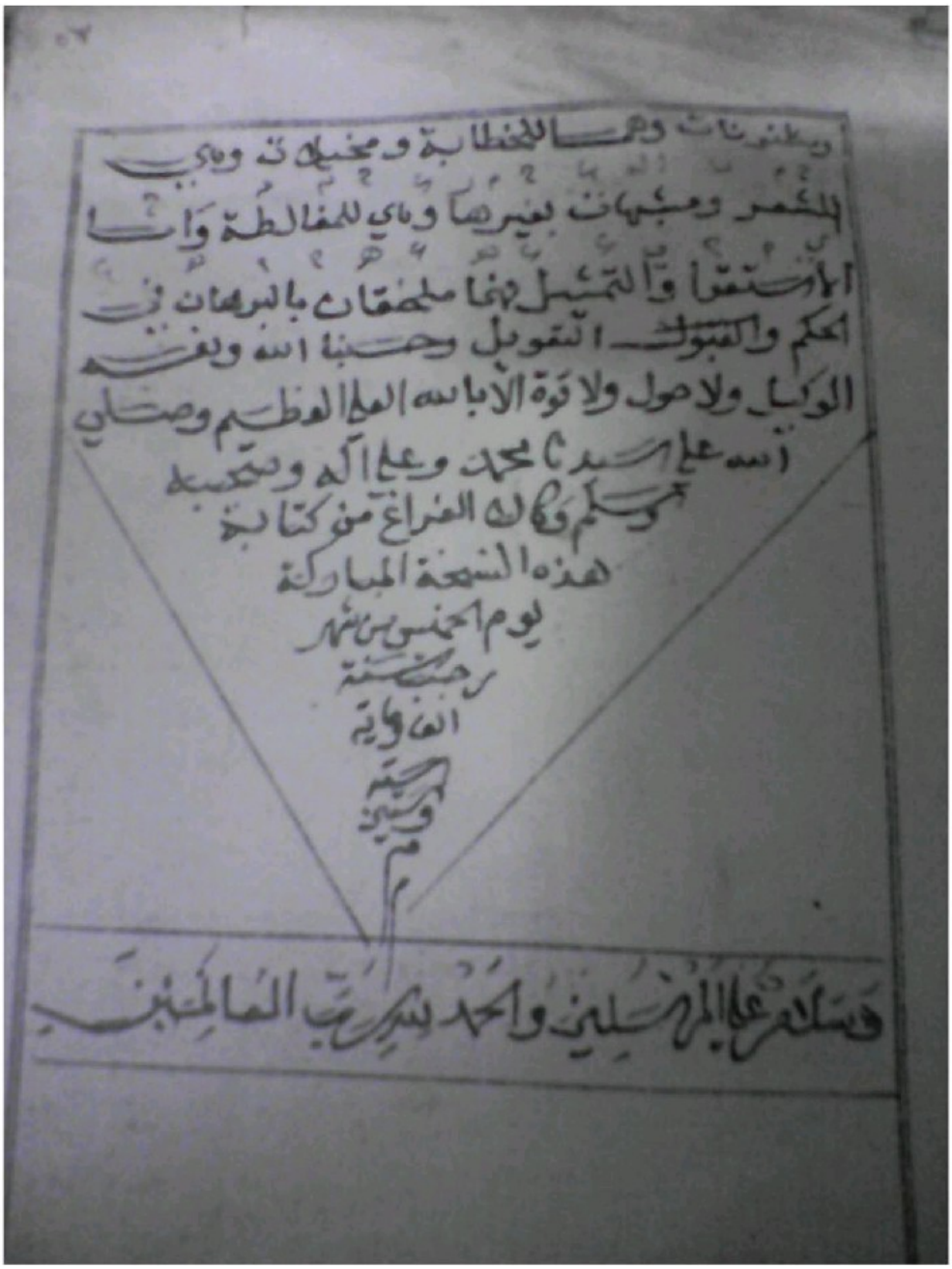

متن إيساغوجي
الرسالة الأثيرية في المنطق

قَالَ الشَّيْخُ الإِمَامُ أَفْضَلُ المُتَأَخِّرِينَ قُدْوَةُ الحُكَمَاءِ الرَّاسِخِيَن أَثِيرُ الدِّينِ الأَبْهَرِيُّ -طَيَّبَ الله ثَـرَاهُ، وَجعَلَ الجَنَّـةَ مَثْوَاهُ: بسم الله الرحمٰن الرحيم.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الذي خصص نوع الإنسان من جنس الحيوان باكتساب المجهول من المعلوم تصورًا أو تصديقًا، والصلاة على محمد بقاطع الحجة وساطع البرهان، وعلى آله وأصحابه أجمعين، **وبعد**...

فلما التمس بعض أصحابي في أثناء المذاكرة للرسالة الأثيرية الميزانية أن اكتب لهم شرحًا يحل عقد ألفاظه ومبانيه، ويوضح الغوامض من معانيه، ولم ينفعني التعلل بقصور باعي وقلة متاعي؛ فشرعت إجابة لأقوالهم بصحف هادية في الآخرة والأولى ﴿يَوْمَ يَتَذَكَّرُ ٱلْإِنسَٰنُ مَا سَعَىٰ ﴿٣٥﴾﴾ [النازعات: ٣٥].

ساقية إلى النجاة عن الداهية والطامة الكبرى، اللهم اجعلنا من الواصلين إلى الحق بالحق، واغفر لنا ولوالدينا ولجميع الطالبين.

قال الشيخ الإمام العلامة قدوة الحكماء وأسوة العلماء أثير الدين الأبهري غشيه الغفران والرضوان الكبرى في مفتتح الرسالة:

(**بسم الله الرحمٰن الرحيم**) تيمنًا باسمه العظيم، وتبركًا بذكره الغنيم، وامتثالاً لما قاله

نَحْمَدُ الله تَعَالَى .....

حبيبه الحليم، وهو «**كل أمر ذي بالٍ لم يبدأ فيه بسم الله فهو أبتر**»[١] والباء متعلق بمحذوف مؤخر، يقدر في كل مقام فعل يناسبه؛ فيقدر في مقام التصنيف باسم الله أصنف، وفي مقام القراءة باسم الله اقرأ وهكذا، وإنما يقدر مؤخرًا لأنه أهم وأدل على الاختصاص، وأدخل في التعظيم وأوفق للوجود؛ لأن وجود الله تعالىٰ مقدم على كل شيء، واسمه مقدم على التصنيف، كيف لا! وفيه إشعار لأنه لا يتم الفعل ولا يعتد به شرعًا ما لم يصدر باسمه تعالىٰ؛ لما سبق من الحديث، وعلى هذا يكون الباء للاستعانة، ولك أن تجعله للمقابلة فيكون الظرف واضحًا؛ لأن من ضمير الفعل المحذوف والتقدير متبركًا باسم الله أشرع في تأليف هذا الكتاب هذا ثم بعد ما تيمن بالتسمية أتى بالتحميد.

فقال: (**نَحْمَدُ الله**)[٢] أداء لشكر بعض ما أنعم عليه الرب الحميد واقتداء لأسلوب الكتاب المجيد وعملاً بما وقع عليه الإجماع من السلف وامتثالاً لما جاء من حضرة الرسالة معدن الحمد والشرف، وهو كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع، وما يتوهم من التنافي بين الحديثين فمدفوع إما بحمل البدء في أحدهما أو كليهما على الإضافي أو العرفي، وإما بحمله على معنى التقديم، يقال: بدأ الشيء، إذا قدمه، صرح به بعض المحققين ناقلاً عن العرب، والحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري نعمة أو غيرها والشكر فعل ينبئ عن عمل تعظيم المنعم بسبب إنعامه: ويقال له: حمدًا عرفًا، فبينهما عموم وخصوص من وجه.

---

(١) أخرجه أحمد (٦/ ٢٠١ رقم ٢٥٦٩٦)، ومسلم (١/ ٣٥٢، رقم ٤٨٦)، وأبو داود (١/ ٢٣٢، رقم ٨٧٩)، والترمذي (٥/ ٥٢٤، رقم ٣٤٩٣) وقال: حسن، والنسائي (٢/ ٢٢٢، رقم ١١٣٠)، وابن ماجه (٢/ ١٢٦٢، رقم ٣٨٤١) وإسحاق بن راهويه (٢/ ٧٥، رقم ٥٤٤)، وابن خزيمة (١/ ٣٣٥، رقم ٦٧١) وابن حبان (٥/ ٢٥٨، رقم ١٩٣٢)، والبيهقي (١/ ١٢٧، رقم ٦٠٨).

(٢) قول المصنف: (نَحْمَدُ الله): معناه لغة: الوصف على الجميل، أي: نصفك به، ولِمَ به؟ لغة: الثناء بالجميل مقيدًا بالكلية؛ إذ ليس في لفظة: نَحْمَدُك ما يفيد القيد بالكلية لغة، إنما أراد اللائق بالمصنف هنا ما يقتضي مقام إنشائية الثناء على الله؛ لأجل نعمه أن يكون مراده الثناء بجميع الصفات؛ لأنه أبلغ في المقصود من المبالغة، والمراد الثناء بها إجمالاً؛ إذ الثناء التفصيلي أمر يفوق مقدرة البشر.

.....

وفي التعريف تصريح بكون المحمود عليه اختياريًا وما شاع من الحمد على الصفات الغير الاختيارية، ففي الحمد لله إيماء إلى أنه تعالىٰ فاعل مختار؛ فيتضمن الرد على من يقول بالإيجاب كالفلاسفة.

وما قيل من أن المحمود عليه لا يجب أن يكون اختياريًا، وإن وجب كون المحمود مختارًا فليس على ما ينبغي، ولعل مراده أن يقول لا يجب أن يكون اختياريًا بنفسه.

هذا.. وعدل المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الجملة الاسمية إلى الفعلية تنبيهًا على عجزه عن استدامة الحمد المفهومة من الجملة الاسمية، واختار الفعل المضارع؛ ليدل على الاستمرار والتجدد، واختار هذه الصيغة على الحكاية عن نفسه مع أنها تدل على حمده بخصوصه تنبيهًا على أنه وحده عاجز وقاصر عن حمده تعالىٰ كما هو حقه، كما قال النبي ﷺ: «**سبحانك اللهم لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك**»[1] فأدرج حمده في تضاعيف محامد سائر المؤمنين؛ لعله يصير مقبولاً ببركتها وعلى هذا المنهاج ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾؛ ولهذه الحكمة العظيمة، والفائدة الجليلة شرعت الجماعة في الصلاة.

والله اسم لذات واجب الوجود المستجمع لجميع صفات الكمال، ونعوت صفات الجلال، والجمال المتقدس عن جميع صفات النقص، وسمات العجز.

---

(١) ذكره العظيم آبادي (١٣/ ١٢٧) وقال: وهو حديث حسن. وأخرج أحمد في مسنده (٨٩٤٦)، وعبد الرزاق في مصنفه (١٠٤٥٥) نحوه.

والمراد بالأبتر: ما لا عقب له؛ أي: منقطع النسل كما ذكره بعض الأفاضل، وقيل: معناه: ما لا نتيجة له، وأما في العرف: فهو عبارة عما هو خارج عن حيز الانتفاع، وهو مستلزم لما لا نتيجة له؛ أي: ما لم يكن له شائبة التمامية، وهو مراد بالأجزم. وفى بعض النسخ: «أقطع» أي: ناقص؛ أي: ما كان له شائبة من التمامية، فيكون حينئذٍ معنى حديثي الابتداء: كل أمر اختياري عظيم عند الشرع لم يصدر بهما فهو لا عقب له ولا نتيجة له، والأبتر في الأصل: مقطوع الذنب، والمراد: كونه ناقصًا غير ممتد به.

عَلَى تَوْفِيقِهِ .....

واختلف في أنه مشتق ووصف في أصله، ثم غلب عليه الاسمية أو هو على اسم علمي لا اشتقاق له أصلاً.

والذاهبون إلى الأول على أقوال مختلفة متعددة في مأخذه، والذاهبون إلى الثاني أيضًا على اختلاف في أنه اسم عربي أم هو اسم أعجمي، والحاصل أن هذه اللفظة الجليلة تحير فيها العقلاء كما تحيروا في مسماها، وإنما أتى باسم الذات ولم يأتِ باسم من أسماء الصفات حيث لم يقل: نحمد الخالق أو الرازق أو غيرهما؛ للاستلذاذ والتبرك به؛ ولئلا يتوهم اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف، وللتنبيه على الاستحقاق الذاتي للحمد، فسر بعضهم الاستحقاق الذاتي بالاستحقاق بجميع الصفات، والاستحقاق الوصفي بالاستحقاق ببعضها.

وبعضهم فسر الأول باستحقاقه تعالىٰ بصفاته الذاتية والثاني باستحقاقه بصفاته الفعلية، وإنما فسروهما بهذين التفسيرين لما سبق من وجوب كون المحمود عليه اختياريًا إما بنفسه أو بآثاره المترتبة عليه، والذاتي من حيث هو ليس كذلك أفاده بعض المحققين، وبعد التنبيه على استحقاقه الذاتي بلفظة الجلالة أراد أن ينبه على استحقاقه الوصفي ببعض عظائم صفاته الفعلية.

فقال (**عَلَى تَوْفِيقِهِ**) التوفيق جعل الله تعالىٰ فعل عبده موافقًا لما يحبه ويرضاه: وقيل التوفيق عند الأشعري وأكثر الصحابة: خلق القدرة على الطاعة، وقال إمام الحرمين: هو خلق الطاعة.

قال المحقق الدواني: قلت: الظاهر ما قاله الإمام، فإن القدرة على الطاعة متحققة في كل مكلف، اللهم إلا أن يكون المراد القدرة المؤثرة القريبة التي هي مع الفعل كما هو مذهب أهل السنة من أن الاستطاعة مع الفعل، وهو على خلاف ما عرفه بعض المتأخرين مع أنه جعل السبب موافقًا للمسبب، انتهى.

أقول: فإذا كان مراد الأشعري بالقدر في تعريفه ما في الفعل فهو وتعريف الإمام.

وَنَسْأَلُهُ هِدَايَةَ طَرِيقِهِ .....

والتعريف الذي ذكرناه أولاً كلها متحدة بحسب التحقق، بل الاختلاف في الأخيرين إنما هو في المفهوم.

ثم تعريف بعض المتأخرين أيضًا يساوي سائر التعريفات بحسب التحقق؛ إذ المراد بالمسبب هو سبب الخير والطاعة، والمراد بالمسبب هو الطاعة بدليل أن التوفيق المطلق لا يستعمل إلا في الخير، وجعل سبب الطاعة موافقًا له إنما هو بخلقها، فتأمل!

ثم إن كلاً منها يجوز أن يراد هاهنا؛ فالمعنى على الأول: نحمد الله على جعله فعلنا موافقًا لما يحبه ويرضاه حيث هدانا للإيمان والإسلام، وجعلنا من أمة محمد ﷺ.

وعلى الثاني: على خلقه قدرتنا على الطاعة.

وعلى الثالث: على خلقه طاعتنا، وعلى الرابع على جعله سبب طاعتنا من العقل والنظر الصحيح موافقًا لها، ومآل كلها واحد، كما لا يخفى.

(**وَنَسْأَلُهُ هِدايَةَ طَرِيقِهِ**) السؤال الطلب على وجه التضرع والابتهال والهداية الدلالة، وقيل: الدلالة الموصلة إلى البغية ذكره البيضاوي، وقيل: الدلالة على ما يوصل إلى المطلوب وقيل الهداية خلق الاهتداء واستعمالها في الدلالة مجاز.

وفي «مختار الصحاح» هديته الطريق هداية، أي: عرفته، والمراد منها هذه الدلالة، والتعريف لإضافتها إلى الطريق، وطريق الله تعالىٰ هو الإيمان، وما يتفرع عليه من الأعمال الصالحة، وسؤال الهداية اليد تعالىٰ هاهنا إما طلب الدوام والثابت عليه.

وأما طلب الترقي والتدرج إلى أن بلغ إلى قصوى مراتب الكمالات التي هي مرتبة المشاهدة والوصول، والواو إما عاطفة فتكون جملة المسألة معطوفة على جملة الحمدلة.

وإما حالية فتكون حالاً من الضمير المستكن في نحمد، والتقدير نحمد الله على توفيقه سائلين منه الدوام والثبات على طريقه أو الترقي والتدرج في مراتب الكمالات.

وَنُصَلِّي عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعِتْرَتِهِ أَجْمَعِينَ.

أما بَعْدُ.. .....

ثم لما وجب الصلاة على النبي ﷺ وأصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عقلاً؛ لتوسطه بيننا وبين الله تعالىٰ، وتسببه في طرفنا بنعمة الإيمان الذي يقتضي الفلاح والنجاة من النيران والدخول والخلود في دار الجنان ومشاهدة جمال الرحمٰن؛ ولمعاونتهم له عليه الصلاة والسلام في ظهور الإسلام وشيوعه.

وشرعًا لقوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ٥٦﴾ [الأحزاب: ٥٦].

ولما بيّن النبي ﷺ كيفية الصلاة عليه حين سئل عنه بقوله: «**قولوا اللهم صل على محمد**»[(١)] الحديث، لما روي عنه ﷺ أنه قال: «**كل كلامٍ لم يصدر بالصلاة عليّ فهو أبتر**»[(٢)].

أراد المصنف إرداف التحميد بالصلاة عليه وعلى آله سالكًا إلى نهج تحميده.

فقال: (**ونُصَلِّي على مُحَمَّدٍ وعِتْرتِهِ**) الصلاة: الدعاء، وإذا أضيف إلى الله تعالىٰ تكون بمعنى الرحمة باعتبار غايتها التي هي من الأفعال لا باعتبار مبدأها الذي هو من الانفعالات، وعترة الرجل نسله ورهطه الأدنون، كذا في «الصحاح الجوهري» والمراد هو الآل والأصحاب.

ولو قال: نصلي ونسلم على محمد وأصحابه، ممتثلاً لظاهر ما نزل وموافقًا لما اشتهر لكان أولى وأظهر.

(**أما بَعْدُ**) أما كلمة فيها معنى الشرط أصلها مهما يكن من شيء؛ فحذفت مهما يكن من

---

(١) أخرجه مسلم (١/ ٣٠٥، رقم ٤٠٥) والترمذي (٥/ ٣٥٩، رقم ٣٢٢٠)، وقال: حسن صحيح. والنسائي في الكبرى (١/ ٣٨١، رقم ١٢٠٨)، وابن حبان (٥/ ٢٩٦، رقم ١٩٦٥)، والبيهقي (٢/ ١٤٦، رقم ٢٦٧١) ومالك (١/ ١٦٥، رقم ٣٩٦) وعبد الرزاق (٢/ ٢١٢، رقم ٣١٠٨)، والدارمي (١/ ٣٥٦، رقم ١٣٤٣)، وأبو عوانة (١/ ٥٢٦، رقم ١٩٦٦).

(٢) لم أقف عليه.

فَهذِهِ رِسَالَةٌ .....

شيء وأقيمت هي مقامه؛ فلتضمنها معنى الابتداء لزم دخولها على الاسم؛ ولتضمنها معنى الشرط غلب دخول الفاء في جوابها قضاء بحق ما كان وإبقاء له على قدر الإمكان.

(وبعدُ) الظرف من الظروف المكانية لكن استعير ههنا للزمان على ما اشتهر في الألسنة.

وقال بعض الفضلاء: فيه بحث؛ لأن أصحاب اللغة قالوا: هو من الظروف الزمانية، ولو كان في الأصل من الجهات الست لبينوه سيما صاحب «الصحاح» انتهى.

وهو مبني على الضم لكون المضاف إليه منويًا والتقدير، أما بعد زمن الحمدلة والصلاة على النبي ﷺ.

(فَهٰذِهِ) جواب أما، أي: أقول فهذه والمشار إليه بهذه العبارات المستحضرة في الذهن سواء قدمت الديباجة على التأليف أو أخرت، وسواء كانت رسالة عبارة عن أيّ احتمال من الاحتمالات التي سنذكرها.

وذلك لأن الغرض وصف نوع تلك العبارات بكونه رسالة وتسميتها بها سواء وجد ذلك النوع في ضمن هذا الشخص أو غيره من الأشخاص، ولا جرم أن ذلك النوع ليس له وجود عيني في الخارج، فلا تكون الإشارة إلا إلى الصور الذهنية تنزيلاً لها منزلة الأمور الحسية.

(رِسالةٌ) اعلم أن الرسالة والكتاب، وما جعل جزء منها من الفصول والأبواب، إما عبارة عن الألفاظ والمعاني أو النقوش أو الألفاظ والمعاني أو الألفاظ والنقوش أو المعاني والنقوش أو الألفاظ والمعاني والنقوش فهذه الاحتمالات سبعة ذكرها الشريف العلامة في «حاشية المطول»، وزاد بعضهم ما زاد.

والمختار أنها عن الألفاظ المعينة الدالة على المعاني المخصوصة، فتح يكون إطلاق الاسم الموضوع بإزاء الكتاب كالمفتاح، أو بإزاء أجزائه المقدمة والفنون والأبواب والفصول على المعاني أو النقوش مثلاً مجازًا.

في عِلْمِ المَنْطِقِ، أَوْرَدْنَا فِيهَا مَا يَجِبُ اسْتِحْضَارُهُ لِمَنْ يَبْتَدِئُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْعُلُومِ، مُسْتَعِيناً بِاللهِ تَعالى إِنَّهُ مُفِيضُ الْخَيْرِ وَالجُودِ.

(**في عِلْمِ المَنْطِقِ**) ويسمى علم الميزان أيضًا، أما التسمية بالأول؛ فلأن النطق باطنيًا كان أو ظاهريًا يقوى، ويكمل بهذا الفن فسمي باسم مشتق منه.

وأما بالثاني؛ فلأن هذا الفن بالنسبة إلى العلوم كالميزان بالنسبة إلى الموزونات الحسية[1].

(**أَوْرَدْنا فِيها**) أي: في الرسالة صفةٌ للرسالة أو استئناف بياني، فتبصر!

(**ما يَجِبُ**) وجوبًا عاديًا أو ادعائيًا.

(**اسْتِحْضَارَهُ لِمَن يَبْتدئُ في شيءٍ مِنَ العلومِ**) أي: علم كان سوى المنطق، فلا يلزم كونه آلة لنفسه، وهذه العبارة صريحة في أن آليته ليست مخصوصة بعلمٍ دون علم، بل هو آلة لجميع العلوم آليها ومليها، ففيها حثٌّ وإغراء على تعلم هذا الفن، وإيماءً إلى أنه ينبغي بل يجب للطالب أن يشمر ساقي الجد في تحصيله، وحفظه لا سيما ما في هذه الرسالة.

(**مُسْتَعينًا باللهِ**) حال من الضمير المتصل فيما أوردنا، والظاهر مستعينين إلا أنه تساهل في العبارة نظرًا إلى الواقع، وإغماضًا عن ظاهر اللفظ.

(**إنّه مُفيضُ الخيرِ والجُودِ**) ما في هذه الخطبة من الصنعة البديعة التي هي مراعاة النظير لا يخفى على اللبيب الخبير تمهيد.

اعلم أن لكل علم مسائل تضبطها مسائل كثيرة تضبطها جهة واحدة ذاتية أو عرضية.

الأولى: كونها باحثة عن الأعراض الذاتية لشيء واحد حقيقي أو اعتباري باعتبارها تعد تلك المسائل الكثيرة علمًا واحدًا.

والثانية: تابعة للأولى مثل كونها آلة، واستتباعها غاية فمن أراد تحصيل شيء من

---

(١) في نسخة: (سمي باسم المشبه به).

.....

العلـوم ينبغي له أن يعرفـه بكلتا الجهتين أو أحديهما؛ ليقف على مسـائله إجمالاً، فيأمن من فوات شيء مما يعنيه بصرف الهمة إلى ما لا يعنيه.

وأن يعرف موضوعه؛ ليتميز عنده تميزًا تامًا ذاتيًا، فيحصل له زيادة بصيرة في شروعه، وأن يعرف غاياتها ليجزم بأن ليس سعيه عبثًا فيزداد جدًا ونشاطًا في تحصيله.

فنقـول في تعريف المنطق باعتبار الجهة الأولـى: إنه يبحث فيه عن أحوال المعلومات التصورية والتصديقية من حيث صحة إيصالها إلى مجهول كذلك.

وباعتبار الجهة الثانية: آلة قانونية أو علم بها تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر أو ملكة تعصم الذهن إلخ.

وضمّـن فـي التعريـف الأول الموضوع، وهـو المعلومـات التصويريـة المقيدة بصحة الإيصـال، وفـي الثاني الغاية، وهي العصمة عـن الخطأ في الفكر؛ ولكونـه باحثًا عن أحوال المعلومات التصويرية والتصديقية كان له قسمان: تصورات و تصديقات، ولكل منها مبادئ وتصـورات، فمبـادئ التصـورات الكليـات الخمـس، ومقاصدهـا القول الشـارح، ومبادئ التصديقات القضايا، وأحكامها، ومقاصدها القياس، وله صورة ومادة.

وهو بحسـب المادة خمسة أقسام تسـمى الصناعات الخمس، وهي البرهان، والجدل، والخطابة، والشعر، والمغالطة، فانحصر أبواب المنطق في تسعة.

ولمـا كان التصديق متوقفًا على التصور شـرطًا أو شـطرًا قدم مباحـث التصورات على التصديقات.

ثم لما كانت المقاصد موقوفة على المبادئ قدم كلاً من المبادئين على مقاصديهما، وقد رتب المصنف ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ ـ الأبواب وفق ما أشرنا إليه، فصدّر الرسالة بباب الكليات.

❊ ❊ ❊

اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى تمَامِ مَا وُضِعَ لَهُ، .....

[باب الكليات الخمس]

فقال (**إِيساغُوجي**) أي: الباب الأول في مبادئ التصورات، وفي إيساغوجي أي: الكليات الخمس، وهو لفظ يوناني سميت الكليات الخمس به تسمية لها باسم المشبه به حيث كان في الأصل اسمًا ؛ لورد له خمس ورقات على ما هو المشهور.

اعلم أن نظر المنطقيين إنما يتعلق إلى المعاني قصدًا وبالذات، وأما إلى الألفاظ فإنما يتعلق بها تبعًا، وبالعرض لكن لما جرت العادة إلى توقف إفادة المعاني، واستفادتها على الألفاظ، بل على دلالتها صدروا كتبهم ببحث الألفاظ والدلالة.

فالمصنف ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ صدر باب إيساغوجي ببيان أقسام اللفظ مع الدلالة؛ ليكون مقدمة لما هو المقصود، وقدم أقسام الدلالة؛ لعدم اعتبار اللفظ بدونها، فقال:

(**اللَّفْظُ الدَّالُّ بِالوَضْعِ**) اللفظ في اللغة: الرمي، وفي الاصطلاح: ما يتلفظ به الإنسان قليلاً كان أو كثيرًا مهملاً كان أو موضوعًا، والدلالة كون الشيء بحيث يتفهم منه شيء آخر، والشيء الأول: يسمّى: دالاً، والثاني: مدلولاً.

والوضع تعيين شيء لشيء بحيث متى أطلق أو أحس الأول فهم منه الثاني.

ثم الدلالة إما لفظية أو غير لفظية، والأولى: تنقسم إلى عقلية كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ، وإلى طبيعية كدلالة أخ على وجع الصدر، وإلى وضعية كدلالة زيد على مسماه، وأما الثانية: فالمشهور أن الطبيعية لا توجد فيها.

وقيل: إنها أيضًا ثلاثة: عقلية كدلالة العالم على وجود الواجب تعالىٰ، ووضعية كدلالة الدوال الأربع على مدلولتها، وطبيعية كدلالة تغير لون العاشق عند رؤية المعشوق على العشق، وهذه بأسرها غير مرادة ههنا، بل المراد هو الدلالة اللفظية الوضعية لا العقلية ولا

يَدُلُّ عَلى تَمامِ ما وُضِعَ لَـهُ بِالمُطَابقَةِ وَهُوَ عَلَى جُزْئِه، بِالتَّضَمُّنِ إِنْ كَانَ لَه جُزْءٌ.

وَعَلَى مَا يُلازِمُهُ فِي الذِّهْنِ بالالْتزامِ .....

الطبيعيـة؛ لعدم انضباطهما واختلافهما بسـبب اختلاف العقـول والطبائع بخلاف الوضعية، فإن العقول كلها مستوية الإقدام فيها بعد العلم بالوضع ولهذا قال اللفظ الدال بالوضع.

(**يَـدُلُّ عَلـى تَمـامِ ما وُضِعَ لَــهُ**) وضعًا شـخصيًا كان أو نوعيًا فيدخل فيـه الدلالة على المعنـى المجازي كما هو المذهب المنصور ولفظ التمام لمجرد التأكيد ولتحسـين المقابلة وإلا فلا حاجة إليه.

(**بِالمُطابَـقَةِ**) أي دلالة ملتبسـة أو مسـماة بالمطابقة وإنما سـميت مطابقة لتوافق اللفظ والمعنى حينئذ من قولهم طابق النعل بالنعل إذا توافقتا.

(**وَ**) يـدل (**عَلـى جُزْئِـهِ**) أي جزء ما وضع لـه حال كونه تابعًا لما وضـع له ومتحققًا في ضمنه دلالة ملتبسـة (**بِالتَّضَمُّنِ**) سـميت به لوجودها في ضمن المطابقة بسبب وجود الجزء في ضمن ما وضع له.

(**إِنْ كانَ لَــهُ جُـزْءٌ**) احتـراز عمـا لم يكن له جـزء كالواجب تعالـىٰ والنقطة فلا يتحقق التضمن فيه حينئذ.

فالمطابقة لا تسـتلزم التضمن والتضمن يسـتلزمها وأما استلزامها الالتزام، فقد اختلف فيـه والحـق أنها لا تسـتلزمه وأما الالتزام فيسـتلزم المطابقـة قطعًا ولا يسـتلزم التضمن وأما استلزام التضمن إياه فمظنة خلاف والحق عدم الاستلزام أيضًا.

(**وَ**) يدل (**عَلى مَا يُلازِمُهُ**) أي ما وضع له.

(**فِي الذِّهْنِ**) متعلق يلازم دلالة مسـماة (**بِالالْتِزامِ**) سـميت به لكونها دلالة على اللزوم والملازمة في اللغة امتناع انفكاك الشيء عن الشيء.

(وفـي الاصطلاح كون الشـيء مقتضيًا للآخر فالشـيء الأول يسـمى ملزومًـا والثاني

كالإِنْسَانِ فَإِنَّـهُ يَدُلُّ عَلَى الحَيَوَانِ النَّاطِقِ بِالمُطَابَقَةِ.

وَعَلَى أَحَدِهِمَا بِالتَّضَمُّنِ.

لازمًـا والنسـبة بينهما ملازمـة ولزومًا وتلازمًا ويقيـد تارة بقولنا في الخارج فتسـمى ملازمة خارجية كالفردية للثلاثة وأخرى بقولنا في الذهن فتسمى ذهنية.

(والمعتبـر فـي الدلالة الالتزامية هو هذه ولذا قيـد المصنف بقوله في الذهن كيف ولو اعتبـر الملازمة الخارجية لزم عدم تحقق الدلالة الالتزامية بدونها واللازم باطل لتحققها في الأعـدام المضافـة إلى ملكاتها مع أن بينهما تضادًا في الخـارج فضلاً عن التلازم فإن الجهل مثلاً يدل على العلم التزامًا إذ هو عبارة عن عدم العلم عما شأنه أن يعلم مع أن بينهما معاندة في الخارج).

فـإن قلـت: الجهل إن كان عبارة عن عـدم العلم فالعلم جزء مفهومـه فيكون تضمنًا لا التزامًا.

قلـت: الجهل موضوع للعدم المضـاف إلى العلم من حيث هو مضاف، والعلم خارج عن الموضوع له، وإن كانت الإضافة داخلة فيه، وكذا الكلام في سائر الأعدام.

قال السـيد العلامة: إذا أخذ المضاف من حيث ذاتـه، فالمضاف إليه والإضافة كلاهما خارجـان، وإذا أخـذ من حيث هو مضـاف؛ فالإضافة داخلة، والمضاف إليـه خارج هذا، ثم أراد المصنف توضيح الدلالات الثلاث بالتمثيل.

فقـال: (**كَالإِنْسـانِ، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلـى الحَيوانِ النّاطِقِ بِالمُطابَـقَـةِ**) لكونه تمام ما وضع له، وتوافق الدال والمدلول.

(**وَعَلـى أَحَدِهِمـا**) أي: علـى الحيوان وحـده أو على الناطق وحـده، فالأولى على كل واحد منهما، فافهم!

(**بِالتَّضَمُّنِ**) لكونه جزء ما وضع له، وتحققه في ضمن المجموع.

وَعَلَى قَابِلِ التَّعَلُّمِ وصِنَاعَةِ الكِتَابةِ بالالْتزَامِ.

ثُمَّ اللَّفْظُ:

إِمَّا مُفْرَدٌ: وَهُوَ الذِي لا يُـرَادُ بِالجزْءِ مِنْهُ دَلالَةٌ عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ كَالإِنْسَانِ.

(**وَعَلى قابِـلِ العِلْمِ وَصَنْعةِ الكِتابِ بالالْتِـزامِ**) لخروجهما عن الموضوع له، ولزومهما في الذهن.

فـإن قلـت: كثيرًا ما نتصور الإنسـان، ولـم يخطر ببالنا أنـه قابل للعلم وصنعـة الكتابة، فكيف يكون لازمًا للإنسان؟!

قلنـا: الفـرض كافٍ للتمثيـل، فاللـزوم ههنـا مبني على الفـرض؛ ولذا تراهـم يقولون: المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين.

وهاهنا سـؤال مشـهور، وهو أن كلاً من تعريفات الدلالات الثلاث ينتقض بالآخر بين فيما إذا وضع اللفظ بالاشـتراك للكل، وجزئه، ولازمه كما صوروه في لفظ الشـمس، ويدفع بأن الحيثية معتبرة في التعريفات الاصطلاحية ذكرت أو لم تذكر، فلا انتقاض.

ولما فرغ عن بيان أقسام دلالة اللفظ شرع في بيان أقسامه، فقال:

(**ثُـمَّ اللَّفْظ**) ثـم للتراخي في الرتبة، واللفظ جارٍ على حديث إعادة الشـيء معرفة، أي: اللفظ الدال بالوضع.

(**إمَّـا مُفْرَدٌ**) قـد يطلق المفرد، ويراد به مـا يقابل المثنى والمجمـوع، وهو الواحد، وقد يطلـق، ويـراد به ما ليس بمضاف، وقد يطلق ويراد به مـا يقابل الجملة، وقد يطلق ويراد به ما ليس بمركب، وهو المراد ههنا بقرينة المقابلة.

(**وَهُـوَ الَّذي لا يُـرادُ بِالجزءِ مِنْهُ دَلالةٌ عَلى جُزْءِ مَعْناهُ**) بأن لا يكون له جزء أصلاً سـواء كان لمعناه جزء نحوق علمًا للشخص أو لا نحوق علمًا لما صدق عليه النقطة، أو بأن يكون له جزء لا يكون له معنى سواء كان لمعناه جزء(**كَالإنسانِ**) أولاً كالنقطة، أو بأن يكون له جزء

وإِمَّا مُؤَلَّفٌ: وَهُوَ الَّذي لا يَكُونُ كَذَلِك. كَرامِي الحِجَارَةِ.

وَالمُفْرَدُ:

إِمَّا كُلِّيٌّ: .....

ومعنى، لكن لا يدل على جزء المعنى نحو: عبد الله علمًا أو يدل على جزء المعنى، لكن لا يكون دلالته مرداة كالحيوان الناطق علمًا لشخص الإنسان، كذا قالوا.

وأظن أن الفرق بين عبد الله علمًا، وبين الحيوان الناطق علمًا لشخص الإنسان تحكم، ألا يرى أن علماء النحو منهم المحقق الجامي عرفوه بأنه ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، وتركوا قيد عدم الإرادة.

(**وإِمَّا مُؤَلَّفٌ**) يرادفه المركب على ما هو الحق، والقول كما قاله غير قائل.

(**وَهُوَ الَّذي لا يَكونُ كَذَلِكَ**) أي: الذي يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه، فافهم!

(**كَرامي الحِجارةِ**) فإن الرمي يدل على ذات لها الرمي، والحجارة تدل على أفراد من نوع الحجر، فيكون مركبًا، وقدم المفرد على المؤلف؛ لكون المفرد جزء المؤلف لفظًا ومعنى، والجزء مقدم على الكل طبعًا مع أن المقصود هو التقسيم والتعريف تبعي، والتقسيم يعتبر فيه جانب الإفراد دون المفهوم.

وقد نظر صاحب الشمسية إلى المفهوم، فقدم المؤلف بناء على كون مفهومه وجوديًا.

ولك أن تقول: قدَّم المفرد؛ لكون المؤلف غير مبحوث عنه في هذا الباب، فذكر المؤلف ههنا إنما هو استيفاء للأقسام.

ثم إن لكل منهما أقسامًا لا بأس أن نشير إليها إجمالاً، فنقول: أما المفرد، فإن دل على معنى في نفسه بلا اقتران بأحد الأزمنة فاسمٌ، ومع الاقتران فكلمةٌ، وإن لم يدل بنفسه بل احتاج في دلالته إلى ضميمة فأداةٌ، ثم الاسم إن كان معناه واحدًا متشخصًا بحيث لا يقبل الشركة في التصور فجزئيٌّ حقيقيٌّ، وإن كان واحدًا غير متشخص بحيث يقبل الشركة فيه فكليٌّ، كما سيفصلها المصنف.

وَهُوَ الَّذِي لا يمْنَعُ نَفْسُ تَصَوُّرِ مَفْهُومِهِ مِنْ وُقُوعِ الشَّرِكَةِ فِيهِ. .....

والكلي: إن استوت أفراده الذهنية أو الخارجية في حصوله فيها وصدقه عليها فمتواطٌ كالشمس والإنسان، وإلا فمشككٌ كالوجود بالنسبة إلى الواجب والممكن، وإن كان متعددًا فإن وضع بإزاء كل من المعاني على السوية فمشتركٌ، وإن وضع لواحد منها ونقل إلى الباقي فإن ترك الأول فمنقولٌ عرفي إن كان الناقل عرفًا عامًا، واصطلاحي إن كان خاصًا وشرعي إن كان شرعًا.

وإن لم يترك الأول فإن استعمل فيه فحقيقة، وإن استعمل في المنقول إليه فمجاز، وأما المركب، فإن أفاد المخاطب فائدة تامة بحيث يصح السكوت عليه فتام وإلا فناقص.

ثم التام إن احتمل الصدق والكذب فقضية وإلا فإنشاء، والإنشاء إن لم يدل على طلب بحسب الوضع فتنبيه، كالنداء والتمني والعرض، وإن دل بحسب الوضع فاستفهام، وإن دل على طلب غيره فمع الخضوع سؤال ودعاء مطلقًا، ومع التساوي التماس مطلقًا، ومع الاستعلاء أمر إن كان المطلوب فعلاً، ونهي إن كان كفًا عنه.

وأما غير التام فهو أيضًا: إما تقييدي كالحيوان الناطق أو إضافي كغلام زيدًا وغيرهما كالرجل.

والمفرد إما كلي فالكلية والجزئية، وما سيأتي من الذاتية والعرضية أوصاف للمعاني أولاً، وبالذات واللفظ ثانيًا وبالعرض في تقسيم اللفظ إليها مجاز، وإنما فعل المصنف ذلك تسهيلاً للمبتدئ.

(**وَهُوَ**) أي: المفرد الكلي (**الَّذِي**) أي: اللفظ الذي (**لَا يمْنَعُ نَفْسُ تَصَوُّرِ مَفْهومِهِ عَنْ وُقوعِ الشَّرِكَةِ فيهِ**) أي: ذلك في المفهوم من حيث هو متصور مع قطع النظر عن البرهان والوجود الخارجيين اللذين يمنعان عن الشركة، ويدلان على الوحدة والجزئية، فيشمل الكلي المنحصر في شخص كالواجب تعالىٰ والشمس، فإن تصور مفهوم الواجب من

كَالإِنْسانِ.

وإمَّا جُزْئيٌّ: وهُوَ الَّذِي يمْنَعُ نَفْسُ تصَوُّرِ مَفْهُومِهِ عَنْ ذلِكَ. كَزَيْدٍ عَلَمًا.

حيث هو متصور مع قطع النظر عن البرهان التوحيدي لا يمنع الشركة في ذلك، وكذا مفهوم الشمس مع قطع النظر عن الوجود الخارجي لا يمنع الشركة أيضًا، ويشتمل أيضًا على الكليات الفرضية من نحو اللاشيء وشريك الباري، فإن أمثال ذلك وإن لم يكن لها فرد في الخارج فضلاً عن وقوع الشركة إلا أن نفس تصور مفهوماتها لا يمنع الشركة بين أفرادها الفرضية، وإنما يتكلف في إدخال مثل هذه الأشياء بناء على أن قواعدهم عامة شاملة على الموجودات والمعدومات.

وإنما قال: نفس تصور مفهومه، ولم يقل: نفس تصوره، لما عرفت أن مورد القسمة هو اللفظ لا المفهوم.

وبهذا يندفع توهم لزوم المفهوم للمفهوم.

(**كَالإنسانِ**) فإن مفهومه الحيوان الناطق وتصور هذا المفهوم لا يمنع عن وقوع الشركة بين كثيرين وهو ظاهر.

(**وإمَّا جُزْئِيٌّ وَهُوَ الَّذي يمْنَعُ نَفْسُ تَصَوُّرِهِ عَنْ ذَلِكَ**) أي: عن وقوع الشركة فيه.

(**كَزَيْدٍ**) فإن مفهومه الحيوان الناطق مع التعين والتشخص، وهو من حيث هو متصور مانع عن وقوع الشركة فيه، وهذا جزئي حقيقي لا يبحث عنه في هذا الفن، وإنما ذكروه في هذا المقام تكميلاً للأقسام وتصويراً لمفهوم الكلي على التمام، ولهذا ولما علمت مما مر قدم الكلي عليه.

اعلم أن الجزئي كما يطلق على هذا المعنى كذلك يطلق على كل أخص تحت الأعم ويسمى الجزئي الإضافي وهو أعم مطلقًا من الحقيقي لأن كل جزئي حقيقي فهو إضافي من غير عكس كلي.

والْكُلِّيُّ:

إِمَّا ذَاتِيٌّ: وَهُوَ الَّذي يَدْخُلُ في حَقِيقَةِ جُزْئِيَّاتِهِ. كَالحَيَوَانِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ.

وإِمَّا عَرَضِيٌّ: وَهُوَ الَّذِي يُخَالِفُهُ. كَالضَّاحِك بِالنِّسبَةِ إِلَى الإِنسَانِ.

أما بيان الأول: فلأن كل شخص مندرج تحت الماهية الكلية، وأما الثاني: فلجواز كون الجزئي الإضافي كليًا كالإنسان فإنه جزئي إضافي لدخوله تحت الحيوان ولما فرغ من مباحث الألفاظ شرع في بيان إيساغوجي.

فقال: (**والكُلِّيُّ إمَّا ذاتِيٌّ**) الذاتي يطلق تارة على ما هو داخل وأخرى على ما ليس بخارج إما بالاشتراك أو بالحقيقة والمجاز، والثاني هو المراد هاهنا.

(**وَهُوَ الَّذي يَدْخُلُ في حَقيقةِ جُزْئِيّاتِهِ**) أي: لا يخرج عن حقيقة جزئياته.

(**كَالحيوانِ بِالنِّسْبَةِ إلى الإنسانِ والفَرَسِ**) فإنه ليس بخارج عن حقيقتهما بل داخل فالكلي إما أن يكون نفس ماهية ما تحته من الأفراد أو داخلاً فيها أو خارجًا عنها، والأول هو النوع، والثاني هو إما أن يكون تمام المشترك بينه وبين نوع آخر، وهو الجنس أولاً وهو الفصل، والثالث إما مخصوص بحقيقة واحدة وهو الخاصة أولاً، وهو العرض العام.

وإذ قد عرفت ما هو المراد من الذاتي عرفت أنه لا يرد أن يقال أن النوع عين الذات فكيف يكون ذاتيًا فلا حاجة إلى أن يجاب عنه بأن الذات، كما يطلق على نفس الحقيقة كذلك يطلق على ما صدقت عليه من الجزيئات فيراد الثاني فيصح النسبة، ولا إلى أن يقال يجوز أن يراد أعم منها فيراد فيما عدا النوع الماهية، وفي النوع الإفراد وبما عرفت أيضًا من أن الدخول مؤول بعدم الخروج لا يرد سؤال المنافاة بين التعريف والتقسيم.

(وَ) الكلي (**إمَّا عَرَضِيٌّ وَهُوَ الَّذي**) يكون ملتبسًا (**بِخِلافِهِ**) أي: خلاف الذاتي، وهو الذي يخرج عن حقيقة جزئياته.

(**كالضَّاحِكِ بالنِّسْبَةِ إلى الإنسانِ**) فإنه خارج عن حقيقة الإنسان، وقد عرفت آنفًا أن

وَالذَّاتِيُّ:

إِمَّا مَقُولٌ فجَوَابِ مَا هُوَ بِحَسَبِ الشَّرِكَةِ المحضَةِ. كَالحَيَوَانِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ، وَهُوَ الجِنْسُ.

وَيُرْسَمُ بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ مَقُولٌ عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِين بِالحقائِقِ فِي جَوَابِ مَا هُوَ.

الذاتي منحصر في الثلاثة مع وجه الانحصار، ولك في وجه الانحصار وجه آخر، وهو أنه إما مقول في جواب ما هو أو جواب أي شيء هو في ذاته الثاني الفصل، والأول إما بحسب الشركة فقط أو بحسب الشركة والخصوصية معًا، الثاني النوع والأول الجنس إجمال ما فصله المصنف بقوله:

(**والذَّاتيُّ**) المعهود الذي هو ما لا يمكن خارجًا عن حقيقة جزئياته.

(**إِمَّا مَقُولٌ فِي جَوابِ مَا هُوَ بِحَسَبِ الشَّرِكَةِ فَقَط**) وفي بعض النسخ المحضة بدل فقط ومؤديها واحد، وفي بعض النسخ لم يقع شيء منهما ولا ضير فيه؛ إذ الحصر مستفاد من قسيمه.

(**كَالحَيَوانِ بالنِّسْبَةِ إلى الإنسانِ والفَرَسِ**) فإن الحيوان إما أن يقع جوابًا لقولنا: ما الإنسان وما الفرس مثلاً لا لما الإنسان فقط ولا لما الفرس ووحده، فإن السؤال عن أحدهما إنما هو عن تمام ماهيته وليس الحيوان تمام ماهية كل منهما بل تمام الماهية المشتركة بينهما.

(**وَهُوَ**) أي: الذاتي المقول في جواب ما هو، بحسب الشركة المحضة (**الجِنْسُ وَيُرْسَمُ بأَنَّهُ كُلِّيٌّ مَقُولٌ عَلى كَثيرِينَ مُخْتَلفين بِالحقائِقِ في جَوابِ مَا هُوَ**) قوله: كلي جنس شامل للكليات، وقوله: مقول؛ ليتعلق به قوله على كثيرين، وقوله: على كثيرين؛ ليوصف بقوله مختلفين بالحقائق، وهو احتراز عن النوع خاصته والفصل القريب، وقوله: في جواب ما هو احتراز عن الفصل البعيد وخاصة الجنس والعرض العام، فلكل من القيود فائدة فمن قال: كلي، زائد لا طائل تحته؛ إذ مقول على كثيرين يغني عنه، فقد أتى بزائد لا طائل تحته.

.....

وقد تقرر أنه لا يجب أن يكون جميع قيود التعريف منحصرًا في الجامع والمانع، بل قد يكون بعضها لمجرد تحقيق المقام وكشف المرام.

ومن ذلك تراهم يقولون: أن التعريفات وقيودها إنما هي لكشف الماهيات والاحترازات تابعة هذا قيل وجه ما قال المصنفون في تعريفات الكليات ويرسم دون، ويحد هو أنه يجوز أن يكون لها ماهيات وراء تلك المفهومات ملزومات مساوية لها فتكون رسومًا لا حدودًا.

واعترض عليه بأنه لا يلزم مما ذكر إلا عدم العلم بكونها حدودًا، ولا يلزم منه العلم بكونها رسومًا، فالأولى بل الصواب أن يقال: ويعرف.

وقيل: إنما كانت هذه المفهومات رسومًا؛ لأن المقولية عارضة للكليات والتعريف بالعرضي رسم، وذلك لأن الجنس مثلاً في نفسه هو الكلي الذاتي المختلفات الحقيقة سواء قيل عليها أو لم يقل وأما المقولية وكونه صالحًا فمما يعرض له بعد تقومه.

ورد بأن ذلك هو الجنس الطبيعي ولا كلام فيه وإنما الكلام في الجنس المنطقي، ومنشأ الغلط هو الاشتباه بين العارض والمعروض، وعدم الفرق بين الكلي الطبيعي المعروض وبين الكلي المنطقي العارض وقيل والحق إنها حدود؛ إذ لا ماهية للجنس مثلاً وراء هذا المعنى ضرورة أنّا لا نعني بكون الحيوان جنسًا إلا كونه مقولاً على الكثيرة المختلفة الحقيقة وكذا الكلام في البواقي.

أقول: كيف لا يكون هذا حقًا؛ إذ المفهومات اللغوية والاصطلاحية أمرها في غاية السهولة؛ لأن اللفظ إذا وضع في اللغة أو في الاصطلاح لمعنى فما هو داخل في مفهومه فهو ذاتي جنس إن كان مشتركًا، وفصل إن كان مميزًا، وما هو خارج عنه فهو عرضي له، فلا اشتباه بين حدودها ورسومها المسماة بالحدود والرسوم الاسمية، فمفهومات الكليات كلها ذاتيات؛ لأنها حصلت أولاً فوضعت أسماؤها بإزائها فتكون حدودًا اسمية لها، ومن ادعى لها ماهيات وراءها فعليه البيان.

وَإِمَّا مَقُولٌ فِي جَوَابِ مَا هُوَ بِحَسَبِ الشَّرِكَةِ وَالخُصُوصِيَّةِ مَعًا. كَالإِنسَانِ بِالنِّسبَةِ إِلَى أَفْرادِهِ نَحْوَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو .....

والقـول بأنه يجوز أن يكون لها ماهيات وراء تلك المفهومات ولا نعلمها، كالقول بأنه يجوز أن يكون في حضرتنا جبال شاهقة لا نراها كما لا يخفى.

وأما الاشـتباه والالتبـاس في الماهيات الحقيقية الوجودية فـي الأعيان فأمرها في غاية الصعوبة دونه خرط القناد؛ إذ تمييز بين ذاتياتها وعرضياتها في نهاية التعسر بل هو غير مقدور للبشـر، وإنما هو شـأن خالق القوى والقدر وسـيأتي ما يتعلق بهذا في أواخر الباب الثاني إن شاء الله تعالىٰ.

ومما ينبغـي أن ينبه عليـه أن الجنس قريب إن كان الجواب عـن الماهية وعن بعض ما يشاركها عين الجواب عنها وعن جميع ما يشاركها فيه كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان، وبعيد إن كان الجـواب عنهـا وعـن بعض ما يشـاركها فيه غير الجـواب عنها وعـن البعض الآخر، ويكون هناك جوابان إن كان بعيدًا بمرتبة كالجسـم النامي بالنسبة إلى الإنسان، وثلاثة أجوبة إن بمرتبتين كالجسـم المطلق بالنسـبة إليه، وأربعة أن بثلاث مراتب كالجوهر، وهكذا فمبدأ المراتـب يسـمى: الجنس السـافل، ومنتهاها يسـمى: الجنس العالي وجنـس الأجناس، وما بينهما يسـمى: الجنس المتوسـط، فهـذه مراتب ثلاث للجنس باعتبـار الترتيب، فإن لم يكن مرتبًا بأن لا يكون فوقه ولا تحته جنس كالعقل إن لم نفرض الجوهر جنسًـا له، فهو المسـمى بالجنس المفرد، فاحفظه!

(وَالذَّاتِيُّ إِمَّا مَقُولٌ بِحَسَبِ الشَّرِكَةِ والخُصوصِيَّةِ معًا) أو بحسب الخصوصية المحضة، وكلمة مع إذا اسـتعملت مفردة تنون، وتكون من الأحوال المؤكدة مثل: جميعًا، فهي بمعناه جميعًـا فهـي بمعناه حقيقة كما هو عند البعض أو مجازًا كما هو مقتضى قول بعضهم: فليس مراد بالمعية ههنا المعية الزمانية بل مطلق الاجتماع فلا يرد ما يتوهم.

(كَالإنسـانِ بالنِّسْـبَـةِ إلى زَيْـدٍ وعَمْرٍو) وغيرهما مثلاً إذا قيل: مـا زيد؟ يقال في جوابه: الإنسـان، وإذا قيـل: ما زيد وما عمرو أيضًا؟ وهكذا إلى غيـر النهاية، وهذا معنى كونه مقولا بحسب الشركة والخصوصية معًا.

وَهُوَ النَّوْعُ.

وَيُرْسَمُ بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ مَقولٌ عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفَيْنِ بِالْعَدَدِ دُونَ الحَقِيقَةِ فِي جَوَابِ مَا هُوَ.

(**وَهُوَ**) أي: ما يقال في جواب ما هو على المنوال المذكور (**النَّوْعُ**) الحقيقي كما هو المتبادر عند الإطلاق، وهو إن كان متعدد الأشخاص في الخارج كالإنسان فهو مقول بحسب الشركة والخصوصية، وإن لم يكن متعدد الأشخاص فيه بل كان منحصرًا في شخص واحد كالشمس فهو مقول بحسب الخصوصية المحضة، ولهذا قلنا: أو بحسب الخصوصية المحضة؛ ليشتمل عليهما شمولاً ظاهرًا، فتأمل!

(**وَيُرْسَمُ**) أي: النوع الحقيقي (**بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ مَقُولٌ عَلى كثيرينَ مُخْتَلِفِينَ بِالعَدَدِ**) اختلافًا خارجيًا أو ذهنيًا، فيشمل النوع المنحصر في الشخص والنوع المعدوم كالعنقاء.

(**دُونَ الحَقيقةِ في جَوابِ مَا هُوَ**) قوله: كلي مقول على كثيرين، سبق بيانه، وقوله: (**مُخْتَلِفِينَ بِالعَدَدِ دُونَ الحَقيقةِ**)، احتراز عن الجنس وخاصته والعرض العام والفصول البعيدة.

وقوله: (في جَوابِ مَا هُوَ) احتراز عن الفصل القريب وخاصة النوع، وتخصيص قوله: مختلفين بالعدد دون الحقيقة، بالاحتراز عن الجنس فقط، وكذا تخصيص الاختلاف في الحقيقة فيما سبق بإخراج النوع فقط، وإسناد البواقي إلى القيد الأخير في الموضعين تحكم، كيف وفي ذلك إخراج لما قد خرج وما وجه به الشريف العلامة وغيره من أنها لو فرض عدم خروجها بالأول لخرجت بالأخير قطعًا! فأسند الكل إليه فمما لا يشفي العليل ولا يدفع به التحكم.

فإن قلت: ما هو سؤال عن الذات والحقيقة، وقد صرحوا بأنه إنما يكون بعد الثبوت؛ فيلزم تخصيص التعريف بالنوع الخارجي، ويجب أن يقال: إنه كلي مقول على واحد أو على كثيرين إلخ، مشيرًا إلى النوع المنحصر في شخص وإلى النوع الغير المنحصر فيه كما فعله صاحب «الشمسية».

.....

قلت: قد صرح السيد العلامة قدس سره بأن ما هو سؤال عن الماهية، وهي أعم من أن تكون موجودة في الخارج كالإنسان والفرس وغيرهما من الموجودات الخارجية أولاً، وكيف يجوز التخصيص بالنوع الخارجي مع وجوب انحصار الكلي في الخمسة، فإن المفهومات التي لم يوجد شيء من إفرادها التي هي تمام ماهيتها، العنقاء مثلاً لا تندرج في غير النوع قطعًا، فلو أخرجت عنه لم ينحصر الكلي في الأقسام الخمسة، لا يقال المعتبر في الكلي أن يكون موجودًا في الخارج ولو في ضمن فرد واحد؛ لأنّا نقول قد سبق أن مفهوم الكلي يتناول الموجود والمعدوم والممكن والممتنع، نعم؛ المقصود الأصلي أولاً معرفة أحوال الموجودات؛ إذ لا كمال يعتد به في معرفة أحوال المعدومات إلا أن قواعد الفن شاملة للموجودات والمعدومات معًا ممكنات أو ممتنعات كما مر إليه الإشارة.

فالمقصود الأصلي من الفن أن يستعمل في معرفة أحوال الموجودات، وقد يستعمل في معرفة أحوال المفهومات الاعتبارية وبيان أحوالها وأحكامها، فإن هذه المعرفة قد يحتاج إليها في معرفة أحوال الموجودات الحقيقية.

ولذا قيل: لولا الاعتبارات لبطلت الحكمة إلى هنا كلامه قدس سره، وههنا أبحاث شريفة فلتطلب من «حواشي الشمسية» لمولانا داوود عليه رحمة الودود.

ثم إنه قد اعترض على التعريف بأنه منقوض بالجنس؛ لأن كل قيد يخرج ما ينافيه لا ما يجامعه في الجملة، ولا ثم المنافاة بين المقولية على مختلفة الحقيقة وبين المقولية على متفقتها فإن الجنس يصدق عليه أنه مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو إذ الحيوان مثلاً، يقال: في جواب ما زيد وعمرو وما هذا الفرس وما ذاك الفرس؟ فلا بد من زيادة قيد فقط بعد قوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة؛ حتى يصح الاحتراز به عن الجنس، فيتم التعريف جمعًا ومنعًا، وأجيب عنه بوجوه ثلاثة:

الأول: أن صحة الجواب بالجنس ناظرة إلى اشتمال السؤال على الحقيقتين المختلفتين وإلى جعل المتفقتين في حكم الواحدة.

وأَمَّا غَيْرُ مَقُولٍ فِي جَوابِ مَا هُوَ، بَلْ هُوَ مَقُول في جَوَابِ أَيُّ شَيْءٍ هُوَ فِي ذَاتِهِ.

وَهُوَ الَّذِي يمُيِّزُ الشَّيْءَ عَمَّا يُشَارِكُهُ فِي الجنسِ كَالنَّاطِقِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الإِنْسَانِ، وَهُوَ

و**الثاني**: أن المتبادر من المقولية المقولية صراحة والحيوان في المثال المذكور ليس بمقول على المتفقتين بالحقيقة صراحة وأصالة، بل مقول عليها ضمنًا وتبعًا.

و**الثالث**: أن قوله دون الحقيقة يفيدان الاختلاف بالحقيقة مانع عن كونه مقولاً عليها وهو ليس كذلك في الجنس؛ فيصح الاحتراز به بلا زيادة قيد فقط ولإرادته في النية، فيتم التعريف بدونه جمعًا ومنعًا هذا ثم إن النوع كما يطلق على ما ذكر كذلك يطلق على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قولاً أوليًا، ويسمى النوع الإضافي وهو إما أعم الأنواع فيسمى النوع العالي أو أخصها وهو النوع الحقيقي كالإنسان، فيسمى النوع السافل ونوع الأنواع أو أعم بالنسبة إلى ما تحته وأخص بالنظر إلى ما فوقه كالحيوان والجسم النامي، فيسمى النوع المتوسط فهذه أيضًا مراتب ثلاثة للنوع باعتبار الترتيب، وإن لم يكن مرتبًا بألا يكون فوقه ولا تحته نوع كالعقل إن فرض الجوهر جنسًا له فهو النوع المفرد فلكل من الجنس والنوع مراتب ثلاثة باعتبار الترتيب وواحدة بعدمه ثم إن النوع السافل يباين جميع مراتب الأجناس؛ لأنه نوع حقيقي هو يمتنع كونه جنسًا وأن الجنس العالي يباين جميع مراتب الأنواع؛ لأنه ليس فوقه جنس فيمتنع كونه نوعًا، وإن كل نوع أعم مما تحته مطلقًا وكل جنس كذلك، وهو ظاهر.

(**وَ**) الكلي أما غير مقول (**في جَوابِ مَا هُوَ بَلْ هو مَقُولٌ في جَوابِ أيِّ شَيْءٍ هُوَ في ذاتِهِ**) والمقول في جوابه شيئان المميز الذاتي وهو المميز عن المشارك في الجنس، والمميز العرضي العام.

فإن قيل: السؤال بأي شيء هو في ذاته فالمقول هو الأول.

(**وَهُوَ الَّذي يُمَيِّزُ الشَّيْءَ عمَّا يُشارِكُهُ في الجِنْسِ كالنَّاطِقِ بالنِّسبَةِ إلى الإنسانِ وَهُوَ**) أي: المميز عن المشارك في الجنس.

الْفَصْلُ.

وَيُرْسَمُ بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ يُقَالُ عَلَى الشَّيْءِ فِي جَوَابِ أَيُّ شَيْءٍ هُوَ فِي ذَاتِهِ.

(**الفَصْلُ**) وإن قيل: أي شيء هو في عرضه فالمقول في جوابه هو الثاني، وهو الذي يميز الشيء عما يشاركه في العرض العام وهو الخاصة، وإن قيل: أي شيء هو بلا تقييد فالمقول في جوابه يصح أن يكون فصلاً وخاصة والعرض العام لا يصلح للجواب أصلاً لما هو ولا لأي شيء هو؛ لأن الأول إنما يطلب تمام الماهية، والثاني إنما يطلب المميز كما عرفت، ولا شك أن العرض العام من حيث هو عرض عام لا يصلح لشيء منهما.

(**وَيُرْسَمُ**) أي: الفصل (**بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ**) جنس.

(**يُقَالُ عَلَى الشَّيْءِ فِي جَوَابِ أَيِّ شَيْءٍ هُوَ**) يخرج الجنس والنوع والعرض العام (**فِي ذَاتِهِ**) يخرج الخاصة وهو أعني: الفصل قريب أن ميز الماهية عن مشاركاتها في الجنس القريب كالناطق، وبعيد أن ميزها عن المشاركات في الجنس البعيد، وله مراتب في البعد بحسب مراتب الجنس، وإنما نبهنا على أقسام الجنس والفصل والنوع إجمالاً مع أن الشُّرّاح لم يتعرضوا لذلك لعموم الفائدة؛ ولتوقف القول الشارح على ذلك.

اعلم أن الظاهر كلام المصنف ههنا مبني على مذهب القدماء، فإنهم ذهبوا إلى أن الفصل إنما يميزها عن المشاركات في الجنس حتى قالوا: إن ما يكون له فصل يكون له جنس لا محالة بناءً عن امتناع تركيب الماهية من أمرين متساويين أو أمور متساوية، ووجوب انحصار الذاتي في الجنس والفصل، وتبعهم الشيخ في «الشفاء» لكن لما لم يتم برهانهم على ذلك عدل عنه في إشاراته وتبعه المتأخرون؛ فجوزوا تركيب الماهية من أمرين متساويين، وقسموا الفصل إلى ما يميز الشيء عن المشاركات في الجنس وعن المشاركات في الوجود؛ وذلك لأنه إن تركب ماهية من أمرين متساويين أو أمورًا متساوية، فكل من تلك الأمور يكون فصلاً فيميزها عما يشاركها في الوجود؛ إذ لا جنس ح فالطالب بأي شيء هو يطلب ما لا يكون تمام المشترك بين الماهية وغيرها، ويميزها عما يشاركها فيما أضيف إليه لفظ، أي: مثلاً، أي: حيوان، هو سؤال عما يميزه من المشاركات في الجنس، وأي موجود هو سؤال

وَأَمَّا الْعَرَضِيُّ:

فَإِمَّا أَنْ يمْتَنعَ انْفِكاكُهُ عَن المَاهيَّةِ، .....

عما يميز عن المشاركات في الوجود على ما أفاده السعد العلامة في «شرح الشمسية» ومن أراد التفصيل فليرجع إليه وإلى المطولات، لا يقال أن تركيب الماهية من أمور متساوية وإن لم يقم البرهان على امتناعه على زعم المتأخرين من كلام المصنف هاهنا، مبني على مذهب القدماء فإنهم ذهبوا إلى أن الفصل إنما يميزها عن المشاركات في الجنس حتى قالوا: إن ما يكون له فصل يكون له جنس لا محالة بناءً على امتناع تركيب الماهية من أمرين متساويين أو أمور متساوية، ووجوب انحصار الذاتي في الجنس والفصل، وتبعهم الشيخ في «الشفاء»، لكن لما لم يتم برهانهم على ذلك عدل عنه في إشاراته، وتبعه المتأخرون؛ فجوزوا تركيب الماهية من أمرين متساويين، وقسَّموا الفصل إلى ما يميز الشيء عن المشاركات في الجنس وعن المشاركات في الوجود؛ وذلك لأنه أن تركيب ماهية ماهية من أمرين متساويين أو أمور متساوية، فكل من تلك الأمور يكون فصلاً؛ فيميزها عما يشاركها في الوجود؛ إذ لا جنس حينئذٍ فالطالب بأي شيء هو يطلب ما لا يكون تمام المشترك بين الماهية وغيرها ويميزها عما يشاركها فيما أضيف إليه لفظ، أي: مثلاً، أي: حيوان، وهو سؤال عما يميزه عن المشاركات في الجنس، وأي: موجود هو سؤال عما يميز عن المشاركات في الوجود على ما أفاده السعد العلامة في «شرح الشمسية» ومن أراد التفصيل فليرجع إليه وإلى المطولات، لا يقال أن تركيب الماهية من أمور متساوية، وإن لم يقم البرهان على امتناعه على زعم المتأخرين إلا أنه مما لم يتحقق في الخارج، فما معنى جعل الفصل عامًا على التمييزيين! لأنّا نقول قد عرفت غير مرة أن قواعدهم عامة شاملة للموجودات والمعدومات.

فيجب التعميم بناءً على مذهبهم.

ولما فرغ عن الكلي الذاتي شرع في الكلي العرضي، فقال:

(**وأمَّا**) الكلي (**العَرَضِيُّ فإمَّا أنْ يَمْتَنِعَ انْفِكاكِهِ عَنِ الماهِيَّةِ**) إما من حيث هي هي كالانقسام بمتساويين للأربعة، وإما من حيث الوجود كالسواد للحبشي.

وَهُوَ الْعَرَضُ اللَّازِمُ.

أَوْ لا يمْتَنعَ وَهُوَ الْعَرَضُ المُفَارِقُ.

وَكُلٌّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا:

إِمَّا أن يَختَصَّ بِحَقِيقَةٍ وَاحِدةٍ وَهُوَ الخَاصَّةُ. كَالضَّاحِك بِالْقُوَّةِ وَالْفِعْلِ لِلإِنْسَانِ.

وَتُرْسَمُ بِأَنَّـهَا: كُلِّيَّةٌ .....

(**وَهُوَ**) أي: الممتنع انفكاكه عن الماهية، سواء كان من حيث هي أو من حيث الوجود.

(**العَـرْضُ الـلَّازِمِ**) واللازم إمـا بيّن وهو الذي يكفي تصوره مع تصور ملزومه والنسـبة بينهما في جزم اللزوم بينهما كالانقسام بمتساويين للأربعة، وإما غير بيّن وهو الذي لا يكفي تصـوره مع تصور الملزوم والنسـبة في الجـزم باللزوم، وهو إما هو نظـري يفتقر إلى الدليل كتسـاوي الزوايا الثلاث القائمتين للمثلث، فإن الذهن يفتقر في جزم اللزوم بينهما إلى إقامة برهـان هندسـي كما بين في محله وإمـا بديهي يحتاج إلى أمر آخر مـن الحس أو الحدس أو التجربـة أو نحوهـا كالحرارة للنار فإن الجزم باللزوم بينهمـا يحتاج إلى الحس ولا يكفي فيه مجـرد تصـور الطرفين والنسـبة هـذا، وللبين معنى آخر وهـو الذي يلزم من تصـور الملزوم تصوره وهذا هو المعتبر في الدلالة الالتزامية والمعنى الأول أعم كذا قالوا، فتأمل!

(**أَوْ لا يَمْتَنِـعُ**) انفكاكـه عـن الماهيـة وهـو العرض المفـارق أعم من أن يكـون مفارقًا بالقـوة كالفقر الدائم أو بالفعل و ح قد يكون سـريع الزوال كحمرة الخجل، وقد يكون بطيئًا كالشباب.

(**وَكُلٌّ واحِدٍ مِنْهُما**) أي: من اللازم والمفارق.

(**إِمَّـا أَنْ يَخْتَصَّ بِحقيقةٍ واحِـدَةٍ وَهُوَ الخاصَّةُ كالضَّاحِكِ بالقُـوَّةِ**) مثال: العرض اللازم الخاصة.

(**والفِعْلِ**) أي: وكالضاحك بالفعل، مثال العرض المفارق الخاصة (**للإِنْسـانِ وَتُـرْسَـمُ بأَنَّـها كُلِّيَّـةٌ**) جنس، تأمل!

تُقَالُ عَلَى ما تَحْتَ حَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطْ قَوْلاً عَرَضِيًّا.

وَإِمَّا أَنْ يَعُمَّ عَلَى حَقَائِقَ فَوْقَ وَاحِدَة وَهُوَ الْعَرَضُ الْعَامُّ كَالمُتَنَفِّسِ بِالْقوةِ وَالْفِعْلِ بِالنِّسبَةِ للإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ مِنَ الحَيوانَاتِ.

وَيُرْسَمُ بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ يُقَالُ عَلَى مَا تحْتَ حَقَائِقَ مُخْتَلِفَةٍ قوْلاً عَرَضِيًّا.

(**تُقالُ عَلى ما تَحْتَ حَقيقةٍ واحِدَةٍ فَقَطْ**) يخرج الجنس والعرض العام والفصول البعيدة (**قولاً عرضيًا**) يخرج النوع والفصل القريب، ويجوز أن يراد بالمقولية هاهنا معنى الحمل وأن يراد بها المقولية في الجواب وهو الأولى، فتأمل!

(**وإمَّا أنْ يَعُمَّ**) عطف على قوله إما أن يختص (**عَلى حَقائقَ فَوْقَ واحِدَةٍ وَهُوَ**) أي: العام على الحقائق المختلفة (**العَرَضُ العَامُّ كالتَّنَفُّسِ بالقُوَّةِ**) مثال اللازم العام، (**والفِعْلُ**) مثال للمفارق العام للإنسان وغيره (**مِنَ الحَيواناتِ**) كالفرس والبقر وغيرهما ويرسم بأنه كلي جنس.

(**يُقالُ**) أي: يحمل (**عَلى مَا**) أي: على أفراد داخلة.

(**تَحْتَ حَقائِقَ مُخْتَلِفَةٍ**) يخرج النوع والفصل القريب والخاصة (**قَوْلاً عَرَضِيًّا**) أي: حملاً عرضيًا لا ذاتيًا يخرج الجنس والفصول البعيدة.

فإن قلت: تقسيم العرضي أولاً إلى اللازم والمفارق ثم تقسيم كل منهما إلى الخاصة والعرض العام يخرج أقسام العرضي إلى أربعة، فتكون الكليات سبعة لا خمسة والإجماع منعقد على انحصارها في الخمسة، فالواجب على المصنف أن يقسم أولاً إلى الخاصة والعرض العام ثم يقسم كلاً منهما إلى اللازم والمفارق حتى يظهر انحصار الكلي في خمسة.

قلنا: اللازم انقسم إلى الخاصة والعرض العام باعتبار الاختصاص بماهية واحدة وعدم الاختصاص بها والمفارق انقسم إليهما بهذا الاعتبار أيضًا فعلم أن مفهوم الخاصة في اللازم والمفارق ما يختص بحقيقة واحدة، وأن مفهوم العرض العام ما يعم الحقائق؛ فرجع محصول الأقسام الأربعة إلى معنيين مطلقين يوجد كل منهما في اللازم والمفارق؛ فصار

.....

الكلـي العرضـي في هذين المعنييـن، وظهر انحصار الكلي في الخمسـة فالمصنف نظر إلى زبدة الأقسام فتسامح في التقسيم كما فعله صاحب «الشمسية».

بقي شـيء وهو أن تعريفات الكليات كل منها منقوض جمعًا ومنعًا، فإن الملون جنس للأسـود والأحمـر ونوع للمكيـف وفصل للكثيف وخاصة للجسـم، وعرض عـام للحيوان فيصـدق تعريـف كل من الجنس والنوع والفصل والخاصة، والعرض العام على كل منها في هذه المادة.

(والجـواب: أن الأمور التي تختلف باختلاف الاعتبـارات كالمفهومات الاصطلاحية يعتبر في تعريفاتها قيود الحيثية ذكرت أو لم تذكر كما سبق إليه الإشارة).

(فالجنس كلي مقول على كثيرة مختلفة الحقيقة في جواب ما هو من حيث هو كذلك، وقس عليه البواقي.

فالملـون مـن حيث كونه مقولاً على مختلفة الحقيقة التي هي الأسـود والأحمر جنس لا يصـدق عليـه النوع والفصل والخاصة والعرض العام، ومن حيـث كونه مقولاً على متفقة الحقيقة، وهي أفراد المكيف في جواب ما هو نوع لا يصدق عليه الجنس والفصل والخاصة والعـرض العـام، وعلى هذا فقس ولا محذور في كون الشـيء الواحد أشـياء كثيرة بحيثيات مختلفة واعتبارات متغايرة، فاحفظه! فإنه ينفعك في مواضع كثيرة جدًا).

(القَوْلُ الشَّارِحُ)

الباب الثاني
في مقاصد التصورات

وهي (**القَوْلُ الشَّارِحُ**) ويسمى: التعريف والمعرِف بكسر الراء أيضًا، وهو ما يكون تصوره بطريق النظر والاكتساب موصلاً إلى تصور الشيء أو امتيازه عما عداه، فخرَّج الملزومات بالنسبة إلى لوازمها المبينة لعدم كونها بطريق الاكتساب أو لتقسيم المحدود لا للشك في الحد حتى يرد أن التعريف والتحديد ينافيه الإبهام والترديد، وتعريف المعرف لا يستلزم اللبس، إما لعدم احتياجه إلى معرف آخر لبداهة أجزائه أو لكونه معلومًا بوجه آخر من الوجوه وإما لأنه من الأمور الاعتبارية؛ فينقطع بانقطاع الاعتبار، وما قيل: من أنه لا يستلزم اللبس؛ لأن معرف المعرف عين المعرف فمردود بأنه ليس كذلك بل فرد من أفراده، وإنما سمي قولاً لتركبه غالبًا عند قوم ودائمًا عند آخرين، وشارحًا لشرحه الماهية وبيانها.

ثم ما ذكرنا من التعريف إنما هو عند المتأخرين.

وأما القدماء فقالوا: هو ما يكون تصوره سببًا؛ لاكتساب تصور الشيء أعم من أن يكون بالكنه أو بوجه يميزه عن جميع ما عداه أو عن بعضه.

قال السيد العلامة: اعلم أن المتأخرين اعتبروا المساواة في التعريف، وحكموا بأن الأعم والأخص لا يصلحان له أصلاً، والصواب أن المعتبر فيه كونه موصلاً إلى تصور الشيء سواء كان بالكنه أو بالوجه سواء كان التصور بالوجه يميزه عن جميع ما عداه أو عن بعضها؛ إذ لا يمكن كون الشيء متصورًا مع عدم امتيازه عن شيء ما عداه، وأما الامتياز عن الكل؟ فلا يجب.

الحَدُّ: قَوْلٌ دَالٌّ عَلَى مَاهِيَّةِ الشَّيْءِ.

وَهُوَ الذي يَتَرَكَّبُ مِنْ جِنْسِ الشَّيْءِ وَفَصْلِهِ الْقَرِيبَيْنِ. كَالحَيَوَانِ النَّاطِقِ بِالنِّسبَةِ إِلَى الإِنْسَانِ وَهُوَ الحَدُّ التَّامُّ.

وَالحَدُّ النَّاقِصُ: وَهُوَ الَّذِي يَتَرَكَّبُ مِنْ جِنْسِ الشَّيْءِ الْبَعِيدِ وَفَصلِهِ الْقَرِيبِ. كَالجِسْمِ

ثم إنه لا شك أنه كما يكون التصور بالكنه كسبيًا كذلك التصور بالوجه، سواء كان مع الامتياز عن الكل أو عن البعض يكون كسبيًا، فتصور الشيء بوجه ما أعم أو أخص، إذا كان كسبيًا لا يكتسب إلا بأحدها فهما يصلحان للتعريف، إلا أن المتأخرين لما رأوا أن التصور الذي يفيد الامتياز عن بعض الأغيار في غاية النقصان لم يلتفتوا إليه، وشرطوا المساواة، وأخرجوا الأعم والأخص عن صلاحية التعريف بهما.

وأما المباين: فلما كان أبعد من الأعم والأخص كان أولى بعدم الاعتبار وأقدم بالإخراج عن الصلاحية مع أن الظاهر أنه لا يفيد تمييزًا أصلاً، وإن احتمل احتمالاً بعيدًا أن يكون مميزًا في الجملة، انتهى ملخصًا.

ثم القول الشارح إما حدًا أو رسم وكل منهما إما تام أو ناقص فالأقسام أربعة:

أما (**الحَدُّ**) فهو (**قَوْلٌ**) جنس شامل للرسم (**دالٌّ عَلى ماهيَّةِ الشَّيْءِ**) يخرجه، فإن دل على الكنه بمجموع الذاتيات فتام، وببعضها فناقص.

ولذا قال: (**وَهُوَ الَّذي يَتَرَكب مِنْ جِنْسِ الشَّيْءِ وَفَصْلِهِ الْقَرِيبَيْنِ. كَالحَيَوَانِ النَّاطِقِ بِالنِّسبَةِ إِلَى الإِنْسَانِ وَهُوَ الحَدُّ التَّامُّ**) أي: المركب من جنس الشيء وفصله القريبين هو الحد التام؛ لأنه الدال على الكنه بمجموع الذاتيات، أما كونه حدًا وتسميته به، فلمنعه الأغيار والحد في اللغة المنع.

وأما كونه تامًا، فلاشتماله على جميع الذاتيات.

(**وَالحَدُّ النَّاقِصُ: وَهُوَ الَّذِي يَتَرَكَّبُ مِنْ جِنْسِ الشَّيْءِ الْبَعِيدِ وَفَصلِهِ الْقَرِيبِ. كَالجِسْمِ**

النَّاطِقِ بِالنِّسْبَـةِ إِلَى الإِنْسَانِ.

وَالرَّسْمُ التَامُّ: وَهُوَ الَّذِي يَتَـرَكَّبُ مِنْ جِنْسِ الشَّيءِ الْقَرِيبِ وَخوَاصِّهِ اللَّازِمَةِ لَهُ كَالحَيَوَانِ الضَّاحِك في تَعْرِيفِ الإِنْسَانِ.

النَّاطِقِ بِالنِّسْبَـةِ إِلَى الإِنْسَانِ) أما كونه حدًا فلما مرّ، وأما كونه ناقصًا؛ فلنقصان الذاتيات فيه.

واعلـم أنهم اختلفوا في أن التعريف بالفصـل وحده وبالخاصة وحدها هل هو جائز أم لا؟

فذهـب بعضهـم إلى عدم الجواز وإلـى وجوب أن يكون لكل تعريف جامع ليسـتغرق الإفـراد، ومانع ليخـرج الأغيار، وبعضهم إلى الجـواز قائلاً: بأن المقصود مـن التعريف إما الاطـلاع علـى الذاتيـات كلاً أو بعضًـا، وإما التمييز عـن جمع ما عداه والفصـل يصلح لهما والخاصـة وإن لـم تصلح لـلأول إلا أنها صالحة للثانـي، والظاهر أن المصـرح اختار الأول فلـم يقل هنـا والفصل فقط وفي تعريف الرسـم الناقـص أو الخاصة فقط، ومـا قاله الفناري مـن أنه إنما لم يقل فـي هذين الموضعين كذلك؛ لأن الناطق مركب معنىً والاعتبار للمعاني فـإن كان معناه جسـم أو جوهر له النطق كان كالجسـم الناطق بعينه فيكون حـدًا ناقصًا، وإن كان معناه شـيء له النطق أو نحوه لم يكن حدًا بل رسـمًا؛ لأن الشـيئية عارضة وكذا إن كان معنى الضاحك حيوان له الضحك فرسـم تام، وإن كان شـيء له الضحك فرسم ناقص، فمع مـا فيـه من البعد والخلل من وجوه ينافيه ما صرحـوه من أن الفصل وحده كالناطق فقط، حد ناقص عند من جوز التعريف به، والخاصة وحدها كالضاحك فقط رسم ناقص عند من جوز التعريـف بها فقـط، ولـم يفصل أحد غير هذا الشـارح ونحوه بالترديد فـي معناهما، ولـم يقل أحد أيضًا أن الناطق ليس بفصل فقط، بل فصل مع جنس أو عرض عام، وأن الضاحك ليس بخاصة فقط، بل خاصة مع جنس أو عرض عام، فتأمل!

(وَالرَّسْمُ التَّامُّ هُوَ الَّذي يَتَـرَكَّبُ مِنْ جِنْسِ الشَّيْءِ القَريبِ وخاصَّتِهِ اللَّازِمَةِ) قيد الخاصة باللازمـة؛ لأن المفارقـة أخص من ذي الخاصة، والتعريف بالخواص مع كونه غير جائز عند المتأخرين لا يكون رسمًا تامًا بالاتفاق **(كالحَيوانِ الضَّاحكِ في تَعْرِيفِ الإنسانِ)** وإنما يكون

وَالرَّسْمُ النَّاقِصُ: وَهُوَ الَّذِيَ يَتَرَكَّبُ مِنْ عَرَضِيَّاتٍ تَخْتَصُّ جُمْلَتُهَا بِحَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ. كَقَوْلِنَا فِي تَعْرِيفِ الإِنْسَانِ أَنَّهُ: مَاشٍ عَلَى قَدمَيْه. عَرِيضُ الأَظْفَارِ. بَادِي الْبَشَرَةِ. مُسْتَقِيمُ الْقَامَةِ. ضَحَّاك بِالطَّبْعِ.

رسمًا؛ لأن الخارج اللازم للشيء أثر فسمي رسمًا، يقال: رسم الدار، أي: أثرها وعلامتها، وأما كونه تامًا فلمشابهته الحد التام في اشتماله على الجنس القريب وتقييده بأمر المختص بالماهية المعرفة.

(**وَالرَّسْمُ النَّاقِصُ وَهُوَ الَّذِيَ يَتَرَكَّبُ مِنْ عَرَضِيَّاتٍ تَخْتَصُّ جُمْلَتُهَا بِحَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ كَقَوْلِنَا فِي تَعْرِيفِ الإِنْسَانِ أَنَّهُ مَاشٍ عَلَى قَدمَيْهِ**) يخرج الماشي على الأقدام الأربعة.

(**عَرِيضُ الأَظْفَارِ**) يخرج مدور الأظفار.

(**بَادِي الْبَشَرَةِ**) يخرج مستور البشرة بالشعر.

(**مُسْتَقِيمُ الْقَامَةِ**) يخرج منحني القامة.

(**ضَحَّاك بِالطَّبْعِ**) يخرج جميع ما عداه، وما يقال من أن بعض القيود مستغن عن البعض غير وارد؛ إذ الغرض التمثيل ولا يناقش فيه، على أن التعريف إنما هو لكشف الماهيات والاحترازات تابعة، كما عرفت.

وكلما ازداد القيود ازداد الكشف وقويت المعرفة، فأنى يكون البعض مستغنيًا عن البعض، هكذا قالوا.

ولما كان المراد من التعريف أما الاطلاع على الذاتيات أو إفادة التمييز عن جمع ما عدا المعرف والعرض العام لا يصلح لشيء منهما لم يصلح أن يقع معرفًا ولا جزء معرف فهو ساقط عن الدرجة الاعتبار وإنما ذكر في «باب الكليات» استيفاء للأقسام.

واعترض عليهم السيد العلامة بأنّا لا نسلم أن كل قيد فهو إما للتميز أو الاطلاع على الذاتي، بل ربما يفيد اجتماع العوارض زيادة إيضاح للماهية وسهولة اطلاع عليها وكثيرًا ما

.....

يضعون العوارض العامة مواضع الأجناس وأيضًا الفصل البعيد مع الفصل القريب أو مع الخاصة خارج عما ذكر مع أنه يفيد الاطلاع الذاتي.

والسيد العلامة قال بأن تمييز الشيء قد يكون عن جميع ما عداه وقد يكون عن بعضه كما مرّ والعرض العام يفيد التمييز الثاني؛ فينبغي أن يعتبر في التعريفات.

وأيضًا قد يكون الاطلاع على الشيء بما هو عرض عام له مطلوبًا، وإن كان هذا الاطلاع عليه دون الاطلاع بما هو ذاتي له، فإن تصور الشيء قد يكون بوجوه متفاوتة بعضها أكمل من بعض.

ثم قال: قدس سره فالصواب أن المركب من العرض العام والخاصة رسم ناقص لكنه أقوى من الخاصة وحدها، وأن المركب منه ومن الفصل حد ناقص، لكنه لكل من الفصل وحده، وكذلك المركب من الفصل والخاصة حد ناقص، لكنه أكمل من العرض العام والفصل، انتهى.

فالضبط على هذا أن المركب من الجنس والفصل القريبين حد تام، والفصل وحده أو مع الجنس البعيد أو مع الفصل البعيد أو مع الخاصة أو مع العرض العام حد ناقص، والجنس القريب مع الخاصة رسم تام، والخاصة وحدها أو مع الجنس البعيد أو مع الفصل البعيد أو مع العرض العام رسم ناقص.

ويخالفه مخالفة ظاهرة ما قاله الفناري من أن التعريف بمجرد الذاتيات فبمجموعها حد تام وبعضها حد ناقص.

والتعريف لا بمجرد الذاتيات فبالجنس القريب والخاصة رسم تام وبغيره رسم ناقص، فعلى هذا العرض العام مع الفصل أو الخاصة والخاصة مع الفصل أو مع الجنس البعيد والجنس البعيد مع الخاصة كل منها رسم ناقص، انتهى.

وكذا ما نقلناه سابقًا فتأمل فيها، واختر ما هو الأوجه منهما!

.....

تذييل:

اعلـم أن الماهيـة إمـا أن يكون لها تحقق وثبـوت في الخارج مع قطـع النظر عن اعتبار العقـل أو لا، والأولى: الماهية الحقيقيـة، أي: الموجودة في الأعيان والثابتة في نفس الأمر، ولابـد مـن احتياج بعـض الأجزاء إلى بعـض إذا كانت مركبـة، والثانية: الماهيـة الاعتبارية، أي: الكائنـة بحسـب اعتبـار العقل، كما إذا اعتبـر الواضع عدة أمور فوضع بإزائها اسـمًا من غيـر احتيـاج الأمور بعضها إلى بعض، كالجنس الموضوع بـإزاء الكلي المقول على الكثيرة المختلفـة الحقيقة في جواب ما هو النوع الموضوع بإزاء الكلي المقول على الكثيرة المتفقة الحقيقـة قـي جواب ما هـو ولا يجب أن يكون كلهـا مركبة، بل يجوز أن يكـون البعض منها بسيطة كالماهيات الحقيقية.

ثم الحق أنها إنما يقبل لها الأمور الاعتبارية لا الماهيات الاعتبارية.

إذ تمهد هذا فنقول: ما يتعلقه الواضع ليضع بإزائه اسمًا، إما أن يكون لها ماهية حقيقية أو لا، وعلـى الأول إمـا أن يكـون متعلقه نفـس الحقيقة ذلك الشـيء أو وجودها واعتبارات منـه، فتعريف الماهية الحقيقية لمسـمى الاسـم مـن حيث أنها ماهية حقيقيـة تعريف حقيقي يفيـد تصويـر الماهية في الذهن بالذاتيـات كلها أو بعضها، فيكون حدًا حقيقيًـا تامًا أو ناقصًا أو بالعرضيـات أو بالمركـب منهما؛ فيكون رسـمًا حقيقيًا تامًا أو ناقصًـا، لكن الاطلاع على ذاتياتها وعرضياتها والتمييز بينهما متعسر بل متعذر.

وتعريـف مفهوم الاسـم ومـا تعلقه الواضـع، فوضع الاسـم بإزائه يكون تعريفًا اسـميًا يفيد تعيين ما وضع الاسـم بإزائه بلفظ أشـهر، كقولنا: الغضنفر الأسـد، أو بلفظ يشتمل على تفصيل ما دل عليه الاسم إجمالاً، كقولنا: الجنس كلي مقول إلخ، وهذه يتيسر الاطلاع على ذاتياتهـا وعرضياتهـا والتميز بينهما بلا صعوبة؛ إذ ما هو داخل في الموضوع له فهو ذاتي وما هو خارج عنه فهو عرضي.

.....

وقد مرّ إشارة إجمالية إلى ذلك في تعريف المعدومات لا يكون إلا اسميًا؛ إذ لا حقائق لها، بل هي مفهومات واعتبارات وتعريف الموجودات قد يكون اسميًا وقد يكون حقيقيًا إذ لها مفهومات وحقائق، كذا في التلويح.

تنبيه: اعلم أن أرباب العربية والأصول كثيرًا ما يستعملون الحد بمعنى المعرف، وكثير من الناس يغلطون بسبب الغفلة عن اختلاف الاصطلاحين، فلا تغفل ولا تحبط!

ومما يجب أن ينبه عليه هو أنه يجب الاحتراز في التعريف عن أشياء منها تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة، ومنها تعريف الشيء بما لا يعرف إلا بذلك الشيء وهو الدور سواء كان بمرتبة أو بمراتب ومنها استعمال الألفاظ المشتركة والمجازية، إلا أن وجوب الاحتراز عنهما عند أهل المعقول، وأما عند الأدباء والأصوليين فيجوز استعمالهما ما في التعريف؛ إذ قامت قرينة ظاهرة دالة على تعيين المراد، بل الصحيح أن الأمر كذلك بإجماع الفريقين واتفاقهما صرح به بعض المحققين، وإنما يجب الاحتراز عن هذه الأشياء لئلا يفوت الغرض.

(القضايَا)

الْقَضِيَّـة: قَوْلٌ يَصِحُّ أَن يُقَالُ لِقَائِلِهِ: إِنَّـهُ صَادِقٌ فِيه أَوْ كَاذِبٌ فِيهِ.....

(الباب الثالث
في بيان مبادئ التصديقات وهي القضايا)

وأحكامهـا ولمـا توقف معرفة أقسـام الشـيء وأحكامه على معرفة ذلك الشـيء عرف المصنف القضية أولاً.

فقال: (**الْقَضِيَّـة**) وهي تارة تطلق على المعقولة، وأخرى على الملفوظة إما بالاشـتراك أو بأن يكون حقيقة في الأولى مجازًا، في الثانية تسـمية للدال باسـم المدلول على ما اختاره السيد العلامة.

(**قَوْلٌ**) هو مرادف للمركب، جنس شامل للمركبات تامة أو ناقصة إخبارًا أو إنشاء وهو يطلـق أيضًا تارة علـى المعقول وأخرى على الملفوظ اشـتراكًا أو حقيقة ومجازًا، فإن جعلنا التعريـف هاهنـا للقضية المعقولـة يكون بمعنى المركـب المعقول، وإن جعلنـاه للملفوظة، فبمعنـى المركـب الملفـوظ، ولا يجوز أن يـراد كلاهما معًـا؛ إذ المعنيان المشـتركان، وكذا المعنى الحقيقي والمجازي لا يجتمعان في الإرادة في إطلاق واحدٍ على ما بيَّن في موضعه.

(**يَصِحُّ أَن يُقَالُ لِقَائِلِهِ: إِنَّـهُ صَادِقٌ فِيه أَوْ كَاذِبٌ فِيهِ**) فصل يخرج الإنشائيات والمركبات الناقصـة؛ لأن احتمـال الصـدق والكذب مـن خواص القضيـة كما هو الحق وهو المشـهور وعليه الجمهور.

ولـم يفرق بعضهم بينهما وبين المركب التقييـدي في احتمال الصدق والكذب باعتبار

وهيَ: إِمَّا حَمْلِيّـةٌ. .....

أنه يشير إلى النسبة الخبرية، ورد بأن إطلاق احتمال الصدق والكذب على المركب التقييدي بمجرد ما يشير إليه يقتضي صحة إطلاق احتمالهما على الإنشائي باعتبار ما يستلزمه من النسبة الخبرية ولم يقل به أحد، فتأمل!

ثم إن احتمال الصدق والكذب إنما هو بالنظر إلى محصل مفهوم القضية، ومجرد ماهيتها، وهو ثبوت شيء لشيء أو سلبه عنه مع قطع النظر خصوصية ذلك المفهوم وخصوصية القائل والمخاطب، فلا يخرج عنها قول الله وقول الرسول وما هو بديهي الصدق والكذب، فإنّا إذا قطعنا النظر عن خصوصية القضية وخصوصية القائل وغيرهما من الخصوصيات ولاحظنا محصل مفهومها وجدناه إما ثبوت شيء لشيء أو سلبه عنه وذلك يحتمل الصدق والكذب بلا مرية.

ثم إن الصدق والكذب مطابقة الحكم وعدم مطابقته للواقع وتوضيحه أن الشيئين اللذين أوقع بينهما نسبة حكمية لا بد وأن يكون بينهما مع قطع النظر عما في الذهن من النسبة التامة المفهومة من اللفظ نسبة ثبوتية، بأن يكون هذا أو ذاك سلبية بأن يكون هذا ليس ذاك، فهذه النسبة تسمى الواقع والخارج ونفس الأمر فموافقة النسبة الذهنية المفهومة من الكلام لتلك النسبة الخارجية بأن تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين صدق، وعَدَمِها بأن تكون إحديهما ثبوتية والأخرى سلبية كذب، هذا ما عليه الجمهور وهو الحق والمذهب المنصور، وقيل: الصدق والكذب مطابقة الحكم وعدمها للاعتقاد.

وقيل: للواقع والاعتقاد جميعًا، وكل منهما مردود، وقد بيَّن في المطولات ثم إن الصدق والكذب وصفان للقضية أولاً وبالذات، وللقائل ثانيًا، وبالعرض فلو عرفها بأنها قول يحتمل الصدق والكذب لكان أخصر وأولى، فافهم!

ثم لما عرّف القضية وبيّنها أراد أن يبين أقسامها. فقال:

(وَهِيَ) أي: القضية (**إِمَّا حَمْلِيّـةٌ**) أن انحل طرفاها إلى مفردين بالفعل أو القوة.

كَقَوْلِنَا زَيْدٌ كَاتِبٌ.

وإمَّا شَرْطِيَّةٌ مُتَّصلَةٌ كَقَوْلِنَا إِنْ كَانَت الشَّمْسُ طَالِعَةً؛ فالنَّـهَارُ مَوْجُودٌ.

وَإِمَّا شَرْطِيّـةٌ مُنْفَصِلَةٌ. كَقَوْلِنَا: الْعَدَدُ إِمَّا أَنْ يَـكُونَ زَوْجًا أَوْ فَرْدًا.

(**كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ كَاتِبٌ**) وزيد قائم يضاده زيد ليس بقائم (**أَوْ شَرْطِيَّـةٌ**) إن لم ينحل طرفاها إلى مفردين لا بالفعل ولا بالقوة، وسـيأتي عـن قريب تحقيق هذا الانحلال وعدمه (**مُتَّصلَةٌ**) وهي التي حكم فيها بصدق قضية أو لا، صدقها على تقدير صدق قضية أخرى، سواء تحقق صدق أحد النقيضين أو لا، سـواء كان على تقدير اللزوم أو على تقدير الاتفاق، (**كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَتِ الشَّـمْسُ طَالِعَةً؛ فالنَّـهَارُ مَوْجُودٌ**) فإنه حكم في هذه القضية بصدق وجود النهار على تقدير صدق طلوع الشمس لزومًا، سواء تحقق وجود الليل أو لا، وهذه موجبة والسالبة ليس إن كانـت الشـمس طالعة، فالليـل موجود؛ فحكم فيهـا بعدم صدق وجود الليـل على تقدير صدق طلوع الشمس لزومًا، سواء تحقق وجود النهار أو لا.

وسيأتي أمثلة الاتفاقية.

(**وإما شَرْطِيَّـةٌ مُنْفَصِلَةٌ**) وهي التي حكم فيها بالتنافي بين القضيتين أو بعدمه في الصدق والكذب معًا أو في الصدق وحده أو في الكذب فقط.

(**كَقَوْلِنـا: العَـدَدُ إِمَّا زَوْجٌ وَ**) العدد (**إِمَّـا فَرْدٌ**) فحكم فيها بالتنافي بيـن القضيتين، وهما أي: العـدد زوج والعدد فرد فـي الصدق والكذب جميعًا؛ لأن كون العـدد زوجًا وكونه فردًا لا يجتمعان ولا يرتفعان، وسـيأتي تفاصيل أقسام الشـرطية وموجباتها وسوالبها، وأمثلة كل منهما إن شاء الله تعالىٰ.

إن معنى الانحلال حذف الأدوات الدالة على الحكم الذي به يكون القضية قضية، فإذا حذفنـا عـن قولنا: زيد وهو عالم، وقولنا: زيد هو ليس بعالـم، لفظ هو الدال على الإيجاب، وليـس الـدال على السـلب بقي زيد وعالـم وهما مفـردان بالفعل، وإذا حذفنا عـن قولنا: إن كانـت الشـمس طالعة فالنهار موجود، وعن قولنا: العدد إمـا زوج وإما فرد، لفظتي أن والفاء

وَالجُزْءُ الأَوَّلُ منَ الحمْليَّـة يُسَمَّى مَوضُوعًا. .....

الدالتيـن علـى الاتصال، ولفظة إما الدالة على الانفصال بقى الشـمس طالعة والنهار موجود والعـدد زوج والعـدد فـرد، وكل منها قضية لا مفـرد، ولما كان على المفـرد ههنا أعم من أن يكـون بالفعل أو بالقـوة دخل في الحملية، نحو: زيد عالم، يضـاده وزيد ليس بعالم، ونحو: الشـمس طالعة يلزمه النهار موجود، وزيد قائم قضية، فإن كلاً منها يمكن التعبير عن طرفيها بلفظين مفردين؛ بأن يقال: هذا ذاك أو الموضوع محمول أو نحو ذلك.

وأورد عليه أن الشـرطية أيضًا تنحل إلى مفردين بالقوة، بأن يقال هذا ملزوم لذاك وهذا معانـد لذاك مثلاً؛ فيندرج الشـرطيات كلها في الحملية فـلا تكون تعريف الحملية مانعًا، ولا تعريف الشرطية صادقًا على فرد من أفرادها.

وأجاب عنه السيد العلامة بأن المعنى بالمفرد ما يمكن التعبير عنه بلفظ مفرد حال كونه جزء من تلك القضية، وعند إفادة حكمها.

والحمليات تنحل إلى شيئين يمكن أن يعبر عنهما بلفظين مفردين كهذا ذاك، والموضع محمـول حال كون هذيـن اللفظين موضوعًا ومحمـولاً، وحال كونهمـا مفيدين حكم أصل القضية التي قبل الانحلال، بخلاف الشرطية.

فإن قولنا: هذا ملزوم لذاك أو معاند له، وإن كانا مفردين لكنهما ليسـا مقدمًا وتاليًا ولا يفيـدان الحكم بالاتصـال أو الانفصال الذي فـي أصل القضية قبل الانحـلال، والتعبير عن طرفيهـا بالمقدم والتالـي أيضًا لا يفيد أن الحكم بالاتصال أو الانفصال، فالشـرطية لا تنحل بطرفيها إلى شيئين يمكن التعبير عنهما بلفظين مفردين عند قصد إفادة الحكم الذي فيها.

(**وَالجُزْءُ الأَوَّلُ منَ الحمْليَّـة**) كزيد، في قولنا: زيد كاتب، والمراد بالأولية ما هو بالطبع وبحسـب الرتبة لا ما هو بحسـب الذكر؛ فيدخـل فيه الجملة الفعلية كضـرب زيد، والجملة الاسمية التي أخر موضوعها نحو: في الدار رجل.

(**يُسَمَّى مَوْضوعًا**) لوضعه لأن يحكم عليه شيء، ويقال له المحكوم عليه أيضًا.

وَالثَّانِي مَحْمُولاً.

وَالجُزْءُ الأَوَّلُ مِن الشَّرْطِيَّةِ يُسَمَّى مُقدَّمًا. .....

(وَ) الجزء (**الثَّاني**) منها بحسب الرتبة نحو كاتب وضرب وفي الدار في الأمثلة المذكورة يسمى (**مَحْمُولاً**) لوضعه؛ لأن يحمل على شيء ويقال له المحكوم به أيضًا.

(اعلم) أن أجزاء القضية ثلاثة المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة التي بها يرتبط المحكوم به بالمحكوم عليه وهي الحكم بثبوته له أو بنفيه عنه كذا قيل، والحق أنها أربعة المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة التي هي مورد الإيجاب والسلب والحكم الذي هو إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة، فإنّا إذا تعقلنا زيدًا وكاتبًا مثلاً والنسبة أعني: مجرد مفهوم كون الكاتب ثابتًا لزيد أو غير ثابت له لا يحصل القضية، ويظهر ذلك في الشك فإنه بتعقل الطرفين والنسبة بينهما من غير حكم ثم إذا زال الشك، وأدرك الذهن أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة، أعني: أن المحمول ثابت للموضوع أو ليس بثابت له تحصل القضية بلا مرية.

والنسبة كما تطلق على مورد الإيجاب والسلب كذلك تطلق على الحكم فمن جعل الأجزاء ثلاثة فقد غفل عن هذا؛ فذهب إلى اتحاد النسبتين، ولما كان مقصود المصنف بيان الأجزاء اللفظية اقتصر على بيان المحكوم عليه وبه وسكت عن الجزئين الآخرين.

فإن قيل: الأجزاء اللفظية ثلاثة الموضوع والمحمول والرابطة التي تدل على الحكم والنسبة كهو في زيد هو عالم فلم يذكر الثالث.

قلنا: كأنه نظر إلى أن الرابطة كثيرًا ما يترك ذكرها؛ فاقتصر على ما هو أكثر ذكرًا.

(**وَالجُزْءُ الأَوَّلُ مِن الشَّرْطِيَّةِ**) نحو: إن كانت الشمس طالعة، في قولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

(**يُسَمَّى مُقدَّمًا**)؛ لتقدمه.

والمراد بالأولية والتقدم هاهنا هو الرتبة سواء تقدم في الذكر أيضًا كما في المثال

وَالثَّانِي يُسَمَّى تَالِيًا.

وَالْقَضِيَّةُ:

إِمَّا مُوجَبَةٌ. كَقَوْلِنَا زَيْدٌ كَاتِبٌ.

وَإِمَّا سَالِبَةٌ. كَقَوْلِنَا زَيْدٌ لَيْسَ بِكَاتِبٍ.

وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا:

إِمَّا مَخْصُوصَةٌ. كَمَا ذَكَرْنَا.

المذكور أو تأخر كما في قولنا: النهار موجود إن كانت الشمس طالعة.

وتقدير الجزاء في أمثال هذا على ما هو مذهب البصريين، إنما هو لأمر لفظي لا يساعده مقاصد هذا الفن.

(**وَ**) الجزء (**الثَّانِي**) من الشرطية كالنهار موجود في المثالين المذكورين (**يُسَمَّى تَالِيًا**) لتلوه وتبعيته للمقدم (**وَالقَضِيَّةُ**) تقسيم ثانٍ للقضية مطلقًا إلا أن المصنف بنى ظاهر الكلام على الحملية حيث أتى بجميع الأمثلة منها، وترك التعرض لإيجاب الشرطية وسلبها وخصوصها وحصورها وإهمالها، وسننبه على كل منها على سبيل الإيجاز إن شاء الله تعالىٰ.

فالقضية الحملية (**إِمَّا مُوجِبَةٌ**) وهي التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع.

(**كَقَوْلِنا: زَيْدٌ كاتِبٌ**) إذ حكم فيه بثبوت الكتابة لزيد.

(**وإِمَّا سالِبَةٌ**) وهي التي حكم فيها بنفي المحمول عن الموضوع (**كقولِنا زَيْدٌ لَيْسَ بِكَاتِبٍ**) إذ حكم فيه بنفي الكتابة عن زيد.

(**وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا**) أي: من الحملية الموجبة والحملية السالبة (**إِمَّا مَخْصوصَةٌ**) وهي التي موضوعها جزئي حقيقي، ويقال لها: شخصية أيضًا (**كَما ذَكَرْنا**) وهو مثال زيد كاتب وزيد ليس بكاتب.

وَإِمَّا كُلِّيَّةٌ مُسَوَّرَةٌ كَقَولنَا كُلُّ إِنْسَانٍ كَاتِبٌ، وَلا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِكاتبٍ.

وَإِمَّا جُزئِيَّةٌ مُسَوَّرَةٌ. كَقَوْلنَا بَعْضُ الإِنْسَانِ كاتِبٌ، وَبَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِكَاتِبٍ.

وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ كَذلِك، وَ تُسَمَّى مُهْمَلَةً. كَقْولنَا الإِنْسَانُ كَاتِبٌ والإِنْسَانُ لَيْسَ بِكَاتِبٍ.

(**وَإِمَّا كُلِّيَّةٌ مُسَوَّرَةٌ**) وهي التي موضوعها كلي بيّن فيها أن الحكم على جميع الأفراد بأداتها وسورها مأخوذ من سور البلد (**كَقَولنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ كَاتِبٌ**) مثال للموجبة الكلية المسورة، وسورها: كل وأجمعون وطرا وقاطبة وكافة وعامة والألف واللام في مقام الاستغراق (وَ) كقولنا (**لَا شَيْءَ**) أو لا واحد (**مِنَ الإِنْسَانِ بِكاتبٍ**) مثال للسلبية الكلية المسورة وسورها: لا شيء ولا واحد.

(**وَإِمَّا جُزئِيَّةٌ مُسَوَّرَةٌ**) وهي التي موضوعها كلي، بيّن فيها أن الحكم على بعض الأفراد بأداتها وسورها.

(**كَقَوْلنَا: بَعْضُ الإِنْسَانِ**) أو واحد من الإنسان (**كاتِبٌ**) مثال للجزئية المسورة، وسورها: بعض و واحد (وَ) كقولنا: (**بَعْضُ الإِنْسانِ لَيْسَ بِكَاتِبٍ**) مثال للسالبة المهملة والمهملة في قوة الجزئية لتلازمهما ثبوتًا وانتفاءً؛ لأنه كلما ثبت الحكم على الإفراد في الجملة ثبت عليها مطلقًا، وكلما انتفى، انتفى.

وجه الحصر أن الحكم في كل من الموجبة والسالبة إما على موضوع معين أو لا، فالأول هي المخصوصة، والثاني إما أن يبين فيها كمية الإفراد كلاً أو بعضًا، فإن كان الأول فمحصورة كلية أو جزئية، وإن كان الثاني فمهملة فالقسمة مثلثة لا مربعة.

واعلم أن المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ اقتفى أثر القدماء ههنا حيث ثلّث القسمة وطرح الطبيعية عنها كما فعلوا، كذلك إما لعدم استعمالها في العلوم أو لقلتها، وإما لكونها داخلة في الشخصية؛ لأن نفس الماهية من حيث أنها صورة حاصلة في الذهن جزئي، وإما لكونها داخلة في المهملة من حيث أنه حكم فيها على كلي أهمل بيان كمية الأفراد.

ورد عليهم بأن في كل من الوجوه نظرٌ.

.....

أما الأول: ففيه أنه يجب أن يكون قواعد الفن عامة.

وأما الثاني: ففيه أن الحكم على الماهية ليس من حيث إنها صورة شخصية كيف وجميع المحصورات بهذا الاعتبار موضوعها مشخص.

وأما الثالث: ففيه أن المهملة في قوة الجزئية والطبيعية كما لا تصدق كلية كذلك لا تصدق جزئية؛ إذ لا يصدق في قولنا الإنسان نوع بعض أفراد الإنسان نوع كما لا يصدق كل أفراده نوع؛ فلذا عدل عنه المتأخرون حيث ربعوا القسمة، فقالوا: إن كان الموضوع جزئيًا مشخصًا فشخصية، وإن كان كليًا فإن بيّن كمية الأفراد فمحصورة، وإلّا فإن صلحت لأن تصدق كلية أو جزئية بأن يكون الحكم على إفراد الموضوع مع إهمال بيان كميتها فمهملة، وإن لم يصلح لذلك لئلا يكون الحكم على إفراد الموضوع، بل على نفس الطبيعة مطلقًا، كقولنا: الإنسان حيوان ناطق، أو مقيدة بالعموم، كقولنا: الحيوان من حيث عمومه جنس والإنسان من حيث عمومه نوع فطبيعية، ولم يتعرض المصنف أيضًا للعدول والتحصيل والجهات؛ لقلة حدودها، ولكونها محوجة إلى طوال أبحاث لا يسعها الرسالة مع أنه إنما التزم فيها ما يجب استحضاره للمبتدئ، وهذه المباحث ليست من ذلك كما لا يخفى.

هذا والقضية الشرطية أيضًا إما موجبة أو سالبة، وكل منهما إما مخصوصة أو شخصية، وهي التي حكم فيها بالاتصال أو الانفصال في زمان معين على حال معينة، وإما كلية مسورة وهي التي حكم فيها في بعض الأزمان على بعض الأحوال والأوضاع وإما مهملة وهي التي بيّن فيها كلمة الأزمان كلاً أو بعضًا بإهمال السور.

فالأزمنة والأوضاع في الشرطية بمنزلة إفراد الموضوع في الحملية، ووجه الحصر هو أنه إما أن يكون الحكم في زمان معين أو لا، الأول مخصوصة، والثاني إما أن يبين في كمية الأزمنة بعضًا أو كلاً أولاً، الأول محصورة كلية أو جزئية، والثاني مهملة.

وسور الموجبة الكلية في المتصلة كلما ومهما ومتى.

وفي المنفصلة دائمًا.

والمُتَّصِلَة:

إِمَّا لُزُومِيّـةٌ. كَقَولنَا: إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فالنَّهَارُ مَوْجُود.

وَإِمَّا اتِّـفَاقِيّـةٌ. كَقَوْلنَا: إِن كَانَ الإِنْسَانُ نَاطِقاً فَالحِمَارُ ناهِقٌ.

وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة، وسور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون.

وسور السالبة الجزئية في المتصلة قد لا يكون وليس كلما وليس متى وليس مهما وفي المنفصلة قد لا يكون وليس دائمًا، والأمثلة غير خفية، والتفصيل مبسوط في المطولات.

ولما فرغ عن بيان أقسام مطلق القضية أو القضية الحملية أراد أن يبين أقسام القضية الشرطية المتصلة والشرطية المنفصلة، وقدم المتصلة فقال:

(**والمُتَّصِلَة**) قد سلف تعريفها على إطلاقها.

(**إِمَّا لُزُومِيّـةٌ**) وهي التي حكم فيهن بصدق التالي أو لا صدقه على تقدير صدق المقدم لعلاقة موجبة؛ لذلك كالعلية، وهي أعم من أن يكون المقدم علة للتالي.

(**كَقَولنَا: إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فالنَّهَارُ مَوْجُودٌ**) أو بالعكس، كقولنا: إن كان النهار موجود فالشمس طالعة، أو يكون المقدم، والتالي معلولي علة واحدة، كقولنا: إن كان النهار موجودًا فالعالم مضيء، وكالتضايف وهو كون الشيئين بحيث يلزم من تعقل أحدهما تعقل الآخر كالأبوة والبنوة، كقولنا: إن كان زيد أبا عمرو فعمرو ابنه وبالعكس، وقد يقال إنه من قبيل كون المقدم والتالي معلولي علة واحدة، وهي التولد في هذا المثال، وما ذكر من جميع الأمثلة موجبات، ومثال السالبة ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود.

(**وَإِمَّا اتِّـفَاقِيّـةٌ**) وهي التي حكم فيها بصدق التالي أو لا صدقه على تقدير صدق المقدم لا لعلاقة أو لاعتبارها بل لمجرد توافق الجزئين في الصدق.

(**كَقَوْلنَا: إِن كَانَ الإِنْسَانُ نَاطِقاً فَالحِمَارُ ناهِقٌ**) وكقولنا: ليس إن كان الإنسان ناطقًا فالحمار عالم.

وَالمُنْفَصِلَةُ:

إِمَّا حَقِيقِيَّةٌ. كَقَوْلِنَا: الْعَدَدُ إِمَّا زَوْجٌ، وإِمَّا فَرْدٌ.

وَهِيَ:

إِمَّا مَانِعَةُ الجَمْعِ وَالخُلُوِّ مَعًا، كَمَا ذَكَرْنَا.

فإن قلت: الاتفاقية مشتملة على العلاقة؛ لأن المعية في الوجود أمر ممكن، فلا بد من علة تقتضيه.

قلت: نعم؛ إلا أنهم لما لاحظوا المقدم، فإن اطلعوا على أمر يقتضي صدق التالي على تقدير صدقه ظاهرًا، واعتبروا ذلك الأمر سموا المتصلة لزومية والاتفاقية.

ثم إن الاتفاقية على ما فسرناها لا بد من صدق طرفيها، ويسمى: اتفاقية خاصة، وقد تطلق على التي حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم لا لعلاقة سواء توافقا في الصدق أو لا، كقولنا: إن كان الخلاء موجودًا فالإنسان ناطق، وتسمى هذه اتفاقية عامة لكونها أعم من الأولى.

(**وَالمُنْفَصِلَةُ**) قد سبق أيضًا تعريفها على الإطلاق.

(**إِمَّا حَقِيقِيَّةٌ**) وهي التي حكم فيها بالتنافي أو عدمه بين القضيتين في الصدق والكذب معًا، كما هو حقيقة الانفصال.

(**كَقَوْلِنَا: الْعَدَدُ إِمَّا زَوْجٌ، وإِمَّا فَرْدٌ**) فإنه حكم فيه بأن هذا العدد زوج، وهذا العدد فرد لا يصدقان ولا يكذبان مقابل أن الصدق إحديهما كذّب الأخرى لا محالة، وهذا معنى التنافي في الصدق والكذب معًا، وهذا مثال للموجبة.

ومثال السالبة ليس هذا الإنسان كاتبًا أو تركيًا، فحكم فيه بنفي التنافي بين هذا الإنسان الكاتب، وهذا الإنسان تركي في الصدق والكذب جميعًا؛ فالسالبة الحقيقية أعم من الموجبة الحقيقية؛ لأن طرفاها قد يصدقان وقد يكذبان، وقد يصدق أحدهما ويكذب الآخر، بخلاف الموجبة وأعم أيضًا من مانعتي الجمع والخلو سالبتين أو موجبتين لما ذكر.

وقوله: (وَهِيَ إِمَّا مَانِعَةُ الجَمْعِ وَالخُلُوِّ مَعًا) وكذا قوله: (**فَقَطْ**) في الأخيرين مما لا

وَإِمَّا مَانِعَةُ الجَمْعِ فَقَطْ. كَقَوْلِنَا: هذَا الشَّيْءُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ شَجَرًا أَوْ حَجَرًا.

وَإِمَّا مَانِعَةُ الخُلُوِّ فَقطْ. كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي البَحرِ وإِمَّا أَنْ لا يَغْرَقَ.

حاجة إليه، ولعله أشار بذلك إلى التعريفات، فافهم!

(**وَإِمَّا مَانِعَةُ الجَمْعِ فَقَطْ**) وهي التي حكم فيها بتنافي القضيتين أو بعدمه في الصدق فقط مع إمكان اجتماعهما على الكذب في الموجبة وعلى الصدق في السالبة.

(**كَقَوْلِنَا: هذَا الشَّيْءُ إِمَّا حَجَر أَوْ شَجَر**) مثال للموجبة، فإنه حكم فيها بأن هذا حجر وهذا شجر لا يصدقان مع جواز كذبهما، بأن يكون إنسان مثلاً، وهذا معنى الحكم بالتنافي في الصدق فقط.

ومثال السالبة: ليس إما أن يكون هذا الشيء لا حجرًا ولا شجرًا؛ فحكم فيه، بيَّن هذا الشيء لا حجر، وهذا الشيء لا شجر، بنفي التنافي في الصدق فقط؛ لأنهما يصدقان معًا ولا يكذبان، كيف ولو كذبا! لكان الشيء حجرًا وشجرًا معًا، وهو محقق.

(**وَإِمَّا مَانِعَةُ الخُلُوِّ فَقطْ**) وهي التي حكم فيها بالتنافي بين الجزئين أو برفعه في الكذب فقط مع إمكان اجتماعهما على الصدق في الموجبة وعلى الكذب في السالبة.

(**كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي البَحرِ وَإِمَّا أَلّا يَغْرَقْ**) مثال للموجبة، فإنه حكم فيها بين زيد في البحر وزيد لا يغرق بالتنافي في الكذب فقط؛ فيجوز صدقهما، ويمتنع كذبهما معًا كيف وإن كذبا! يلزم ألّا يكون في البحر، وأن يغرق وهو محقق، ومثال السالبة: ليس إما ألّا يكون زيد في البحر، وإما أن يغرق فهما لا يصدقان معًا، وقد يكذبان.

تنبيهٌ:

اعلم أن كل مادة صدق فيها موجبة منع الجمع كذب فيها سالبته، وصدق فيها سالبة منع الخلو، وكل مادة صدق فيها موجبة منع الخلو كذب فيها سالبته، وصدق سالبة منع الجمع، وعلى هذا المنوال الكلام من جانب سالبتيهما، فتفطن!

وَقَدْ تَكُونُ الْمُنْفَصِلاتُ ذَوَاتِ أَجْزَاءٍ ثَلَاثَةٍ. كَقَوْلِنَا: الْعَدَدُ.

إِمَّا زَائِدٌ. أَوْ نَاقِصٌ. أَوْ مُسَاوٍ.

وأن كل شيئين يصدق بين عينيهما منع الجمع يصدق بين نقيضيها منع الخلو وبالعكس؛ إذا توافقا في الإيجاب والسلب، وأما إذا اختلفا فيهما فالصادقة السالبة المتفقة في النوع والأمثلة المذكورة إشارة إلى كل من ذلك، فتبصّر!

ثم إن كلاً من المنفصلات الثلاث، إما عنادية أو اتفاقية، فالعنادية ما حكم فيه بالتنافي لعلة موجبة، وذلك بأن يأخذ مع الشيء نقيضه أو مساوي نقيضه كما في الحقيقة، وإما ما هو أخص من نقيضه كما في مانعة الجمع أو ما هو أعم من نقيضه كما في مانعة الخلو، وأمثلتها ما مرّ في المتن والاتفاقية ما حكم فيه بالتنافي بمجرد اتفاق الجزئين في ذلك بلا أمر موجب، وذلك بألّا يؤخذ مع الشيء نقيضه أو مساوي نقيضه كما في الحقيقة الاتفاقية، ولا ما هو أخص من نقيضه كما في مانعة الجمع الاتفاقية، ولا ما هو أعم من نقيضه، كما في مانعة الخلو الاتفاقية، مثال الحقيقة الاتفاقية، قولنا: هذا إما أسود أو لا كاتب للشخص الأسود الكاتب، ومثال مانعة الجمع الاتفاقية، قولنا: هذا إما لا أسود أو لا كاتب للشخص المذكور، ومثال مانعة الخلو الاتفاقية، قولنا: هذا إما أسود أو كاتب لهذا أيضًا.

ثم اعلم أن كلًّا من مانعة الجمع والخلو بالمعنى المذكور مباين للحقيقة، وقد تطلقان على ما هو أعم منهما، فيراد بمانعة الجمع ما حكم فيه بالتنافي في الصدق مطلقًا سواء حكم به في الكذب أيضًا أو لا، ويراد بمانعة الخلو ما حكم فيه بالتنافي فيه الكذب مطلقًا سواء حكم به في الصدق أو لا أيضًا هذا.

ولما كان ما سبق من أمثلة المنفصلات كلها ذي جزئين، والحال أنه يجوز أن يكون المنفصلة ذات جزئين فصاعدًا.

بيَّنه بقوله: (**وَقَدْ تَكُونُ الْمُنْفَصِلاتُ ذَوَاتِ أَجْزَاءٍ ثَلَاثَةٍ**) فصاعدًا.

(**كَقَوْلِنَا: الْعَدَدُ إِمَّا زَائِدٌ أَوْ مُسَاوٍ أو نَاقِصٌ**) مثال للحقيقة، ومثال مانعة الجمع قولنا:

.....

هـذا الشـيء إما حجر أو شـجر أو حيـوان، ومانعة الخلو مثل هذا الشـيء إمـا لا حجر أو لا شـجر أو لا حيـوان، والمراد مـن زيادة العدد ونقصانه ومسـاواته كون ما اجتمع من كسـوره زائدًا عليه أو ناقصًا عنه أو مساويًا له، والكسور تسعة العشر والتسع والثمن والسبع والسدس والخمس والربع والثلث والنصف، فالعدد الزائد كاثنى عشر، فإن له نصفًا هو الستة وثلثًا هو الأربعة، وربعًا هو الثلاثة وهي مانعة وسدسًـا هو الاثنان، فإذا اجتمعت يصير خمسـة عشـر؛ فيكون زائدًا، والناقص كالأربعة فإن له نصفًا هو الاثنان، وربعًا هو الواحد، فإذا اجتمعا يصير ثلاثة فيكون ناقصًا، والمساوي كالستة، فإن له نصفًا هو الثلاثة، وثلثًا هو الاثنان، وسدسًا هو الواحد والمجموع ستة فيكون مساويًا.

قيل: لا يتركب شـيء من المنفصلات من أكثر من جزئين؛ لأن الانفصال نسـبة واحدة، والنسبة الواحدة لا تتصور إلا بين الجزئين، ضرورة أن النسبة بين الأجزاء المتعددة لا واحدة، فكيف تكون المنفصلة ذات أجزاء ثلاثة فصاعدًا! وأن أجيب: بأن المراد ههنا ما هو بحسب الظـن، فكل من الأمثلة المذكـورة منفصلة واحدة ومتعددة عنـد التحقيق، والحق ما ذكر في الحواشي الأحمدية من أنه يمكن أن يكون المعنى من قولنا: العدد إما زائد أو ناقص أو مساوٍ مثلاً أن مجموعها لا يجتمع في العدد، ولا يخلو العدد عن كل منها أعم من أن يكون بين كل جزئيـن انفصـال أو لا؛ لأن كل جزئين منها لا يجتمعان ولا يرتفعان، وإن كان ذلك محتملاً، وهـذا المعنى انفصال واحد قـد وجد بين المجموع، وكذا يمكن أن يكون المراد بقولنا: هذا الشـيء إمـا حجر أو شـجر أو حيوان أن المجمـوع لا يجتمع على هذا الشـيء مع قطع النظر عن الانفصال بين كل جزئين أيضًا؛ فيكون تركبها من أجزاء فوق اثنين على الاعتبار بحسب الحقيقة والظاهر معًا، لا بحسب الظاهر فقط

ومـن هـذا ظهر أن ما قالـوا من أن: المنفصلـة الحقيقية لا تتركب من أكثـر من جزئين، ومانعتي الجمع والخلو تتركبان تحكم.

وأن ما قال الفناري: وما عليهم من أن الحق أنه إذا كان المراد بالانفصال انفصال واحد

(التَّنَاقُضُ)

هُوَ: اخْتِلافُ القَضيَّتَيْن:

لا يتحقق إلا بين جزئين، وأن مطلق الانفصال يتحقق بين جزئين وأكثر في الأقسام الثلاثة، ليس بحق.

تنبيه:

اعلم أن كل ما ذكر فيه أدوات الانفصال لا يجب أن يكون منفصلة، فإذا قلنا مثلاً هذا إما واحد وإما كثير، فإن أردنا المنافاة بين هذا واحد، وهذا كثير فالقضية منفصلة مركبة من قضيتين، وإن أردنا المنافاة بين مفهومي الواحد، والكثير في الحمل على هذا، فالقضية حملية شبيهة بالمنفصلة مركبة من موضوع واحد مرددة المحمول على ما فصله السيد العلامة، وكذلك لا يجب أن يكون من المنفصلات الثلاثة أو قد يكون للمنفصلة الغير الحقيقية أقسام غير مانعتي الجمع والخلو، نحو: رأيت إما زيدًا وإما عمرو أو نحو: العلم إما يعبد الله، وإما ينفع الناس على ما نقله السيد العلامة عن الإشارات.

ولما فرغ من أقسام القضية شرع في بيان أحكامها فقال: (**التناقض**) أي: هذا بحث التناقض من أحكام القضايا، وإنما قدمه؛ لتوقف بعض الأحكام عليه في الإثبات على ما سيظهر في العكس.

(**وَهُوَ: اخْتِلافُ القَضيَّتَيْن**) جنس؛ لأن المعرف ههنا هو تناقض القضايا، بدليل أن الكلام في أحكامها فاختلاف المفردات واختلاف مفرد وقضية ليس بداخل في المحدود حتى يحتاج إلى الإخراج والاختلاف الواقع بين المفردات بعلم بالمقايسة، كما صرح به السيد العلامة، وبعضهم لغفوله عن هذا، قال: اختلاف القضيتين يخرج الاختلاف الواقع بين المفردات وبين مفرد وقضية.

- بِالإِيجابِ.

- وَالسَّلْبِ.

بِحَيْثُ يَقْتَضِي لِذَاتِهِ أَنْ تَكُونَ إِحْدَاهُمَا صَادِقَةً وَالأُخْرَى كاذِبَةٌ، كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ كَاتِبٌ زَيْدٌ لَيْسَ بِكَاتِبٍ.

(**بِالإيجابِ والسَّلْبِ**) يخرج الاختلاف بالحمل والشرط والعدول والتحصيل وغيرهما؛ وذلك لأن الشيء وعدوله قد يرتفعان والشيء نقيضه لا يرتفعان قطعًا، كما لا يجتمعان، وبيانه أن قولنا: زيد كاتب وزيد لا كاتب يرتفعان معًا عند عدم وجود زيد؛ لأنهما موجبتان والموجبة تقتضي وجود الموضوع، وقولنا: زيد كاتب وزيد ليس هو بكاتب لا يرتفعان أصلاً؛ لعدم اقتضاء السالبة وجود الموضوع.

ومن هاهنا ظهر أن التناقض إنما يكون بين الشيء وسلبه لا بينه وبين عدوله، وإذا ذهب بعضهم إلى عدم التناقض بين المفردات بناء على أنها مع اعتبار الحكم لم تكن مفردة وبدونه لم يكن إيجابيًا وسلبًا.

هذا والحق الحقيق بالقبول أن هذا القيد أعني: الإيجاب والسلب، ليس للاحتراز بل لتحقيق مفهوم التناقض؛ لأن اختلاف القضيتين.

(**بِحَيْثُ يَقْتَضِي لِذَاتِهِ أَنْ تَكُونَ إِحْدَاهُمَا صَادِقَةً وَالأُخْرَى كاذِبَةٌ**) لا يكون إلا بالإيجاب والسلب على ما حققه السيد العلامة وأوضحه، فقوله: (**بِحَيْثُ يَقْتَضِي**)، يخرج الاختلاف الغير مقتضي سواء كان بالإيجاب والسلب أو لا، كالاختلاف في مثل: زيد ساكن ليس بمتحرك، كالاختلاف بالحمل والشرط وغيرهما.

وقوله: (**لِذَاتِهِ**) احتراز عن الاختلاف بالإيجاب والسلب المقتضي لصدق أحديهما وكذب الأخرى، لكن لا لذاته بل بواسطة أو بخصوص مادة، نحو: زيد إنسان، زيد ليس بناطق، ونحو: كل إنسان حيوان ولا شيء من الإنسان بحيوان، وقد يقال: إن خصوص المادة داخل تحت الواسطة؛ إذ من البيِّن أنه من جزئيات الواسطة، وصرح به بعض المحققين، (**كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ كَاتِبٌ زَيْدٌ لَيْسَ بِكَاتِبٍ**) مثال التناقض بين المخصوصتين.

وَلا يَتَحَقَّقُ ذلِك إلَّا بَعْدَ اتِّفَاقِهِمَا فِي:

المَوْضُـوعِ، وَالمَحْمُـولِ. والزمَـانِ. وَالمـكانِ. وَالإِضَافَةِ. وَالقُـوَّةِ. وَالْفِعْـلِ. وَالجُزْءِ. وَالكُلِّ. .....

ثـم لمّـا توقف يحقـق التناقض بيـن القضيتين على اتفاقها واشـتراكهما فـي عدة أمور، وتوقف تناقض المحصورات على اختلاف في الكمية أيضًا بينوا ذلك تتميمًا وتكميلاً؛ لبيان ماهيتـه وحقيقتـه، فقال الأوائل: أنه إنما يتحقق بعد اشـتراكهما في الوحـدات الثمانية وحدة الموضـوع ووحـدة المحمول ووحدة المكان ووحدة الزمان ووحـدة الإضافة ووحدة القوة والفعل ووحدة الجزء والكل ووحدة الشرط.

وقد اقتفى المصرح أثرهم، فقال: (**وَلا يَتَحَقَّقُ ذلِك**) أي: التناقض، ولا اختلاف المذكور الموصوف بالحيثية المذكورة.

(**إلَّا بَعْـدَ اتِّفَاقِهِمَـا**) أي: القضيتين المختلفتين بالإيجاب والسـلب (**في المَوضُوعِ**) فلا تناقض بين زيد قائم وعمرو ليس بقائم.

(**وَالمَحْمُولِ**) فلا يتحقق بين زيد قائم وزيد ليس بقاعد.

(**والزمَانِ**) فلا تناقض بين زيد قائم في الليل وزيد ليس قائم في النهار.

(**وَالمكانِ**) فلا تناقض بين زيد قائم في المسجد وزيد ليس بقائم في السوق.

(**وَالإِضَافَةِ**) يخرج زيد أب لعمرو وزيد ليس بأب لبكر.

(**وَالقُـوَّةِ وَالْفِعْلِ**) احتـراز، على نحو: الخمر في البدن مسـكر بالقوة، والخمر فيه ليس بمسكر بالفعل.

(**وَالجُزْءِ وَالكُلِّ**) فلا تناقض بين الزنجي أسود، أي: بعضه، والزنجي ليس بأسود، أي: كله.

وَالشَّرطِ.

نَحوُ زَيْدٌ كَاتِبٌ زَيْدٌ لَيسَ بِكَاتِبٍ.

(**وَالشَّرط**) فقولنا: الجسم مفرق للبصر، أي: بشرط لمعانه وضيائه، ليس بنقيض لقولنا: الجسم ليس بمفرق للبصر، أي: بشرط سواده.

واكتفى بعضهم بثلاث وحدات: وحدة الموضوع ووحدة المحمول ووحدة الزمان، وأدرج وحدة الشرط ووحدة الجزء والكل تحت وحدة الموضوع والبواقي تحت وحدة المحمول.

ولما لم يقم مرجح يرجح إدراج وحدة المكان تحت وحدة المحمول على إدراج وحدة الزمان تحتها؛ اقتصر صاحب «الشمسية» على الوحدتين الأوليين، وأدرج وحدة الزمان تحت وحدة المحمول أيضًا، وفي كل منهما شيء، فتأمل!

ثم إنه لما ورد على ظاهر مقالتهم أن الاتفاق فيما ذكر لا يكفي في تحقيق التناقض، بل لا بد فيه من الاتفاق في أشياء أخرى: كالآلة والغاية وغيرهما، (**نَحْوَ: زَيْدٌ كاتِبٌ**)، أي: بقلم بغدادي من مداد لعلي على قرطاس قسطنطيني لغرض، كذا (**زَيْدٌ لَيْسَ بِكاتبٍ**)، أي: بقلم آخر من مداد آخر على قرطاس آخر لغرض آخر.

اكتفى بعض المحققين بوحدة واحدة مشتملة على جميع ما يتوقف عليه التناقض، وهي وحدة النسبة الحكمية، ولا شك أن الاتفاق في النسبة الحكمية يستلزم الاتفاق في كل ما يجب الاتفاق فيه من الوحدات المذكورة وغيرها؛ لأنه متى اختلف شيء من الموضوع والمحمول، وما يتعلق بهما اختلفت النسبة، ضرورة أن هذه النسبة غير تلك النسبة، وأن النسبة في هذا الزمان غير النسبة في ذلك الزمان إلى غير ذلك، ومتى لم تختلف النسبة لم يختلف شيء منها، فمتى وجد الاتفاق في النسبة تحقق التناقض، واختاره السعد العلامة؛ لأنه أخصر وأشمل.

ولما بين ما يتوقف عليه تحقق التناقض مطلقًا، أراد أن يبين ما يتوقف عليه تناقض المحصورات خاصة، وهو الاختلاف في الكمية بعد الاتفاق فيما ذكر، فقال:

فَنَقِيضُ المُوجِبَـةِ الْكُلِّيَّـةِ إِنَّما هِيَ السَّالبَـةُ الجُزْئِيَّـةُ. كَقَوْلِنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ وَبَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ.

وَنَقِيضُ السالِبَـةِ الْكُلِّيَّـةِ إِنَّما هِيَ المُوجَبَـةُ الجُزْئِيَّـةُ. كَقَوْلِنَا: لا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَيَوَانٍ وَبَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ.

وَالمحْمول صُورَتَانِ:

لا يَتَحقَّقُ التَّنَاقُضُ بَينَهُما .....

(وَنقيضُ المُوجِبَـةِ الْكُلِّيَّـةِ إِنَّما هِيَ السَّـالبَـةُ الجُزْئِيَّـةُ) نحو: (كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ وَبَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ).

(وَنَقِيضُ السالِبَـةِ الْكُلِّيَّـةِ إِنَّما هِيَ المُوجَبَـةُ الجُزْئِيَّـةُ) نحو: (لا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ وبَعْضُ الإِنْسانِ حَجَر).

فإن قلت بعد الاختلاف في الكم لا يتحد الموضوع فكيف يتحقق التناقض.

قلنا: المراد باتحاد الموضوع في هذا الباب إنما هو الاتحاد الذكري، أي: في الذكر.

لا يقال ليس بمتحد فيه أيضًا.

لأنَّـا نقـول: الموضوع هو المضـاف إليه، ولفظ الكل والبعض ليسـا من الموضوع بل كل منهمـا أداة وسـور وكذا لا شـيء، وأمثاله من الأسـوار وجعل السـور موضوعًا، إنما هو بحسـب الأصـول العربية، ولا يسـاعده مقاصـد هذا الفن وأصولـه، هـذا، وإذا كان النقيض الكلية الجزئية.

(فالمَحْصـوراتِ) يدخـل فيها المهملة لكونها في قوة الجزئية، ووقع في بعض النسـخ المحصورات بغير الفاء؛ فحكم بعض الشارحين بأن قوله: ونقيض الموجبة الكلية إلخ، غير واقع في موقعه بل الواجب تأخيره عن هذا.

(لا يَتَحقَّقُ التَّنَاقُضُ بَينَهُما) بعد الاتفاق فيما ذكر.

إِلَّا بَعْدَ اخْتلافِهِمَا فِـي الكَمِّيَّـةِ؛ لأَنَّ الْكُلِّيَّـتَيْن قدْ تَكْذِبَانِ. كَقَوْلِنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ كَاتِبٌ وَلا شَيْءٍ مِنَ الإِنْسَانِ بِكَاتِبٍ.

وَالجُزئِيَّـتَـيْن: قَدْ تَصْدُقَانِ. كَقَوْلِنا: بَعْضُ الإِنْسَانِ كَاتِبٌ وَبَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِكَاتِبٍ.

(إِلَّا بَعْدَ اخْتلافِهِمَا فِـي الكَمِّيَّـةِ) غير في الكلية والجزئية.

(لأَنَّ الْكُلِّيَّـتَيْـن قدْ تَكْذِبَانِ) مع الاتفـاق في جميع الوحدات، وذلك في كل مادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول، نحو: كل حيوان إنسان ولا شيء من الحيوان بإنسان.

(وَكَقَوْلِنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ كَاتِبٌ) بالفعل.

(وَلا شَيْءٍ مِنَ الإِنْسَانِ بِكَاتِبٍ) بالفعل.

(وَالجُزئِيَّـتَـيْـن: قَـدْ تَصْدُقَـانِ) وهو في تلـك المادة أيضًا، نحو: بعض الحيوان إنسـان وبعض الحيوان ليس بإنسان.

(وَكَقَوْلِنا: بَعْضُ الإِنْسَانِ كَاتِبٌ) بالفعل.

(وبَعْضه لَيْسَ بَكاتِبٍ) بالفعل، وأما صدق إحدى الكليتين أو الجزئيتين وكذب الأخرى فيما يكون المحمول أعم من الموضوع أو مسـاويًا له، فإنما هو من خصوص المادة هذا كله في الحملية بحسب الظاهر، ومنه يعلم تحقيق تناقض الشرطيات فلا تغفل.

(العَكْسُ)

هُوَ أَنْ يَصِيرَ: المَوْضُوعُ مَحْمُولاً. .....

(العكس)

ولما فرغ من مباحث التناقض شرع في مباحث العكس المستوي.

فقال: (**العَكْسُ**) أي: هذا بحث العكس المستوي من أحكام القضايا.

(**وَهُوَ أَنْ يَصيرَ**) بالتشديد، (**المَوضوعُ**) حقيقة أو اعتبارًا، وكذا الكلام في المحمول فيشمل عكس الشرطية.

(**مَحْمُولاً**) والمراد من الموضوع والمحمول ههنا أيضًا ما هو بحسب الذكر والعنوان؛ لأن العكس لا يصير ذات الموضوع محمولاً ومفهوم المحمول موضوعًا، فإنك إذا قلت الإنسان حيوان تريد بالإنسان أفراده وبالحيوان مفهومه، وإذا عكست، وقلت: بعض الحيوان إنسان انعكس الأمر، فتريد بالحيوان الأفراد وبالإنسان المفهوم؛ إذ قد تقرر أن المراد من الموضوع، إنما هو الأفراد والذات ومن المحمول، إنما هو المفهوم.

وبالجملة العكس إنما هو حال اللفظ والمعنى باقٍ على حاله قبل.

ثم إن ما ذكر من كون المراد من الموضوع أو المحمول عنوانهما، إنما يحتاج إليه في عكس الحمليات، وأما في عكس الشرطيات فلا حاجة إلى ذلك بل لا فائدة في عكس المنفصلات؛ لعدم امتياز جزئيها طبعًا فلا حاجة إلى عكسها فضلاً عن التأويل؛ ولذا قالوا: لا عكس للمنفصلات، وسيأتي تنبيه على ذلك، ولعل المصنف أراد من الموضوع والمحمول ما هو الحقيقي، واعمل عكس الشرطيات، إما لذلك أو للحمل على المقايسة، فلا حاجة إلى التعميم السابق.

والمَحْمُولُ مَوضُوعًا مَعَ بَقَاءِ السَّلْبِ وَالإِيجَابِ بِحَالِهِ وَالتَّصْدِيقِ وَالتكْذِيبِ بِحَالِهِ.

وَالمُوجَبَةُ الْكُلِّيَّةُ لَا تَنْعَكِسُ كُلِّيَّةٌ.

إِذْ يَصْدُقُ قَوْلُنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيْوَانٌ.

(**والمَحْمُولُ مَوضُوعًا**) عطف على الموضوع محمولاً عطفًا موزعًا.

(**مَعَ بَقَاءِ السَّلْبِ وَالإِيجَابِ بِحَالِهِ**) الظاهر بحالتهما، فإن كان الأصل موجبًا، كان العكس كذلك، وإن كان سالبًا كان العكس أيضًا كذلك؛ وذلك لأن العكس من لوازم الأصل، والموجب قد يتخلف عن السالب وبالعكس، فإن قولنا: كل إنسان ناطق لا يصدق عكسه سالبًا، وهو بعض الناطق ليس بإنسان، وكذا قولنا: لا شيء من الإنسان بفرس لا يصدق عكسه موجبًا، وهو بعض الفرس إنسانًا، فاللازم المنضبط هو الموافق في الكيف؛ فاشترط بقاؤه.

(**وَ**) مع (**بَقاءِ التَّصْدِيقِ**)، ولعل قوله: (**وَالتكْذِيبِ**) زيادة من الناسخ (**بِحَالِهِ**) فإن كان الأصل صادقًا كان العكس صادقًا، وأما إن كان كاذبًا، فلا يجب أن يكون العكس كاذبًا بل يجوز كذب الأصل مع صدق العكس، فإن قولنا: كل حيوان إنسان كاذب وعكسه، وهو بعض الإنسان حيوان صادق، فبقاء التكذيب ليس بلازم.

اعلم أن العكس كما يطلق على المعنى المصنف الذي ذكر، وهو جعل الجزء الأول ثانيًا، والثاني أولاً، كذلك يطلق على القضية الحاصلة من هذا الجعل والتبديل إما اشتراكًا أو حقيقة ومجازًا.

ثم لما لم يكتفِ مجرد هذا التبديل في عكس المحصورات بل لا بد له من اختلاف الكمية في بعضها، فصّله المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ.

فقال: (**وَالمُوجَبَةُ الْكُلِّيَّةُ**) قدم الإيجاب الكلي لكونه جامعًا للشريفين.

(**لاَ تَنْعَكِسُ كُلِّيَّةٌ؛ إِذْ يَصْدُقُ قَوْلُنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيْوَانٌ** .....

وَلَا يَصْدُقُ: كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ.

بَلْ تَنْعَكِسُ جُزْئِيَّةً؛ لأَنَّنا إِذَا قُلْنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ يَصْدُقُ بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ.

فَإِنَّا نجِدُ شَيْئاً مَوْصُوفًا بِالإِنْسَانِ وَالحَيَوَانِ فَيَكُونُ بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانًا.

وَالمُوجَبَةُ الجُزئِيَّةُ أَيْضاً.....

(**وَلَا يَصْدُقُ قَوْلنا: كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ**) لجواز أن يكون المحمول أعم من الموضوع فلا يصدق العكس الكلي، نحو: كل إنسان حيوان وكل حيوان إنسان.

(**بَلْ تَنْعَكِسُ جُزْئِيَّةً**) إذ هي اللازم المنضبط، وإما يصدق العكس الكلي فيما يكون المحمول فيه مساويًا للموضوع، نحو: كل إنسان ناطق وكل ناطق إنسان فليس لزومًا؛ بل لخصوص المادة، وإلا لما تخلف في شيء من المواد.

(**لأَنَّا إذا قُلْنا**) علة الانعكاس الموجبة الكلية جزئية.

(**كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ يَصْدُقُ بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، فَإِنَّا نجِدُ شَيْئاً**) معينًا وهو أفراد الإنسان من زيد وعمرو وبكر مثلاً.

(**مَوْصُوفًا بِالإِنْسَانِ وَالحَيَوَانِ**) وإلا لامتنع منَّا حمل الحيوان على الإنسان.

(**فَيَكُونُ بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانًا**) بالضرورة، وفي إثبات هذا العكس مشهورة غير هذا الطريق، وهو أنه إذا صدق كل إنسان حيوان لزم أن يصدق بعض الحيوان إنسان، وإلا لصدق نقيضه وهو لا شيء من الإنسان بحيوان، فيلزم التباين الكلي بين الأخص والأعم، وهو مح وعلى تقدير صدق النقيض يصدق، ليس بعض الإنسان بحيوان، وقد كان الأصل كل إنسان حيوان، وقد فرضنا صدقه؛ فيلزم صدق النقيضين أو نضم ذلك النقيض إلى الأصل ونجعله كبرى؛ فنقول: كل إنسان حيوان ولا شيء من الحيوان بإنسان؛ فينتج سلب الشيء عن نفسه، وعلى جميع التقادير لزم صدق بعض الحيوان إنسان وهو المطلوب.

(**وَالمُوجَبَةُ الجُزئِيَّةُ أَيْضاً**) أي: كالموجبة الكلية.

تَنْعَكِسُ جُزْئِيَّـةً بِهذِهِ الحُجَّةِ.

وَالسَّالِبَـةُ الْكُلِّيَّةُ تَنْعَكِسُ سَالِبَـةً كُلِّيَّـةً.

وَذلِك بيِّنٌ بِنَفْسِه؛ لأَنَّـهُ إِذَا صَدَقَ لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحجَرٍ، صَدَقَ لَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِإِنْسَانٍ.

وَالسَّالِبَـةُ الجُزئيةُ:

لَا عَكْسَ لَـهَا لُزُومًا، .....

(تَنْعَكِسُ جُزْئِيَّـةً بِهذِهِ الحُجَّةِ) التي قررها بأن يقال: إذا قلنا: بعض الإنسان حيوان نجد شـيئًا موصوفًا بهما، فيكون بعض الحيوان إنسـانًا، وذلك إثباته بالحجة التي قررناها كما هو المشهور.

(وَالسَّالِبَـةُ الْكُلِّيَّةُ تَنْعَكِسُ كُلِّيَّـةً، وذَلِكَ بيِّنٌ بِنَفْسِهِ) لا يحتاج إلى البيان وإقامة البرهان، ومـع هذا لا بـأس علينا أن نزيده بيانًـا ووضوحًا؛ فنقول: إذا صدق سـلب المحمول عن كل أفـراد الموضوع صدق سـلب الموضوع عن كل أفراد المحمـول؛ إذ لو ثبت الموضوع لفرد مـن أفراد المحمول لزم اجتماعهما في ذلك الفـرد واتصافه بهما، فيصدق الإيجاب الجزئي من الطرفين، وهو ينافي السلب الكلي من أحدهما؛ فلزم أن تنعكس كلية وهو المطلوب.

أو نقـول: (فإنَّـه صَدَقَ لَا شَـيْءَ مِنَ الإِنْسَـانِ بِحجَرٍ؛ صَـدَقَ قَوْلنا: لَا شَـيْءَ مِنَ الحَجَرِ بإنسـانٍ) وإلا لصدق نقيضه وهو بعض الحجر إنسـان وح، صدق بعض الإنسان حجر، وقد كان الأصل المفروض صدق لا شيء من الإنسان بحجر، هذا خلف.

ونضم النقيض إلى الأصل بأن نجعله صغرى والأصل كبرى؛ فيلزم سـلب الشـيء عن نفسه وعلى كل من التقادير يلزم صدق لا شيء من الحجر بإنسان، وهو المطلوب.

(وَالسَّـالِبَـةُ الجُزئيـةُ لَا عَكْسَ لَـهَا لُزُومًا) والظاهر أن قولـه: لزومًا بيان للواقع للتأكيد، وإلا فلا حاجة إليه كما لا يخفى، وإنما لم تنعكس؛ لأنه لو انعكس لزم صدق العكس في كل مادة يصدق فيها الأصل، واللازم منتفٍ.

فَإِنَّـهُ يَصْدُقُ بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ وَلَا يَصْدُقُ عَكسُهُ.

(**لأَنَّـهُ يَصْدُقُ بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَـانٍ وَلَا يَصْدُقُ عَكسُـهُ**) الذي هو بعض الإنسـان ليس بحيوان، فالملزوم كذلك؛ فثبت المطلوب والصدق في بعض المواد إنما هو لخصوص المادة، فلا ينافي قاعدتهم.

ثـم إنه مرّ غير مرة أن المهملة في قوة الجزئيـة في الأحكام، فالمهملة الموجبة تنعكس والسالبة لا، هذا كله في الحملية.

وأما الشـرطية فالمتصلة اللزومية الموجبة كلية أو جزئية تنعكس جزئية والسالبة الكلية تنعكـس كليـة؛ إذ لو لم يصدق العكسـان لصـدق النقيضان، وإذا ضُـم النقيضان إلى الأصل حصل قياس منتج للمحال؛ فعليك باستخراج الأمثلة وتصوير القياس، وأما المتصلة اللزومية السالبة الجزئية والمتصلة الاتفاقية مطلقًا والمنفصلة بأسرها فلا عكس لها، فاحفظه!

ومـن أحكام القضايا: عكـس النقيض، وهو عند القدماء عبـارة عن جعل نقيض الجزء الثانـي أولاً، ونقيـض الجـزء الأول ثانيًا مـع بقاء التصديـق والكيف، كقولنا: في كل إنسـان حيوان كل ما ليس بحيوان ليس بإنسان، وعند المتأخرين عبارة عن جعل نقيض الجزء الثاني أولاً وعيَّن الأول ثانيًا مع الموافقة في الصدق والمخالفة في الكيف، نحو: كل إنسان حيوان وليس كل ما ليس بحيوان بإنسان، والأدلة من الجانبية مفصلة في المطولات.

ثم إنه على خلاف العكس المستوي في المحصورات حتى أن الموجبة الكلية تنعكس كنفسها والموجبة الجزئية لا عكس لها والسالبة الكلية والجزئية تنعكسان سالبة جزئية.

ثم إن المختار فيه مذهب القدماء؛ إذ هو المستعمل في العلوم ولو على قلة، والمصرح لم يتعرض لهذا العكس؛ لقلة استعماله في العموم والإنتاجات.

(الْقِيَاسُ)

هُوَ قَوْلٌ مؤلفٌ أَوْ مَعْقُولٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ أَقْوَالٍ مَتَى سُلِّمَت لَزِمَ عَنْهَا لِذَاتِهَا قَـوْلٌ آخَـرُ.

الباب الرابع
في بيان مقاصد التصديقات

وهـي (القِيـاسُ) ويقال لـه: الحجة أيضًا وهـو المطلب الأعلـى والمقصد الأقصى في الفن، والبحث عنه في هذا الباب إنما هو من حيث الصورة وأما البحث عنه من حيث المادة ففي الأبواب الخمسة الآتية على ما مرّ عليه الإشارة في صدر الكتاب.

(الْقِيَاسُ)

(وَهُوَ) أي: القياس.

(قَـوْلٌ مُؤَلَّـفٌ مِنْ أَقْوَالٍ مَتَى سُـلِّمَت لَزِمَ عَنْهَا لِذَاتِهَا قَـــوْلٌ آخَـرُ) القول الأول جنس، فـإن جعلنا التعريـف للقياس المعقـول فهو بمعنى المركـب المعقـول، وإن جعلناه للقياس الملفـوظ فهـو بمعنـى المركب الملفـوظ، وكذا الكلام فـي الأقوال، وأما القـول الآخر فهو بمعنـى المؤلف المعقول قطعًا سـواء جعـل التعريف للقياس المعقـول أو الملفوظ؛ لأنه لا يلزم من تلفظ القضايا ولا من تعقل معانيها التلفظ بالنتيجة، وهو ظاهر.

ثـم إن لـزوم القول المعقول مـن القياس المعقول بَيِّـن، وأما من الملفـوظ فباعتبار أنه يدل على المعقول، فإن القياس الملفوظ ليس بقياس إلا من حيث أنه دال المعقول فالقياس

.....

الملفوظ يستلزم تعقل معانيه بالنسبة إلى العالم بالوضع، وتعقل معانيه بعد التسليم يستلزم قولاً معقولاً هو النتيجة، فالقياس الملفوظ يستلزم قولاً معقولاً بواسطة أن مستلزم المستلزم مستلزم.

ثم إن المراد من الأقوال ما فوق الواحد كذا كل جمع وقع في تعريفات هذا الفن إذا عرفت هذا فنقول: القول الأول جنس قطعًا.

وقوله: (مُؤَلَّفٌ مِنْ أَقْوَالٍ) يخرج القضية الواحدة المستلزمة لعكسها وعكس نقيضها، وأما خروج القضية البسيطة التي حقيقتها غير مشتملة على حكمين مختلفين، كقولنا: كل إنسان حيوان بالضرورة فظاهر، وأما القضية المركبة التي حقيقتها مشتملة على ذلك، نحو: كل إنسان ضاحك لا دائمًا؛ فلأن المراد بالأقوال ما هو قضايا بالفعل وأجزاء القضية المركبة ليست قضايا بالفعل، وإن لم يكن المراد القضايا بالفعل فهي خارجة، بقوله: لزم عنها؛ إذ المراد باللزوم ما هو بطريق الاكتساب، كما في القول الشارح.

وقوله: (مَتَى سُلِّمَت) إشارة إلى أن مقدمات القياس لا يجب أن تكون مسلمة ومقبولة في الواقع؛ فيدخل فيه ما هو صادق المقدمات وما هو كاذبها، فهو للشمول لا للإخراج.

وقوله: (لَزِمَ) يخرج الاستقراء الغير التام فإنهما بعد التسليم لا يستلزمان قولاً آخر وهذا إذا أريد بلزوم القول لزوم العلم بمعنى الجزم، وأما إذا أريد به لزوم العلم أعم من الجزم والظن فلا يخرجان بهذا القيد، فافهم!

وقوله: (عَنْها) يخرج المقدمتين المستلزمتين لإحديهما، فإنها لا تلزم عنهما إذ ليس للأخرى دخل في ذلك كذا قيل، ويخرج أيضًا ما يستلزم قولاً آخر بخصوص المادة، كما في قولنا: لا شيء من الإنسان بحجر وكل حجر جماد، فإنه يلزم منه لا شيء من الإنسان بحجر، لكن لا من نفس القضايا وإنما يخرج ذلك لأن المتبادر من اللزوم عن الشيء اللزوم عن نفس ذلك الشيء.

وقوله: (لِذاتِها) احتراز عن قياس المساواة، وهو ما يتركب من قضيتين يكون متعلق

.....

محمـول أوليهمـا موضوع الأخرى، فإنه يلزم عنه قول آخر، لكن لا لذاته بل بواسـطة مقدمة غريبـة أجنبيـة، كقولنا: (أ) مسـاوٍ لـ(ب)؟ و(ب) مسـاوٍ لـ(ج)؟ فإنه يلزم عنهما (أ) مسـاوٍ لـ (ج)، لكن لا لذاتهما بل بواسطة مقدمة أجنبية، هي قولنا كل مساوٍ للمساوي للشيء مساوٍ لذلك الشيء.

وعـن مثل جزء الجوهر يوجب ارتفاعه ارتفـاع الجوهر وكل ما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاعـه ارتفـاع الجوهر، فإنه يلزم منهما أن جزء الجوهر جوهر، لكن بواسـطة مقدمة غريبة غير أجنبية هي عكس نقيض المقدمة الثانية، وهو قولنا: كل ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر.

والحاصل أن قيد لذاته يخرج ما يستلزم قولاً بواسطة مقدمة غريبة، وفسروا الغريبة: بما يكون حدودها مغايرة لحدود مقدمات القياس حتى يدخل فيه القياس المبين بطريق العكس المستوي، ويخرج عنه القياس المبين بطريق عكس النقيض.

وسبب ذلك أنهم اعتقدوا وجوب تكرر الحد الأوسط وهو حاصل في المبين بالعكس دون المبين، بعكس النقيض دون قياس المساواة.

وهذا الوجوب مما لا يقتضيه تعريف القياس كذا قرره السعد العلامة، وههنا بحثان:

الأول: أنـه كان المتبـادر من اللزوم عن الشـيء اللزوم عن نفس ذلك الشـيء يخرج به جميع ما ذكر؛ فينبغي حينئذ أن يحمل قيد لذاته على تحقيق المقام لا على الاحتراز.

الثانـي: أن المبين بعكـس النقيض من الطـرق الموصلة كالمبين بعكس المسـتوي بلا تفاوت، وقد قال بعض المحققين: إن الشيخ الرئيس كثيرًا ما استنتج بعكس النقيض في كتبه الحكمية واستحسنه وارتضى به، انتهى.

وقد عرفت أن السبب الذي ذكروه لإخراجه مما لا يوجبه التعريف، فلا وجه لإخراجه عنه فلا تغفل.

وقوله: (**قَوْلٌ آخَرُ**) إشـارة إلـى وجوب مغايرة النتيجة لكل مـن المقدمتين، وذلك لأن

وَهُوَ إِمَّا اقْتِرَانِي. كَقَوْلنَا: كُلُّ جِسمٍ مُؤَلَّفٌ وَكُلُّ مُؤَلَّفٍ حَادِثٌ = فَكُلُّ جِسْمٍ حَادِثٌ.

إِمَّا اسْتِثْنَائِي كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجودٌ. لكِنَّ النَّهَارُ ليس بمَوْجُودٍ فَالشَّمسُ لَيسَتْ بِطَالعَةٍ.

النتيجة مطلوبة غير مفروضة التسليم بخلاف المقدمة؛ لأنه لو لم تكن مغايرة لزم المصادرة.

وقيل: لأنه لو لم تعتبر المغايرة لزم أن يكون كل مقدمتين قياسًا، كقولنا: كل إنسان حيوان وكل حجر جماد، فإنهما يستلزمان أحديها، وفيه نظر.

ولما فرغ عن بيان ماهية القياس شرع في تقسيمه.

فقال: (**وَهُوَ إِمَّا اقْتِرَانِي**) وهو ما لم يذكر فيه النتيجة ولا نقيضها بالفعل.

(**كَقَوْلنَا: كُلُّ جِسمٍ مُؤَلَّفٌ وَكُلُّ مُؤَلَّفٍ مُحْدث فَكُلُّ جِسْمٍ مُحْدث**) فقولنا: كل جسم محدث، وهو النتيجة ليس بمذكور في القياس بالفعل، وإن كان مذكورًا بالقوة سمي اقترانيًا لاقتران الحدود فيه.

(**وإما استثنائي**) وهو ما ذكر فيه النتيجة أو نقيضها بالفعل.

(**كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجودٌ، لَكِنَّ الشَّمْس طالِعَة، يَنْتج: فالنَّهارُ مَوْجودٌ**) فيكون عين النتيجة مذكورة بالفعل.

(**أو**) نقول: (**لَكِنَّ النَّهارَ لَيْسَ بِمَوْجودٍ، ينَتْج الشَّمْس لَيْس بِطالِعَةٍ**) فكان نقيض النتيجة مذكورًا، سمي: استثنائيًا؛ لاشتماله على أداة الاستثناء.

فإن قلت: قد سبق آنفا أنه يجب مغايرة النتيجة لكل من مقدمات القياس، وبينه وبين كونها مذكورة في القياس منافاة.

قلت: معنى كونها مذكورة فيه كونها مذكورة بأجزائها المادية، وهيئتها التأليفية، لا كون حقيقتها مذكورة، فلا منافاة.

وبهذا يندفع أيضًا ما يقال: إن النتيجة قضية محتملة للصدق والكذب، وما ذكر في القياس ليس كذلك فيكون العين والنقيض مذكورًا فيه.

وَالمُكَرَّرُ بَيْنَ مُقَدِّمَتَيِ الْقيَاسِ يُسَمَّى: حَدّاً أَوْسَطَ.

وَموْضوعُ المَطلُوبِ يُسَمَّى حَدّاً أَصْغرَ.

ومَحْمُولُه يُسَمَّى حَدّاً أَكبَرَ.

وَالمُقَدِّمَةُ الَّتِي فِيهَا الأَصْغَرُ تُسَمَّى صُغْرَى.

وَالَّتِي فِيهَا الأَكْبَرُ تُسمَّى كُبْرَى.

ثم أراد المصرح تفاصيل كل من القسمين، وقدم الاقتراني وصدَّره ببيان أسامي مقدماته وحدودها.

فقال: (**وَالمُكَرَّرُ بَيْنَ مُقَدِّمَتَيِ الْقيَاسِ فَصاعِداً يُسَمَّى حَدّاً أَوْسَطَ**) سمي: بالأوسط؛ لأن الحد المكرر يتوسط بين الأصغر والأكبر ليتلاقيا؛ فيتحقق العلم بالإنتاج، فإن القياس إنما ينضبط قوانينه ويعرف أحكامه إذا اشتمل على حد مكرر بين طرفي المطلوب.

(**وَموْضوعُ المَطلُوبِ يُسَمَّى حَدّاً أَصْغرَ**) سمي: بالأصغر؛ لأن الموضوع أقل أفرادًا غالبًا.

(**ومَحْمُولُه**) أي: محمول المطلوب، يسمى: (**حدًا أكبر**) سمي: بالأكبر؛ لكونه أكثر أفرادًا غالبًا تشبيهًا لقليل الأفراد بقليل الأجزاء وكثيرها بكثيرها، ثم تسمية كل منها بالحد لكونها طرفًا للقضية.

والحد في اللغة: كما يطلق على المنع على ما سبق كذلك يطلق على الطرف بحسب الاشتراك.

(**وَالمُقَدِّمَةُ الَّتِي فِيهَا الأَصْغَرُ، تُسَمَّى: صُغْرَى**) لاشتمالها على الأصغر.

(**وَ**) المقدمة (**الَّتِي فِيهَا الأَكْبَرُ، تُسمَّى: كُبْرَى**) لاشتمالها على الأكبر.

اعلم أن هذه الأسامي والاصطلاحات مخصوصة بالاقتراني، لكن بيان المصنف مخصوص بالاقتراني الحملي، فالأولى أن يقول بدل الموضوع والمحمول والمحكوم

وَهَيْئَةُ التَّأْلِيفِ تُسَمَّى شَكْلاً.

والأَشْكَالُ أَرْبَعَةٌ؛ لأَنَّ الحَدّ الأَوْسَطَ:

إِنْ كانَ محْمُولاً عَلَى الصُّغْرَى مَوْضُوعًا فِي الْكُبْـرَى فَهُوَ الشَّكْلُ الأَوَّل.

وَإِنْ كَانَ بِالعَكْسِ هُوَ الرَّابِـعُ.

وإِنْ كَانَ مَوْضُوعًا فِيهِمَا فَهُوَ الثَّالِثُ.

وَإِنْ كَانَ مَحْمُولاً فِيهِمَا فَهوَ الثَّانِي.

وَالشَّكْلُ الثَّانِي مِنْهَا يَرْتدُّ إِلَى الأَوَّلِ بِـعَكْسِ الْكُبْـرَى.

عليه والمحكوم به؛ ليعم الحملي والشـرطي، ويمكن تعميم بيان المصنف أيضًا بأن يراد من الموضوع والمحمول أعم من الحقيقي والاعتباري، واقتران الصغرى بالكبرى: يسمى قرينة وضربًا، وقد فاته المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ.

(**وَهَيْئَةُ التَّأْلِيفِ مِنَ الصُّغْرى وَالكُبْرى، تُسَـمَّى: شَـكْلاً**) تشـبيهًا للأمور العقلية بالأمور الحسية.

(**والأَشْـكَالُ أَرْبَعَـةٌ؛ لأَنَّ الحَدّ الأَوْسَـطَ إِنْ كانَ محْمُـولاً عَلَى الصُّغْـرَى وَمَوْضُوعًا فِي الْكُبْـرَى فَهُوَ الشَّكْلُ الأَوَّل**) كقولنا: كل (ج ب)، وكل (ب د)، فكل (ج د).

(**وإِنْ كانَ**) الحـد الأوسـط (**بِالعَـكْسِ**) بأن يكون موضوعًـا في الصغرى ومحمولاً في الكبرى، (**فَهُوَ**) الشكل (**الرَّابِـعُ**) نحو: كل (ب ج)، وكل (أ ب)، فبعض (ج أ).

(**وإن كان**) الحـد الأوسـط (**موضوعًا فيهمـا**) أي: في الصغرى والكبرى، فهو الشـكل (**الثالث**) نحو: كل (ب ج)، وكل (ب د)؛ فبعض (ب د).

(**أَوْ مَحْمـوُلاً فِيهِمَـا فَهـوَ**) الشـكل (**الثَّانِي**) نحو: كل (ج ب)، ولا شـي من (أ ب)؛ فلا شيء من (ج أ).

وَالثَّالِثُ يَرْتَدُّ إِلَيه بِـعَكْسِ الصُّغْرَى.

وَالرَّابِـعُ يَرْتَدُّ إِلَيْهِ بِـعكْسِ التَّرتِيبِ أَوْ بِـعَكْسِ المقَدِّمَتَيْنِ جَمِيعًا.

وَالْكَامِلُ الْبَيِّنُ الإِنْتَاجِ هُوَ الأَوَّلُ.

وَالشَّكْلُ الرَّابِـعُ مِنْهَا بَعِيدٌ عنِ الطَّبعِ جِدًّا.

والَّذِي لَـهُ: طَبْعٌ مُسْتَقِيمٌ. وَعَقْلٌ سَلِيمٌ لا يَحْتَاجُ إِلَى رَدِّ الثَّانِي إلى الأَوَّلِ.

وإِنَّما يُنْتِجُ الثَّانِي عِنْدَ اخْتِلافِ مُقَدِّمَتيْهِ بِالإِيجَابِ وَالسَّلْبِ.

وقد شـوش المصنف في ترتيب الأشـكال في بيان الانحصار، والذي حمله على ذلك قصـد الإيجـاز والاختصار ولا عيب فيه ولا قصور ولا غبار كما لا يخفى على ذوي الأذهان والأبصار.

(**فَهَذِهِ**) المذكورات، (**أَشْكالٌ أَرْبَعَةٌ**) مذكورة (**في**) مطولات كتب (**المَنْطِقِ**) مفصلة.

(**وَالشَّـكْلُ الرَّابِـعُ مِنْهَا بَعِيدٌ عنِ الطَّبعِ جِدًّا**) فهي خفي الإنتاج غاية الخفاء حتى أسـقط بعضهم عن درجة الاعتبار، وعدَّه من الموتى، (**والَّذِي لَـهُ طَبْعٌ مُسْتَقِيمٌ وَعَقْلٌ سَلِيمٌ لا يَحْتَاجُ إِلَى رَدِّ الثَّانِي إلى الأَوَّلِ**)؛ لأنه لقربه من الأول غاية القرب يسـتفاد منه النتيجة بسلامة العقل، بـلا رده إلـى الأول بخلاف الثالث والرابع، فالثاني يرد إلـى الأول بكمال الإيضاح، والثالث والرابع يردان إليه؛ ليظهر الإنتاج ويحصل أصل الوضوح.

(**وإِنَّمـا يُنْتِـجُ الثَّانِي عِنْدَ اخْتِلافِ مُقَدِّمَتيْهِ بِالإِيجَابِ وَالسَّـلْبِ**) وعند كلية الكبرى، وقد فاته المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ، وإنما تعرض لشرط إنتاجه لما عرفت آنفًا من عدم احتياجه إلى الرد إلى الأول، وقربه إليه غاية القرب.

واعلم أن لكل من الأشـكال شـروطًا وضروبًـا ولكل من الثلاثة الأخيـرة طرقًا لإثبات اسـتلزامه النتيجة وسـبيلاً لاسـترداده إلى الأول، ولما لم يسـع مثل هذا المختصر تفاصيلها والإجمال غير مفيد لم يكن لنا للتعرض لها مجال بكلا طرفي التفصيل والإجمال، بل وجب علينا شرح ما في الرسالة من المقال وإغماض العين عن بيان سائر الأشكال.

وَالشَّكلُ الأَوَّلُ هُوَ الَّذِي يُجْعَلُ مِعْيَاراً لِلعُلُومِ فَنُورِدُهُ هُنَا لِيُجْعَلَ دُسْتُورًا.

وَلِيُسْتَنْتَجَ مِنْهُ المَطَالِبُ كُلُّهَا.

وَشَرْطُ إِنْتَاجِهِ: إِيجَابُ الصُّغرَى وَكُلِّيَّةُ الْكُبْرَى .....

(**وَالشَّكلُ الأَوَّلُ هُوَ الَّذِي يُجْعَلُ مِعْيَاراً لِلعُلُومِ**) وميزانها لكونه على النظم الطبيعي بين الإنتاج ظاهر الاستلزام، غير محتاج إلى شيء آخر في إثبات المطلوب بخلاف البواقي.

(**فَنُورِدُهُ**) أي: إذا جعل معيار العلوم فنحن نورده.

(**هَاهُنا**) أي: في رسالتنا هذه بل في هذا المقام منها.

(**لِيُجْعَلَ دُسْتُورًا**) في القاموس الدستور بالضم، النسخة المعولة للجماعات التي منها تحريرها معرجة، والجمع: دساتير، انتهى.

فما قاله الشراح، أي: مرجعًا يكتفى به بيان الحاصل المعنى.

(**وَيُسْتَنْتَجُ مِنْهُ المَطْلوب**) اعلم أولاً أن تكرار الحد الأوسط شرط للإنتاج، اشترك فيه الأشكال الأربعة كلها؛ إذ لو لم يتكرر لم يتعدَّ الحكم من الأصغر إلى الأكبر فلا يحصل الإنتاج.

ثم لكل واحد منها شرطان خاصان به في إنتاجه: شرط بحسب الكيفية وشرط بحسب الكمية.

فشرط الشكل الأول بحسب الكيفية إيجاب الصغرى وبحسب الكمية كلية الكبرى.

أما الأول: فإنها لو كانت سالبة لا يندرج الأصغر في الأوسط، فلا يتجاوز الحكم بالأكبر عليه فلا يحصل الإنتاج، نحو: لا شيء من الإنسان بفرس وكل فرس صهال.

وأما الثاني: فلأنها لو كانت جزئية لاحتمل أن يكون البعض المحكوم عليه بالأكبر غير البعض المحكوم على الأصغر فلا يحصل الإنتاج أيضًا، كقولنا: كل إنسان حيوان وبعض

وَضُروبُه المُنْتِـجَةُ أَرْبَعَةٌ:

الحيوان فرس، ومن ههنا قالوا: لا تنتج الطبيعية في كبرى هذا الشكل.

لكن قال بعض المحققين في بعض تعليقاته: إنما نحتاج في إنتاج هذا الشكل إلى هذين الشرطين إذا كان الحكم في الصغرى على الأفراد، وأما إذا كان الحكم فيها على الطبيعة فالشرط إيجاب الصغرى فقط بعد تكرر الأوسط فالطبيعية ح منتجة، كقولنا: الإنسان نوع والنوع كلي، فالإنسان كلي، انتهى ملخصًا.

فعلى هذا قولهم لا ينتج الطبيعية في كبرى الشكل الأول ليس على الإطلاق بل إنما هو في الأقيسة المؤلفة من القضايا المعتبرة في العلوم.

ثم اعلم أن المهملة في قوة الجزئية كما مرّ غير مرة فلا تقع كبرى، وتقع صغرى إن كانت موجبة، فالمخصوصة في حكم الكلية لإنتاجها حال كونها كبرى، نحو: هذا زيد وزيد إنسان فهذا إنسان، والطبيعية ساقطة عن الاعتبار؛ لعدم إنتاجها في الأقيسة المعتبرة أو لقلة استعمالها؛ ولهذا حصروا الضروب المنتجة في الأربعة، والمصنف لم يتعرض لبيان شرطي الإنتاج اكتفاءً بدلالة الضروب والأمثلة عليهما.

فقال: (وَضُروبُه المُنْتِـجَـةُ) أي: الضروب المنتجة للشكل الأول **(أَرْبَعَةٌ)** والضروب الممكنة الانعقاد له بل لكل شكل ستة عشر حاصلة من ضرب المحصورات الأربع في الأربع، لكن الشرطين المذكورين جعلا الضروب المنتجة أربعة.

وفي هذا الجعل طريقان:

أحدهما: طريق الإسقاط.

والآخر: طريق التحصيل.

أما الأول: فهو أن إيجاب الصغرى أسقط ثمانية ضروب حاصلة من ضرب الصغريين السالبتين في الكبريات الأربع، وكلية الكبرى أسقطت أربعة ضروب حاصلة من ضرب الكبريين الكليتين في الصغريين الموجبتين.

الضَّرْب الأَوَّلُ: كُلُّ جِسمٍ مُؤَلَّفٌ، وَكلُّ مُؤَلَّف مُحْدَثٌ = فَكُلُّ جِسْمٍ مُحْدَثٌ.

الثَّانِي: كُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ وَلا شَيْءَ مِنَ المُؤَلَّفِ بِقَدِيمٍ = فلا شَيْءَ مِنَ الجسْمِ بِقَدِيمٍ.

الثَّالِثُ: بَعْضُ الجِسْمِ مُؤَلَّفٌ، وَكُلُّ مُؤَلَّفٍ حَادِثٌ = فَبَعْضُ الجسْمِ حَادِثٌ.

الرَّابِعُ: بَعْضُ الْجِسْمِ مُؤَلَّفٌ، وَلا شَيْءَ مِنَ المُؤَلَّفِ بِقَدِيمٍ = فَبَعْضُ الجِسْمِ لَيْسَ بِقَدِيمٍ.

وأما الطريق الثاني: فهو أن الصغرى الموجبة إما كلية أو جزئية والكبرى الكلية، إما موجبة أو سالبة؛ فحصل أربعة من ضرب الاثنين في الاثنين، فالشرطان على كلا التقديرين أوجبا كون الضروب أربعة.

(**الضَّرْب الأَوَّلُ**) موجبتان كليتان والنتيجة موجبة كلية.

(**كَقَوْلِنا: كُلُّ جِسمٍ مُؤَلَّفٌ وَكلُّ مُؤَلَّف مُحْدَثٌ فَكُلُّ جِسْمٍ مُحْدَثٌ وَ**) الضرب (**الثَّاني**) موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية، كقولنا: (**كُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ وَلا شَيْءَ مِنَ المُؤَلَّفِ بِقَدِيمٍ فلا شَيْءَ مِنَ الجسْمِ بِقَدِيمٍ وَ**) الضرب (**الثَّالِثُ**) موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج موجبة جزئية، كقولنا: (**بَعْضُ الجِسْمِ مُؤَلَّفٌ، وَكُلُّ مُؤَلَّفٍ مُحْدث يُنْتج بَعْضَ الجِسْمِ مُحْدث وَ**) الضرب (**الرَّابِع**) موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى، ينتج سالبة جزئية، (**كقولنا: بَعْضُ الْجِسْمِ مُؤَلَّفٌ، وَلا شَيْءَ مِنَ المُؤَلَّفِ بِقَدِيمٍ، فَبَعْضُ الجِسْمِ لَيْسَ بِقَدِيمٍ**) وجه ترتيب الضروب على هذا المنوال، هو أن هذا الشكل لما أنتج المطالب الأربعة فما أنتج الموجبة الكلية التي هي أشرف المحصورات؛ لاشتمالها على الشرفين الإيجاب والكلية جعل أولاً، وما أنتج السالبة الكلية التي هي أشرف من السالبة الجزئية؛ لكونها أشمل وأضبط وأنفع في العلوم جعل ثانيًا، وما أنتج الموجبة الجزئية؛ لاشتمالها على الإيجاب جعل ثالثًا، وما أنتج السلبية الجزئية التي هي أخس الجميع لما فاتها كلا الشرفين جعل رابعًا، فروعي في ترتيب الضروب تقديم الأشرف فالأشرف من وجهة النتائج والمقدمات.

ولما فرغ عن بيان أسامي مقدمات القياس الاقتراني وحدودها وتقسيمه باعتبار الصورة إلى الأشكال الأربعة، ثم بيان الشكل الأول بضروبه شرع في تقسيمه باعتبار ما منه تركيبه.

وَالْقِيَاسُ الاقْتِرَانِيُّ:

إِمَّا أَنْ يَتَـرَكَّبَ مِنْ حمْلِيَّتَيْنِ كَمَا مَرَّ.

وإِمَّا مُتَّصِلَتَـيْنِ. كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةٌ فَالنَّـهَارُ مَوْجُودٌ.

وكُلَّمَا كَانَ النَّهَارُ مَوجُوداً فالأَرْضُ مُضِيئَةٌ.

يُنْتِجُ: إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةٌ فالأَرْضُ مُضِيئَةٌ.

وَإِمَّا مُرَكَّبٌ مِن مُنْفَصِلَـتَـيْن. .....

فقال: (**الْقِيَاسُ الاقْتِرَانِيُّ**) ينقسم إلى قسمين حملي وشرطي؛ لأنه (**إما أن يتركب من حمليتين**) أولاً الأول الاقتراني الحملي كما مرّ مثاله في ضروب الشكل الأول، والثاني الاقتراني الشرطي.

(**وَ**) هو (**إِمَّا**) أن يتركب (**مِنْ مُتَّصِلَتَـيْنِ**) ويندرج فيه ثلاثة أقسام؛ لأن اشتراك المتصلتين أما في جزء تام منهما، أي: تمام المقدم وتمام التالي.

كقولنا: (**إِنْ كَانَتِ الشَّـمْسُ طَالِعَـةٌ فَالنَّـهَارُ مَوْجُـودٌ وَإِنْ كَانَ النَّهَارُ مَوجُـوداً فالأَرْضُ مُضِيئَـةٌ يُنْتِجُ إِنْ كَانَتِ الشَّـمْسُ طَالِعَةٌ فالأَرْضُ مُضِيئَـةٌ**)، وأما في جزء غير تام منهما، كقولنا: كلما كان (أ ب) فـ (ج د)، وكلما كان (د هـ)؛ فـ (و ز)، وإما في جزء تام من أحديهما غير تام من الأخرى، نحو: كلما كان (ج ز)؛ فـ (أ ب)، وكلما كان (أ ب)؛ فـ (هـ ط)، وكلما كان (هـ ط)؛ فـ (و ز)، والمطلوب المطبوع هو القسم الأول ثم جواز التركب من اللزومتين متفق عليه ولا شك فيه.

وأما من الاتفاقيتين فمختلف فيه، قال السعد العلامة في شرح «الشمسية»: وأما إذا كانت إحديهما لزومية والأخرى اتفاقية ففيه تفصيل لا يليق بهذا الكتاب، ونحو فنقول: فكيف بهذه الأوراق؟

(**وإِمَّا**) أن يتركب (**مِنْ مُنْفَصِلَـتَـيْن**) وهو أيضًا أقسام ثلاثة؛ لأن الاشتراك إما في جزء تام منهما أو غير تام منهما أو تام من إحديهما غير تام من الأخرى.

كقَوْلِنَا: كُلُّ عَدَدٍ إِمَّا زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ.

وَكُلُّ زَوْجٍ فَهُوَ إِمَّا زَوْجُ الزوْجِ أَوْ زَوْجُ الْفَرِدِ.

يُنْتِجُ: كُلُّ عَدَدٍ إِمَّا فَرْدٌ أَوْ زوْجُ الزَّوْجِ أَو زَوْجُ الفَرْدِ.

الأول (**كقَوْلِنَا: كُلُّ عَدَدٍ إِمَّا زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ، وَكُلُّ زَوْجٍ فَهُوَ إِمَّا زَوْجُ الزوْجِ أَوْ زَوْجُ الْفَرِدِ**).

والثاني نحو: دائمًا إما كل (أ ب)، وإما كل (أ ج)، ودائمًا إما كل (ج د)، وإما كل (هـ ز)، وهذا هو المطبوع، صرح به السعد العلامة.

والثالث نحو: دائمًا إما كلما كان (أ ب)؛ فـ(ج د)؛ وإما كلما كان (أ ب)؛ فـ(هـ ز)، ودائمًا إما كل (هـ ز)، وإما كل (ج د).

(**وإمَّا**) أن يتركب (**مِنْ حمليَّة وَمُتَّصِلَة**) وله أقسام أربعة؛ لأن الحملية إما أن تكون صغرى وإما أن تكون كبرى وعلى التقديرين.

فالمشارك إما مقدم المتصلة أو تاليها، فالأول نحو كل (أ ب)، وكلما كان كل (ج ب)؛ فكل (د هـ).

والثاني كقولنا: كل (أ ب)، وكلما كان كل (د ج) فكل (هـ ب).

والثالث مثل: كلما كان (أ ب)؛ فـ(ج د)، وكل (ب هـ).

والرابع: وهو ما يكون الحملية كبرى والشركة مع التالي.

(**كَقَوْلِنا: كُلَّما كانَ هَذا الشَّيْء إنْسانًا فَهُوَ جِسْمٌ وكُلُّ جِسْمٍ مُتَحَيِّزٌ يُنْتِجُ كُلَّما كانَ هَذا الشَّيْء إنْسانًا فَهُوَ مُتَحَيِّزٌ**) وهذا هو المطبوع.

(**وإمَّا**) أن يتركب (**مِنْ حمليَّة ومُنْفَصِلَة**) والمطبوع منه على نوعين: الأول أن تكون الحمليات بعدد أجزاء الانفصال ويكون كل واحدة منها مشاركة لواحد من أجزاء الانفصال، وهو على ضربين:

أحدهما أن يكون التأليفات بين الحمليات وأجزاء الانفصال متحدة النتيجة، كقولنا: كل (ج) إما (ب) وإما (د) وإما (هـ)، وكل (ب ط)، وكل (د ط)، وكل (ج ط) ينتج كل

.....

(ج ط)؛ لأن جميع الحمليات صادقة، ولا بد من صدق واحد أجزاء الانفصال، وأيّ جزء يفرض صدقه فهو مع الحملية المشاركة له ينتج النتيجة المطلوبة، أعني: كل (ج ط)، وهذا معنى اتحاد النتيجة.

وثانيهما: أن تكون التأليفات بين الحمليات وأجزاء الانفصال مختلفة النتيجة و ج يكون النتيجة منفصلة مركبة من نتائج التأليفات، كقولنا: كل (ج) إما (ب) وإما (د) وإما (هـ)، وكل (ب ز)، وكل (د ط) وكل (هـ ف) ينتج كل (ج)، إما (ز) وإما (ط) وإما (ف) لما مرّ من أن الحمليات صادقة، ولا بد من صدق أحد أجزاء المنفصلة، وأيّ جزء تفرض صدقه ينتج هذه النتيجة.

والثاني أن تكون الحملية أقل أجزاء من المنفصلة.

(كَقَوْلنا: كُلُّ عَدَدٍ إمَّا زَوْج أَوْ فَرْد وَكُلُّ زَوْجٍ فَهُو مُنْقَسِمٌ بِمُتَساوِيَيْنِ ينتجُ كُلّ عَدَدٍ إمَّا فَرْد أو مُنْقَسِم بِمُتساوِيَيْنِ) ويقع هذا على وجوه أخر مذكورة في المطولات.

(وإمَّا) أن يتركب **(مِنْ مُتَّصِلَة ومُنْفَصِلَة)** وهذا على أقسام ثلاثة؛ لأن الاشتراك أيضًا إما في جزء تام منهما أو غير تام منهما أو تام من إحديهما غير تام من الأخرى، وكل من الأولين على ضربين؛ لأنه إما أن يكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى أو بالعكس والمطبوع منه ما يكون المتصلة الصغرى والمنفصلة كبرى.

(كَقَوْلِنا: كُلَّما كانَ هَذا الشَّيْء إنْسانًا فَهُوَ حَيوان وَكُلّ حَيوانٍ إمَّا أَبْيَض أَوْ أَسْوَد ينتج كُلَّما كانَ هَذا الشَّيْء إنْسانًا فَهُوَ إمَّا أَبْيَض أَوْ أَسْوَد) فالحاصل أن القياس الاقتراني إما حملي وهو ما يتركب من محض الحملية وهذا قسم بسيط لم يعتبر تحته أقسام وإما شرطي وهو ما لم يتركب من محض الحملية، وهذا ينقسم إلى أقسام خمسة كما فصلها المصنف رحمة الله تعالىٰ، ويندرج تحت كل قسم منها أقسام كما نبهنا عليه؛ فالاقتراني ستة أقسام أشير إليها على الإجمال، وأما التفصيل فليس لها في المختصرات مجال، قال القطب الرازي في شرح «الشمسية» في آخر مباحث الاقترانيات الشرطية هذا كلام إجمالي في الاقترانيات الشرطية وأما بيان تفاصيلها فلا يليق بالمختصرات، قلت: فما ظنك بهذه الرسالة!

وَاسْتِثْنَاءُ نَقيضِ التَّالِي يُنْتِجُ: نَقيضَ المُقَدَّمِ. كَقَوْلِنَا: إِن كانَ هذَا الشَّيءُ إِنْسَانًا فَهُوَ حَيَوَانٌ لَكِنَّهُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ فَلا يَكُونُ إِنْسَاناً.

ولما فرغ عن بيان الاقتراني شرع في بيان القياس الاستثنائي.

فقال: (**وأَمَّا القِياسُ الاسْتثنائيّ**) قد عرفت أنه ما يكون من النتيجة أو نقيضها مذكورًا فيه ثم أنه لا يجوز أن يكون ذلك النتيجة أو النقيض نفس إحدى مقدمتيه بل يجب أن يكون جزء منها والمشتملة عليه شرطية قطعًا فالقياس الاستثنائي دائمًا يكون مركبًا من مقدمتين، أحديهما: شرطية متصلة أو منفصلة، والآخر: أحد جزئي شرطية أو نقيضه وهي المقدمة الاستثنائية ويشترط لإنتاجه أمور ثلاثة الأول كون الشرطية موجبة والثاني كونها لزومية إن كانت متصلة وعنادية إن كانت منفصلة، والثالث كونها كلية إذا تمهد هذا فنقول: أما القياس الاستثنائي.

(**فالشَّرْطِيَّةُ المَوْضوعَةُ فيهِ إِنْ كانَتْ مُتَّصِلَة فاسْتِثْناءُ عَيْنِ المُقَدَّم يُنْتِجُ عَيْن التَّالي كَقَوْلِنا: إِنْ كانَ هَذا إِنْسانًا، فَهُوَ حَيَوانٌ لَكِنَّهُ إِنْسانٌ يُنْتِجُ أَنَّهُ حَيوانٌ**) لأن وجود الملزوم يستلزم وجود اللازم.

(**وَاسْتِثْنَاءُ نَقيضِ التَّالِي يُنْتِجُ نَقيضَ المُقَدَّمِ**) لأن انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم ولو لم يكن كل من الاستلزامين لزم وجود الملزوم بدون اللازم فلا يكون اللازم لازمًا ولا الملزوم ملزومًا وهو بط.

(**كَقَوْلِنَا: إِن كانَ هذَا الشَّيءُ إِنْسَانًا فَهُوَ حَيوان لَكِنَّهُ إِنْسانٌ فَيَكُونُ حَيوانًا أَوْ**) نقول (**لَكِنَّهُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ فَلا يَكُونُ إِنْسَاناً**) ولا ينتج استثناء نقيض المقدم عين التالي؛ لجواز أن يكون اللازم أعم كما في هذا المثال إذ لا يلزم حينئذ من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم ولا من وجود اللازم وجود الملزوم ونزيده وضوحًا فنقول: إذا قلت مثلاً كلما كان هذا إنسانًا فهو حيوان، لكنه ليس بإنسان، لا يلزم منه كونه ليس حيوانًا؛ لجواز كونه فرسًا مثلاً وكذا إذا قلت لكنه حيوان لا يلزم منه كونه إنسانًا لما ذكر؛ فوجود الملزوم بدون اللازم بط قطعًا ووجود اللازم بدون الملزوم متحقق فيما يكون اللازم فيه أعم، وأما إنتاج الاستثناءات الأربعة فيما يكون اللازم فيه مساويًا للملزوم فإنما هو من خصوص المادة.

وَإِنْ كَانَتْ مُنْفَصِلَةً حَقِيقِيَّةً؛ فَاسْتِثْنَاءُ عَيْنِ أَحَدِ الجُزْءَيْنِ.

يُنْتِجُ: نَقِيضَ الجُزْءِ الثَّانِي. كَقَوْلِنَا: الْعَدَدُ إِمَّا زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ لكِنَّهُ زَوْجٌ. يُنْتِجُ: أَنَّهُ لَيْس بِفَرْدٍ.

أَوْ لكِنَّهُ فَرْدٌ، يُنْتِجُ: أَنَّهُ لَيْسَ زَوْجًا.

وَاستِثْنَاءُ نَقِيضِ أَحَدِهِمَا.

يُنْتِجُ عَيْنَ الثَّانِي.

(**وَإِنْ كَانَتْ**) شرطية الموضوعة فيه (**مُنْفَصِلَةً**) فلا يخرج من أن تكون حقيقية أو مانعة الجمع أو مانعة الخلو.

(**فَإِنْ كَانَتْ حَقِيقيَّة فَاسْتِثناءُ عَيْنِ أَحَدِ الجُزْئَيْنِ يُنْتِجُ نَقِيضَ الآخَرِ**) لأن وجود أحد المتعاندين الحقيقين يوجب انتفاء الآخر.

(**كَقَوْلِنا**): دائمًا إما أن يكون هذا العدد زوجًا أو فردًا لكنه فرد، فهو ليس بزوج أو نقول: (**لكِنَّهُ زَوْجٌ**) فيكون (**لَيْس بِفَرْدٍ وَاستِثْنَاءُ نَقِيضِ أَحَدِهِمَا يُنْتِجُ عَيْنَ الآخَرِ**) لأن انتفاء المتعاندين الحقيقيين يُوجب وجود الآخر قطعًا.

(**كَقَوْلِنا**): دائمًا (**إِمَّا أَنْ يَكونَ هَذا العَدَد زَوْجًا أَوْ فَرْدًا لَكِنَّهُ لَيْسَ بِزَوْجٍ فَيَكونُ فَرْدًا أَوْ**) نقول: (**لَكِنَّهُ لَيْسَ بِفَرْدٍ فَيَكونُ زَوْجًا وَإِنْ كَانَتْ**) الشرطية الموضوعة فيه (**مانِعَة الجَمْع فاسْتِثْناءُ عَيْنُ أَحَدِ الجُزْئَيْنِ يُنْتِجُ نَقِيضَ الآخَرِ**) لامتناع الجمع بينهما.

(**وَاستِثْنَاءُ نَقِيضِ أَحَدِهِمَا لَا يُنْتِجُ**) لجواز الخلو وإن كانت مانعة الخلو فالأمر بالعكس كما لا يخفى، والأمثلة ظاهرة فالأقسام المتصورة في القياس الاستثنائي ستة عشر لكن الستة منها عقمية؛ فصارت الأقسام المنتجة عشرة: اثنان من المتصلة وأربعة من الحقيقية واثنان من مانعة الجمع واثنان من مانعة الخلو، والستة العقمية: اثنان منها من المتصلة وأربعة من مانعتي الجمع والخلو تتمات.

.....

[لواحق القياس]

(**اعْلَمْ أنَّ لِلْقياسِ لَواحِق**) منها قياس المركب وهو قياس مركب من مقدمات ينتج مقدمتان منها نتيجة وهي مع مقدمة أخرى ينتج نتيجة أخرى، وهكذا إلى أن يحصل المطلوب، وذلك إنما يكون إذا كان القياس المنتج للمطلوب يحتاج مقدمتاه أو إحديهما إلى الكسب بقياس آخر وهلم جرا إلى أن ينتهي الكسب إلى المادي البديهية أو المسلمة؛ فيكون هناك قياسات مرتبة محصلة للمطلوب؛ فسمي ذلك: قياسًا مركبًا، وعُدَّ من اللواحق.

ثم إن صرح النتائج يسمى موصول النتائج كقولنا كل (ج ب) وكل (ب د) فكل (ج د) ثم كل (د أ) فكل (ج أ) ثم كل (أ هـ) فكل (ج هـ) وإلا يسمى مفصول النتائج كقولنا: كل (ج ب) وكل (ب د) وكل (د أ) وكل (أ هـ) فكل (ج هـ).

ومنها قياس الخلف وهو قياس يثبت المطلوب بإبطال نقيضه وإنما سمي خلفًا إما لأنه باطل في نفسه أو لأنه ينتج الباطل على تقدير عدم حقيقة المطلوب، فمنهم ما ذكروه في إثبات العكوس كما مر ونزيده بيانًا.

فنقول: ولنفرض أن معنا مقدمة صادقة في نفس الأمر وهي كل (ب أ)، أو مقدمة ممتنعة فيه وهي كل (ج أ)، وليكن المطلوب ليس كل (ج ب)، ثم لنصور القياس هكذا، لو كذب ليس كل (ج ب) لصدق كل (ج ب) وكل (ب أ) ينتج لو كذب ليس كل (ج ب) وكان كل (ج أ) ثم نستثني من ذلك نتيجة نقيض تاليها فنقول لكن ليس كل (ج أ) لا كل (ج أ) ممتنع فينتج ليس كل (ج ب)، وهو المطلوب.

فعلى هذا يكون قياس الخلف مركبًا من قياسين أحدهما: اقتراني مركب من متصلة وحملية، والآخر: استثنائي مركب من نتيجة ذلك الاقتراني واستثناء نقيض تاليها.

ومنها: الاستقراء، وفسروه بأنه الحكم على كلي لوجوده في أكثر جزئياته، فسمي: هذا استقراء ناقصًا، وهو المتعارف المتبادر عند الإطلاق أو لوجوده في جميع الجزئيات،

.....

فيسمى: هذا استقراء تامًا وقياسًا مقسمًا، وهذا يفيد اليقين دون الأول وقال السعد العلامة في تفسيرهم تسامح ظاهر؛ لأن الاستقراء حجة موصلة إلى التصديق الذي هو الحكم الكلي وإثبات الحكم الكلي هو المطلوب من الاستقراء لا نفسه.

ثم قال: والصحيح في تفسيره ما ذكر الإمام حجة الإسلام موافقًا لكلام أبي نصر الفارابي، وهو أنه عبارة عن تصفح أمور جزئية لحكم يحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات، فتصفحنا جزئيات الأمر الشامل لنطلب الحكم في واحد واحد هو الاستقراء وإيجاب الحكم لذلك الأمر الكلي أو سلبه هو نتيجته، وإنما سمي: استقراء؛ لأن المستقرئ بالمتبع الجزئيات والاستقراء في اللغة هو التتبع.

ومنها: التمثيل، وفسروه بأنه إثبات الحكم في جزئي لثبوته في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما والمتكلمون يسمونه: استدلالاً بالشاهد على الغائب والفقهاء قياسًا.

قال السعد العلامة: في هذا التفسير تسامح مثل ما مرّ في الاستقراء، والأصوب أنه تشبيه جزئي في معنى مشترك بينهما ليثبت في المشبه الحكم الثابت في المشبه به المعلل بذلك المعنى كقولنا: السماء حادث؛ لأنه كالبيت في التأليف الذي هو علة الحدوث، وإذا رد إلى صورة القياس صار هكذا السماء مؤلف وكل مؤلف محدث فالجزئي لا أول أصغر والثاني شبيهه والحكم أكبر والمعنى المشترك أوسط، فالمتكلمون يسمون الأصغر غائبًا والشبيه شاهدًا والفقهاء يسمون الأصغر فرعًا والشبيه أصلاً والأكبر حكمًا والأوسط جامعًا ووجه التسمية ظاهر في الكل.

ثم إن لهم في بيان علّية المعنى المشترك طريقين الأول الدوران الخاص وهو ترتب الحكم على ما له صلوح العلّية وجودًا وعدمًا، بمعنى: أن الحكم ثبت عند ثبوت ذلك الشيء وانتفى عند انتفائه.

وبهذا الاعتبار يسمى الحمل دائرًا وذلك الشيء مدارًا، فالدوران علامة كون المدار علة للدائر والثاني التقسيم الغير المردد بين النفي والإثبات وإبطال علّية ما عدا الجامع كما

.....

يقال: علة حدوث البيت إما الوجود وإما كونه قائمًا بنفسه وإما التأليف، والأولان باطلان ضرره انتقاضهما بالواجب فتعين التأليف.

ولا شك أن كلا الطريقين مما لا يفيد اليقين أما الأول فلأن الترتب وجودًا وعدمًا في بعض الصور لا يفيد العلِّية وفي جميعها إنما يكون باستقراء تام وهو في غاية التعسر بل في حد التعذر.

والثاني فلأن هذا التقسيم غير حاصر فيجوز أن يكون العلة غير ما ذكر هذا كله في شرح «الشمسية» للسعد العلامة.

وفيه أيضًا اعلم أنه لا نزاع في أن الاستقراء والتمثيل لا يفيدان إلا الظن، انتهى.

يريد من الاستقراء الاستقراء الغير التام كما هو المتبادر إذ التام يفيد اليقين كما سبق ومرادهم بعدم إفادة التمثيل إلا الظن إنما هو بالنسبة على غير المجتهد وأما بالنسبة إلى المجتهد فهو يفيد، فاعرفه!

اعلم أن القوم قد وضعوا لكل من الصناعات الخمس بابًا لعظمة شأنها وجلالة قدرها إلا أن العجب منهم أنهم قد قصروا المسافة في بيانها وطولوا احتياج مقالهم في تفاصيلها مع كثرة فوائدها وثمراتها ومع كونها مواد المطلب الأعلى في الفن وطولوا أذيال المباحث في القضايا وأقسامها وأحكامها مع قلة جدواها ومع عدم كونها مقصودة بالذات.

وقد أشار المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ إلى كل من الصناعات إشارة إجمالية في غاية الإيجاز غير واصلة إلى حد التعمية والإلغاز، ونحن نقتفي أثرهم؛ فنقول: الباب الخامس فما يكون الغرض منه تحقيق الحق على وجه لا يحوم حوله شك ولا يتطرق إليه تغيير أصلاً:

(الْبُرْهَانُ)

هُوَ قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ يَقِينِيَّةٍ لِإِنْتَاجِ الْيَقِينِيَّاتِ.

وهو البرهان (**قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ يَقِينِيَّةٍ لِإِنْتَاجِ اليَقِين**) قوله: قياس جنس شامل للصناعات الخمس.

وقوله: (**مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ**) يحذو حذو مقول على كثيرين، وقوله: (**يَقِينِيَّةٍ**) يخرج ما عداه، وبهذا القدر تم التعريف جمعًا ومنعًا.

فقولـه: لإنتـاج اليقين جـيء به؛ ليكون التعريف شـاملاً على العلل الأربـع، فيكون أتم وأكمل وألطف.

واليقين هو التصديق الجازم المطابق للواقع.

فالمؤلف أشـار إلى العلَّة الصورية إشـارة ظاهرة كالمطابقة، وإلى الفاعلية إشـارة دون ذلك.

والفاعل هو القوة العاقلة فإنها وإن كانت قابلة للإدراكات لكنها فاعلة لتأليفها.

وقال بعضهم: إن الفاعل هو النفس الناطقة والقوة العاقلة آلة في تأليفها هذا والمقدمات إشارة إلى العلة المادية.

ولإنتاج اليقين إلى العلة الغائية.

فـإن قلـت: البرهان قياس مخصوص، ومـا في التعريف عام، فلا تكـرار، وأما المقدمة فإنما تتوقف على مطلق القياس لا القياس الخاص، فلا دور.

ثم إن مقدمات البرهان لا يجب أن تكون من الضروريات الست الآتية، بل قد تكون من الكسبيات المنتهية إليها؛ فيجوز أن يؤلف من المقدمتين بديهيتين أو مكتسبتين أو مختلفتين.

وَالْيَقِينِيَّاتُ أَقْسَامٌ:

أَحَدُهَا أَوَّلِيَّاتٌ. كَقَوْلِنَا: الوَاحِدُ نِصْفُ الاثْنَيْنِ وَالكُلُّ أعظَمُ مِنَ الجُزْءِ.

وَمُشَاهَدَاتٌ. .....

(فقولـه **مِنْ مُقَدِّمَاتٍ يَقِينِيَّةٍ أَعَـمُّ مِنْ أنْ تَـكُونَ بَدِيهِيَّـةٍ بِالذَّاتِ أَوْ بِالواسِـطَةِ بِأَنْ تَـكُونَ مُكْتَسَبَـةٌ مُنتهيةٌ إلَيْها واليقينيَّات**) وتسمى: القضايا الواجب قبولها، أقسام (**ستة**).

فإن قلت: اليقينيات قد تكون مكتسبة، فكيف حصروها في الست الضرورية.

قلت: مقصودهم تقسيم المواد الأول، وهي منحصرة في الست والمكتسبات، ليست بأُوَل بل هي ثوانٍ أو ما فوقها.

ووجه الضبط أن العقل إما أن يحتاج في الحكم اليقيني بعد تصور الطرفين إلى ما تنضم إليه أو لا.

الثاني: الأوليات، وإن كان الأول فإما أن يكون المحتاج إليه حسًا أو وسطًا حاضرًا في الذهن.

الثانـي قضايا قياسـاتها معهـا، وإن كان الأول فإما أن يحتاج إلى اليقين بعد الإحسـاس إلى شـيء غيـره أو لا، الثاني المشـاهدات، وإن كان الأول فإما أن يتوقـف على حكم العقل بامتناع تواطؤ الخبرين على الكذب أو يتوقف على الحدث أو على تكرار المشاهدات الأول المتواترات، الثاني الحدسـيات، الثالث المجربات، وأراد المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ الإشـارة إليهـا؛ فقـال: (**أوليات**) أي: أولها أوليات أو منها أوليات أو بدل من أقسـام، وكذا الكلام في البواقي وهي قضايا يجزم العقل بحكمها بمجرد تصور طرفيها.

(**كَقَوْلِنَـا الوَاحِـدُ نِصْفُ الاثْنَيْنِ وَالـكُلُّ أعظَمُ مِنَ الجُزْءِ**) والنقيضـان لا يجتمعان، ولا يرتفعان والجسم الواحد لا يكون في مكانين في آنٍ واحد إلى غير ذلك.

(وَ) الثاني (**مُشَاهَدَاتٌ**) وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة الحواس الظاهرة وتسمى حسيات.

كَقَوْلِنَا: الشَّمْسُ مُشْرِقَةٌ وَالنَّارُ مُحرِقَةٌ.

وَمُجَرَّبَاتٌ. كَقَوْلِنَا: السَّقَمُونِيا مُسَهِّلَةٌ لِلصَّفْرَاءِ.

وَحَدْسِيَّاتٌ. .....

(**كَقَوْلِنَا: الشَّمْسُ مُشْرِقَةٌ وَالنَّارُ مُحرِقَةٌ**) أو بواسطة الحواس الباطنة، وتسمى: وجدانيات، كقولنا: إن لنا خوفًا وطمعًا.

اعلم أن الأحكام الحسية كلها جزئية لأن الحس المجرد لا يفيد مثلاً، إلا أن هذه النار حارة.

وأما الحكم بأن كل نار حارة، فعقلي استفادة العقل من الإحساس بجزئيات ذلك الحكم والوقوف على علله، لكن لما كان للإحساس مدخل في ذلك سميت الأحكام الكلية المستفادة من إحساس الجزئيات مشاهدات.

(**وَ**) الثالث (**مُجَرَّباتٌ**) وهي قضايا يجزم العقل بها بواسطة تكرر الإحساس، وتشتمل على قياس خفي.

(**كَقَوْلِنا: شُرْب السَّقَمُونِيا يُسَهِّلُ الصَّفْراء**) فهذا الحكم بتكرر الإحساس مشتمل على أنه دائمي الوقوع أو أكثرية، وكل ما كان شأنه، هذا لا بد من سبب فهذا لا بد له من سبب.

ولا شك في أنه كلما عُلم وجود السبب علم وجود المسبب قطعًا، وإن لم يُعرف ماهية السبب.

(**وَ**) الرابع (**حَدْسِيَّاتٌ**) وهي قضايا يحكم بها العقل بواسطة الحدس، وفسروه بأنه سرعة انتقال الذهن من المبادئ إلى المطالب، وفيه مسامحة ظاهرة.

والأصوب: أنه عبارة عن الظفر عند الالتفات إلى المطالب بالحدود الوسطى دفعة، وتمثل المطالب مع الحدود الوسطى في الذهن من غير حركة، ولعل هذا مراد من قال: إنه سنوح المبادئ، والمطالب في الذهن دفعة، انتهى.

كَقَولِنَا: نُورُ الْقَمَرِ مُسْتَفَادٌ مِنْ نُورِ الشَّمْسِ.

وَمُتَوَاتِرَاتٌ، كَقَوْلِنَا: مُحَمَّدٌ ﷺ ادَّعى النُّبوَّةَ، وَظَهَرَتِ المُعجِزَةُ عَلَى يَدِهِ.

بخلاف الفكر، فإنه حركة في المعاني من المطالب في مبادئها، فربما ينقطع وربما يتأدى، وإذا تأدى فإنما يتم بحركة أخرى من المبادئ إلى المطالب، فهو حينئذ مفتقر إلى حركتين ففيه إمكان عدم التأدي ووجود الحركة أو الحركتين، وفي الحدس امتناع عدم التأدي وعدم الحركة أصلاً؛ إذ لا انتقال فيه دفعي لا تدريجي، فإطلاق السرعة تجوز كما حققه السعد العلامة، وهذا أيضًا يشتمل على تكرر الإحساس والقياس الخفي.

(**كَقَولِنَا: نُورُ الْقَمَرِ مُسْتَفَادٌ مِنَ الشَّمْسِ**) لما يرى من اختلاف تشكلات نوره بحسب اختلاف أوضاعه من الشمس قربًا وبعدًا، والفرق بينها وبين المجربات أن السبب فيها معلوم السببية والماهية جميعًا، وفي المجربات معلوم السببية ومجهول الماهية على ما قالوا.

(**وَ**) الخامس (**مُتَوَاتِرَاتٌ**) وهي قضايا يحكم بها العقل بواسطة إخبارات الأشخاص وكثرة الشهادات بحيث يستحيل تواطؤهم على الكذب كالحكم بوجود مكة وبغداد، وتشتمل على قياس خفي أيضًا.

(**كَقَوْلِنا**): رسولنا ونبينا وسيدنا مولانا وشفيعنا.

(**مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلَام ادَّعى النُّبُوَّة وأَظْهَرَ المُعْجِزَةَ**) فإن هذا الحكم إذا سُمع مرة بعد أخرى، واقترن به أنه كلام سمع من أشخاص لا يتصور توافقهم على الكذب، وكل ما يكون شأنه هذا فمضمونه حق وصدق حصَّل الجزم واليقين بلا ريب.

ويشترط فيها الاستناد إلى الحس حتى لا يعتبر التواتر، فيما اسند على المشاهدة، ولا يشترط أن يكون للمخبرين حد معين في العدد كما ذهب بعضهم إلى اشتراط الخمسة وبعضهم إلى اثني عشر وبعضهم إلى أربعين وبعضهم إلى سبعين، فإن ذلك مما يختلف باختلاف الوقائع والمخبرين والمستمعين بل الضابط إنما هو حصول اليقين، وزوال الاحتمال والشك.

وَقَضَايَا قِيَاسَاتُها مَعَهَا. كَقَوْلِنَا: الأَرْبَعَةُ زَوْجٌ بِسَبَبِ وَسَطٍ حَاضِرٍ فِي الذِّهْنِ وَهُوَ الانْقِسَامُ بِمُتَسَاوِيَيْنِ.

فإنا قاطعون بحصول العلم بالمتواترات من غير معرفة بعدد مخصوص.

ثم العلم الحاصل من كل من التواتر والحدس والتجربة لا يكون حجة على الغير لجواز أن يحصل له ذلك.

(**وَ**) السادس (**قَضَايَا قِيَاسَاتُها مَعَهَا**) وتسمى: القضايا فطرية القياس، وهي القضايا التي يحكم بها العقل قياس لا يغيب وسطه عن الذهن عند حصول طرفي القضية.

(**كَقَوْلِنَا: الأَرْبَعَةُ زَوْجٌ**) فإن الحكم بالزوجية للأربعة إنما هو (**بِسَبَبِ وَسَطٍ**) وهو ما يقارن قولنا؛ لأنه حين يقال: لأنه كذا (**حَاضِرٍ فِي الذِّهْنِ**) بحيث لا يغيب عنه عند تصور الأربعة والزوج (**وَهُوَ**) أي: ذلك الوسط الذي به حكم بالزوجية للأربعة.

(**الانْقِسَامُ بِمُتَسَاوِيَيْنِ**) وصورة القياس هكذا الأربعة زوج؛ لأنه منقسم بمتساويين وكل منقسم بمتساويين زوج فهو زوج.

وَالجَدَلُ:

وَهُوَ قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ مَشْهُورَةٍ لا مُسَلَّمَةٍ عِنْدَ النَّاسِ أَوْ عِنْدَ الخَصْمَيْنِ. كَقَوْلِنَا: الْعَدْلُ حَسَنٌ وَالظُّلْمُ قَبِيحٌ.

الباب السادس

فيما يكون الغرض منه حفظ الوضع أو هدمه

(وَهُوَ الجَدَلُ)

(وَهُوَ قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ مَشْهُورَةٍ) أو مسلمة وقد فاته المصنف والشارحين، اللهم إلا أن يراد بالمشهور أعم منها ومن المسلمة تغليبًا أو يكون ذلك من باب الاكتفاء كما في قوله تعالىٰ: ﴿تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] فتأمل!

ثم القضايا المشهورة هي التي تطابق فيها آراء الكل نحو العدل حسن، والظلم قبيح، أو آراء الأكثر كقولنا: الله واحد أو آراء طائفة مخصوصة، كقول غير الملليين ذبح الحيوانات قبيح.

ولا يشترط فيها اليقين ومطابقة الواقع بل المعتبر هو الشهرة، وتطابق الآراء سواء كانت يقينية أو لا، وسواء كانت صادقة أو كاذبة.

وبعض القضايا يكون أوليًا باعتبار ومشهورًا بآخر إلى حيث تشبه بالأوليات.

ويفرق بأن الإنسان لو فرض نفسه خالية عن جميع الأمور المغايرة لتعقله، يحكم بالأوليات دون المشهورات.

ثم إن الشهرة مما تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة، وبحسب اختلاف العادات والصناعات.

هذا والقضايا المسلمة هي التي يأخذها أحد الخصمين مسلمة من صاحبها يبني

.....

عليها الكلام أو تكون مسلمة بين أهل تلك الصناعة، فالقياس المؤلف من المشهورات أو المسلمات، سواء كانت مقدماته من إحديهما أو منهما يسمى: جدلاً، وهو أعم من البرهان بحسب المادة لا بحسب الصورة على ما هو الظاهر من التعريف.

لكن قال السعد العلامة أنه أعم من البرهان بحسب الصورة أيضًا؛ لأن المعتبر فيه الإنتاج بعد التسليم، سواء كان قياسًا أو استقراءً أو تمثيلاً والبرهان لا يكون إلا قياسًا تأمل!

وإذا كان الغرض من الجدل حفظ الوضع أو هدمه؛ فالجدلي قد يكون مجيبًا حافظًا للمدعي، وقد يكون سائلاً هادمًا له، وغاية سعي الأول أن لا يصير ملزمًا اسم مفعول، وغاية سعي الثاني أن يكون ملزمًا اسم فاعل.

اعلم أنه لا نزاع لأحد في أن البرهان هو أشرف الأقيسة، وإن المغالطة هي أخسها لكن وقع النزاع في أن الجدل أشرف من الخطابة أم أن الأمر بالعكس؟

وشيخ القوم ذهب إلى الثاني؛ فقدم الخطابة على الجدل، وإمامهم بيّن وجهه بكلام مفصل في شرح «الإشارات» فلو قدَّم المصنف الخطابة على الجدل لكان أولى، ويحتمل احتمالاً بعيدًا بل أبعد أن يكون نسخة المصنف كذلك، وإن تقديم الجدل من تحريفات الناسخين، فافهم!

وَالخَطَابَـةُ:

وَهِيَ قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ مَقْبُولَةٍ مِنْ شَخْصٍ مُعْتَقَدٍ فِيهِ أَوْ مَظْنُونَةٍ.

الباب السابع
فيما يكون الغرض منه إقناع من هو قاصر عن إدراك مقدمات البرهان أو ترغيب الناس فيما ينفعهم أو تنفيرهم عما يضرهم

وهـو (**الخَطابَـةُ**) وهي قياس مؤلف من (**مُقَدِّمَاتٍ مَقْبُولَةٍ**) مأخوذة عن شـخص معتقد فيه بسبب من الأسباب.

وهـو إما أمر سـماوي كالمعجزات والكرامات كما في الأنبيـاء والأولياء أو اختصاص بمزيـد عقل ودين كما في العلماء والصلحاء، وقد تقبل من غير أن تنسـب إلى أحد كالأمثال السائرة.

(**أَوْ**) مؤلـف من مقدمات (**مَظْنُونَةٍ**) وهي أعني المقدمات المظنونة قضايا يحكم العقل بهـا بسـبب ترجـح جانب الحكم، نحـو: كل من يطـوف بالليل فهو سـارق، والمـراد بالظن الحكـم بالطـرف الراجح من طـرف الحكم مع تجويز الطرف الآخر، وإن صرح المسـتعمل إياهـا بالجـزم في الخطابيات، ولـم يتعرض لتجويـز الطرف الآخر، ويدخل فيـه المجربات الأكثرية والمتواترات والحدسيات والمقدمات الغير يقينية.

فالخطابة أعم من أن تكون قياسًا أو استقراءً أو تمثيلاً، وقد تكون على صورة قياس غير يقيني الإنتاج على ما قرره السعد العلامة.

وَالشِّعْرُ:

وَهُوَ قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقدِّمَاتٍ مَقْبُولَةٍ مُتَخَيِّلَةٍ تَنْبَسِطُ مِنهَا النَّفْسُ أَوْ تنْقَبِضُ.

الباب الثامن

فيما يكون الغرض منه انفعال النفس بقبض أو بسط أو نحوهما؛ ليصير ذلك مبدأ فعل أو ترك أو إرضاء أو سخط أو نوع من اللذات وهو الشعر

فإن الأشعار تفيد منها ما لا يفيده غيرها.

(**وَهُوَ قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقدِّمَاتٍ**) سواء كانت مسلمة أو لا وسواء كانت صادقة أو لا.

(**تَنْبَسِطُ مِنهَا النَّفْسُ**) نحو: الخمر ياقوتة سيالة.

(**أَوْ تنْقَبِضُ**) نحو: العسل مرّة مهوعة.

والمقدمات المؤلف منها الشعر، تسمى: مخيلات وأسباب التخييل كثيرة لا تكاد تنضبط، فبعضها يتعلق باللفظ وبعضها بالمعنى وبعضها بغيرهما، ثم أن القدماء اقتصروا في الشعر على التخييل فقط، ولم يعتبروا الوزن، والمحدثون اعتبروهما، والجمهور لم يعتبروا إلا الأوزان وهو المشهور الآن، والوزن هيئة نافعة لنظام ترتيب الحركات والسكنات وتناسبها في العدد والمقدار بحيث تجد النفس من إدراكها لذة مخصوصة.

وقال بعض المحققين: مقدمات الشعر وإن لم تكن قضايا بالفعل بحسب نفس الأمر على ما هو المشهور من عدم تعلق التصديق بها، إلا أنها قضايا بالفعل بحسب اللفظ والظاهر لإظهار التصديق فيها لتفيد قبضًا أو بسطًا، وبهذا المقدار لم تخرج من تعريف القياس، انتهى.

ثم اعلم أن مقدمات كل من البرهان والجدل والخطابة والشعر متداخلة في نفس الأمر،

.....

كما أشير إليه والتعين والامتياز إنما هو بالحيثيات؛ إذ هي معتبرة في التعاريف الاصطلاحية كما مرّ غير مرة.

(فتحقيق المقام على وجه يتضح المرام وخلاصة الكلام على ما قرره بعض الأعلام هو أن مقدمات البرهان تؤخذ من حيث أنها يقينية، وإن اتفق كونها مشهورة ووجب كونها مسلَّمة ومقدمات الجدل تؤخذ من حيث أنها مشهورة، وإن كانت في الواقع يقينية بل أولية، ومقدمات الخطابة تؤخذ من حيث أنها مقبولة أو مظنونة وإن كانت في الواقع يقينية أو مشهورة أو مسلمة، ومقدمات الشعر تؤخذ من حيث أنها مؤثرة في النفس سواء كانت يقينية أو مشهورة أو مقبولة أو مظنونة صادقة أو كاذبة، فخذه بجميع مشاعرك، واضممه إليك بقوة فإنه من نفائس عرائس ما أهداه ذو الحول والقوة فله الحمد والمنة وعلى حبيبه الصلاة والتحية).

وَالمُغَالَطَةُ:

وَهِيَ قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ كَاذِبَةٍ شَبِيهَةٍ بِالحَقِّ أَوْ بِالمَشْهُورِ أَو مِنْ مُقَدِّمَاتٍ وَهْمِيَّةٍ كَاذِبَةٍ.

وَالْعُمْدَةُ هُوَ الْبُرْهَانُ لا غَيْرُ، انْتَهى. والله أعلم.

تمَّت وبالخير عمّت

الباب التاسع
فيما يكون الغرض منه تغليظ القسم وتبكيته وهو المغالطة، وأعظم فائدتها معرفتها؛ ليحترز عنها

ولله دَرّ الشاعر في قوله:

عرفت الشر لا للشر لكن لتوقيه فمن لا يعرف الخير من الشر يقع فيه

(**وَهِيَ قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ كَاذِبَةٍ شَبِيهَةٍ بِالحَقِّ**) وليست به كما يقال لصورة الفرس المنقوشة: هذا فرس وكل فرس صهال، ويسمي: هذه سفسطة.

(**أَوْ**) مؤلف من مقدمات (**وَهْمِيَّةٍ كَاذِبَةٍ**) نحو: أن وراء العالم فضاء لا يتناهى، وهذه أيضًا تسمى: سفسطة، إن قوبل بها الحكيم ومشاغبة، إن قوبل بها الجدلي فالمغالطة منحصرة فيهما، وقد تكون الوهميات ملتبسة بالأوليات، ولولا دفع الشرائع والعقول لبقيت على التباسها.

ثم إن كلاً من الجدل والخطابة والشعر والمغالطة لما كان مؤلفًا من المقدمات الغير اليقينية.

قال المصرح: (**وَالْعُمْدَةُ هُوَ الْبُرْهَانُ لا غَيْرُ**) لأن إثبات العقائد الحقة الموصلة إلى درجات الجنان ورضاء الرحمٰن والتحلي بها، و إبطال العقائد الباطلة المؤدية إلى دركات

.....

النيران، والتخلي عنها إنما يتأدى بالبرهان كما لا يخفى على أرباب النهى والعرفان.

قيل كل من البرهان والخطابة والجدل عمدة، ومعتمد عليه في الدعوة إلى سبيل الحق يشير إليه قوله تعالىٰ: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ ﴾ [النحل: ١٢٥].

فالحكمة: إشارة إلى البرهان والموعظة الحسنة إلى الخطابة، لكن بالنسبة إلى نفس المستدل العمدة هي البرهان، فافهم!

جعلنا الله ثابتين على العقائد الحقة في الحال والمآل، وعصمنا من زوالها لا سيما في وقت النزع وحين الارتحال، آمين.

اللهم يا مقلب القلوب ثبت قلوبنا على دينك، ويا مصرف القلوب صرف قلوبنا نحو رضائك بحرمة حبيبك محمد عمدة أنبيائك وزبدة أصفيائك[1].

(١) بآخر الطبعة الحجرية ما نصه: قد كمل هذا الشرح اللطيف للرسالة الأثيرية الميزانية للفاضل الخطير الكامل التحرير المشهور بالكلنبوي عليه رحمة ربه القوي في ظل حضرة السلطان الأعظم الخاقان المعظم السلطان بن السلطان، السلطان عبد العزيز خان خلَّد الله خلافته إلى آخر الدورات في المطبعة العامرة، بنظارة صاحب العطوفة والكمال حضرة السيد أحمد الكمال الأفندي ناظر المعارف العمومية، وبإدارة حضرة الأستاذ الأكرم السيد أحمد الطاهر الأفندي مدير المطبعة السلطانية في أوائل ربيع الآخر لسنة ثلاث وثمانين ومائتين وألف.

حاشية قليوبي
على
المطلع شرح إيساغوجي

لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري

المطلع شرح إيساغوجي لشيخ الإسلام
رحمه الله تعالى آمين

قال سيدنا ومولانا العالم العامل العلامة الحبر البحر الفهامة حجة المناظرين، وحلة الطالبين قدوة العارفين مربي السالكين شيخ الإسلام والمسلمين، ذو التصانيف الحميدة والفتاوى المفيدة والتآليف الجامعة النافعة والأبحاث الساطعة القاطعة، زين المحافل فخر الأماثل أبو الفضائل والفواضل، أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري الشافعي ـ أمتع الله بوجوده ونفع بعلمه وجوده بمحمد وآله وعترته آمين.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وبه نستعين

إن أولى ما نطق به اللسان من الكلام كلام الله الملك العلّام، وأعلى ما تألف في العقول من القضايا والأحكام حمد الله الذي لم يزل بالضرورة على الدوام.

والصلاة والسلام على من هو نتيجة الصدق من الأنام، وعلى آله وأصحابه المنزهين عن الخطأ في العقول والأفهام.

وبعد.. فهذا ما تيسر تطبيقه من الفوائد البديعة النظام على شرح إيساغوجي للإمام العالم العلامة زكريا الأنصاري شيخ الإسلام ـ نفع الله به جميع الأنام على ممر السنين والشهور والأيام ـ إنه يفض جزيل العطاء والإنعام.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي منح أحبته باللطف والتوفيق، ويسَّر لهم سلوك سبيل التصور والتصديق

قوله: (منح أحبته) يجوز أن يتعدى بنفسه، وبالواسطة كما فعل الحق، وبمعناه الإعطاء من غير مقابل، والأحبة جمع: حبيب بمعنى: محب أو محبوب، أي: من يحبونه أو من يحبهم أو هما معًا للزوم الأول للثاني غالبًا، فراجعه.

قوله: (باللطف) أي: في الأمور والأقدار على الطاعة كما يأتي، فعطف التوفيق عليه مرادف[١].

قوله: (ويسَّر) من اليسر ضد العسر، أي: سهل، وضمير لهم عائد لأحبته، ولو أسقطه؛ لكان أعم وأولى؛ إذ تيسر ما يختص بهم دائمًا، ولا غالبًا، وأصل السلوك المرور والسبيل الطريق، والمراد بها هنا معرفة ما ذكره.

وأشار بالتصور والتصديق إلى براعة الاستهلال، أي: حسن الابتداء المشار به إلى تعيين الفني ذلك المؤلف موضوع فيه[٢].

---

(١) قال الشيخ الحفناوي: (قوله الذي منح أحبته) أي المانح لأن الموصول مع صلته في تأويل المشتق وتعليق الحكم على مشتق يؤذن بعلية مبدأ الاشتقاق أي لأجل منحه إلخ، وحينئذٍ فيكون آتيًا بالحمدين الواجب والمندوب، ومنح أي أعطى، وهو يتعدى بنفسه إلى مفعوليه، فيكون هنا مضمنًا معنى خص، لا يقال اللطف ليس مقصورًا على الأحبة، بل يشمل الكافر، قال تعالى الله لطيف بعباده؛ لأنا نقول: أل في اللطف للكمال، أو يقال المقصور مجموع الوصفين، والأحبة جمع حبيب، ويجمع أيضًا على أحباء، والمراد بهم من يحبونهم ويحبونه، واللطف بضم اللام وسكون الطاء، في اللغة الرأفة والرفق، هو ها هنا مأخوذ باعتبار غايته، ويصح أن يراد به ما يرفق به، والتوفيق خلق قدرة الطاعة في العبد، ولا شك أن القدرة عند المحققين تقارن الفعل، فلا يرد الكافر حتى يحتاج إلى إخراجه، بقولهم: وتسهيل سبيل الخير إليه.

(٢) قال الحفناوي: (قوله ويسر) أي سهل لهم، أي للأحبة سلوك سبيل التصور والتصديق، التصور =

والصلاة والسلام على أشرف خلقه محمدٍ الهادي إلى سواء الطريق، وعلى آله وصحبه الحائزين .....

قوله: (والصلاة والسلام) سيأتي معناها، والسلام من النقائص[١].

(والخلق) بمعنى: المخلوق، و**(محمد)** بدل من أشرف[٢]، والهادي[٣] وصف له، ومعناه: الدال، والسواء المستقيم، و**(الطريق)** دين الإسلام[٤].

قوله: (وعلى آله) هم المؤمنون والمؤمنات من بني هاشم وبني المطلب، وقال النووي: الأول أن يراد بهم في مقام الدعاء، كما هنا كل مؤمن.

و**(الصحب)** جمع صاحب بمعنى: صاحب، وهو من اجتمع مؤمنًا بنبينا محمد ﷺ بعد نبوته اجتماعيًا عرفيًا، ولو غير مميزًا أو نائمًا أو غافلاً أو لم ير أحدهما الآخر، وعطفه على الأول خاص على الثاني، وعام من وجه على الأول.

قوله: (الحائزين) من الحيازة بمعنى: الجمع كثيرًا أو غالبًا[٥].

= حصول صورة الشيء في الذهن من غير حكم، والتصديق هو المركب من تصور المحكوم عليه وبه، والنسبة والحكم أو الحكم والتصورات الثلاث، شروط على الخلاف في ذلك، والمراد بسبيله أو طريقه ما يوصل إليه، وهو المعرفات في الأول والأقيسة، والحجج في الثاني، ويصح أن يراد ما يعم ذلك، والموصل البعيد كالكليات والقضايا، ولا يخفى ما في كلامه من الاستعارة التصريحية، ومن براعة الاستهلال.

(١) قال الحفناوي: (قوله: الصلاة والسلام) اسما مصدرين لصلى وسلم، والمصدر التصلية والتسليم.

(٢) قال الحفناوي: وقوله: (على أشرف خلقه) متعلق بالسلام، وحذف متعلق الأول لدلالة الثاني عليه، والخلق مصدر بمعنى المخلوق أي الموجود.

(٣) (قوله: الهادي) أي الدال وإن لم يحصل وصول بالفعل على الخلاف في تفسير الهداية.

(٤) قوله إلى سواء الطريق من إضافة الصفة إلى الموصوف أي: إلى الطريق السواء بمعنى المستقيم.

(٥) (قوله: الحائزين) أي الجامعين للصدق، هو مطابقة الحكم للواقع، والتحقيق إثبات الشيء على الوجه الحق من حق بمعنى ثبت.

للصدق والتحقيق.

وبعـدُ.. فهذا شـرح لطيـف لكتـاب العلّامة أثير الديـن الأبهري ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ المسـمى: بإيساغوجي في علم المنطق يحل ألفاظه .....

قوله: (للصدق) في أقوالهم أصالة، وفي أفعالهم واعتقادهم تبعًا.

قوله: (والتحقيق) بمعنى: إحكام الأمور وإتقانها على الوجه الحق، فهذا[1] شرحٌ، أي: كشفٌ وإيضاح.

قولـه: (لكتاب) بمعنـى: كاتب، أي: جامـع أو مكتوب، أي: مجمـوع، وهو لغة الضم والجمع، وعرفًا اسـم لجنس من العلم، وسـيأتي أنه يسـمى: رسـالة، ومؤلفة، ولو عبر بمثل ذلك هنا؛ لكان أنسب.

قوله: (العلّامة) بتشديد اللام، وهو بجامع لأنواع العلوم المعقولة والمنقولة.

قوله: (أثير الدين) بفتح الهمزة، وكسـر المثلثة، وسكون التحتية، وآخره مهملة، ومعناه المختار لكذا، ومن كذا والدين ما شرع من الأحكام.

قولـه: (الأبهـري) بفتـح الهمـزة، وفتح الموحدة، وسـكون الهاء نسـبة إلـى قبيلة يقال لها: أبهر، وغلط من جعله بسـكون الموحدة وفتح الهاء، وسـيأتي بمعنى إيساغوجي، وعلم المنطق.

قوله: (يحل ألفاظه) أي: بفك تراكيبها من بيان الفاعل والمفعول، ونحو ذلك[2].

---

(١) (قوله فهذا) أي المؤلف الذي هو الألفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة والإشارة إليها بتنزيلها منزلة المحسوس المشاهد تنبيهًا على فطانة الطالب، وأن المعقول عنده بمنزلة المحسوس، وقوله: شرح أي كشف وإيضاح، أي: في نفسه مبالغة كرجل عدل أو المصدر بمعنى اسم الفاعل، والعلامة صيغة مبالغة والتاء فيه؛ لتأكيد المبالغة.

(٢) (قوله: يحل ألفاظه) أي يفك تراكيبه والضمير للأبهري أو للكتاب وكذا يقال فيما بعده.

ويبين مراده ويفتح مغلقه ويقيد مطلقه على وجه لطيف ومنهجٍ منيف.

وسميته: «المطلع» والله أسأل أن ينفع به وهو حسبي ونعم الوكيل.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى: (**بِسْمِ الله الرَّحْمٰنِ الرَّحِيم**) أي: أي: أبتدئ، وابتدأ بالبسملة؛ .....

قولـه: (ويبيّـن مـراده) أي: الكتاب أو مؤلفـه أو مراد مؤلفه على حـذف المضاف، أي: يظهر المراد منه بعد ذلك الفك.

قوله: (ويفتح مغلقَه) أي: يوضح مشكلة بعد بيان مراده[١].

قولـه: (ويقيِّـد مطلقَه) المحتاج إلى تقييد بذكر شـرط أو نحوه بعد زوال إشـكاله، وقد علم أن كل وصف فيه زيادة على ما قبله[٢].

قوله: (على وجهٍ) متعلق لتلك الأفعال أو وصف لشرح، والمراد باللطافة عدم التطويل.

قوله: (منيفٍ) عطف على وجه، أي: طريق واضح ومنسق عالٍ شريف[٣].

قولـه: (المطلـع) بفتح الميم وسـكون الطـاء المهملة وفتـح اللام، أي: مـكان الطلوع للوقـوف على معاني العلوم أو ذلك الكتاب المشـروح، وهذا الضبط هو الظاهر من عبارته، والمسـموع من ألفاظ المشـايخ، ويجوز كونه بضم الميم وكسر اللام وغير ذلك مما يناسب المقام.

قوله: (أي: أبتدئ) هو بيان متعلق المجرور وأولى منه أؤلف؛ لتتم فيه أوصاف الأولوية الثلاثة من كونه فعلاً ومؤخرًا وخاصًا لعمومة لجميع المؤلف.

---

(١) (قوله: ويفتح مغلقه) أي يزيل صعوبة ما صعب منه،ولا يخفى ما فيه من الاستعارة التصريحية التبعية في يفتح أو مغلق أو المكنية في الضمير.

(٢) (قوله: ويقيد مطلقه) أي: يتضمن قيود ما أطلقه من المسائل المحتاجة إلى التقييد على وجه لطيف أي على طريق مختصر، والظرف صفة لشرح بعد وصفه بالجمل المتقدمة على حد.

(٣) قال الحفناوي: (قوله: [منهج] منيف) أي طريق عالٍ من حيث حسن السبك والبلاغة، والمنيف في الأصل كما في القاموس جبل أو حصن في جبل صغير.

عملاً بكتابه العزيز، ويخبر: **كل أمرٍ ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمٰن الرحيم**، .....

قوله: (عملاً)[١] مفعولًا لأجله أو حال أو حال من الضمير **(ابتدئ)** أي: عاملًا.

قوله: (بكتابه) أي: الله تعالى كما في بعض النسخ.

قوله: (وبخير)[٢] أي: حديث، وعطف على بـ**(كتاب)** وفيه عدم التنوين لإضافته لجملة ما بعده والتنوين يجعل ما بعده بدلاً منه.

قوله: (كل أمرٍ) مرفوع مبتدأ خبره: **(فهو إلخ)**.

(والبال)[٣] الحال الذي يهتم به شرعًا، فخرج المكروه، فتكره القسيمة عليه والحرام، فتكره أيضًا أو تحرّم.

قوله: (لا يبدأ فيه) أي: لا يلصق أوله بالظرفية للمبالغة[٤].

قوله: (ببسم الله إلخ)[٥] أي: بخصوص هذا اللفظ، وفي رواية: بسم الله، أي: باسم من

---

(١) قال الحفناوي: (قوله: عملًا إلخ) منصوب على أنه مفعولًا لأجله بناءً على مذهب من لا يشترط فيه كون المصدر قلبيًا أو تقدر الإرادة كما قالوه في نحو ضربت ابني تأديبًا، وقيل: هو حال من ضمير ابتدأ، وقيل هو حال من ضمير أبتدئ أي عاملاً ويرد عليه أن مجيء المصدر حالاً مقصور على السماع إلا أن يقال هو جارٍ على مذهب المبرد من أن ذلك قياسيكما نقله عنه الأشموني.

(٢) قال الحفناوي: (قوله: وبخير) معطوف على قوله بكتابه ويجوز فيه التنوين يجعل ما بعده بدلًا منه وعدمه بإضافته لجملة ما بعده.

(٣) قال الحفناوي: (قوله: ذي بالٍ) أي حال يهتم به شرعًا خرج المكروه فتكره التسمية عليه وحرام فتحرم عليه على الراجح.

(٤) قال الحفناوي: (قوله: وبخير) معطوف على قوله بكتابه ويجوز فيه التنوين يجعل ما بعده بدلًا منه وعدمه بإضافته لجملة ما بعده.

(٥) قال الحفناوي: (قوله: بسم الله الرحمٰن الرحيم) الكلام على هذه الجملة وما يتعلق بها من الأبحاث مما شاع وسئمته الطباع، لكن لا بأس بالتعرض لمسألة جرت بين المحققين، وهي أن هذه الجملة هل هي إخبارية أو إنشائية؟ ذهب بعض إلى الأول وذهب بعض إلى الثاني، وأورد على الأول أن =

فهو أجذم» أي: مقطوع البركة، وفي رواية: «**بحمد الله**» رواه أبو داود وغيره، وحسنه ابن الصلاح وغيره.

(**نَحْمَدُ الله**) أي: .....

أسمائه.

قوله: (فهو أجذم)[1] وفي رواية: أبتر، وفي رواية: (**أقطع**) ومعناها ما ذكره المؤلف.

قوله: (بحمد الله) هو عطف على (**ببسم**)، وفي رواية: (**بالحمد لله**) وكان الأولى الإتيان بهذه ليناسب ما يأتي، وهذا دليل مقدم على مدلوله؛ لرعاية الاختصار.

قوله: (وحسّنه ابن الصلاح) أي: نقل تحسينه؛ بناءً على ما قاله عن نفسه وأهل عصره أنه لا ينبغي لهم التحسين ولا التصحيح، ويحتمل أنه حسّنه بنفسه، وذِكره ما تقدم لا يمنع من وجوده في بعض الأفراد، فتأمل.

= من شأن الخبر أن يتحقق مدلوله خارجًا بدونه ويكون الخبر حكاية عنه، وهذا ليس كذلك؛ لأن الاستعانة أو المصاحبة لا تتحقق إلا بهذا اللفظ وهي من تتمة الخبر، وأورد على الثاني أن من شأن الإنشاء أن يتحقق مدلوله خارجًا به، وأصل هذه الجملة في الغالب ليس كذلك؛ لأن السفر ونحوه مما ليس بقولٍ لا يحصل بها وأجيب على الثاني بأن الباء للتعدية، وأن المتعلق أبدأ أو أفتح، أي أجعل ما ذكر بداءة الفعل ويكون المقصود بالجملة إنشاء هذا الجعل، وأن المقصود بالجملة إنشاء متعلقها، وهو المصاحبة أو الاستعانة، لكن يلزم على هذا أن يكون أصل الجملة غير مقصود بوجه، وهذا في غاية الندور، وأقول يمكن أن يجاب على اختيار الثاني، بأن تلك الجملة المقصود بها، حكاية ما يقع خارجًا من مصاحبة الاسم للابتداء الرقي، ولا شك أن كلاً من الابتداء المذكور مصاحبة الاسم له حاصل خارجًا بدون التلفظ بتلك الجملة، وتلك الجملة حكاية عنه وهو ظاهر فتأمله!

(١) قال الحفناوي: (قوله: فهو أجذم) بالذال المعجمة وهو في اللغة المقطوع الأنف لا مقطوع الأصابع، كما ذكره بعضهم، والمراد هنا ما ذكره الشارح والعلاقة ظاهرة(قوله: حسنه ابن الصلاح إلخ) أي نقل تحسينه عمن تقدم نظرًا لما ذكره من أنه ليس لأحد التصحيح ولا التحسين في زمانه، أو يقال إنما صنع ما ذكره من أنه ليس لأحد التصحيح ولا التحسين في زمانه، أو يقال إنما صنع ما ذكر من غيره لأن المتكلم لا يدخل في عموم كلامه.

نثني عليه بصفاته؛ إذ الحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري على جهة التبجيل، سواءً تعلق بالفضائل أو بالفواضل، وابتدأ ثانيًا بالحمد؛ لما مرّ، وجمع بين الابتداءين؛ عملاً بالروايتين السابقيتن، وإشارة إلى أنه لا تعارض بينهما؛ إذ الابتداء حقيقي وإضافي، فالحقيقي حصل بالبسملة، والإضافي بالحمدلة، وقدم البسملة؛ عملاً بالكتاب والإجماع، واختار الجملة الفعلية على الاسمية هنا، وفيما يأتي قصد الإظهار العجز عن الإتيان بمضمونها

قوله: (نثني عليه) من الثناء، وهو الذكر بالخير والكلام الجميل.

قوله: (إن الحمد) أي: اللفظي في الخلق والمراد باللسان آلة النطق، والتبجيل: التعظيم، كما في بعض النسخ.

قوله: (بالفضائل) جمع: فضيلة، وهي النعم المتعدية كالمذكورتين بمعنى: ظهور أثارهما.

قوله: (لما مرّ) من العمل بالكتاب العزيز في الابتداء، وكون الحمد ثانيًا، ومن العمل بالخبر في الأول فقط، فتأمل!

قوله: (وجمع) أي: المصنف الابتداءين، أي: بين الصيغيتين الموصوفتين بالابتداء في الروايتين.

قوله: (لا تعارض بينهما) أي: بين صيغتي الابتداء فيهما.

قوله: (إذ الابتداء) أي: من حيث هو قوله حقيقي، وهو ما لا يستحق شيء مما له تعلق به.

قوله: (بالحمدلة) لو أسقط الظرف لكان أولى؛ إذ هذا اللفظ علم على الحمد لله،وهو لم يتقدم، فتأمل!

وافهم قوله، واختار الجملة الفعلية، ومتى نحمد الله على الجملة الاسمية، وهي الحمد لله والأولى تفيد التجدد والحدوث، والثانية تفيد الثبات والدوام.

قوله: (وفيما يأتي) كان الوجه إسقاطه لما يخفى على المتأمل بمضمونها، أي: الجملة الاسمية، وانظر ما معنى هذا المضمون الذي يحصل العجز عنه، فتأمل.

على وجه الثبات والدوام، وأتى بنون العظمة؛ إظهارًا لملزومها الذي هو نعمة من تعظيم الله تعالى له بتأهيله للعلم؛ امتثالاً لقوله: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴿١١﴾﴾ [الضحى:١١] أي: نحمده حمدًا بليغًا.

قوله: (وأتى) أي: المصنف، **(بنون العظمة)** في نحمد الله.

قوله: (إظهار الملزوم) كان الوجه أن يقول لجلالة ملزومها مع أن النعمة ليست ملزومة للحمد كما يعلم مما يأتي، وذكره لها لا يوجب اللزوم المذكور، والذي هو نعمة عطف بيان أو بدل من اللزوم أيضًا، ومن تعظيم الله تعالى بيان اللزوم أيضًا أو النعمة وللذي والتأهيل جعل الشيء أهلاً لغيره.

قوله: (امتثالاً)[1] علة لإظهار لا بقيد التعظيم أو رعاية للمقام.

قوله **(أي نحمده حمدًا بليغًا)**[2] أو عادة لتقريب بقلق الجار به، وبلاغته من حيث الكثرة كما تقدم.

---

(١) قال الحفناوي: (وقوله: امتثالًا) علة للعلة التي هي إظهار الملزوم، ويصح كونه علة للعلية، أي كون ما ذكر علة للإتيان المذكور، وأورد عليه أن هذا مقام الثناء على رب العالمين، والمناسب له التلبس بالزلة والخضوع، ظاهرًا وباطنًا، فالأولى أن يقال: أتى بنون المتكلم ومن معه تواضعًا؛ لأن فيما تدل عليه النون من إسناد الفعل إلى المتكلم مع غيره؛ إشارة إلى احتقار نفسه إلى القيام بحق الحمد.
وأجيب بأن مراده إظهار التعظيم؛ لغرض الامتثال والتحدث بالنعمة لا ينافي التلبس بالذلة والخضوع ظاهرًا وباطنًا، بل المنافي لذلك التعاظم، كيف يكون الإظهار منافيًا للتلبس، مع كثرة ما صدر عن النبي ﷺ من التحدث بالنعمة في قوله: «**أَنَا النَّبِيُّ لا كَذِبْ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبْ**»، «**أَنَا أَبُو الْقَاسِمِ** الله عَزَّوَجَلَّ **يُعْطِي وَأَنَا أَقْسِمُ**» «**أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**» ولا فخر إلى غير ذلك مما تضمن إظهار تعظيم الله له، وكأن الحال أشتبه على الكمال، فظن أن إظهار التعظيم هو التعاظم، أو أنه يستلزمه وكلاهما ليس بصحيح.

(٢) قال الحفناوي: (قوله: أي نحمده حمدًا بليغًا) أي بالغًا غاية الكمال، أو كثيرًا، وبلاغة ما ذكر باعتبار ما أفادته الجملة الفعلية من التجدد والاستمرار، أو باعتبار تضمنها الثناء على الله بجميع الصفات بحسب المقام أو باعتبار كماله؛ حيث صدر منه بحضور القلب وخشوعه، وأعاد الفعل؛ ليبين ربطه بما تعلق به في كلام المصنف؛ للفصل الحاصل بكلام الشارح.

(**عَلَى تَوْفِيقِهِ**) لنا، أي: خلقه قدرة الطاعة فينا عكس الخذلان، فإنه خلق قدرة المعصية، وإنما حمد على التوفيق، أي: في مقابلته لا مطلقًا؛ لأن الأول واجب، والثاني مندوب.

قولـه: (لنـا) ضمير تعظيـم عابـد للمؤلف أخذًا ممـا قبلـه، ويحتمل عمومـه لغيره من الموفقين عن بعد.

قولـه: (خلقه قدرة الطاعة)[1] لو أسـقط لفـظ قدرة؛ لكان صوابًا، كمـا يعلم في محله، وكذا ما بعده.

قولـه: (لا مطلقًـا)[2] أي: لا حمدًا مجردًا عن مقابل، هذا هو الوجه في تفسـيره، فتأمل وافهم! فالله الهادي.

قولـه: (لأن الأول واجـب إلـخ) الخفي ما في هـذه العبارة من التجـوز الموهم خلاف الواقع.

والمراد منها أن الحمد الأول الذي في مقابلة النعمة إذا وُجِدَ يثاب عليه ثواب الواجب،

---

(١) قال الحفناوي: (قوله: أي خلقه قدرة الطاعة فينا) القدرة الحادثة عند محققي المتكلمين كالأشعري ومن تبعه عرض مقارن للفعل، لا يتقدم عليه ولا يتأخر، ويستغنى عنه بذكر الطاعة؛ ولذا قال العلامة القليوبي: لو أسقط لفظ(قدرة) لكان صوابًا. وقد يقال: المراد تحقيق التوفيق ذكر ذاتياته فلا يستغنى بأحد المتلازمين عن الآخر، والظاهر أن العلامة حمل القدرة على الاستطاعة فذكرها يدخل الكافر مع أنه غير موفق، وحينئذٍ فيكون إسقاط لفظ القدرة صوابًا يخرج الكافر كما ذكره، وما ذكره العلامة الملوي لا يجدي نفعًا في رده، تأمل!

(٢) قال الحفناوي: (قوله: لا مطلقًا) أي لا حمدًا غير مقيد بكونه واقعًا في مقابلة نعمة، وأورد عليه أن تعليق الحمد على اسم الذات يفيد كون الحمد للذات أيضًا، وذلك حمد لا في مقابلة نعمة، فقد حمد حمدين: حمدًا مطلقًا، وحمدًا في مقابة نعمة، كما نبه على ذلك السعد، في قول «التلخيص»: الحمد لله على ما أنعم.
وأجيب بأن قوله (لا مطلقًا) أي مطلقًا بألا يوقع الحمد في مقابلة النعم، ولا ينافيه تعليله المذكور؛ لأن معناه حينئذٍ أنه لما كان الأول واجبًا، وكان الواجب أهم من المندوب، لم يطلق الحمد على الإطلاق؛ لئلا يخرج الأهم، بل قيد بالنعم ليحصل، وإن حصل غيره.

(**وَنَسْـأَلُـهُ طَرِيقَةَ هَادِيَـةَ**) أي: دالة لنا على الطريق المستقيم، وفي نسخة: ونسأله هداية طريقه.

(**وَنُصَلِّـي عَلَـى مُحَمَّدٍ**) من الصلاة عليه المأمور بها فـي خير أمرنا الله أن نصلي عليك، فكيف نصلي عليك؟ فقال:.....

وأن الثاني يثاب عليه ثواب المندوب[1].

قوله: (أي: دالة) هو تفسير لهادية، وعلى الطريق بيان لتعلقها، وليس تفسير الطريق في كلام المصنـف كمـا هو ظاهر إلا أن يكون أشـار إلى أن كلام المصنف كمـا هو ظاهر إلا أن يكـون أشـار إلى أن كلام المصنـف مقلوب، وأن المعنى فيه ما هو في النسـخة الثانية، فتأمل وافهم!

قوله: (وفي نسخة.. إلخ) وهي المناسبة للسجع قبلها.

قوله: (ونسـلم) هو سـاقط من بعض النسـخ وعليهمـا، فلعله أتى به لفظًـا؛ ليخرج من كراهة إفراد أحدهما عن الآخر.

قولـه: (مـن الصـلاة) أي: لفظ «فصلى» مشـتق مـن المصدر الـذي هو الصـلاة، وقيّد المصنف بقوله: **(عليه)** ليخرج به الصلاة بمعنى: الدعاء أو بمعنى: ذات الركوع والسجود.

وأشار بقوله: **(المأمور بها إلخ)** إلى أن المراد من الصلاة عليه طلبها عليه من الله تعالى؛

---

(١) قال الحفناوي: (قوله: لأن الواجب واجب) أي الحمد الواقع في مقابلة النعمة لفظًا أو نيةً بمعنى أنه إذا وقع يقع واجبًا أي مثابًا عليه ثواب الواجب لا بمعنى أن الله تعالى إذا أنعم على عبد بنعمة يجب عليه أن يحمده عليها بالحمد اللفظي أو المنويّ بحيث لو تركها عوقب، وإلا لوجب عليه استغراق عمره في الحمد؛ لعدم تصور انفكاكه عن النعم، ويمكن أن يقال: إن الشكر لا ينحصر فيما ذكر بل يعم اعتقاد أنه تعالى مول لجميع النعم، ولا شك أن ذلك واجب حقيقة، ويمكن استغراق العمر فيه، وعروض الغفلة لا يمنع استمرار الاعتقاد، كما أن عروض الغفلة في الإيمان لا يزيله، وعلى هذا الشرط الثاني ما في القليوبي.

قولوا: اللهمّ صلِّ على محمد وآله، وهي من الله رحمة، ومن الملائكة استغفار، ومن الآدمي تضرع ودعاء.

(وَ) على (**عَتْرَتِـهِ**) بالمثناة، أي: أهل بيته؛ لخبر ورد به.

وقيل: أزواجه وذريته.

وقيل: أهله وعشيرته الأدنين.

وقيل: نسله ورهطه.....

إذ لا يتصور معناها الآتي هنا في حقه ﷺ، ولذلك توقف الصحابة في طلبها منهم عليه حيث سألوه عنها، فتأمل[1]!

قولـه: (قولوا: اللهمّ صلِّ على محمد) وعُلِمَ بالإجمـاع أن هذه الصيغة لا تتغير، ولفظ **(إلخ)** متدرك.

قوله: (وهي) أي: لغةً وعرفًا كما قاله النووي.

قولـه: (من الله رحمـة إلخ) أي: إذا قيل: صلى الله على فـلان، فمعناه دعى له بأي دعاء كان من رحمةٍ أو مغفرةٍ أو توفيقٍ أو غيرها.

قولـه: (ومن الآدمـي) وفي نسـخة: **(الآدميين)** والأولـى أن يقول: ومـن غيرهما، أي: الله والملائكـة؛ ليشـمل نحو: الحيوان والجماد، وعطف الدعـاء على التضرع كما في بعض النسـخ من عطف الموصوف على صفته؛ إذ التضرع الابتهال، ونحوه كالخشوع من أهل بيته الشـامل لزوجاتـه وغيرهن، وقدّم هـذا للنص عليه بالخبر الذي ورد فيـه، وفي المعنى الثاني إخراج غير زوجاته من أهل بيته وزيادة ذريته، وفي الثالث زيادة من ليس من أهل بيته من أهله وزيادة عشـيرته الذين ليسـوا من ذريته، وفـي الرابع زيادة قومه وقبيلتـه؛ لأنهم معنى الرهط،

---

(١) قال الحفناوي: (قوله: من الصلاة عليه إلخ) أي نصلي مأخوذ ومشتق من الصلاة، وقيد بالظرف؛ لإخراج الصلاة بمعنى الرحمة ومعنى ذات الركوع والسجود، وقول القليوبي: ليخرج الصلاة بمعنى الدعاء سبق قلم.

الأدنين، وعليه اقتصر الجوهري.

(**أَجْمَعِيَن**) تأكيد (**أما بَعْدُ**) يؤتى بها؛ للانتقال من أسلوب إلى آخر، وكان النبي ﷺ يأتي بها في خطبه، والتقدير مهما يكن من شيءٍ بعد البسملة وما بعدها.

(**فَهـذِهِ**) المؤلفة الحاضرة ذهنًا إن ألفت بعد الخطبة، وخارجًا أيضًا أن ألفت قبلها

وقيّده وما قبله بـ(**الأدنين**) لإخراج الأباعد منهم[1].

قولـه: (وبعد) يجوز فيها الإعراب بالنصب من غير تنوين على نية لفظ المضاف إليه، والرفع مع التنوين على معنى قطعها عن الإضافة أصلاً، والبناء على الضم على نية معنى المضاف إليه.

قوله: (يؤتى بها إلخ) فلا يكون إلا بين كلامين مختلفتين في الجنس أو النوع.

قولـه: (وكان النبي ﷺ يأتي بها إلخ) أي: فذكرها مندوب، واختلف في أول من تكلم بها فقيل: داود ﷺ، وهي فصل الخطاب في قوله الله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَـٰهُ ٱلْحِكْمَةَ وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ ﴿٢٠﴾﴾ [ص:٢٠] وقيل: يعرب بن قحطان، وقيل: قيس بن ساعدة، وقيل غير ذلك.

قولـه: (والتقدير) أي: بيان أصلها المعدولة عنه، والمراد من ذلك تعليق وجود هذا المؤلف على وجود شيء في الكون ووجود محقق، فوجود هذا المؤلف محقق.

قوله: (المؤلفة) ذكرها بالتأنيث لتأنيث اسم الإشارة، ومراعاة الخبر، وعدل عن لفظ مقدمة لدفع إرادة مانعة مقدمة على المقصود.

قوله: (الحاضرة ذهنًا) أي: المستحضرة في الذهن استحضارًا ألحقها بالمحسوس.

قوله: (إن ألفت إلخ) الوجه إسقاط ذلك؛ لأنها لما في الذهن فقط مطلقات كما يعلم من محله.

---

(١) قال الحفناوي: (قوله: ومن الآدمي) كان الأولى أن يقول: ومن غيرهم؛ ليشمل الجن مثلًا، وعطف (الدعاء) على (التضرع) عطف تفسير؛ لما علمت من أن الصلاة في اللغة الدعاء، ولم يعتبر في مفهومها اللغوي التضرع.

(رسَـالَةٌ) لطيفـة (في) علم (المَنْطِـقِ) وهو آلة قانونية تعصم مراعاتهـا الذهن عن الخطأ في الفكر، .....

قوله: (لطيفة) وصف لرسـالة لبيـان الواقع؛ إذ الأصل في الرسـائل القلة أو لدفع إرادة التجـوز بالكثـرة، وعدل عن قليلـة؛ لإفادة خفتها وسـهولتها في علم المنطـق، أي: في الفن المسـمى بذلك، والمنطق يطلق على الأدواء، وهو المراد هنا؛ لأنه يقوي صاحبه على النطق بالخوض في العلوم.

وعلـى هـذا فإضافته إلى العلـم ببيانـه؛ لأن المراد به هنـا أيضًا مطلق الإدراك الشـامل للتصـوري والتصديقـي واليقيني وغيره، وأصـل المنطق أن يطلق على اللفـظ، ولا مانع من إرادته هنا، فيكون من تسمية الشيء بما يحتاج إليه فيه كما يعلم سيأتي.

وقد يطلق العلم على التصديق مطلقًا يقينيًا أو غيره، وهو حكم الذهن الجازم المطابق، وقد يراد به التصدق اليقيني فقط، وهو حكم الذهن الجازم المطابق للواقع، وعندنا أن العلم صفة وجودية، فهو من مقولة الكيف، وعند الفلاسفة صفة أن انطباع صورة الشيء في الذهن.

قوله: (آلة) بمدّ الهمزة، أي: وصلة إلى المقصود كالآلة الحسية[1].

قوله: (قانونية) نسبة إلى القانون، وهو لفظ يوناني معناه: القاعدة والأساس.

(وتعصم تمنع مراعاتها) أي: ارتكاب سـلوك طريقها، ومنهجها الذهن ـ بكسرٍ فسكونٍ أو بفتحتيـن ـ الفطنـة والـذكاء، ويقال لـه: قوة مهيأة لاقتنـاص صور الأشـياء، ويقال: للفكر

(١) قال الحفناوي: (قوله: لأن الواجب واجب) أي الحمد الواقع في مقابلة النعمة لفظًا أو نيةً بمعنى أنه إذا وقع يقع واجبًا أي مثابًا عليه ثواب الواجب لا بمعنى أن الله تعالى إذا أنعم على عبد بنعمة يجب عليه أن يحمده عليها بالحمد اللفظي أو المنويّ بحيث لو تركها عوقب، وإلا لوجب عليه استغراق عمره في الحمد؛ لعدم تصور انفكاكه عن النعم، ويمكن أن يقال: إن الشكر لا ينحصر فيما ذكر بل يعم اعتقاد أنه تعالى محمول لجميع النعم، ولا شك أن ذلك واجب حقيقة، ويمكن استغراق العمر فيه، وعروض الغفلة لا يمنع استمرار الاعتقاد، كما أن عروض الغفلة في الإيمان لا يزيله، وعلى هذا الشرط الثاني ما في القليوبي.

.....

ترتيب تلك الأمور الذهنية؛ ليتوصل بها إلى تحصيل ما ليس حاصلة.

ويقال: هو حركة النفس في المقولات؛ ليتوصل بها إلى المطالب فيه، والسبب له لذلك عرّفه بعضهم بقوله: علمٌ يعرف به خطأ الفكر من صوابه، وبعضهم بأنه علم يمنع من وقوع الخطأ في الفكر، ونحو ذلك، وكمل الشارح راعى كلام المصنف بالاستحضار الآتي[1].

(١) قلت في كتابنا «علم المنطق»: هو: علم يعصم الذهن عن الخطأ في اقتناص المطالب المجهولة من الأمور الحاصلة المعلومة.
آخر: هو علم بقوانين تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر.
شرح التعريف: القوانين: جمع قانون وهو القاعدة الكلية.
(والقاعدة قضية كلية تعرف بها أحكام جزئياتها) تعصم: أي: تحفظ (ثمرة العلم الحفظ من الخطأ في التفكير). الفكر: ترتيب أمور معلومة للتوصل بها إلى أمر مجهول. مثلا: العالم متغير وكل متغير حادث إذًا فالعالم حادث- وأيضًا: الإنسان حيوان وكل حيوان جسم، إذًا فالإنسان جسم.
وقال نصير الطوسي في «التهافت» (ص١٠): إن الفكر قد يُطلق على حركة النفس بالقوة التي آلتها مقدم بطن الأوسط من الدماغ المسمى بالدودة أي حركة كانت إذا كانت تلك الحركة في المعقولات. وأما إذا كانت في المحسوسات، فقد تسمى تخيلاً.
وقد يُطلق على معنى أخص من الأول: وهو حركة من جملة الحركات المذكورة تتوجه النفس بها من المطالب مترددة في المعاني الحاضرة عندها طالبة مبادئ تلك المطالب المؤدية إليها إلى أن تجدها ثم ترجع منها نحو المطالب.
وقد يطلق على معنى ثالث هو جزء من الثاني: وهو الحركة الأولى وحدها من غير أن يجعل الرجوع إلى المطالب جزء منه، وإن كان الغرض منها هو الرجوع إلى المطالب والأول هو الفكر الذي يعد في خواص نوع الإنسان، والثاني هو الفكر الذي يحتاج فيه وفي جزئيه جميعًا إلى علم المنطق. والثالث هو الفكر الذي يستعمل بإزاء الحدس.
- تعريف آخر: علم المنطق هو خادم العلوم وبمراعاة قواعده وآلياته نستطيع أن نعصم الفكر من الخطأ.
جعل الله عَزَّوَجَلَّ للإنسان قدرة من القدرات الإعجازية الرهيبة وهي الذهن والذي يتميز بآليته المعقدة فعلى سبيل المثال لو قلنا: إن الذهن مثل المرآة إلا أن المرآة لا تنقش فيها إلا الصور المرئية =

وموضوعه المعلومات التصورية والتصديقية، .....

قولـه: (**وموضوعه المعلومات التصورية**) كالحيـوان والناطق والتصديقية نحو: العالم

= بالعين المجردة (الماديات) أما الذهن فتنقش فيه الصور المادية ذات الأبعاد المادية و (المبصرات) وغيرها من سائر المعقولات.

أولاً: المحسوسات وهي الأشياء التي تدرك بالحواس الخمس التالية:

١ – الباصرة، ٢– السامعة، ٣– الشامة، ٤– الذائقة، ٥– اللامسة.

ثانيًا: المعقولات: وهي أشياء لا تدرك بالحواس الخمس بل بالإدراك والاستنتاج العقلي مثلا عندما نقول: ١+٣= ٤.

وقال ابن النفيس: المنطق علم يعلم فيه التميز بين الحد الصحيح وما يجري مجراه من فاسده، وبين القياس الصحيح وما يجري مجراه من فاسده.

اسمه: يسمى بـ: علم المنطق والميزان ومعيار العلوم ومفتاح العلوم وميزان العلوم ورئيس العلوم، وخادم العلوم. فالمنطق: لكونه حاكمًا على جميع العلوم في الصحة والسقم والقوة والضعف سماه أبو نصر الفارابي: (رئيس العلوم). ولكونه آلة في تحصيل العلوم الكسبية النظرية والعملية لا مقصودًا بالذات، سماه الشيخ أبو علي الرئيس ابن سينا: (بخادم العلوم).

فائدته: تمييز الخطأ من الصواب فيما يلتمسه الناظر في الموجودات وعوارضها ليقف على تحقيق الحق في الكائنات بمنتهى فكره.

أو قُل: فائدته الإصابة في الفكر وحفظ الذهن عن الخطأ في الفكر، فكما أن النحو يحفظ اللسان عن الخطأ في الكلام فكذلك المنطق يعصم الذهن عن الخطأ في الفكر.

موضوعه: هو المعلومات التصويرية والتصديقية من حيث أنها توصل لمجهول تصويري أو تصديقي.

– العلم إما تصور أو تصديق.

المعلومات التصورية: إدراك المفردات (الأشياء المفردة) مثلا إدراك القلم وشكله يسمى معلومة تصورية فحصول صورته في الذهن تصور له. المعلومات التصديقية: إدراك الشيء مع الحكم عليه ويسمى: (إدراك النسبة) مثلاً لو قلت: زيدٌ قائم،حكمت على زيد بالقيام، فإدراك ثبوت القيام لزيد يسمى: تصديق ومعلومة تصديقية. وقال ابن النفيس: موضوعه: المعقولات الثانية من جهة أنه كيف نؤلف تأليفًا يستعلم به مجهول، وتحقيق المعقولات الثانية أن كل حقيقة فلها باعتبار نفسها لوازم مثلما لكل مثلث أن زواياه الثلاث مساوية لقائمتين، ولها باعتبار وجودها الخارجي لوازم مثلما لكل مثلث في الأعيان أنه في جهة، ولها باعتبار وجودها الذهني لوازم مثلما يلزم المثلث إذا تعقل أنه كلي، وجنس للمتساوي الساقين ونوع للسطح، وأمثال هذه الأخيرة هي موضوع المنطق، ولا =

.....

متغير، وكل متغيرٍ حادثٍ من حيث أن الأول يوصل إلى معلوم تصوري كالإنسان، ويسمى: معرفًا.

وقوله: (شارحًا واحدًا) وأن الثاني يوصل إلى معلوم تصديقي كحدوث العالم، وسمي: حجة، وسميت المعلومات المذكورة موضوعًا؛ لأن المنطقي يبحث عن أعراضها الذاتية؛ ليتوصل به إلى المقصود المذكور، وكل ما هو كذلك يقال له: موضوع، كبدن الإنسان في الطلب من حيث الصحة والمرض، وكأفعال المكلف في الفقه من حيث الحرمة والحل، وكالأدلة السمعية في الأصول من حيث استنباط الأحكام الشرعية منها، وكالكلمات العربية في النحو من حيث الإعراب والبناء، وهكذا سميت المذكورات موضوعًا؛ لأنها توضع، أي: تؤخذ مسلمة متفق عليها، وإنما يجري الكلام في أعراضها، فتأمل!

واعلم أن هذه المذكورات تسمى العوارض الذاتية الأُوَل، وخرج بها الذاتية الثانية

= شك أن وجودها في الذهن بعد وجود الماهيات فتكون معقولة ثانيًا. وإنما قلنا: إن موضوع المنطق ذلك؛ لأن المنطق ينظر في الحدِّ والقياس وما معهما، وهما مؤلفان، وكل مؤلف فإنما يُعلم بعد العلم بمفرداته من جهة كونها صالحة للتأليف، ومفردات الحد كالجنس والفصل. وأما القياس: فيتركب من مقدمات، وهي تتركب من مفردات، والمنطقي ينظر فيها من جهة ما هي موضوعة أو محمولة، وفي المقدمة من حيث هي كلية أو جزئية أو غير ذلك، وذلك هو المعقولات الثانية. وقال ابن سينا: إِنَّ مَوْضُوعَ عِلْمِ الْمَنْطِقِ التَّصَوُّرَاتُ وَالتَّصْدِيقَاتُ؛ لِأَنَّهُ يَبْحَثُ عَنْ أَحْوَالِ التَّصَوُّرِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ حَدٌّ أَوْ رَسْمٌ فَيُوَصِّلُ إِلَى تَصَوُّرٍ وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ جِنْسٌ أَوْ فَصْلٌ أَوْ خَاصَّةٌ فَيُرَكَّبُ مِنْهَا حَدٌّ أَوْ رَسْمٌ وَعَنْ أَحْوَالِ التَّصْدِيقِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ حُجَّةٌ تُوَصِّلُ إِلَى تَصْدِيقٍ وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ قَضِيَّةٌ أَوْ عَكْسُ قَضِيَّةٍ أَوْ نَقِيضٌ فَيُؤَلِّفُ مِنْهَا حُجَّةً. وَبِالْجُمْلَةِ جَمِيعُ مَبَاحِثِهِ رَاجِعَةٌ إِلَى الْإِيصَالِ وَمَا لَهُ دَخْلٌ فِي الْإِيصَالِ وَقَدْ يَقَعُ الْبَحْثُ عَنْ أَحْوَالِ التَّصَوُّرِ الْمُوَصِّلِ إِلَيْهِ بِأَنَّهُ إِنْ كَانَ بَسِيطًا لَا يُحَدُّ، وَإِنْ كَانَ مُرَكَّبًا مِنَ الْجِنْسِ وَالْفَصْلِ يُحَدُّ، وَإِنْ كَانَ لَهُ خَاصَّةٌ لَازِمَةٌ بَيِّنَةٌ يَرْسُمُ وَإِلَّا فَلَا وَيُمْكِنُ أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ رَاجِعًا إِلَى الْبَحْثِ عَنْ أَحْوَالِ التَّصَوُّرِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ الْمُوَصِّلُ بِأَنْ يُقَالَ: مَعْنَاهُ أَنَّ الْحَدَّ يُوَصِّلُ إِلَى الْمُرَكَّبِ دُونَ الْبَسِيطِ فَيَكُونُ مِنَ الْمَسَائِلِ.

وفائدته الاحتراز عن الخطأ في الفكر.

(**أَوْرَدْنَا فِيهَا مَا يَجْرِي**) اصطلاحًا (**اسْتِحْضَارُهُ لِمَنْ يَبْتَدِئُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْعُلُومِ**) قد قال الغزالي: من لا معرفة له بالمنطق لا ثقة بعلمه، وسماه «معيار العلوم» وحصر المصنف

ككون الحيوانية ذاتية للإنسان أولا، والناطقية كذلك وهكذا، وهذه ليست من بحث المنطقي، وقيل: منه، فراجعه!

قوله: (وفائدته الاحتراز عن الخطأ في الفكر) بجعل الصحيح فاسدًا، وعكسه.

قوله: (أَوْرَدْنا) أي: ذكرنا، واختار هذا اللفظ للإشارة إلى المذكور فيها كالماء الذي يزيل الظمأ عن وارده إذا شرب منه.

قوله: (اصطلاحًا) هو بيان لمراد من الوجوب، فيخرج به الوجوب الشرعي المؤدي تركه إلى الحرمة، والوجوب العقلي الذي يمتنع الشروع بدونه كالتصور بوجهٍ ما، والاصطلاح: اتفاق طائفة على أمرٍ معهودٍ بينهم يتعارفونه.

قوله: (اسْتِحْضَارُهُ) أي: ملاحظته ورعايته بوجهٍ لمن يبتدئ، أي: يريد الشروع في علم من العلوم، أي: غير علم المنطق؛ لأنه آلة بغيره كما مرّ، وما ذكره عن الغزالي دليل للوجوب المذكور، ومعنى عدم الثقة بعلمه عدم قدرته لو على إثباته لو طلب مثلاً، و(**المعيار**) والميزان الذي يحرر به الشيء لمعرفة نقصه، ورجحانه.

قوله: (وحصر المصنف إلخ) فيه إشارة إلى أن المراد الحصر الحملي، وهو الحاصل بجعل الجاعل كانحصار الكل في أجزائه، فخرج به الحصر الاستقرائي الحاصل بالتتبع لأفراد الشيء حتى لا يبقى منها فرد بحسب استقرائه، والحصر العقلي وهو الذي لا يمكن في العقل فرد زائد عليه كالدائر بين النفي والإثبات، كحصر الدلالة في اللفظية وغيرها، وحصر الدلالة الوضعية في الثلاثة الآتية، فتأمل[1]!

---

(١) تعريف الدلالة: هي فهم أمر بأمر، أي فهم المدلول من الدال. مثال: الإشارة الحمراء دليل على =

المقصود في رسالته في خمسة أبحاثٍ:

قولـه: (المقصـود) أي: للمصنـف مـن حيث كونهـا من المنطـق خاصـةً أن المقصود

= الخطر ووجوب التوقف. (الدال: الإشارة الحمراء، المدلول: الخطر، ففهم الخطر من الإشارة الحمراء هو الدلالة). وأيضًا: الدلالة هي: الشيء الذي لو حصل العلم به لزم منه العلم بشيء آخر. ولتقريب هذا التعريف للذهن نأتي بالمثال التالي: حين نرى رجلاً مصفر الوجه تكون هذه دلالة على أن الرجل إما أن يكون خائفًا أو مريضًا. الوضع: وهو تخصيص شيء بشيء آخر يلزم من العلم بالشيء الأول العلم بالشيء الثاني، مثلاً: وضع الله عَزَّوَجَلَّ لفظ: (خاتم الأنبياء) بحيث لو ذكر لفظ خاتم الأنبياء دلّ مباشرة على سيدنا ومولانا محمد صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ.

وتنقسم الدلالة إلى: الدلالة لفظية أو غير لفظية:

١- لفظية:

أ- الدلالة الوضعية ⟵ (ف ر س) للدلالة على الحيوان الصاهل (دلالة الألفاظ الموضوعة على معانيها).

ب- دلالة عادية ⟵ دلالة الأنين على المرض.

ج- دلالة عقلية ⟵ دلالة الصوت على الحياة.

الدلالة الغير لفظية:

أ- وضعية ⟵ الإشارة الحمراء دلالة على الخطر (اصطلح عليها الناس).

ب- عادية ⟵ دلت على المدلول بحكم العادة (حمرة الوجه على الخجل).

ج-عقلية ⟵ يكون فيها تلازم عقلي (الأثر مع المؤثر والمصنوع على الصانع).

* أقسام الدلالة اللفظية الوضعية: الألفاظ إما أن تدل على تمام معناها أو جزئه أو أمر خارج عنه، لكنه لازم له لزوماً ذهنياً. فتنقسم الدلالة اللفظية بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام:

١ - المطابقة.

٢ - التضمن.

٣ - الالتزام.

- دلالة المطابقة: دلالة اللفظ على تمام المعنى الذي وضع اللفظ له.

كدلالة لفظ الإنسان على مجموع الحيوان الناطق (الإنسان تمام معناه ⟵ حيوان ناطق).

وكدلالة لفظ الصلاة على الأقوال والأفعال المخصوصة المفتتحة بالتكبير والمختتمة بالتسليم بنية مخصوصة. وكدلالة: واجب الوجود هو الله: إن هذا المعنى لا ينطبق إلا على الله عَزَّوَجَلَّ.

- دلالة التضمن: دلالة اللفظ على جزء معناه الذي وضع له.

كدلالة لفظ الإنسان على الحيوان فقط وهو جزء معناه (الحيوان الناطق). =

بحث الألفاظ وبحث الكليات الخمس وبحث التصورات وبحث القضايا وبحث القياس.

المنطقي تحصيل المجهولات، والمجهول إما تصوري، والموصل إليه القول الشارح المركب من الكليات الخمس، وإما تصديقي، والموصل إليه الحجة المركبة من القضايا والبحث الأول من الخمسة المذكورة ليس من ذلك، فتأمل!

قوله: (بحث الألفاظ إلخ) أشار بترتيبها المذكور إلى ما هو في الكلام المصنف، ولكن كل بحثٍ متوقف على ما قبله، والبحث لغة: التفتيش، واصطلاحًا: حمل المحمولات على الموضوعات.

وقال بعضهم: هو الغوص في العلوم؛ لإنتاج الحجج على الخصوم.

قوله: (وبحث الكليات إلخ)[1] هذه الأربعة مع البرهان، والجدل، والخطابة،

= وكدلالة الصلاة على السجود فقط أو الركوع فقط.

– دلالة الالتزام: دلالة اللفظ على أمر خارج عن مسماه لازم له لزوما ذهنيًا (كونه لازم لزومًا ذهنيًا شرط).

وبتعريف آخر: هي دلالة اللفظ على شيء خارج عن حقيقة معنى اللفظ.

أو بتعريف أبسط: هي دلالة اللفظ على معنى خارج عن معناه الحقيقي أو المجازي إلا أنه لازم له عقلاً أو عرفًا. كدلالة الكرسي على صانعه (لا يوجد حادث إلا وله محدث). وكدلالة الأربعة على الزوجية (يلزم من العدد أربعة الزوجية). والنار على الحرارة (لزوم ذهني خارجي، فهو هكذا في خارج الذهن). وكتصور العمى في الذهن فلا بد له من تصور البصر (لا يلزم أن يكون الأعمى بصيرا في خارج الذهن، فهو لزوم ذهني في الداخل).

(١) قال في «تنوير البرهان»: (الكليات الخمس العقلية) هي الجنس العقلي والنوع العقلي إلى آخره فتحصل لمفهوم الكلي ثلاثة أسماء باعتبار هذه الأقسام والاختلاف اعتباري.

قال بعض الأفاضل: تقسيم المفهوم إلى هذه الثلاثة اعتباري أدقها في جميع المواد فالحيوان كلي منطقي باعتبار صدق مفهوم الكلي عليه، وطبيعي باعتبار كونه معروضًا لهذا المفهوم، وعقلي باعتبار تركبه منهما في تصور العقل، وكذا هو جنس منطقي باعتبار صدق مفهوم الجنس عليه، وطبيعي باعتبار كونه معروضًا لمفهوم الجنس، وعقلي باعتبار تركبه منهي تصور العقل وزيد جزئي =

(**مُسْتَعِيناً بِالله تَعالى**) أي: طالبًا منه المعونة على إكمالها (**إِنَّـهُ مُفِيضُ الْخَيْرِ وَالجُودِ**) أي العطاء على عباده هذا (**إيساغوجي**) هو لفظ يوناني .....

والمغالطة، والشعر على أبواب المنطق التسعة، ومع ذكر الألفاظ تصير عشرة، ولعل المصنف أراد ما يسمى الخمسة المذكورة، وبقوة القياس بحسب المادة.

وأما القياس بحسب الصورة، فهو خاص بالاقتراني واستثناء، وهذا مقسم للقياسات الخمس، فلا يجوز عدّه قسمًا منها، فراجعه!

قوله: (**مُسْتَعِينًا لم يأتِ هنا**) بضمير العظمة كما مرَّ؛ لأن هذا من باب الدعاء والمناسب فيه الخضوع والافتقار، ولذلك لم يذكر المستعان فيه إيذانًا بعمومه.

قوله: (**إِنَّـهُ**) بكسر الهمزة، ويجوز فتحها.

(**مُفِيضُ إلخ**) أي: معطي النفع الفائض لكثرته، وعطف (**الجود عليه**) الذي هو أعطاه ما ينبغي لا لفوض، ولا علة خاص على عام مطلقًا أو من وجهٍ، وتفسير الشيء يشعر بعكس ذلك، وأشار بقوله: (**على عباده**) إلى عموم الدعاء المرجو فيه قبول الخصوص.

قوله: (**هذا**) فيه إشارة إلى حذف المبتدأ، ويجوز عكسه، وهو أولى؛ لأن المبتدأ الركن العظيم، أي: ومما يجب استحضاره إلخ.

قوله: (**إيساغوجي**) هو لفظ يوناني مركب من ثلاثة ألفاظ، وأصله «إيسا» بمعنى: أنت، وأغوا بمعنى: أنا، واكي بمعنى: هاك، فقلبت الكاف جيمًا، وحذفت الألف من الأخيرتين.

= منطقي باعتبار مفهوم الجزئي عليه وطبيعي باعتبار كونه معروضا لمفهوم جزئي وعقلي باعتبار تركبه منهما في التصور العقلي، والناطق فصل منطقي باعتبار صدق مفهوم الفصل عليه، وطبيعي باعتبار كونه معروضًا لمفهوم الفصل، وعقلي باعتبار تركبه منهما في تصور العقل، وعلى هذا القياس في النوع والخاصة والعرض العام، فهذه الأقسام الثلاثة متحدة بالذات متمايزة بالاعتبار، وكذا الكلي المنطقي والجنس المنطقي والكلي الطبيعي والجنس الطبيعي والكلي العقلي والجنس العقلي متحدة بالذات متمايزة بالاعتبار.

معناه الكليات الخمس: الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام وقيل: معناه المدخل أي: مكان الدخول في المنطق، سمي ذلك به باسم الحكيم الذي استخرجه ودونه.

قوله: (معناه الكليات الخمس) فتسمية هذه الرسالة به من تسمية الشيء باسم جزئه، وجعله لهذا المعنى اصطلاح للمصنف، وهو من العلم المنقول عن علم آخر، وعن وصفٍ كما يأتي.

قوله: (والجنس إلخ) هو بيان للكليات الخمس من تفصيل الجمل أو إخبار لمبتدأات مقدرة، وهو من انحصار الكلي في أجزائه، ووجه انحصاره في الخمس أن الكلي إذا نسبت أفراده، فإما أن تكون تمام ماهيتها أو داخلاً فيها أو خارجًا عنها، والأول النوع كالإنسان لزيد وعمرو مثال، والثاني إما واقع في جواب ما هو أولاً.

والأول: الجنس كالحيوان للإنسان والفرس.

والثاني: الفصل كالناطق لزيد وعمرو.

الثالث: إما واقع في جواب أي شيء هو أولاً.

والأول: الخاصة كالضاحك لزيد وعمرو.

والثاني: العرض العام كالماشي لهما وغيرهما، وقدّم الجنس على ما بعده لأنه جزءٌ من النوع مبهم ذاتي، والنوع كل له، والفصل معين له، والباقيان عرض له، وقدّم النوع على العرضيين؛ لأنه ذاتي، وعلى الفصل مع أن الفصل جزء منه؛ لوقوعه في جواب ما هو بخلاف الفصل، وقدمه على العارضين؛ لأنه ذاتي وقدّم الخاصة على العرض العام؛ لوقوعها في جواب **(أي شيء هو)** والعرض لا يقع في جواب شيء، فتأمل!

قوله: (وقيل: معناه) أي: معنى إيساغوجي المدخل بفتح الميم والخاء المعجمة، أي: مكان الدخول، فهو من تسمية الدال باسم محله.

وأشار بقوله: سمي ذلك إلى أن المكان المذكور هو الحكيم الذي استخرج هذا الفن، فوصف بالمدخل، ثمّ عبر عنه بإيساغوجي، وهذا الحكيم يسمى باليونانية: آرسطو ـ بمد الهمزة وكسر الواو وسكون السين.

وقيل: باسم متعلمٍ كان يخاطبه معلّمه في كل مسألة بقوله: يا إِيسَاغُوجِي! الحال كذا وكذا.

وفي نسخ هذا الكتاب اختلاف كثير، ولما كانت معرفة الكليات الخمس تتوقف على معرفة الدلالات الثلاث: المطابقة والتضمن، والالتزام .....

وقيل: أرسطاطاليس.

قوله: (وقيل باسم متعلمٍ إلخ) فهو من تسمية الشيء باسم معلّمه، وذلك كما قيل: أن حكيمًا كان قد أودع الكليات الخمس عند شخص اسمه إيساغوجي، وسافر فكان ذلك الشخص يطالعها، فلا يقدر على استخراج جميع ما فيها، فلما عاد الحكيم قرأها عليه، فكان يخاطبه عند تقرير السائل باسمه، وقيل: أن ذلك كان اسمًا لذلك الحكيم، فسمي باسم معلّمه.

وقيل: إنه اسم لورد له خمسة أوراق، فنقل إلى هذه الكليات، فهو من تسمية الشيء باسم شبيهه.

قوله: (وفي نسخ إلخ) هو دفع لما عساه أن يقع من نسبة الشيء إلى سهوٍ وخطأ في تقرير مسألة على نسخة، وقعت له ثم يوجد، وفي نسخة قُرئ خلافها.

قوله: (ولما كان إلخ) جواب عن سوا معناه أن المنطقي من حيث كونه منطقيًا إنما نظره إلى ما يتعلق بالذهن، والكليات عنده تصور المنع القائم بالذهن لا الألفاظ الدالة عليه، والقضايا عنده مفهوماتها القائمة بالذهن لألفاظها الدالة عليها، فذكر تلك الألفاظ ليس من مباحثه، وكذا الدلالات؛ لأنها من تعلق الألفاظ وتقدير الجواب تسليم ذلك، ولكن لمّا كان إيصال تلك المعاني المفهومات إلى ذهن السامع، والمتعلم، وإثبات الأحكام، ودفع الشبه، وغير ذلك متوقف على الألفاظ تعين عليهم ذكرها لبيان معانيها الموصلة إلى ذلك.

قوله: (على معرفة الدلالات الثلاث)[1] أي: على العلم بها؛ لأن العلم والمعرفة

---

(١) قال قاضي زاده في تنوير البرهان للكلنبوي: (إن الدلالة كون الشيء بحيث يحصل من فهمه فهم =

.....

= شيء آخر) لتوقف البحث عنها على معرفة الدلالة، وأقسامها؛ إذ فهم المعنى من اللفظ سبب لدلالته عليه؛ فوجب ذكره أولاً وثني ببيان الدلالات الثلاث. وأقسام اللفظ لتوقف معرفة الكليات الخمس عليها، وقوله من فهمه معناه على ما قيل أنه يحصل من مجرد الالتفات والتوجه إلى الشيء الأول الالتفات إلى الثاني يعني يحصل الالتفات المذكور بعد العلم بوجوه الدلالة أعني الوضع أو اقتضاء الطبع أو العلية أو المعلولية، أو بعد العلم بالقرينة ليشمل دلالة اللفظ على المعنى المجازي، وإنما قيده بقوله: بحيث يحصل المراد منه استمرار الحصول بين الفهمين المنبئ صيغة المضارع، ولفظ المعرف أعني الدلالة عنه؛ لأن المعتبر عند أرباب الفن الكلي من الأشياء، وما لا يكون كليًّا بأن وجد وقتًا، وتخلف آخر لا يكون معتبرًا.

قال الماتن في حاشيته: عليه صيغة المضارع للاستمرار، فلا يكون الحصول في بعض الأوقات دون بعض دلالة والدوام بين الفهمين كناية عن اللزوم بينهما بقرينة أنهم عرفوا الدلالة باللزوم بين العلمين فينطبق على ما ذكروا تأمل، انتهى. يحتمل أن يكون وجه الأمر بالتأمل دقة البحث وغموضه، وأن يكون إشارة إلى أنه اندفع بهذا ما اعترض به عليه بأن اللزوم الكلي ملتزم عند أهل المعقول، وإن لم يلتزمه أهل المنقول والتعريف،لا يفيده فهو فاسد على ما ذكره بعض الأفاضل، ويحتمل أن يكون المعنى تأمل حتى تعلم أن التزام اللزوم التزام ما لا يلزم؛ فيكفيه الالتزام والصيغة ليست بنص في الدوام وتعريفهم لا يكون قرينة لتعريفه، وإنما هو حيلة منه ليمكنه الذهاب إلى كل مذهب، وأن يكون وجهه الإشارة إلى اندفاع الاعتراض على التعريف المذكور بأنه يلزم استعمال الكناية فيه من غير قرينة مع وجوب صيانة التعريف عنها، وعن المجاز وذلك أن الاستمرار جعل كناية عن اللزوم بقرينتين لفظية، وهي الحصول المذكور ومعنوية وهو تعريفهم الشهير للدلالة باللزوم بين العلمين؛ فالشيء الأول في التعريف ويكون تصورًا وتصديقًا يسمى دالاً، ودليلاً لكن في التصديق فقط والشيء الثاني فيه كذلك مدلولاً؛ فيتحصل منه أن الدال ما يحصل من فهمه فهم شيء آخر كالألفاظ والمدلول ما يحصل فهمه من فهم شيء آخر كالمعاني، والدال لا يخلو، إما أن يكون لفظًا أو غير لفظ، فإن كان الدال فيها لفظًا؛ فالدلالة لفظية، ووجه التسمية ظاهر، وإلا أي: وإن لم يكن كذلك؛ فالدلالة غير لفظية كدلالة الخط والعقد والنصب على مدلولاتها، ووجه التسمية ظاهر كذلك، وكل منهما أي: من الدلالتين المذكورتين ثلاث؛ لأنها لا تحقق إلا بتوسط علاقة موجبة إياها، فهي إما الوضع أو الطبع أو لا هذا أو لا ذاك، فإن كانت بواسطة الوضع فوضعية أي: فتكون الدلالة وضعية كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق وكدلالة أشكال الكتابة على الألفاظ، فإن فهم المعنى فيهما بواسطة سبق الوضع الموجب لتصور الموضوع له فيهما ووجه التسمية كذلك ظاهر أو إن كانت بواسطة الطبع فطبيعية يعني إن كان بأحداث طبيعية من الطبائع عروض المدلول فطبيعية كدلالة صوت «أح» على السعال =

.....

= والحمرة والصفرة الحادثتين على الخجل والوجل، فإن إحساسهما يذكر الطبيعة المعلومة المحدثة إياهما عند عروض تلك العوارض الموجب فهمها من ذلك قيل: فيه رد على من قال: إن الطبيعة مختصة باللفظية لكن الحق أن الغير لفظية أيضًا ثلاثة؛ لأن دلالة السعال الذي ليس بلفظ، ودلالة غيره مما ليس بلفظ على مدلوليهما طبيعية؛ فالأقسام ستة لا خمسة،انتهى. وإلا أي: وأن لا يكن بواسطة الوضع أو الطبع بأن لا يكون لأحدهما دخل في تحقق الدلالة لدلالة عقلية كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود لافظة؛ وكدلالة الدخان على النار، فإن الإصغاء للفظ، وإبصار الدخان يذكر أن الحكم العقلي المعلوم المستلزم لحضور تصور الإنسان والنار عند العقل، والمقصود منها ها هنا الدلالة اللفظية الوضعية، وهو جعل اللفظ بإزاء المعنى ليدل عليه لتوقف تمدن بني آدم والاجتماع على معرفة ما في ضمائرهم من الصور الذهنية؛ إذ لا يكون إلا بطريق يسهل الإفادة والاستفادة، وليس هو إلا بواسطة وضع الألفاظ لمعانيها؛ إذ في الخط والإشارات تعسر ومع ذلك لا يفيد في المعقولات، فلمسيس الحاجة إلى ذلك وضعوا ألفاظًا للمعاني ليستعملوها في إظهار ما يريدون إفهامه مما استقر في ضمائرهم، وتعلم بعضهم من بعض ما لا يعلمه؛ فذلك من جملة تدبير الله تعالى لهذا العالم؛ ولذا امتن بذلك عليهم فقال: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ۝٤﴾ [الرحمٰن:٣-٤] وقال: ﴿عَلَّمَ ٱلْإِنسَـٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥﴾ [العلق:٥] وبهذا امتاز الإنسان عن غيره من بني جنسه، وبه كان تسخير باقي أنواع الحيوان له، وكانت به عمارة الأرض بل سعادة الدارين تتوقف عليه، ومن هنا فضل السمع على البصر، وقدم عليه كما ذكر في كلامه تعالى، والمقصود من البحث عنه ها هنا بل في سائر مقدمات الكتب المنطقية هو الدلالة اللفظية الوضعية المعرفة بكون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه معناه للعلم بوضعه، وهي ثلاثة أقسام، وقد أشار رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى تعريفها في ضمن تقسيمها مقدمًا للمطابقة على التضمن، وله على الالتزام على مقتضى الطبع. فقال: ودلالة اللفظ بالوضع على تمام ما وضع له لغة أو شرعًا أو عرفًا أو اصطلاحًا مطابقة تسمى بالمطابقة، وبالدلالة المطابقية لموافقة اللفظ للمعنى بالتمامية من قولهم طابق النعل النعل إذا توافقتا واعتبر البعض قيد الحيثية في هذا التقسيم كما في أمثاله لدفع النقض الشهير باجتماع الدلالات الثلاث في مثل: الشمس، في دلالته على القرص والضوء وعليهما معًا إن وضعت لها، ولا حاجة إليه بجعل القضية مانعة الخلو لا حقيقية، ولا شك أن دلالة كل لفظ مفردًا كان أم مركبًا؛ بسبب تذكر وضعه لمسماه لا يخلو من أن يكون مطابقة أو تضمنًا أو التزامًا؛ لأن الحاصل بتذكر الوضع دائمًا، هو تمام الموضوع له؛ فدلالته عليه مطابقة، وبتبعيته تحصيل الدلالة على الجزء إن كان له جزءًا، وعلى الخارج اللازم له ذهنًا، ثم مثل لدلالة المطابقة بالمثال الشهير لها فقال: كدلالة الإنسان على مجموع الحيوان الناطق فإنها مطابقة وعلى جزئه تضمن أي: ودلالة اللفظ بالوضع على جزء المعنى الموضوع =

.....

= له يقال: لها تضمن وتسمى دلالة تضمنية، ولما كانت دلالة التضمن في بعض الألفاظ الدالة مطابقة مفقودة كالألفاظ الموضوعة للمعاني البسيطة، قيده رَحِمَهُ ٱللَّهُ كغيره بقوله: إن كان له جزء يعني أن ذلك ليس على إطلاقه بل المراد منه ما كان من الألفاظ موضوعًا لمعاني مركبة لا غير كدلالته أي: لفظ الإنسان للعالم بوضعه لمجموع الحيوان الناطق على الحيوان فقط، وكذا على الناطق في ضمن دلالته على المجموع، هو إشارة إلى وجه التسمية؛ وذلك لأن الجزء في ضمن الكل، وداخل فيه؛ فالدلالة عليه تكون ضمنًا لا صريحًا، وعلى خارج يلزمه في الذهن أي: ودلالة اللفظ بالوضع على خارج يلزم ما وضع له لزومًا ذهنيًا؛ إذ المعنى الذي هو خارج عن المعنى الموضوع له أعني ما ليس بعضه، ولا جزئه لا يفهم من لفظ المسمى إلا إذا كان تابعًا له بحيث تقتضي عروض الفهم للمسمى عروضه؛ وذلك لا يتحقق إلا إذا كان مستلزمًا إياه ذهنًا بأن يكون متى حضر كما في النار مع الحرارة التزام ويقال: لها دلالة التزام ووجه التسمية مكشوف ومثل له بقوله كدلالة الضرب على الضارب والمضروب.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حاشيته: عدل عن المثالين المشهورين من قابل العلم للإنسان والزوج للأربعة؛ لأنهما ليس بمطابقتين للمثل على مذهب أهل المعقول من اشتراط اللزوم البين بالمعنى الأخص في الالتزام بخلاف الضارب والمضروب للضرب، فإن الضرب من مقولة الفعل، وهي من الأعراض النسبية من المقولات السبعة المفصلة أي: الحكمة يتوقف تصورها على تصور طرفيها، انتهى.

واعترض عليه بعض المحشين بأن هذا المثال ليس بمطابق للمثل؛ لأن معنى الضارب شخص صدر منه الضرب، ومعنى المضروب شخص وقع عليه الضرب، وهو وإن كان صفة للشخص، ومن مقولة الفعل لكنه جزء من مفهوميهما لا خارج عنهما، فلا يكون مطابقًا للممثل، ولا يخفى عليك أن المتوهم هو ابن أخت خالته لكن كما قيل: (فكم من عائب قولاً صحيحًا وافته من الهم السقيم) إذ الماتن رَحِمَهُ ٱللَّهُ إنما قال: كدلالة الضرب على الضارب والمضروب ولم يقل كدلالة الضارب أو المضروب على الضرب ليرد أن الضرب جزء من مفهوم إحداهما ودلالة الكل على الجزء تضمنية لا التزامية؛ إذ مراده أن دلالة الضرب الذي هو عرض ونسبة بين الضارب والمضروب عليهما التزامية وأما معناه المطابقي فهو الحدث المخصوص كسائر المصادر، فلا غبار في كلامه، وهو ظاهر. واعلم أن دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له هي الدلالة اللفظية الوضعية عند أهل العربية، وأما الباقيتان أعني الدلالة على الجزء، واللازم فليستا من ذلك بشيء بل هي لفظية عقلية من قبيل المجاز، وقد صرحوا بأن المجاز لا وضع له بمعنى أن المعنى المجازي يفهم من اللفظ ولو في بعض الأحيان كما هو مسطور في كتب العربية دلالته، وإن كانت لفظية لكن لا وضع فيها فهي عقلية، وإن أردت تمام البحث عليك بالمطولات إن هذه الرسالة لا تسعه.

وأقسامِ اللفظ، بدأ ببيانها فقال: (**اللَّفْظُ الدَّالُّ**) بالوضع، وهو ما وضع لمعنى (**يَدُلُّ**) يدل بتوسط الوضع (**عَلى**) تمام (**ما وُضِعَ لَهُ بِالمُطَابَقَةِ**) لمطابقته.....

مترادفان على الأرجح، ولا يمنع منه عدم إطلاقها على الله تعالى؛ لأنه من حيث إيهام اللفظ ما لا يجوز عليه من سبق الجهل.

وقيل: يختص المعرفة بالجزئيات والبسائط، وعلى هذا قال: يقال على الله تعالى قطعًا، ولو قال: على الدلالة فقط؛ لكان أولى؛ لأنها محل التوقف بقطع النظر عن كونها ثلاثًا أو لا.

قوله: (وأقسام اللفظ) عطف على **(معرفة أو على الدلالة)** وهو أولى، وقدّم الدلالة على أقسام اللفظ؛ لأن الاستعادة من الألفاظ من حيث معانيها الدالة عليها، والدلالة شرط في الاستفادة، والشرط مقدم، ولأن تسمية اللفظ بالدال متوقف عليها.

قوله: (اللَّفْظُ الدَّالُّ) لعل ذكر الدال لإخراج المهمل، وإلا فهو مستدرك، فتأمل!

قوله: (وهو) أي: اللفظ الدال لا مطلق الدال، ولا مطلق اللفظ، فافهم!

قوله: (ما وضع لمعنى) وهذا هو الوضع العربي، وهو جعل المعنى اللفظ دليلاً على المعنى، أي: جعل اللفظ بإزاء المعنى ومقابله، وفي هذا إشارة إلى أن المراد بالدلالة هنا اللفظية الوضعية، وهي واحدة من أقسام الدلالة الستة؛ لأنها إما لفظية أو غيرها، وكل منهما إما وضعية أو عقلية أو طبيعية، فالوضعية من الأولى ما ذكره المصنف وسيأتي، والعقلية منها كدلالة لفظ المتكلم غير المرئي على حياته، والطبيعية منها كدلالة أخ ـ بفتح الهمزة والخاء المعجمة ـ على التوجع والتحسر، ودلالة أح ـ بفتح أو ضمها والحاء المهملة ـ على وجع الصدر مثلاً، والدلالة الوضعية من غير اللفظية كالخط، والعقد، والنصب، والعقلية منها كدلالة الأثر على المؤثر، والدخان على النار، والطبيعة منها كدلالة حمرة الوجنة على الخجل، وصفرة الوجه على الوجل، أي: الخوف.

ولا يخفى على المتأمل ما بين هذه الدلالات من العموم المطلق أو غيره، ومن تكررت عليه، فليرجع إلى محلها، فتأمل!

أي: موافقته له من قولهم: طابق النعل النعل إذا توافقتا (**وَ**) يدل على جزئه، أي:على جزء ما وُضِع له (**بِالتَّضَمُّنِ**) لتضمن المعنى بجزئه (**إِنْ كَانَ لَـهُ جُزْءٌ**) بخلاف البسيط كالنقطة (**وَعَلَى مَا يُلازِمُهُ**) أي: ما يلازم ما وضع له فِي الذِّهْنِ بِالِالْتِزَامِ؛ لالتزام المعنى أي: استلزامه له سواءٌ لازمه في الخارج أيضًا أم لا .....

قولـه: (أي: موافقتـه له) أي: موافقة كل منهما للآخر؛ فالمفاعلة على بابها، والمراد بها المساواة أخذًا مما بعده، وهو إشارة لوجه التسمية المذكورة، والنعل قبل المهملة: ما يداس فيه مثال، فالمراد بما وضع له جميعه،وهو مراد من عبر بتمامه، فتأمل!

قوله: (إذا توافقنا) بحذف تاء التأنيث، وفي نسخة: بإتيانها.

قوله: (لتضمن إلخ) هو إشارة إلى تقدمها على دلالة الالتزام؛ لأنها خارجة عن المعنى، وإلى وجه تسـميتها بذلك؛ لأن الجزء في ضمن الكل، وقدّم المطابقة على هذه مع أن الجزء مقدم على الكل كما مرّ؛ لأن ذاك من حيث التركيب، وهذا من حيث الجزئية؛ إذ معرفة الجزء من حيث كونه جزء يتوقف على معرفة كله، ولما سيأتي، وقدّمها على الالتزام لما يأتي.

قولـه: (إِنْ كانَ لَـهُ) أي: للمعنـى جـزء أشـار إلى دلالـة المطابقة قد تسـتعمل من غير تضمـن، ولا التزام، فلا يلزم من وجودها وجـود واحدة منهما بدونها، ولا يلزم من أحديهما الأخرى أيضًا كما يأتي، والمراد بالجزء ما له معنى مستقل لو انفرد.

قولـه: (بخلاف البسـيط بالمعنى المقابـل) للتركيب اللفظي لا للتركيـب الطبيعي، ولو قـال: بخـلاف الفـرد؛ لكان أولى، وبذلـك عُلِمَ أن التمثيـل بالنقطة غير مناسـب لإيهامه غير المراد هنا؛ إذ النقطة وضع لا ينقسم حسًّا، ولا وهمًا، ولا عقلاً.

قوله: (إلى ما يلازم ما وضع له مركبًا) كان أولى كما مرت الإشارة إليه.

قوله: (أي: استلزامه له) يفيد أن الملازمة ليست بالجمل.

قوله: (سواء لازمه في الخارج) أولى لو قال: سواء وجد ذلك اللازم في الخارج أولى؛ لكان أنسب بالمراد.

(**كَالْإِنْسَانِ، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الحَيَوَانِ النَّاطِقِ بِالمُطَابَقَةِ، وَعَلَى أَحَدِهِمَا**) أي: الحيوان أو الناطق (**بِالتَّضَمُّنِ وَعَلَى قابِلِ التَّعَلُّمِ وَصَنْعَةِ الْكِتَابَةِ بِالِالْتِزَامِ**) ودلالة العام على بعض أفراده كجاء عبيدي مطابقة؛ لأنه في قوة قضايا بعدد أفراده، أي: جاء فلانٌ وجاء فلان.. وهكذا؛ فسقط ما قيل: إنها خارجةٌ عن الدلالات الثلاث؛ لأن بعض أفراده ليس تمام المعنى؛ حتى تكون دلالته عليه مطابقة ولا جزءًا؛ حتى تكون تضمُّناً، ولا خارجًا؛ حتى تكون التزاماً، بل هو جزئيٌّ؛ لأنه في مقابلة الكلي؛ لأن دلالة العموم من باب الكُلّيّة لا الكل والدلالةُ هي كونُ الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيءٍ آخر، والأول الدال والثاني المدلول، فالدال هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيءٍ آخر، والمدلول هو الذي يلزم من العلم بشيءٍ آخر العلم به، وقد بينتها في «شرح آداب البحث».

قوله: (كَالْإِنْسَانِ) أي: لفظه.

قوله: (وَعَلَى أَحَدِهِمَا) أي: مع ملاحظة المعنى المطابقي، وإلا فهو من المطابقة، فتأمل!

قوله: (وَعَلَى قابِلِ التَّعَلُّمِ إلخ) سيأتي ما يتعلق به.

قوله: (ودلالة العام إلخ) جواب عن اعتراضٍ سيذكره.

قوله: (إنها إلخ) هو مقول قيل: وآخره مقابلة الكلي.

قوله: (لأن دلالة العموم إلخ) هو علة لقوله: سقط، وباب الكلية الحكم على كل فرد، وباب الكل الحكم على الجملة.

قوله: (والدلالة كون الشيء إلخ) فهي وصف دائر بين الدال والمدلول، وقدمها عليهما لما مرّ من توقف التسمية عليها، فهي كالعلة تقدم على المعلول، وقدّم الدال لمثل ذلك، فتأمل!

قوله: (فالدال) أي: عرفًا، وأما لغة فهو المرشد، ويقال له: الدليل كما في بعض النسخ.

قوله: (وقد بينتهما إلخ) وقد علم محصلة مما تقدم.

(**والدَّلَالَـةُ**) تنقسم إلى: (**فِعْلِـيَّـةٌ**) كدلالة الخط والإشارة، (**وعَقْلِـيَّـةٌ**) كدلالة اللفظ على لافظه.

(**وَطَبِيعِيَّـةٌ**) كدلالة الأنين.

(**وَوَضْعِيَّـةٌ**) وهي كونُ اللفظ بحيث متى أُطلق فُهم منه المعنى، وهي المرادة هنا.

ولمَّا كانت الدلالة نسبةً بين اللفظ والمعنى، بل بينهما وبين السامع؛ اعتُبرت إضافتها تارة إلى اللفظ؛ فتفسر بذلك، وتارة إلى المعنى؛ فتفسَّر بفهم المعنى منه، أي انفِهَامِهِ، وتارة إلى السامع؛ فتفسر بفهمه المعنى، أي: انتقال ذهنه إليه، وأَفهَم قوله: إن كان له جزءٌ أنَّ المطابقة لا تستلزم التضمن، وكذا لا تستلزم الالتزام، خلافاً للفخر الرازي.

وأما التضمن والالتزام فيستلزمان المطابَقة ضرورةً، ودلالة المطابقة لفظية؛ .....

قولـه: (والدَّلَالَـةُ) أي: من حيث هي لا بقيد كونها لفظية أو غيرها كما مرّ، ولا يخفى ما في كلامه هنا من الإجمال والإبهام.

قوله: (إلى فِعْلِيَّةٌ الغير لفظية) كما تقدم.

قولـه: (وعَقْلِيَّـةٌ) بمعنى: مـا ليس للوضع، ولا للطبـع مدخل فيهـا إلا بمعنى ما للعقل مدخل فيها؛ لئلا يلزم أن تكون جميع الدلالات عقلية.

قوله: (نسـبة بيـن اللفظ الدال، والمعنى المدلول) أي: أمـر معنوي يتصف به كل منهما وغيرهما، وهو السامع كما سيذكره، فيقال: لفظ ذو دلالة، ومعنى كذلك، وسامع كذلك.

قوله: (فتفسر بذلك المتقدم بحيث متى أطلق إلخ).

قولـه: (بفهـم المعنى منه) أي: يكون ذلـك المعنى مفهومًا، ولو أسـقط لفظ منه؛ لكان أنسـب، ولذلك فسـر فهم المعنى بانفهامه، أي: حصوله، ووجوده، وأشار به إلى تغاير معنى الفهم المتحد تفسيره فيه، وفي السامع بأنه في المعنى ما ذكره، وفي السامع انتقاء هذه إليه.

قوله: (وأفهم إلخ) تقدم ما فيه مع زيادة.

لأنها بمحض اللفظ، والأُخريان عقليتان؛ لتوقُّفهما على انتقال الذهن من المعنى إلى جزئه أو لازمِه.

وقيل: وضعِيتان، وعليه أكثر المناطقة، واللوازم الثلاثة لازم ذهنا وخارجًا، كقابِل العلم، وصنعة الكتابة للإنسان، ولازمٌ خارجاً فقط كسواد الغراب، والزنجي، ولازمٌ ذهناً فقط، كالبصر للعمى، .....

قوله: (لأنها بمحض اللفظ) فيه نظر! لأنه أراد أنه لا دخل للعقل فيها، فقدّم رده وإن أراد أن اللفظ واسطة فيها؛ فالأُخريان كذلك.

قوله: (لتوقُّفهما إلخ) فيه أن المطابقة فيها انتقال الفهم من اللفظ إلى معناه المطابقي.

قوله: (وقيل: وضعيتان) أي: ولفظيتان كما هو صريح كلام المصنف فيما مرّ، والعجب من الشارح في تصنيف هذا القول، وإخراجه من كلام المصنف مع تقديره كلامه فيما سبق قبله.

قوله: (واللوازم) أي: من حيث هي لا بقيد ذهنٍ أو خارجٍ، سواءً كان من اللزوم البين بالمعنى الأخص، وهو الذي يكفي في جزم الذهن به تصور الملزوم فقط كزوجية الاثنين، وفردية الثلاثة أو بالمعنى الأعم، وهو الذي لا يكفي فيه ذلك، بل يحتاج إلى تصور اللازم أيضًا.

قوله: (كقابل العلم وصنعة الكتابة للإنسان) هذا من اللازم البيّن بالمعنى الأعم؛ ولذلك اعترض على المصنف في تمثيله به مع الشارح المعتبِر هنا اللازم البين بالمعنى الأخص، واعتذروا عنه بأنه مثال والمناقشة فيه ليست من دأب المحصلين، هذا وقد اعتبر السيد في الملازمة امتناع الفكاك الملزوم عن اللازم عند تصوره، سواءً جزم العقل بتصوره عند تصور اللزوم أم لا.

قال بعضهم: والأوجه أن هذا من الأخص؛ لأنه يلزم من تصور الإنسان النطق الذي هو بمعنى: الإدراك اللازم منه قبول كل صنيعة، وكل علم فك جزم أن يكون كلام المصنف من أحد هذين القبيلين.

والمعتبر في دلالة الالتزام اللزوم الذهني، كما ذكره المصنف كغيره؛ لأن اللزوم الخارجي، لو جُعل شرطاً لم تتحقق دلالة الالتزام بدونه؛ لامتناع تحقق المشروط بدون الشرط، واللازم باطل، فكذا الملزوم؛ لأن العدم كالعمى يدل على الملَكة كالبصر التزاماً؛ لأن العمى عدم البصر عمَّا من شأنه أن يكون بصيراً مع أن بينهما معاندة في الخارج،.....

قوله: (والمعتبر إلخ) فيه إشعار بموافقة كلام المصنف الموافق لما ذكره السيد المذكور، فتأمله!

قوله: (لو جُعِلَ شرطًا) أي: في دلالة الالتزام.

قوله: (لامتناع تحقق المشروط بدون شرطه) أي: امتناع وجوده حقيقة بدون شرطه؛ لأن الشرط يلزم من عدمه عدم مشروطه، إما صحةً كالعبادات أو كما لا كالمندوبات، أو وجودًا كما هنا؛ لأنه يلزم من فقد اللازم في الخارج عدم وجود دلالة الالتزام على هذا الاعتبار.

قوله: (واللازم) وهو عدم وجود دلالة الالتزام مع عدم اللازم الخارجي باطل؛ لوجودها مع عدمه، فكذا اللزوم، وهو شرط اللزوم الخارجي باطل أيضًا، وأشار إلى دليل البطلان فيهما بقوله: **(لأن العدم إلخ)** وأشار إلى تقدير ذلك الدليل بقوله: **(لأن العمى إلخ)**.

قوله: (يدل على الملكة)[1] أي: دلالة خارجة عن موضوعه لازمة له لا جزء منه، كما

---

(١) قال الشيخ قاضي زاده على برهان الكلنبوي: (وتلك الملكة للنفس) حاصلة (إما بحسب الفطرة الأصلية) السليمة. (كما في صاحب القوة القدسية بالنسبة إلى جميع المطالب، فإن القوة منه لكونها غير كدرة بالخبائث مصونة عن دنس المعاصي يتهيأ لها بأدنى التفات النفس إلى مجهول منها حصوله بلا واسطة أمر خارج. (وأما ممارسة مبادئ الحكم كما في غيره) أي: غير صاحب القوة القدسية، فإنه يحصل له بواسطة الممارسة المذكورة لكن لا في كلها كما كان الأمر في الأول بل: (بالنسبة إلى بعضها) لنقصان القوة منه أو لأنه قد يحصل بالنسبة إلى البعض منها بحسب الفطرة السليمة كما يقع ممن لا يكون بتلك الدرجة من أفراد المؤمنين أو المتريضين. (كالحكم بأن نور القمر مستفاد من نور الشمس بواسطة القياس الخفي الحاصل دفعة عند تكرر مشاهدة اختلافات تشكلاته النورية عند قربه من الشمس وبعده) وأقرب ما يقال في تقرير هذا القياس إنه كلما كان القمر يختلف تشكلاته =

ثـم اللفـظ الدال إِمَا مُفْرَدٌ، وَهُوَ الَّذِي لَا يُـرَادُ بِالجُزْءِ مِنْـهُ دَلَالَـةٌ عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ بألا يكون له جزء، كقي عَلماً، أو يكونَ له جزءٌ لا معنى له.....

قيل، فيلزم أن تكون تضمنية.

قولـه: (ثـم اللفظ الدال) أي: بالوضع كما تقدم دلالة مطابقة، كما يعلم مما بعده سـواء أريـد منها جزء المعنـى المطابقي أو خارجي لازم له كإرادة الضاحك من لفظ إنسـان، وأتى بصريح اللفظ مع جواز الإضمار؛ لدفع توهم رجوع الضمير للدال.

قولـه: (كفّ علمًا) قيّـد بالعلمية ليكون له معنى؛ إذ هو بدونهـا لا معنى له، وليس فعل أمر؛ لأن لفظه له جزء محذوف لعارض، والمحذوف لذلك كالموجود، ويدخل في هذا وما بعده ما ليس لمعناه جزء، وأيضًا كهمزة الاستفهام، وكفّ علمًا للنقطة أو زيد علمًا لها ونحو ذلك؛ فالأقسام ثمانية.

قوله: (أو يكون له) أي: اللفظ جزء، ولكونه من حروف مشددة.

قوله: (لا معنى له) أي: لا يدل على معنى في مسـماه، ومثله ما لا جزء لمعناه، كالنقطة كما مرّ.

= النورية بحسب اختلاف أوضاعه من الشمس قربًا وبعدًا كان نوره مستفادًا من الشمس لكنه يختلف تشكلاته النورية بحسب اختلاف أوضاعه من الشمس قربًا وبعدًا؛ فالنتيجة أن نوره مستفاد من الشمس. ألا ترى أن العقل يحدس هذا القياس، ولا يتردد في حكمه بالاستفادة فعلم أنه يشترط في الحدسيات تقديم ملاحظة هذا القياس على الحكم وإن لم يكن تقدمه لازمًا لفظًا (وهي أيضًا) أي: الحدسيات مثل المجربات (لا تكون يقينية لغير المحدس) لفقدان غلبة اليقين في غيره (إلا بواسطة الاستدلال بذلك القياس الخفي) أو غيره من الأسباب والعلل (وحينئذ) أي: حين عدم كونها يقينية لغيره. (تكون نظرية بالنسبة إليه) أي: إلى غير المتحدس إذ بانتفاء كونها يقينية تعين كونها نظرية بالنسبة إليه. (وإن كانت بديهية بالنسبة إلى المتحدس) والعمدة على ما قيل عند أهل الميزان من هذه الأقسام الستة هي الأوليات؛ إذ لا يتوقف ويتردد فيها إلا ناقص الغريزة كالصبيان والبله، ثم القضايا الفطرية القياس ثم المشاهدات. وأما الثلاثة الباقية أعني: المجربات والحدسيات والمتواترات وإن كانت تعد حجة بالنظر إلى الشخص نفسه لكن لا تعد حجة بالنسبة إلى الغير إلا إذا شاركه في الأمور المقتضية لها من التجربة والحدس والتواتر؛ إذ لا يمكن الإقناع بها في حالة المذاكرة.

(**كَالإِنْسَانِ**) أو لـه جـزءٌ ذو معنى، لكن لا يدل عليـه كعبدِ الله عَلماً لإنسـان؛ لأن المراد ذاتُه لا العبوديـة والـذات الواجـب الوجـود، أو له جزءٌ ذو معنـى دالٌ عليه، لكـن لا يكون مراداً، كالحيوان الناطق عَلماً لإنسان؛ لأن المراد ذاتُه لا الحيوانيةُ والمناطقيةُ.

(**وَإِمَّـا مُؤَلَّـفٌ وَهُوَ الَّذِي لَا يَـكُـونُ كَذلِكَ**) بأن يُـراد بالجزء منه دَلالَةٌ عَلَى جُـزْءِ مَعْنَاهُ (**كَرامِي الْحِجَارَةِ**) لأن الرامي مراد الدلالة على ذاتٍ ثبت لها الرمي والحجارة مرادة الدلالة على جسمٍ معيّن، وقدّم المفرد على المؤلَّف؛ لأنه مقدمٌ طبعاً، .....

قوله: (**كَالإِنْسَانِ**) فإنه ليس حرف من هذه الأحرف دالاً على جزء ومعناه، وهو الحيوانية والناطقية، وكان حق الشـارح جعل هذا من القسـم الذي بعده؛ لكان جزء في التعريف إلا أن يقال: مراده لفظ الإنسان فقط أو لكون ذلك اضمحل معناه كذاته.

قوله: (**ذو معنى**) أي: بحسب أصله قبل جعله علمًا.

قوله: (**وعلمًا لإنسان**) أي: لفرد من أفراد مفهوم هذا اللفظ، فضمير ذاته راجع إليه بهذا الاعتبار، فتأمل!

قوله: (**لا العبودية المفهومة من لفظ عبد**) والذات الموضوع لها لفظ الله.

قوله: (**لأن المراد ذاته**) المشتملة على الحيوانية والناطقية والشخص المشاهد بالبصر.

قوله: (**لا يكون كذلك**) أي: كالفرد، وفسره الشارح بلازمه بقوله: (**بأن يراد إلخ**).

قوله: (**كرامي الحجارة**) لو قال: كغلام زيد مثلاً؛ لكان أولى كما هو ظاهر؛ لأن الرامي لو أسقط لفظ «أل» هنا، وفيما يأتي؛ لكان أولى.

قولـه: (**لـه**) أي: الذات لأنه مذكر، وليسـت تـاؤه للتأنيث، ولذلك أطلـق على الله جل ثناؤه.

وقوله: (**على جسـمٍ معينٍ**) أي: بحسـب وصفه بالرمي، وإلا فالحجر اسـم لجنس غير معين.

فقُدِّم وضعاً؛ ليوافق الوضع الطبع؛ ولأن قيوده عدمية والعدم مقدمٌ على الوجود.

وأراد بالمؤلَّف المركب، فالقسمة ثنائية ومن أراد به ما هو أخص منه؛ فالقسمة عنده ثلاثية: مفردٌ وهو ما لا يدل جزءه على شيء كزيد، ومركَّب، وهو ما لجزئه دلالةٌ على غير المعنى المقصود كعبدِ الله علمًا، ومؤلَّف وهو ما دل جزءه على جزء معناه، والمراد بالإرادة الإرادة الجارية على قانون اللغة حتى لو أراد أحدٌ بألف الإنسان مثلاً معنىً، لا يلزم أن يكون مؤلَّفاً.

والألفاظ الموضوعة للدلالة على ضم شيءٍ إلى آخر ثلاثة: التركيب، والتأليف، والترتيب، فالتركيب ضم الأشياء مؤتلفةً كانت .....

قوله: (وقدّم) أي: المصنف أخذًا مما بعده، ولأن قيوده عدمية، ولا يعارض بأن الوجود أشرف من العدم؛ لاعتقاد هذه بما قبلها؛ ولأن النكات لا تتراحم، فتأمل!

قوله **(به)** أي: بالمؤلف.

قوله: (على شيء على جزء) ومن معناه هذا هو المراد، وكأن الوجه ذكره، ولعله اكتفى عنه بالمثال.

قوله: (ما لجزئه دلالة) أي: يجب ما كان.

قوله: (والمراد بالإرادة) المأخوذة من لفظ يراد.

قولـه: (حتـى لو... إلخ) أي: أردنا بالإرادة ما تقدم حتـى لا يقال: إن هذا المذكور منها ولو أسقط حرف التعريف من الإنسان؛ لكان أولى؛ إذ المقصود ألفه التي هي جزء لفظه.

قوله: (على ضم شيء إلخ) خرج به التصنيف، فإن معناه: التحسين.

قوله: (مطلقًا) أي: عمومًا مطلقًا.

قولـه: (وهـو الترتيب) وذكـر الحيثية للتقييـد، وبالتقدم والتأخر متعلق بنسـبة، والمراد بالعقلية ما للعقل مدخل في ترتيبها، وإن كانت حسية، والألفة المناسبة.

أو لا، مرتبةً الوضع أو لا، فهو أعم من الآخرين مطلقًا.

والتأليف ضمُّها مؤتلفةً سواءٌ كانت مرتبة الوضع كما في الترتيب وهو جعلُها بحيث يُطلَق عليها اسمُ الواحد، ويكون لبعضها نسبةٌ إلى بعضٍ بالتقدم والتأخر في الرتبة العقلية، وإن لم تكن مؤلفة أم لا فهو أعم من الترتيب من وجهٍ، وأخص من التركيب مطلقًا، وبعضهم جعل الترتيب أخص مطلقاً من التأليف أيضًا، وبعضهم جعلهما مترادِفَينِ.

(**وَالمُفْرَدُ**) بالنظر إلى معناه (**إِمَّا كُلِّيٌّ وَهُوَ الَّذِي لا يمْنَعُ نَفْسُ تَصَوُّرِ مَفْهُومِهِ**) .....

قوله: (أم لا) هو مقابل **(سواء كانت إلخ)**.

قوله: (من وجد) أي: عمومًا من وجه، وهو انفراد كل منهما على الآخر في فردٍ.

قوله: (أخص مطلقًا) أي: خصوصًا مطلقًا، فاعتبر في الترتيب الائتلاف دون عكسيه.

قوله: (جعلهما مترادفين) بأن اعتبر في الترتيب التأليف وعكسه.

قوله: (والمفرد إلخ) قيل: سكت عن المؤلف، فلا يعلم حكمه، وردّ بأن مفردات المؤلف من المفرد، فترجع إليه؛ ولذلك لو قال: واللفظ الدال إما كان إلخ؛ لكان أولى، وفيه تأمل!

قوله: (بالنظر إلى معناه) أشار بهذا إلى ما قاله السيد من أن الكلية والجزئية بالذات إنما هي صفة للمعاني دون الألفاظ، ووصف الألفاظ وصف الألفاظ بها مع لعلها تبعًا من تسمية الدال باسم المدلول، كما أن الإفراد والتركيب بالذات صفة للألفاظ، وإنما توصف المعاني بهما تبعًا من تسمية المدلول باسم الدال، فبذلك صح جعل اللفظ مقسمًا للكليات.

قوله: (معلومه) ضميره عائد إلى المفرد وإلى الكلي؛ باعتبار لفظه، فلا يلزم أن يكون للمفهوم مفهوم، وأيضًا التصور إذا أضيف إلى المعاني والمفهومات يكون المراد حصوله نفسه كتصور العلم والجهل؛ ولذلك ترتب عليه أثره، وهو الإدراك، وإن أضيف إلى المحسوسات؛ فيكون المراد حصول صورته لا نفسه كتصور النار؛ ولذلك لم يترتب عليه أثرها كالإحراق.

من حيث إنه متصوَّر (**وُقُوعِ الشَّرِكَةِ فِيهِ**) بحيث يصح حملُه على كل فرد من أفراده (**كَالإِنْسانِ**) فإن مفهومه إذا تُصوِّر لم يمنع من صدقه على كثيرين، سواءٌ وُجِدت أفرادُه في الخارج وتناهت كالكواكب أم لم تتناهَ كنعمةِ الله أم لم توجد فيه؛ لامتناعها في الخارج كالجمع بين الضدين، أو لعدم وجودِها، وإن كانت ممكِنة كجبلٍ من ياقوت وبحرٍ من زئبق، أم وُجِد منها فردٌ واحدٌ، سواءٌ امتنع وجودُ غيره كالإله أي: المعبود بحق .....

قوله: (**من حيث إنه متصوَّر**) أشار إلى أنه ليس المانع من الشركة ذات تصور المفهوم، وإنما المانع هو المفهوم من حيث تصوره، والتصور التنقل، وزاد لفظ نفس لما سيأتي، وذكر التصور؛ لإخراج ما في نفس الأمر.

قوله: (**بحيث إلخ**) أفاد أن هذا معنى الكلي، وأنه المراد من الشركة.

قوله: (**فإن مفهومه**) وهو الحيوانية والناطقية إذا صوّره العقل وجده يتصف به أفراد غير منحصرة كزيد وعمرو وغيرهما، فالمفهوم هو معنى اللفظ لا مفهوم معناه، فافهم!

وشمل كلام المصنف فالمفهوم له بنفسه كالكليات الفرضية مثل: اللا شيء، واللا وجود، واللا إمكان، فعلامَ اشتراكها بين كثيرين لا لنفس تصور مفهومها؛ لعدم صدقها على شيء أصلاً فضلاً عن اشتراكها، وإنما هو لشمول نقائضها لجميع الأشياء، فتأمل!

قوله: (**وتناهت**) أي: حصرت بالعد كالكواكب؛ لأن السيارة سبعة، وكل منزلة أو برج أو صورة فنجومها معدودة أو لم توجد فيه، أي: لم يوجد شيء من أفراده في الخارج، فقوله: (**في الخارج**) من الإظهار في محل الإضمار.

قوله: (**كالجمع بين الضدين**) أي: كالضدين لامتناع اجتماعهما.

قوله: (**أو لعدم**) عطف على (**لامتناعهما**).

قوله: (**ممكنة**) أي: غير واجبة الوجود، وله العدم.

قوله: (**زئبق**) بكسر الزاي، ثم همزة، ثم موحدة، ثم قاف.

قوله: (**أم وُجد**) عطف على وجدت.

إذ الدليل الخارجي قطَعَ عِرقَ الشرِكةِ عنه، لكنه عند العقل لم يمتنع صدقُه على كثيرين، وإلا لـم يفتقر إلى دليـل إثباتِ الوحدانية، أم أمكن كالشـمس أي الكوكب النهـاري المضيء؛ إذ الموجود منها واحد، ويمكن أن يوجد منها شموسٌ كثيرة.

ثم الكلِّي إن استوى معناه في أفراده فمتواطئ كالإنسان، وإن تفاوت فيها بالشدة أو التقدم،.....

قوله: (إذ الدليل إلخ) وعن هذا احترز بقوله: نفس تصوره فيما مرّ.

أي: إن تصـور مفهومـه مجـردًا عما ذكـر يجعله مـن الكلي، ومع ملاحظتـه يجعله من الجزئي.

قوله: (وإلا) أي: لو امتنع صدقه على كثيرين، بل كان متعينًا في فرد لم يحتج إلى دليل الوحدانية لتعينها.

قولـه: (أم أمكـن) عطف على امتنـع، أي: إن وجود أفراده في الخـارج ممكنة، لكنه لم يوجد منها إلا فرد فقط، ومن الكلي ما امتنع وجوده كشـريك الباري عَزَّوَجَلَّ، فجملة أقسـامه ستة كما علم.

قوله: (ثم الكلّي) أي: باعتبار معناه كما أشـار إليه، وهو ينقسـم إلى سـبعة أقسام أيضًا؛ لأنه إما أن يتحد معناه أو لا، والأول سيذكره، والثاني إن وضع لفظه لكل من معانيه، فمشترك كالعيـن المبصـرة والذهب وغيرهما، وإن وضع لمعنى، ثم اشـتهر في غيره، فإن هجر الأول فمنقـول، إما شـرعًا الصـلاة والصوم فـي المعاني المخصوصـة، وإما عرفًا خاصًـا كالفاعل والمفعول، وإما عرفًا عامًا كالدابة، وإن لم يهجر الأول، فإن استعمل فيه فحقيقة أو في الثاني فمجاز.

قوله: (فمتواطئ) أي: متوافق؛ لتوافق معناه في أفراد خمسين كالإنسان لزيد وعمرو.

قوله: (بالشدة) ويقال لها: الأولوية.

قوله: (والتقدم) ويقال لها: الأولية.

فمشكِّك كالبياض فإن معناه في الثلج أشد منه في العاج، والوجود فإن معناه في الواجب قَبلَه في الممكن، وأشد منه فيه.

(**وَإِمَّا جُزْئِيٌّ وَهُوَ الَّذِي يَمْنَعُ نَفْسُ تَصَوُّرِ مَفْهُومِهِ ذلِكَ**) أي: وقوع الشركة فيه (**كَزَيْدٍ عَلَمًا**) فإن مفهومه من حيث وضعه له إذا تصور منع ذلك، ولا عبرة بما يعرِض له من اشتراكٍ لفظي، وقدَّم الكلِّي على الجزئي؛ لأن قيوده عدمية نظير ما مر؛ ولأنه المقصود بالذات عند المنطقي؛ لأنه مادة الحدود والبراهين والمطالِب بخلاف الجزئي.

قوله: (فمشكِّك) لأن الناظر فيه يشك في تساوي أفراده وعدمه، وبقي ما تعدد لفظه دون معناه، وهو الترادف.

قوله: (والذي يمنع إلخ) ويقال: هو الذي يحصل في تجدده تجدد صورة غير التي قبلها والكلي بخلافه.

مثاله: إذا رأينا زيدًا بتشخصاته حصل منه صورة في الذهن، فإذا رأينا عمرو كذلك حصل صورة أخرى، وهكذا بخلاف ما إذا لاحظنا الحيوانية والناطقية في زيد عند رؤيته، ثم لاحظناها كذلك عند رؤية عمرو لم يحصل لنا صورة أخرى غير الأولى؛ فالأول جزئي، والثاني كلي.

قوله: (كزيد علمًا) فلو لم يكن علمًا، فهو من الكلي؛ لأنه مصدر.

قوله: (وأن مفهومه) وهو حصول صورته مع تشخصاته في الذهن لأنه الموضوع له.

قوله: (بما يعرِض له) أي: لزيد باعتبار لفظه.

قوله: (قيوده الأولى) قيّده؛ لأنه واحد.

قوله: (ولأنه المقصود بالذات) بخلاف الجزئي، فإنه يقصد الإيضاح مثال أو نحو ذلك، وأشار بقوله: **(لأنه مادة الحدود إلخ)** إلى بيان ذلك القصد، وأيضًا أن الكلي جزئي

(**وَالْكُلِيُّ: إِمَّا ذَاتِيٌّ وَهُوَ الَّذِي يَدْخُلُ فِي حَقِيقَةِ جُزْئِيَّاتِهِ كَالحَيَوَانِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ**) فإنه داخل فيهما؛ لتركب الإنسان من الحيوان والناطق والفرس من الحيوان والصاهل.

من الجزئي، فإن مفهوم إنسان جزء من مفهوم زيد، والجزء مقدم على الكل؛ ولذلك كان وجه التسمية بالكلي والجزئي أن الكل جزء، ولكل واحدٍ من أفراده وكلية الشيء بالنسبة إلى جزئياته، فيكون الجزء كل وعكسه، والشيء يسمى بما ينسب إليه، فتأمل!

قوله: (والكُلّ إمَّا ذَاتيٌّ إلخ) قدّم الذاتي؛ لتوقف العرضي عليه، ولأنه جزء، والحقيقة وحقيقة الشيء ذاته، ولأن مفهوم الذاتي وجودي ومفهوم العرضي عدمي، وسكت عن تقسيم الجزئي مع أنه قسم من المفرد؛ لعدم وجود التقسيم فيه؛ لأنه أن نسب إلى كلي كان عرضيًا له أو إلى جزئي آخر كان مباينًا له أو مساويًا له، فلا يكون داخلاً، ولا خارجًا، فتأمل!

قوله: (كالإنْسَانِ والفَرَسِ) هما بيان للجزئي المذكور، وهما من الجزئي الإضافي والنوعي، واختار ذلك على التمثيل بالجزئي الحقيقي كزيد للإشارة إلى أن الكلي إذا كان داخله تحت كلي أعم منه يقال له: جزئي له، فإن الإنسان أخص من الحيوان، فتأمل[1]!

---

(١) قال الشيخ قاضي زاده على برهان الكلنبوي: (كالإنسان والفرس) وقد تكون بين غيرهما. (كعين أحد المتساويين مع نقيض الآخر) كالإنسان واللا ناطق. (وعين الأخص المطلق مع نقيض الآخر) كالإنسان واللا حيوان. (وبين نقضيهما) أي: المتساويين. (مباينة جزئية) وذلك لأن نقيض كل من المتباينين يصدق بدون نقيض الآخر، كما يصدق مع عين الآخر، والمباينة الجزئية هو أن يتفارقا في الجملة، وهو العموم من وجه فمرجعه إلى سالبتين جزئيتين كقولنا: بعض الحيوان ليس بأبيض، وبعض الأبيض ليس بحيوان أو لم يتصادقا في شيء أصلاً، وهو التباين الكلي ومرجعه إلى سالبتين كليتين كقولنا: لا شيء من الإنسان بفرس ولا شيء من الفرس بإنسان، كذا قالوا، وقد أشار رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: (هي أعم من المباينة الكلية) وذلك لوجودها بدونها في ضمن العموم والخصوص من وجه فكلما وجدت وجدت من غير عكس. (كما في نقيض المتناقضين) تمثيل للمباينة الكلية وقيد له، وإشارة إلى المثال بقوله: (كالإنسان واللا إنسان) فإنه لا شيء من الإنسان باللا إنسان وبالعكس. (ومن العموم من وجه) أي: وأعم أيضًا من العموم من وجه. (كما في نقيض المتضادين وأمثالهما) وهو في التنظير والتمثيل كنظيره. (وإن لم يكن بينهما) أي: المفهومين. (تصادق ولا تفارق =

(**وَإِمَّا عَرَضِيٌّ وَهُوَ الَّذِي يُخَالِفُهُ**) أي: لا يدخل في حقيقة جزئياته (**كَالضَّاحِكِ بِالنِّسبَةِ إِلَى الإِنسَانِ**) لِمَا مرّ أنه مركبٌ من الحيوان والناطق، فالضاحك خارج عنه.

قوله: (**إِمَّا عَرَضِيٌّ**) سمي بذلك؛ لأنه عارض للذات.

قوله: (**يُخَالِفُهُ**) لو قال: يناقضه؛ لكان صوابًا، فإن الخلافين قد يجتمعان، وهو لا يتصور هنا، والضدين قد يرتفعان، وهو لا يصح هنا كذلك، والنقيضان لا يجتمعان، ولا يرتفعان.

قوله: (**أي: لا يدخل إلخ**) تفسيره هذا مراعاة لكلام المصنف، وكان وجه التفسير في الأول أن يقال: ما كان جزءًا من حقيقة أفراده، وفي الثاني ما ليس جزءًا منها، وعلى ما ذكره فإضافة الحقيقة إلى الجزئيات من إضافة الكل إلى أجزائه، فتأمل!

= كليان) عطف على قوله إن كان بينهما تصادق في الواقع أي: هذا إن كان بينهما تصادق كلي أو تفارق كذلك، وأما إذا لم يكن بينهما شيء من المذكورين. (بل جزئيّان) أي: كان بينهما تصادق وتفارق جزئيان. (من الجانبين) فتلك النسبة هي نسبة العموم والخصوص من وجه، وهي النسبة الرابعة من النسب الأربع، وقد أشار إلى ذلك بقوله: (فأعم وأخص من وجه كالإنسان والأبيض) وكون النسبة بينهما من هذا القبيل ظاهر لتصادقهما في زيد الرومي، وافتراق الأول في عمرو الزنجي، وافتراق الثاني في هذا القرطاس، وأشار إلى عدم الانحصار في العينين بقوله: (وكعين الأعم المطلق) كالحيوان. (مع نقيض الأخص) كاللا إنسان. (وبين نقيضيهما مباينة جزئية) أي: بين نقيض الأعم والأخص من وجه مباينة جزئية. (وهي أعم) من المباينة الكلية. (أيضًا) أي: كالتي بين نقيض المتباينين. (إذ بين نقيض مثل الحيوان واللا إنسان) وهما اللا حيوان وإنسان. (مباينة كلية)؛ إذ لا يصدق على شيء من أفراد الأول أنه الثاني، وكذا العكس. (وبين نقيض مثل الإنسان والأبيض) أي: مما كان مثله مما يكون فيه النسبة بالعموم والخصوص من وجه ونقيضاهما اللا إنسان واللا أبيض؛ إذ بينهما (عموم) وخصوص؛ لاجتماعهما في البقرة السوداء مثلاً، وافترق الأول في القرطاس وافترق الثاني في الزنجي، هذا والضابط الجيد للنسب الأربع ما ذكره بعضهم، وهو أن كل مفهومين يصدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الآخر فهما متساويان، وكل مفهوم يصدق على كل أفراد الآخر، وعلى غيره من غير عكس، فهو أعم من الآخر، وكل مفهوم يصدق الآخر على كله، وعلى غيره من غير عكس، فهو أخص من الآخر، وكل مفهومين لا يصدق إحداهما على شيء مما يصدق عليه الآخر فهما متباينان، وكل مفهومين لا يصدق واحد منهما على كل الآخر، بل يصدق أحدهما على بعض الآخر، وعلى غيره وبالعكس فبينهما عموم وخصوص من وجه.

وعلى هذا فالماهية عرضية، وقد يطلق الذاتي على ما ليس بعرضي؛ فتكون الماهية ذاتية.

واعترض بأن الذاتي منسوبٌ إلى الذات، فلو كانت ذاتية؛ لزم نسبة الشيء إلى نفسه، وأجيب بأن هذه التسمية اصطلاحية لا لغوية، وبأن الذات كما تُطلق على الحقيقة تُطلق على ما صدَقها، ويمكن نسبة الحقيقة إلى ما صدقها، ثم أَخذ في بيان الكُلِّيّات الخمس.

وبدأ الذاتي منها فقال: .....

قوله: (وعلى هذا) أي: تفسير الذاتي والعرضي المذكور.

قوله: (فالماهية) أي: هي التي الذات عرضية، وبعضهم جعلها قسمان لنا، لا ذاتية، ولا عرضية، وهو مردودٌ باتفاقهم على خلافه.

قوله: (وقد يطلق الذات إلخ) يستفاد من ذلك أن للذاتي تفسيرين: **أحدهما**: ما كان داخلاً، **والثاني**: ما ليس بخارج، وليس للعرضي إلا تفسير واحد، وهو الخارج فقط.

قوله: (واعترض على كونها ذاتية) من حيث التعبير.

قوله: (بأن هذه التسمية اصطلاحية) أي: عند المنطقيين، ولا مساحة في الاصطلاح.

قوله: (وبأن الذات) هو جواب آخر، ومحصله أنه من نسبة الشيء إلى أفراده المتكثرة التي هي الماصدق المذكورة، وبالجملة يتعين أن الماهية من الذاتي؛ لئلا يلزم إخراج النوع من الكليات الثاني مع أنه منها كما يذكره المصنف.

قوله: (ثم أخذ) أي: شرع في أحكام الكليات الخمس، وهو المبحث الثاني من هذا المؤلف في بيان الكليات، أي: بيان حقائقه يتعمد بذكر رسومها وتقديم الذاتي منها لكل ما تقدم، وإنما كانت المذكورات رسومًا؛ لأنها ليست بأجزاء الحقيقة، وسيأتي ما فيه، وكانت خمسًا؛ لأن الشيء إما خارج عن الحقيقة أو لا.

الأول: العرض، وهو مختص بحقيقة أول الأول الخاصة.

(**وَالذَّاتِيُّ إِمَّا مَقُولٌ فجَوَابِ مَا هُوَ بِحَسَبِ الشَّرِكَةِ المحضَةِ. كَالحَيَوَانِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى**) أنواعه نحو: (**الإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ، وَهُوَ الجِنْسُ**) لأنه إذا سئل من الإنسان والفرس بـ:ما هما؟ كان الحيوان جوابًا عنهما؛ لأنه تمام ماهيتهما المشتركة بينهما، وإذا سئل عن كل منهما؛ لم يصح أن يكون جوابًا عنه؛ لأنه ليس بتمام ماهيته، فلا يجاب به بل بتمامها،.....

والثاني: العرضي العام، وغير الخارج، إما تمام الحقيقة أو جزء منها، الأول النوع، والثاني إما مميز للشيء عن غيره أو لا، الأول الفصل، والثاني الجنس.

قوله: (**وَالذَّاتِيُّ**) بمعنى: ما ليس خارجًا عن الحقيقة، فيكمل النوع كما تقدم.

قوله: (**مَقُولٌ**) أي: لفظ يصلح أن يكون باعتبار معناه أنه يقع جوابًا عن السؤال بـ«ما»، والحاصل أن المسؤول عنه إما أن يكون ما يميز الشيء عن غيره أو بما يعين حقيقته أو لا، ولا، فالأول: الفصل والخاصة، والسؤال عنهما بأي شيءٍ هما؛ إذ المعنى بأي صفة يتميز عن غيره.

والثاني: الجنس والنوع، إذ السؤال عن هيئتهما.

والثالث: العرضي العام، وليس فيه واحد مما ذكر، فلم يقع في جواب شيء مما ذكر.

قوله: (**المحضَةِ**) أي: الخالية عن التمييز، إذا سئل عن الفرس والإنسان، أي: عنهما معًا، ولو مع غيرهما كالحمار.

قوله: (**جوابًا عنهما**) أي: عن السؤال المفهوم، ومن سُئل لكان أنسب.

قوله: (**وإذا سئل عن كل منهما**) أي: عن أحدهما منفردًا عن الآخر، ولو عبر بهذه العبارة؛ لكان واضحًا، وضمير عنه، وماهيته وتمامه راجع لـ«كل»، وضمير «به» عائد للحيوان.

قوله: (**بتمامه**) أي: بتمام ماهيته، ويحتمل رجوع ضميره للماهية باعتباره ماهية له، وفي نسخة: (**بتمامها**) فلا حاجة إلى تأويل.

وتمامها في الأول الحيوان الناطق، وفي الثاني الحيوان الصاهل، والمسؤول عنه بما منحصرٌ في أربعة في واحد كلي، نحو ما الإنسان؟ وواحد جزئي نحو ما زيد؟ وكثير متماثل الحقيقة، نحو: ما زيد وعمرو وبكر؟ وكثير مختلفها، نحو ما الإنسان والفرس والشاة؟ والجواب عن الأربعة منحصرٌ في ثلاثة أجوبةٍ؛.....

قوله: (وتمامها في الأول) أي: تمام ماهية الإنسان.

قوله: (والمسؤول عنه بما) أي: يقع السؤال بما عن أربعة أشياء.

قوله: (في واحد كلي) أي: في لفظ كلي باعتبار معناه كما مرّ.

قوله: (وفي واحد جزئي) أي: في لفظ جزئي باعتبار معناه، وذكره استطراد لتمام التقسيم؛ إذ الكلام هنا في الكليات.

قوله: (نحو ما زيد) اعترض بأن الجزئي الحقيقي لا يكون مقولة، ولا محمولاً على جزئي أصلاً؛ لأن المحمولات إنما هي المفهومات الكلية.

وأجيب بأن الحمل في الجزئي إنما هو بحسب الظاهر، وإنما الحمل في الحقيقة واقع في كلي؛ إذ قولنا: هذا زيد إنما هو باعتبار محذوف كلي، والأصل هذا مسمى زيدًا، وصاحب اسم زيد، لكنه انحصر في هذا الجزئي.

وأجاب بعضهم بأن الجزئي له وجود أن أحدهما في الخارج بتشخصه، وذلك لا يصح فيه ما ذكره، وثانيهما في العقل؛ بناءٌ على ما ذهب عليه المتأخرون المبني عليه تقسيم المفرد في كلام المصنف السابق من أن العقل مدرك للكليات بلا واسطة، وللجزئيات بالآلات، وبهذا المعنى يصح أن يقع مقولاً ومحمولاً، فتأمل!

قوله: (وكثيرًا) أي: وفي كثيرٍ متماثل من حيث الحقيقة، وفيه ما في الذي قبله.

قوله: (وكثير مختلفها) أي: عن حقائق مختلفة.

قوله: (منحصر في ثلاثة أجوبة) فيه نظر! لأنه إن أراد ما ذكره من الأمثلة، فله جوابان

لاشتراك الثاني والثالث في جواب واحد.

(**وَيُرْسَمُ**) الجنس (**بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ**) دخل فيه سائرُ الكُلِّيّات.

(**مَقُولٌ عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِين بِالحقائِقِ**) خرج به القول؛ لأنه مقولٌ على كثيرين (**فِي جَوَابِ مَا هُوَ**) خرَج به الفصلُ، والخاصةُ، والعرضُ العام؛ إذ الأولان إنما يقالان في جواب أيُّ شيءٍ هو، والثالث لا يقال في جوابٍ أصلاً؛ لأنه ليس ماهيّةً لما هو عرضٌ له حتى يقال في جواب ما هو، ولا مميِّزاً له حتى يقال في جواب أيُّ شيءٍ هو.

لاتفاق الثلاثة: الأول في جواب واحد، وإن أراد حسب الواقع فهي أربعة نحو: ما الفرس، وما يعفو أو اسم لحمار معين، وما زيد وعمرو، وما الفرس والشاة، فتأمل!

قوله: (لاشتراك الثاني والثالث) وهما السؤال عن الجزئي الحقيقي منفردًا في الثاني ومتعددًا في الثالث.

قوله: (في جوابٍ واحد) أي: في اتحاد الجواب بحسب حقيقتهما المسؤول عنها، فتأمل!

قوله: (ويرسم الجنس) أي: يفرق ويميز عن غيره بألفاظ باعتبار معانيها مشتملة على الجنس والفصل.

قوله: (دخل فيه سائر الكليات) أي: شمل جميعها، ولم يدخل فيه الجزئي كما يأتي، وعلم من ذلك الدخول أن الكلي جنس، وقد أخذه في تعريف الجنس، فيلزم أن يكون للجنس جنس، ومن المقرر أن الجنس المطلق أعم من جنس الجنس مع أن الأمر هنا بالعكس.

وقد يجاب بأن الكلي أعم لصدقه على بقية الكليات، وأخص من حيث كونه جنس، فلا منافاة، فتأمل!

قوله: (على كثيرين بحسب تناوله لها عقلاً بمفهومه خرج له) أي: بقوله: **(مختلفين بالحقائق)**.

وأما الجزئي: فلم يدخل في الكلِّي حتى يُحتاج إلى إخراجه بمقولٍ على كثيرين كما زعَمه جماعة.

والجنسُ أربعةُ أقسام: عالٍ وهو الذي تحته جنس وليس فوقه جنس كالجوهر على القول بجنسيته، ومتوسط، وهو الذي فوقه جنس وتحته جنس كالجسم النامي، وسافل وهو الذي فوقه جنس وليس تحته جنس كالحيوان؛ لأن الذي تحته أنواع لا أجناس، .....

قوله: (وأما الجزئي فلم يدخل في الكلِّي) أي: ولا يقال: إنه خرج به؛ لأن شأن الجنس الإدخال، وفيه إشارة إلى أن لفظ مقول مستدرك؛ لأنه بمعنى: الكلي، فهو بيان المعنى الكلي في الواقع؛ ولذلك قالوا: أن ذكره لبيان الموصوف بكثيرين الواقع وصفًا محتاجًا إليه؛ لأجل وصفه بمختلفين المتعين ذكره؛ للإخراج به، فتأمل!

قوله: (عال) ويقال له: جنس الأجناس، وهذا واحد من الأربعة.

قوله: (على القول بجنسية) لشموله لكل جسم مؤلف من الطول والعرض والعمق المتألفة من الأسطحة المتألفة من الخطوط المتألفة من المنقطة؛ إذ السطوح ما له طول وعرض فقط، والخط ما له طول فقط، وليس المنقطة شيء من الثلاثة، وكلها جواهر وجودية عند المتكلمين.

وقال الحكماء: إنها أعراض؛ لأن النقطة عبارة عن نهاية الخط، والخط نهاية السطح، والسطح نهاية الجسم، وعلى القول الآخر أن الجوهر ليس جنسًا، ويعبر عنه بالعقل المطلق، وبالجوهر الفرد الذي لا ينقسم طولاً ولا عرضًا، ولا حمقًا ولا حسًّا، ولا وهمًا ولا عقلاً الذي هو الجواب الموجود، ومحل بسط ذلك كتب الحكمة، ومتوسط وهو الثاني من الأربعة، وهو جنسان مطلق الجسم، والجسم النامي، وإليه أشار بقوله: بالكاف.

قوله: (وساقط) وهو الثالث من الأربعة المذكورة في كلامه، والرابع في كلامهم لرفضهم الرابع الآتي في كلامه لما يأتي فيه.

قوله: (وسافل) وهو الجسم النامي المتحرك المعبر عن مثاله بالحيوان، وسيأتي لذلك مزيد بيان في النوع.

ومنفردٌ وهو الذي ليس فوقه جنس، وليس تحته جنس.

قالوا: ولم يوجد له أمثال: (**وَإِمَّا مَقُولٌ فِي جَوَابِ مَا هُوَ بِحَسَبِ الشَّرِكَةِ وَالخُصُوصِيَّةِ مَعًا كَالْإِنْسَانِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى**) أَفْرَادِهِ نَحْوَ: (**زَيْدٍ وَعَمْرٍو وَهُوَ النَّوْعُ**) لأنه إذا سُئل عن زيدٍ وعمروٍ بـما هما؟ كان الإنسان جواباً عنهما؛ لأنه تمام ماهيّتِهما المشترِكة بينهم، وإذا سُئل عن كلِّ واحدٍ منهما؛ كان الجواب ذلك أيضاً؛ لأنه تمامُ ماهيتِه المختصة به.

(**وَيُرْسَمُ**) النوع (**بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ**) دخل فيه سائر الكليات مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة خرج به الجنس (**فِي جَوَابِ مَا هُوَ**) خرج به الفصل والخاصة والعرض العام، مع أن الثالث يخرج بما.....

قوله: (ومفرد) أي: منفرد بدليل تفسيره بقوله: **(ليس فوق جنس، ولا تحته جنس)**.

قوله: (قالوا: ولم يوجد له) ومثال هذه صيغة بتراء مما قالوه، ومفادها وجود مثاله، وقد مثل له بعضهم بالعقل؛ بناءً على أن الجوهر جنس له، وأن بقية العقول أشخاص له تحته.

قوله: (كأن المناسب في الأجناس أن يقدم السافل، ثم المتوسط، ثم العالي) لأن التعبير فيها التصاعد؛ لأنا إذا فرضنا مبنيًا وفرضنا له جنسًا، فهولا يكون إلا فوقه، وإذا فرضنا للآخر جنسًا، فلا يكون إلا فوقه، وهكذا، فتأمل!

قوله: (بِحَسَبِ الشَّرِكَةِ والخُصُوصِيَّةِ) أي: أن يكون السؤال واقفًا بلفظ أفراد يشتمل مفهومها على شيءٍ مشترك بينها، وعلى فرد مخصوص من نوع ليشتمل مفهومه على حقيقة شيء لا يشاركه غيره فيه.

وأشار بقوله: **(معًا)** إلى أن المسؤول عنه مشتمل على الجواب الواحد لو وقع السؤال عنها معًا، والمراد بالمعية مطلق الاجتماع.

قوله: (عن كلٍّ منهما) أي: عن أحدهما كما تقدم.

قوله: (لأنه تمام ماهيته المختصة به) فيه إشارة إلى عدم اختيار الشخصيات.

قوله: (بالعدد) مستدرك.

خرج به الجنس أيضًا، لكن الأنسب إخراجه بما خرجت به الخاصة؛ لتشاركهما في العرضية والنوع قسمان: إضافي وهو المندرج تحت جنس، وحقيقي وهو ما ليس تحته جنس كالإنسان، فبينهما عمومٌ وخصوص من وجه؛ فيجتمعان في نحو الإنسان، فإنه نوع إضافي؛ لاندراجه تحت جنس وهو الحيوان، وحقيقي؛ إذ ليس تحته جنس، وينفرد الإضافي بنحو الجسم النامي فإن فوقه جنس وهو الجسم المطلق، وتحته وهو الحيوان، وينفرد الحقيقي بالماهية البسيطة كالعقل المطلق عند الحكماء على القول بنفي جنسية الجوهر.

(وَأَمَّا غَيْرُ مَقُولٍ فِي جَوابِ مَا هُوَ، بَلْ هُوَ مَقُول في جَوَابِ أَيُّ شَيْءٍ هُوَ فِي ذَاتِهِ) .....

قوله: (خرج به) أي: بما هو قوله مع أن الثالث، وهو العرض العام.

قوله: (لكن الأنسب إلخ) يقال عليه: لا معنى لإخراج كما مرّ في كلامه.

قوله: (والنوع) أي: من حيث هو قوله: **(إضافي)** وهو الجسم النامي والحيوان.

قوله: (وحقيقي) وهو الإنسان، ويقال له: نوع الأنواع، فبينهما عموم من وجه إلخ.

حاصله أن الجوهر على القول بجنسيته كما هو جنس فقط، والنوع الجسم نوع بالنسبة للجسم له، وجنس بالنسبة للجسم النامي، وجنس بالنسبة للجسم، وجنس بالنسبة للحيوان، وهو نوع بالنسبة للجسم النامي، وجنس بالنسبة للإنسان، والإنسان نوع فقط، فقد انفرد الجوهر بالجنسية، والإنسان بالنوعية.

فقوله: (وينفرد الجميع إلخ) غير محتاج إليه مع ما فيه من التكلف والاختلاف؛ ولذلك قال بعضهم: إن التمثيل بالماهية البسيطة غلطٌ وسهوٌ، لأنها ليست مندرجة تحت جنس، فليست من النوع الإضافي في الذي الكلام فيه، فتأمل!

قوله: (وأَمَّا غَيْرُ مَقُولٍ إلخ) هو توطئة لما بعده.

قوله: (في ذاتِهِ) هو كما قيل: مستدرك؛ لأن التقسيم للذات كما مرّ، وأما في رسمه الآتي، فهو قيد لا بد منه في خصوص كونه فصلاً كما أن في عرضه الآتي، قيّد لخصوص

أي جوهره (**وَهُوَ الَّذِي يمُيِّزُ الشَّيْءَ**) ولو في الجملة (**عَمَّا يُشَارِكُهُ فِي الجنسِ كَالنَّاطِقِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الإِنْسَانِ، وَهُوَ**) أي: المقول في جواب ذلك (**الْفَصْلُ**) وذلك؛ لأنه إذا سئل عن الإنسان بـ:أي شيء هو في ذاته؟ كان الناطق جوابًا عنه؛ لأنه يميزه عما يشاركه في الجنس، وتبع في اقتصاره على قوله في الجنس المتقدمين بناءً على أن كل ماهية لها فصل؛ فلها جنس.

وذهب المتأخرون إلى زيادة أو في الوجود، ومبنى الخلاف على جواز تركب الماهية من أمرين: متساويين وعدمه، فمن جوز تركبهما من ذلك؛ زاد ما ذكروا ومن لا فلا.

(**وَيُرْسَمُ**) الفصل (**بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ**) دخل فيه سائر الكليات.

(**يُقَالُ عَلَى الشَّيْءِ فِي جَوَابِ أَيُّ شَيْءٍ هُوَ فِي ذَاتِهِ**) خرج به الجنس والنوع؛ لأنهما

كونه خاصةً، وإذا أطلق السؤال يقدم ذكرهما جاز التمييز بأيهما كان؛ لأن المراد مطلق التمييز.

قوله: (أي: جوهره) هو تفسير لذاته؛ لبيان ترادفهما.

قوله: (ولو في الجملة) ساقط من غالب النسخ، وسيعلم المراد من ذكر الشارح الفصل البعيد.

قوله: (الفَصْلُ) يعني الفاصل، وسمي بذلك؛ لأنه يفصل الماهيات عن بعضها.

قوله: (وتبع) أي: المصنف في اقتصاره إلخ، وهو الراجح المعتمد؛ بناءً على أن كل ماهية لها جنس، فلها فصل اتفاقًا.

قوله: (وذهب المتأخرون إلى زيادة أو في الوجود) لأن الماهية إذا أشارت أجزاؤها لم يميزها إلا وجودها في الخارج.

قوله: (من أمرين أو أكثر).

قوله: (متساويين) ويسمى كل منهما فصلاً على هذا القول.

قوله: (وعدمه) أي: عدم جواز ذلك التركيب، **(فمن جوّز تركبها)**، أي: الماهية من

يقالان في جواب: ما هو؟ والعرض العام؛ لأنه لا يقال في الجواب أصلًا كما مرّ.

والخاصة؛ لأنهما إنما تميز الشيء في عرضه لا في ذاته.

والفصل قسمان: قريب وهو ما يميز الشيء عن جنسه القريب كالناطق بالنسبة إلى الإنسان، وبعيد وهو ما يميز الشيء في الجملة عن جنسه البعيد كالحساس بالنسبة إلى الإنسان.

ذلك المذكور من الأمرين المتساويين احتاج إلى أن يزيد في الوجود، فيقول: وهو الذي يميز الشيء عما سواه في الجنس أو في الوجود، وأشار المتقدمون إلى بطلان مذهب المتأخرين بأن الجزأين المتساويين، إما ألا يحتاج أحدهما إلى الآخر أو يحتاج، **والأول**: محال الضرورة؛ لعدم قيام الماهية بدون بعض أجزائها، **والثاني**: إما أن يحتاج كل من الجزأين إلى الآخر، أو يحتاج أحدهما إلى الآخر فقط.

والأول محال للزوم الدور، والثاني باطل؛ لأنه ترجيح بلا مرجح.

وأجاب المتأخرون بأن الاحتياج قد تختلف جهته، فلا يلزم ما ذكرتم، وبأن ما ذكرتم إنما يأتي في الماهيات الخارجية الذهنية التي هي المعتبرة في هذا الفن، فلا محذور، فتأمل!

قوله: (خرج به) أي: المذكور بقوله، أي: شيء هو في ذاته.

قوله: (والفصل) أي: من حيث هو قوله قسمان من حيث القرب والبعد، وقسمان أيضًا من حيث إنه مقوم ومقسم؛ لأنه يقوم حقيقة ما هو منه، ويجعل غيره قسمًا له كالناطق للإنسان والفرس قريب، سمّي بذلك؛ لكونه يميز الجنس القريب كما ذكره، وعكسه بعكسه، وكل منهما يصح أن يقع جوابًا عن الإنسان، أي: شيء هو في ذاته، ومنه مآله الأبعاد الثلاثة، فإنه يميز الإنسان عما يشاركه في الجوهرية، وقد يخص السؤال بأمر خاص نحو: زيد والإنسان، أي: الحيوان، فجوابه بالفصل الذي يميزه عما يشاركه في الجنس الذي أضيف إلى «أي» فتأمل!

قوله: (فإن قلت: يلزم أن من الجواب بالفصل البعيد).

فإن قلت: يلزم أن يكون الجنس فصلاً؛ لأنه يميز هذا التمييز.

قلت: لا إن أتى به في جواب: أي شيء هو فى ذاته؟ بخلاف ما إذا أتى به في جواب: ما هو؟ فله اعتباران بحسب السؤال، ثم ثنى بالعرضي فقال:

(**وَأَمَّا الْعَرَضِيُّ فَإِمَّا أَنْ يمْتَنعَ انْفِكاكُهُ عَن المَاهيَّةِ، وَهُوَ الْعَرَضُ اللَّازِمُ**) كالضاحك بالقوة بالنسبة إلى الإنسان (**أَوْ لا يمْتَنعَ**) انفكاكه عنها.

(**وَهُوَ الْعَرَضُ المُفَارِقُ كَالضَّاحِك بِالفِعْلِ بِالنِّسْبَةِ إلى الإِنْسانِ**).....

قوله: (أن يكون الجنس فصلاً) أي: أن يقع الجنس مميزًا.

قوله: (لأنه يميز هذا التمييز) أي: الذي هو في الجملة.

قوله: (لا بعد فيه) أي: في وقوع الجنس مميزًا بالاعتبار الذي ذكره قوله، ثم ثنى بالعرضي، أي: أتى به ثانيًا بعد الذاتي المبدوء به كما مرّ.

قوله: (يَمْتَنِعُ انْفِكاكُهُ) إما في الذهن كالزوجية للأربعة، وإما في الخارج كالسواد للجنس؛ لأن ماهية الإنسان لا يلزمها السواد، وإلا لزم سواد كل إنسان.

قوله: (بالقوة) وهي كون الشيء من شأنه أن يكون، وليس بكائن، والفعل وهو كون الشيء كذلك، وهو كائن.

قوله: (وَهُوَ العَرَضُ اللَّازِمُ) سواء باللزوم البيّن بالمعنى الأخص، وهو الذي يلزم تصوره من تصور الملزوم فقط كزوجية الاثنين، وفردية الثلاثة أو باللزوم البيّن بالمعنى اللازم، وهو الذي يتوقف جزم العقل به تصور الطرفين من اللازم والملزوم كانقسام الأربعة بمتساويين، فإنه يتوقف لزوم الانقسام على تصور الأربعة، وتصور الانقسام.

قوله: (أَوْ لَا يمنع انفكاكه) بأن يمكن مفارقته، وإن لزم كالفقر الدائم.

قوله: (الفارق) سواءً بسرعة حمرة الخجل، وصفرة الوجل، أو بطءٍ كالشيب والهرم، أو لم يفارق.

(**وَكُلٌّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِمَّا أن يَختَصَّ بِحَقِيقَةٍ وَاحِدةٍ وَهُوَ الخَاصَّةُ. كَالضَّاحِك بِالْقُوَّةِ وَالْفِعْلِ لِلإِنْسَانِ**) لأنه بالقوة لازم لماهية الإنسان مختص بها وبالفعل مفارق لها مختص بها، وهذا مذهب المتأخرين.

أما المتقدمون فشرطوا أن تكون الخاصة لازمة غير مفارقة؛ لأنها التي يعرف بها.

(**وَتُرْسَمُ**) الخاصة (**بِأَنَّهَا كُلِّيَّةٌ**) دخل فيها سائر الكليات (**تُقَالُ عَلَى ما تَحْتَ حَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطْ**) من الأفراد (**قَوْلاً عَرَضِيًّا**) خرج به الجنس والعرض العام؛ لأنهما يقالان على حقائق النوع والفصل؛ لأن قولهما على ما تحتهما ذاتي لا عرضي، ولا حاجة إلى قوله: فقط بعد واحدة.

والخاصة .....

قوله: (أصلاً) كما مرّ في الفقر الدائم.

قوله: (وَكُلٌّ مِنْهُمَا إلخ) هذا يقتضي أن العرضي أربعة أقسام، فتكون الكليات سبعة، وهو يخالف ما مرّ أنها خمسة، فكان وجه التعبير أن يقول: والعرضي إما يختص بحقيقة واحدة، سواءً لزم أم لا أو بأكثر من حقيقة، سواءً لزم أم لا، فتأمل! وقدم اللازم؛ لأن مفهومه وجودي ولقوته.

قوله: (فشرط أن تكون الخاصة لازمة) وفيه بحث؛ لأنه إذا كان لا يسمى خاصة إلا اللازمة، فماذا تكون الخاصة المفارقة، نعم؛ إن أراد وأنه لا ينبغي التعريف إلا بالخاصة اللازمة، فظاهر، فتأمل، فراجعه!

قوله: (وَتُرْسَمُ) أي: الخاصة.

قوله: (كُلِّيَّةٌ دخل فيها إلخ) منه يستفاد جواز تأنيث الكلي في الجميع.

قوله: (من الأفراد) بيان لما قوله خرج به، أي: المذكور من الحقيقة الواحدة، والقول العرضي.

قوله: (والخاصة) قد تكون للجنس هو يراد على التقييد بالماهية فيما مرّ.

قد تكون للجنس كاللون للجسم، وقد تكون للنوع كالضاحك للإنسان، وكل خاصة لنوع خاصة لجنسه، ولا ينعكس.

(**وَإِمَّا أَنْ يَعُمَّ**) كل من العرض اللازم والمفارق.

(**حَقَائِقَ فَوْقَ حَقِيقَةٍ واحِدَةٍ وَهُوَ الْعَرَضُ الْعَامُّ كَالمُتَنَفِّسِ بِالْقوةِ وَالْفِعْلِ بِالنِّسبَةِ للإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ مِنَ الحَيَوانَاتِ**) لأنه بالقوة لازم لماهيات الحيوانات، وبالفعل مفارق لها، وعلى التقديرين هو غير مختص بواحدة منها.

(**وَيُرْسَمُ بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ**) دخل فيه سائر الكليات.

(**يُقَالُ عَلَى مَا تحْتَ حَقَائِقَ مُخْتَلِفَةٍ قوْلاً عَرَضِيًّا**) خرج به الجنس؛ لأن قوله على ما تحته ذاتي لا عرضي، والنوع والفصل والخاصة؛ لأنها لا تقال إلا على حقيقة واحدة، قيل: وإنما كانت هذه التعريفات رسومًا للكليات؛ لجواز أن يكون لها ماهيات وراء تلك

قوله: (وقد تكون للنوع هو تكرار) لأن النوع هو الماهية، وقد تقدمت، ولعله لذكر ما بعده.

قوله: (وكل خاصة نوع خاصة لجنسه) أي: لأفراده المندرجة تحته.

قوله: (ولا ينعكس بالعكس اللغوي) أي: وخاصة الجنس لا تكون خاصة للنوع.

قوله: (وَهُوَ العَرَضُ العَامُّ) سمي بذلك لعمومه للحقائق.

قوله: (خرج به) أي: المذكور من الحقائق المختلفة، والقول العرضي؛ لأنها لا يقال: هذا التعبير مجازاة لكلام المصنف، وإلا فقد التعبير عن هذه بقول، ولعل حكمة عدول المصنف قوله: **(عن مقول إلى يقال)** للإشارة إلى معنى كونه مقولاً هنا جملة على إفراده لا إطلاقه على كثيرين؛ لما مرَّ أنه لا يقال في جواب أصلاً، وبذلك عُلِمَ أنه ليس المراد بالعرض هنا ما قابل الجوهر كما زعمه بعضهم؛ لأن ذاك لا يصح جملة على الجوهر؛ إذ لا يقال: الإنسان ضحك أو سواد، بل المراد به ما مفهومه الذات والصفة معًا.

قوله: (قيل: وإنما إلخ) أي: يحتمل أن لها ذلك، فهو غير محقق كما يأتي.

المفهومات التي ذكرناها ملزومات مساويات لها؛ فحيث لم تتحقق الماهيات أطلق على تلك المفهومات الرسوم.

قال العلامة الرازي: وهذا بمعزلٍ عن التحقيق؛ لأن الكليات أمور اعتبارية حملت مفهوماتها ووضعت أسماؤها بإزائها، فليس لها معانٍ غير تلك المفهومات؛ فتكون هي حدودًا .....

قوله: (مساويات) فتكون من التعريف بالمساوي.

قوله: (أطلق) أي: أطلق لفظ الرسم عليها؛ لعدم تحقق ماهياتها، فهو أسلم من إطلاق الحدود، وفيه ما يأتي.

قوله: (قال العلامة الرازي) وانتصر له سيد المحققين.

قوله: (بمعزلٍ عن التحقيق) أي: بعيد عن الوجه الحق أو عن الأمر المحقق أو عن الأمر المتقن المحكم.

قوله: (أمورٌ اعتبارية) أي: منسوبة.

قوله: (لاعتبار واضعها) وحيث اعتبرها كذلك، فليس وراءها غيرها.

قوله: (فتكون الحدود) الأنا معنى بكون الحيوان جنسًا إلا كونه مقولاً على كثيرين إلخ، وهكذا البقية.

قال بعضهم: هكذا مسلم، وليس بعيدًا عن فهم المصنف الحائز للكمالات العقلية والنقلية، والمقتنص للمعاني والخارجية، وإنما عرفها بالرسوم؛ لأن المقولية المأخوذة في تعريفها أمور عارضة للكليات؛ لأن الجنس هو الكلي الذاتي للمختلفين في الحقيقة، سواء قيل: عليها، أم لم يقل؛ فالمقولية مما يعرض له، وردّه الفاضل عماد الدين بأنه من اشتباه العارض بالعروض، فإن المقولية عارضة للجنس الطبيعي الذي هو معروض للجنس المنطقي الذي كلامنا فيه، وهو المفهوم الذي هو لا يمنع تصور من الشركة فيه؛ لأن المنطقي

على أن عدم العلم بأنها حدود لا يوجب العلم بأنها رسوم، فكان المناسب ذكر التعريف الذي هو أعم.

واعلم أن غرض المنطق معرفة ما يوصل إلى التصور، وهو قول الشارح، أو إلى التصديق وهو الحجة، ولكل منهما مقدمة، ولما فرغ من المقدمة الأول؛ أخذ في بيانه فقال:

إذا تصور معنى الأمر الطبيعي وراءه مشتركا أُطْلِق على الأمر الطبيعي أنه مقول إلخ، وأُطْلِق على معناه أنه مفهوم وصف كلاً منهما بالكلي؛ فالأمر الطبيعي معروض للمقولية والكلية والمفهوم، معروض للكلية فقط، ومجموعهما يسمى: كليا عقليًا، فيوقف تحققه على العقل؛ فالجنس الطبيعي الذي هو الحيوانية مثلاً يسمى: جنسًا طبيعيًا، ومفهومه يسمى: جنسًا منطقيًا، ومجموعهما يسمى: جنسًا عقليًا، وهكذا، أو الجنس الطبيعي يوجد في الخارج في إفراده لا مطلقًا، وأما الجنس المنطقي والعقلي، فلا.

قوله: (على أن إلخ) أي: لو سلمنا عدم العلم بماهياتها المانع من كونها حدًا، وذاك يوجب العلم بأنها غير المقتضي؛ لكونها رسومًا؛ لأن الأمرين قد طرقهما الاحتمال، فكان المناسب أن يذكرها بلفظ التعريف المحتمل لكل منهما، فتأمل أحكام القول الشارح! وهو المبحث الثالث من هذا المؤلف.

وأشار **بقوله: (واعلم... إلخ)** إلى وجه تقديم الكليات على ما بعدها، وتعقيبها بالقول الشارح، وهذا اللفظ يؤتى به في بعض المباحث؛ لتنبيه السامع، واعتنائه بذلك المبحث، واهتمامه به على غيره.

قوله: (وهو الحجة) التي به القياس.

* * *

[قول الشارح]

سمي به؛ لشرحه الماهية، ويقال له: التعريف، ومعرّف الشيء ما تستلزم معرفته معرفته، والتعريف إما حدّ أو رسم، وكل منهما إما تام أو ناقص، .....

قوله: (سمي به) أي: بالشارح لشرحه الماهية، وسمي: قولاً؛ لأنه المركب، وهو هنا كذلك، والقول يطلق على الملفوظ والمعقول، وهو المركب لرفض التعريف بالفرد على الراجح، وهو جنس يشمل جميع المركبات كالقضايا والأقيسة، والدال على الماهية فصل أخرج الرسوم.

قوله: (ويقال له: التعريف) بمعنى: المعرف ـ بكسر الراء[1].

قوله: (ومعرَّف الشيء ما إلخ) قول يلزم في ذاته من معرفته، أي: الشيء، ويجب فيه كونه مساويًا للشيء ومغايرًا له، وأجلى منه؛ لأنه مانع من غير مجامع لأفراده، فلا يجوز بالأخص؛ لأنه غير جامع لأفراده كتعريف الإنسان بأنه كاتب متعلم للصنائع، وسيأتي ما فيه، ولا بالأعم؛ لأنه غير مانع كتعريف الإنسان بالحيوان، واختار السيد جواز التعريف بالأخص والأعم تبعًا للمتقدمين، وهو الراجح؛ لاشتمال كلي على تمييز الشيء بوجهٍ ما عن بعض ما عداه، ولا بالمساوي معرفة أو جهالة؛ لأنه ليس أحدهما أقدم من الآخر، فلا تعرف الحركة بعدم السكون أو عكسه؛ لأن من عرف أحدهما عرف الآخر، ومن جهل أحدهما جهل الآخر، ولا بالأخفى بالأولى من المساوي؛ ولعدم فائدته.

قوله: (كتعريف النار) بأنها جسم كالنفس، ولا تعرف الشيء بنفسه كتعريف الإنسان بأنه حيوان بشر.

---

(١) المعرف: هو تلك التصورات المعلومة والبديهية التي توصل الإنسان إلى تصور نظري مجهول فتجعله معلومًا.

ودليل حصره في الأربعة أنه إما أن يكون بجميع الذاتيات فهو الحد التام، أو ببعضها؛ فالحد الناقص، أو بالجنس القريب والخاصة، فالرسم التام أو بغير ذلك فالرسم الناقص، وبقي خامس وهو التعريف اللفظي، وهو ما أنبأ عن الشيء بلفظٍ أظهر مرادف مثل العقار الخمر، وقد أخذ في بيان الأربعة فقال: (**الحَدُّ قَوْلٌ دَالٌّ عَلَى مَاهِيَّةِ الشَّيْءِ**) أي: حقيقته الذاتية.

(**وَهُوَ الذي يَتَرَكَّبُ مِنْ جِنْسِ الشَّيْءِ وَفَصْلِهِ الْقَرِيبَيْنِ كَالحَيَوَانِ النَّاطِقِ بِالنِّسبَةِ إِلَى الإِنْسَانِ**) لأنك إذا قلت: ما الإنسان؟ فيقال: الحيوان الناطق، .....

قوله: (ودليل الحصر إلخ) فيه نظر! كما سيأتي الذاتية بنفسها أو بمعناها كما سيذكره.

قوله: (أو ببعضهما) أي: الذاتيات من غير انضمام عرضي إليها أخذًا مما بعده.

قوله: (أو بغير ذلك) يشمل الجنس البعيد مع الخاصة أو العرض العام أو الخاصة فقط أو العرض العام فقط أو هما معًا.

قوله: (وبقي خامس) فيه بحث؛ لأنه لم يكن داخلاً في قول الشارح، فلا يعد خامسًا، بل ولا يعد أصلاً؛ لعدم كونه مما الكلام فيه، وإن كان داخلاً، فهو من أفراد ما ذكره بقوله: أو بغير ذلك، فهو من الرسم الناقص، وبه قال بعضهم: وبقي سادس، وهو التعريف بالمباين، ولم يذكره السر؛ لأنه مرفوض من أصله، وبقي سابع وثامن، وهما التعريف بالعلامة كتعريف الاسم عن والي، وبالمثال كتعريف الفعل بنحو: ضرب وسمع.

قال بعضهم: وهما من التعريف بالرسم أيضًا، فتأمل!

قوله: (حقيقته الذاتية) ولو قال: حقيقته وذاته؛ لكان أولى.

قوله: (كالحَيَوانِ النَّاطِقِ) المراد إدراك ذلك؛ لأن الحد من العلم والعلم هو الإدراك، فتأمل[1]!

---

(١) قال قاضي زاده: أما تسميته معرفًا فلتعريفه الماهية، وأما تسميته قولًا شارحًا فلتركبه، والقول هو المركب وكونه شرحًا للماهية وكاشفًا عن حقيقتها؛ وذلك كالحيوان الناطق في تعريف الإنسان، =

وكالجنس القريب حده كقولك في حد الإنسان: هو الجسم النامي الحساس المتحرك بالإرادة الناطق.

(وَهُوَ) أي الذي يتركب مما ذكر (**الحَدُّ التَّامُّ**) إما كونه حادًا؛ فلأن الحد لغة: المنع، وهو مانع من دخول الغير فيه.

وإما كونه تامًا؛ فلذكر جميع الذاتيات فيه، وخرج بذكر ماهية الشيء الرسم، فإنه إنما يدل على آثاره كما سيأتي، وكلامه يدل على تخصيص الحد بذوات الماهيات المركبات؛ فتخرج البسائط، فإنها إنما تعترف بالرسوم لا بالحدود، ويعتبر في الحد التام تقديم الجنس على الفصل؛ لأن الفصل مفسر له، ومفسر الشيء متأخر عنه، قيل: لا يمكن تعريف الحد؛ لئلا يلزم التسلسل، وأجيب بمنع لزومه؛.....

قوله: (ومنه كالجنس القريب حدّه) أي: ذكر حدّه بدله.

قوله: (وهو مانع من دخول غيره) أي: غير أفراد الحدود في أفراده، ومانع أيضًا من خروج بعض أفراده عنه.

قوله: (يدل) أي: بذكر الجنس والفصل.

قوله: (ويعتبر في الحَدِّ التَّامّ إلخ) لو أسقط لفظ التام؛ لكان أولى أخذهما مما ذكر مع أن الاسم يعتبر فيه ذلك أيضًا، فتأمل!

قوله: (قيل: لا يمكن تعريف الحد) فيه إشارة إلى ضعفه.

قوله: (بمنع لزومه) أي: التسلسل.

= وقدم القول الشارح على الحجة لتقدمه عليها طبعًا فتوافق الوضع والطبع. (وأجزاؤه) أي: أجزاء القول الشارح. (الكليات الخمس) وهي النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام، ولا يقدح في صحة الحمل المذكور خروج النوع الحقيقي عنها؛ لأنه لا يكون جزءًا أصلاً؛ إذ هو تغليب على ما صرح به الماتن في حاشيته أو على حذف مضاف أي: أكثر الكليات كما ذهب إليه بعض الشراح. (المعلومة) بعضها. (بداهة) وبعضها. (اكتسابًا) منتهيًا إلى البداهة أيضًا.

لأن حد الحد نفس الحد، كما أن وجود الوجود نفس الوجود، بمعنى أن حد الحد بمعنى أنه حد مندرج في الحد، وإن امتاز عنه بإضافته إليه.

(**وَالحَدُّ النَّاقِصُ، وَهُوَ الَّذِي يَتَرَكَّبُ مِنْ جِنْسِ الشَّيْءِ الْبَعِيدِ وَفَصلِهِ الْقَرِيبِ كَالجِسْمِ النَّاطِقِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الإِنْسَانِ**) أما كونه حادًا؛ فلما مرّ.

وأما كونه ناقصًا؛ فلعدم ذكر جميع الذاتيات فيه.

(**وَالرَّسْمُ التَامُّ: وَهُوَ الَّذِي يَتَرَكَّبُ مِنْ نَفْسِ الشَّيْءِ**) القريب.

(**وَخوَاصِّهِ اللَّازِمَةِ لَهُ كَالحَيَوَانِ الضَّاحِك في تَعْرِيفِ الإِنْسَانِ**) أما كونه رسمًا؛ فلأن فلان رسم الدار أثرها.

ولما كان التعريف بالخاصة اللازمة التي هي من آثار الشيء؛ كان تعريفًا بالأثر.

قولـه: (**لأن حد الحد نفس الحد**) أي: لا أخص منه كما ذهب إليه القائل المذكور على ما مرّ في جنس الجنس كان وجود الوجود، وهو نفس الوجود؛ لأن الوجود هو كون الشيء في الخارج ووجود الوجود كذلك، وفيه بحث.

قولـه: (**بمعنى أن الحد إلـخ**) أي: لأن حد الحد محدود بالحد؛ فحده من أفراد مطلق الحد، وإضافته لبيان نوع المحدود نحو: حد الفقه، كذا، وحد النحو كذا،وفي هذا التغيير نظر مع ما قبله بأنه عينه، فتأمله! ولذلك قال بعضهم: الأول أن يجاب بأن التسلسل غير لازم؛ لأن معرف المعرف من حيث أنه معرف لا يحتاج إلى معرف آخر لبداهة أجزائه أو كونها معلومة أو لأن التسلسل في الأمور الاعتبارية غير محال لانقطاعه بانقطاع اعتبار المعرف المعتبر؛ فلما مرّ من كونه مانعًا من دخول المحدود.

قوله: (**فلعدم**) أي: فلنقصانه عن ذكر بعض الذاتيات فيه، وهو الحيوانية.

قوله: (**وخَواصِّه اللَّازِمَة**) أي: وخاصة من تذكر الخواص كالصحوة الكاتب أو التعجب أو نحوهما، وغلبت على الجنس؛ لأنها أشرف منه لحصول التمييز بها دونه.

وأما كونه تامًا؛ فلمشابهته الحد التام من حيث إنه وضع فيه الجنس القريب، وقيد بأمر يختص بالشيء.

(**وَالرَّسْمُ النَّاقِصُ: وَهُوَ الَّذِيَ يَتَرَكَّبُ مِنْ عَرَضِيَّاتٍ تَخْتَصُّ جُمْلَتُهَا**) وإن لم تختص كل منها (**بِحَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ، كَقَوْلِنَا فِي تَعْرِيفِ الإِنْسَانِ: أَنَّهُ مَاشٍ عَلَى قَدَمَيْه عَرِيضُ الأَظْفَارِ بَادِي الْبَشَرَةِ. مُسْتَقِيمُ الْقَامَةِ. ضَحَّاك بِالطَّبْعِ**) أما كونه رسمًا فلما مر.

وأما كونه ناقصًا؛ فلعدم ذكر جميع أجزاء الرسم التام، وبقيت أشياء مختلف فيها: منها التعريف بالعرض العام مع الخاصة كالماشي الضاحك بالنسبة للإنسان، أو بالخاصة وحدها المساوية للمرسوم، .....

قوله: (وقيل: بأمر يختص بالشيء) فهو كالفصل القريب.

قوله: (وإن لم يختص كل منهما) مراده من هذه العبارة أن يكون بعضها مختصًا، وبعضها غير مختص، ولا يضر كون في بعضها عينه عن بعض، فتأمل!

قوله: (من ذاته التعريف) بالأثر.

قوله: (فلعدم ذكر جميع أجزاء الرسم التام) أي: فقد الجنس القريب منه، وما عدا الجزء الأخير يشاركه غيره فيه لوجود الشيء في جميع الحيوان، وعلى القدمين في الطير، وعرض الأظفار في نحو البقر، وبدو البشرة، أي: خلوها عن الشعر مثلاً في الحية واستقامة القامة في الأشجار.

قوله: (وبقيت أشياء مختلفٌ فيها إلخ) لا يخفى أن هذه كلها داخلة لما مر بقوله: أو بغير ذلك، وقد حكم عليها هناك بالخطأ رسوم ناقصة داخلة.

واعلم إنما ذكروه بعض أفرادها الحد في الرسم؛ إذ جملتها خمسة عشر من أصل ستة وثلاثين بعد إسقاط المكرر منها؛ لأن الجنس إما قريب أو بعيد، والفصل كذلك، والعرض إما خاص أو عام، فهي ستة وضربها في مثلها يحصل به ما مرّ، وهذا بقطع النظر عن تفقد الأجناس والأنواع والفصول، فتأمل!

قوله: (أو بالفصل وحده) أي: عند من جوّز التعريف بالمفرد.

والأكثرون على أن كلاً منهما رسم ناقص.

واعترض بأن التعريف بالرسم ممتنع؛ لأن الخارج إنما يعرف الشيء؛ إذا عرف اختصاصه به، وفيه دورٌ؛ لتوقف معرفة كل منهما حينئذٍ على معرفة الآخر.

وأجيب بمنع الحصر المذكور؛ لجواز أن يكون بين الشيء ولازمه ملازمة بينة؛ حيث ينتقل الذهن منه إليه؛ لتحقق خصائصه به في الواقع، وإن لم يعرف.

وبما تقرر علم أن التعريف لا يكون بغير القول كالإشارة والخط، ثم أخذ في بيان الحجة ومقدماتها مبتدئًا بمقدماتها فقال:

قولـه: (أو الأكثرون علـى أن كلاً منها حد ناقص) إما كونها حد؛ فنظر للفصل الذي هو ذاتـي مانـع من دخول غير المحدود فيه، وذكر العوارض معه كالعدم؛ لكونها لا ينسـب إليها احتراز، والأقلون أنها رسم؛ لخلوها عن الجنس.

قال شيخنا: وهو واضح في غير التعريف في الفصل وحده.

قولـه: (والأكثـرون علـى أن كلاً منهمـا رسـم) وانظر مـا يقولـه الأقلون؛ فإنـه يبعد أن يجعلوه حدًّا أو رسمًا تامًّا، فراجعه! واعتُرض بأن التعريف بالرسم ممتنع لعله في العرضيات المحضة، فراجعه!

قوله: (إنما يعرّف) هو بكسر الراء المشددة.

قوله: (لتوقف كل منهما حينئذٍ على الأخرى) لتوقف كونه يعرف به على كونه خاصًّا به على معرفته؛ ليعلم أنه يناسبه أو لا.

قوله: (بمنع الحصر المذكور) بقوله: **(إنما يعرفه الشيء إلخ)**.

قولـه: (ملازمـة بيّنـة) أي: ظاهرة كمـا مرّ في الـلازم البيّن بالمعنى الأخـص، وفي هذا إشارة إلى عدم صحة التعريف بالعرض العام والمفارق، ولذلك سكت الشارح عنهما.

[القضايا]

جمع قضية، ويعبر عنها بالخبر (**الْقَضِيَّة قَوْلٌ**) دخلت فيه الأقوال التامة والناقصة (**يَصِحُّ أَن يُقَالُ لِقَائِلِهِ: إِنَّـهُ صَادِقٌ فِيه أَوْ كَاذِبٌ**) خرج به الأقوال الناقصة والإنشائيات من الأمر والنهي والاستفهام وغيرها، .....

تنبيهٌ:

عُلِـمَ ممـا تقـرر أن الحد التام والرسـم التـام لا يتعـددان؛ لأنه اعتبر فـي الأول الجنس والفصل القريبان في الثاني الجنس القريب، والخاصة اللازمة، وإن غيرهما يتعدد كما مرّت.

أحكام القضايا

وهو المبحث الرابع من هذا المؤلف.

قوله: (مبتدئًا بمقدمتها) أي: الحجة لأنها كالجزء منها، ولتوقفها عليها.

قوله: (جمع قضية هو توطئة لما بعده) والمراد بالجمع ما فوق.

قولـه: (ويعبـر عنها بالخبر) وهـو ما يحتمل الصدق والكذب في ذاتـه، فهو مرادف لها كما ذكره.

قولـه: (خرج به) أي: المذكور من صحة نسـبة الصـدق والكذب إليه في حد ذاته بقطع النظـر عـن قائله أو قرينة خارجية توجب صدقه أو كذبه، فدخل خبر الله تعالى وغيره، وخرّج القضية المشـكوك فيها، وتعريف الخبر بما له لنسـبة في الخارج تطابقه أولاً أولى من تعريفه بالصدق والكذب؛ لأنهما أمران عقليان.

والمراد بالقول هنا المركب تركيبًا لفظيًا في القضية اللفظية، أو عقليًا في القضية العقلية.

(وهيَ) أي القضية: (**إِمَّا حَمْلِيَّةٌ**) وهي التي يكون طرفاها مفردين بالفعل، أو بالقوة موجبة كانت (**كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ كَاتِبٌ**) أو سالبة كقولنا: زيد ليس بكاتبٍ، وسميت حملية؛ باعتبار طرفها الأخير.

(**وإِمَّا شَرْطِيَّةٌ**) وهي التي لا يكون طرفاها مفردين، وهي إما (**مُتَّصِلَةٌ**) وهي التي يحكم فيها بصدق قضية، أو لا صدقها على تقدير أخرى، والأولى موجبة (**كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً؛ فالنَّهَارُ مَوْجُودٌ**) والثانية: سالبة كقولنا: .....

قوله: (والمراد بالقول هنا المركب) أي: تركيبًا إسناديًا؛ لأن غيره من المفرد هنا كما مرَّ؛ فإطلاقة المركب غير معترض قيّد بقوله هنا؛ ليخرج القول اللغوي وغيره.

قوله: (تركيبًا لفظيًا إلخ) يشير إلى أن القول المركب يطلق على الملفوظ والمعقول إما على الحقيقة فيهما؛ فهو من المشترك، أو على المجاز في الأول، وهو الأقرب في هذا الفن.

قوله: (وهي) أي: القضية من حيث هي قوله إما حملية، وقدمها لأنها كالجزء، ومن الشرطية ومفهومها وجودي.

قوله: (وتقسيم القضية إلى حَمْلِيَّة وشَرْطِيَّة) حصر عقلي، وتقسيم الشرطية إلى متصلة ومنفصلة استقرائي.

قوله: (مفردين بالفعل) نحو: زيد قائم، أو بالقوة نحو زيد أبوه قائم، والحيوان الناطق ينتقل بنقل قدمه؛ لأنهما في قوة المفرد نحو الموضوع والمحمول، وهذا ذاك وذاك ثابت لهذا أو منفي عنه.

قوله: (موجبة وليست أصلاً) للسالبة خلافًا لمن زعمه في جميع القضايا، وقدمت النسبة إليه دون الأول؛ لأنه محطًّا لفائدة وتمامها.

قوله: (متصلة قدمها على المنفصلة) لأن مفهومها وجودي.

قوله: (إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) فالجزء الأول علة للثاني، وتسمى

ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود، وسميت شرطية؛ لوجود حرف الشرط فيها، ومتصلة؛ لاتصال طرفيها صدقًا ومعيةً.

(**وَإِمَّا شَرْطِيَّةٌ مُنْفَصِلَةٌ**) وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين القضيتين، أو بنفيه والأولى موجبة (**كَقَوْلِنَا: وَالْعَدَدُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ زَوْجًا أَوْ فَرْدًا**) والثانية سالبة كقولنا: ليس إما أن يكون هذا الإنسان أسود، أو كاتبًا، وسميت شرطية تجوّز الوجود الربط بين الواقع بين طرفيها بالعتاد ومنفصلة؛ لوجود حرف الانفصال فيها، وهو إما الذي صير القضيتين قضية واحدة، وللقضية ثلاثة أجزاء.

(**فَالجُزْءُ الأَوَّلُ منَ الحمْليَّة يُسَمَّى مَوضُوعًا**) لأنه وضع؛ ليحكم عليه بشيء.

شرطية متصلة لزومية، وقد تكون اتفاقية نحو: إن كان زيد ناطقًا والحمار ناهق، وسيأتي.

قوله: (ليس إن كانت الشمس طالعة إلخ) قدم حرف السلب؛ لتسميتها سالبة؛ إذ لو أخره إلى الثاني لكانت موجبة؛ لأن السالبة ما حكم فيها بسلب اللزوم لا بلزوم السلب كما سيأتي.

قوله: (لوجود حرف الشرط فيها) فهي من تسمية الشيء باسم بعضه، وتسمية المنفصلة بالشرطية؛ لمساواتها لهذه في التركيب والربط، وإلا فلا شرط فيها.

قوله: (أو بنفيه) أي: التنافي العدد إما إلخ، فهو إن كان زوجيًا لا يكون فردًا أو عكسه؛ لتنافيهما.

قوله: (إما أن يكون هذا الإنسان أسودَ أو كاتبًا) فقد حكم فيها بعدم التنافي؛ لاجتماع الأسود والكاتب وارتفاعهما.

واعلم أن صدق القضية هو عين الجزأين، وكذبهما نقيضهما.

قوله: (لوجود الربط لتشابه الربط) الحاصل بحرف الشرط.

قوله: (لأنه وضع) هو علة لتسميته موضوعًا.

(**وَالثَّانِي مَحْمُولاً**) لحمله على شيء، والثالث النسبة الواقعة بينهما، وقد يدل عليها بلفظ، واللفظ الدال عليها يسمى رابطة؛ لدلالته على النسبة الرابطة، والرابطة تارةً تكون اسمًا كلفظ وهي تسمى رابطة غير زمانية، وتارةً تكون فعلًا ناسخًا؛ للابتداء ككان ووجد، وتسمى رابطة زمانية.

فالحملية باعتبار الرابطة إما ثنائية، أو ثلاثية؛ لأنها إن ذكرت فيها فثلاثية، وإن حُذِفت؛ لشعور الذهن بمعناها، أو لعدم الاحتياج إليها كقام زيد فثنائية، والمراد بالجزء الأول المحكوم عليه، وإن ذكر آخرًا، .....

قوله: (لحمله هو علة) لتسميته محمولاً.

قوله: (والثالث النسبة الواقعة بينهما) وتسمى الرابطة، وتسمية اللفظ الدال عليها بذلك من تسمية الدال باسم المدلول.

قوله: (وقد يفيد إلخ) يفيد أنه لا يجب ذكر الرابطة، وهو كذلك في لغة العرب إلا في المتصلات، فيجب فيها ذكر رابطة زمنية، وكذا في لغة الفرس، لكنه لا تتقيد الرابطة بالزمانية.

وفي لغة في اليونان: يجب ذكر الرابطة مطلقًا، ويجب كونها زمانية، والقضية عندهم دائمًا رباعية نظرًا للزمان.

قوله: (كلفظ هو) ومنه **(است)** و**(هست)** في لغة الفرس؛ لأنهما بمعنى هو، وقد يكون عندهم حركة نحو: زيد وبير بفتح الراء، قائم، وهو قوله: فعلاً ناسخًا أي: وجوديًا نحو ليس ولا قوله رابطة زمانية.

ومنها: في لغة الفرس زيد وبيريوه.

قوله: (إما ثنائية) أي: إذا لم يذكر اللفظ الدال عليها عند من جوز.

قوله: (فثلاثية) أي: عند غير اليونان كما مقولة المحكوم عليه، والحكم فيه دائمًا على أفراد كزيد وعمرو.

وبالثاني المحكوم به وإن ذكر أولاً نحو عندي درهمٌ (**وَالجُزْءُ الأَوَّلُ مِن الشَّرْطِيَّةِ يُسَمَّى مُقدَّمًا**) لتقدمه لفظًا، أو حكمًا.

(**وَالثَّانِي تَالِيًا**) لتلوِّه الأول أي تبعيته له والمراد بالأول الطالب للصحبة، وإن ذكر آخرًا، وبالثاني المطلوب لها وإن ذكر أولاً كما مرَّ نظيره.

(**وَالْقَضِيَّةُ**) بحسب إيقاع النسبة وانتزاعها (**إِمَّا مُوجَبَةٌ كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ كَاتِبٌ، وَإِمَّا سَالِبَةٌ. كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ لَيْسَ بِكَاتِبٍ**) والموجبة إما محصلة وهي الوجودية، أو معدولة، وهي ما ليست كذلك، وسميت معدولة؛ لأن حرف السلب عدل به عن أصل مدلوله، وهو السلب، وجعل حكمه حكم ما بعده فقيل.....

وقوله: (وبالثاني المحكوم به) فالمراد به مفهومه لا أفراده.

قوله: (لتقدمه) علة تسميته مقدمًا المميزة له عن الحملية.

وكذا أما بعده.

قوله: (كما مر نظيره) أي: في الحملية.

قوله: (والقضية حملية أو شرطية متصلة أو منفصلة) بحسب إيقاع النسبة وانتزاعها، يفيد أن المراد بالنسبة هنا الحكم لا مورده التي هي النسبة الحكمية؛ إذ لا بد في كل قضية من نسبتين، وتتميزان في نحو: الشك.

قوله: (مُوجِبَةٌ) لوقوع وجوب وقوع النسبة فيها عن الموضوع ولو بين عدمين كما في المعدولة الآتية.

قوله: (وإِمَّا سَالِبَةٌ) لوجود رفع النسبة فيها عن الموضوع زيد ليس بكاتب، وتسمى هذه منحرفة لا تجزأ، فحروف السلب فيها عن محلها متأخرة.

قوله: (وهي الوجودية) أي: التي حكم فيها بعدم لعدم، أو بعدم لوجود أو عكسه كما يأتي.

قوله: (وجعل حكمه حكم ما بعده) أي: جعل جزءًا مما دخل عليه.

فـي الموجبـة المعدولة: موجبة ثم المحصلة، إما المحصلـة بطرفيها بأن يكونا وجوديين، أو محصلة بالموضوع فقط، أو بالمحمول فقط، والمعدولة كذلك، فمحصلة الطرفين نحو كل إنسان كاتب، ومعدولتهما نحو كل إنسان لا كاتب، ومحصلة الموضوع المعدولة المحمول نحـو كل إنسـان هـو لا كاتـب؛ لأن كل إنسـان وجـودي حكم عليـه بأمر عدمـي، ومحصلة المحمـول المعدولة الموضوع نحو: كل لا حيـوان جماد؛ لأن جمادًا وجودي حُكِم به على أمـر عدمي، والسـالبة أيضًا إما محصلـة، أو معدولة، وكل منهما إما بطرفيهـا، أو بالموضوع فقط، أو بالمخمول فقط فمحصلة الطرفين نحو الإنسان ليس بكاتبٍ؛ لأن طرفيها وجوديات وقد سـلب فيها أمر وجودي عن أمر وجـودي، ومعدولتهما نحو: كل ما كان غير كاتب ليس غير ساكن الأصابع؛ لأنه سلب فيها أمر عدمي من أمر عدمي، ومحصلة الموضوع المعدولة المحمول نحو الإنسـان ليس غير كاتب فحرف السـلب الثاني جزء من المحمول، وبه صار المحمـول عدميًـا والأول خـارج عن المحمول، وهو الـدال على قطع النسـبة بين الطرفين، ومحصلة المحمول المعدولة الموضوع نحو كل ما ليس بحيوان ليس بإنسان، ومرادهم عند الإطلاق بالمحصلة .....

قوله: (في الموجبة) لو أسقطه لكان أولى.

قولـه: (ثـم المحصلـة إلـخ) يتحصل من كلامـه ثمانية أقسـام، وقد مثـل لجميعها، إما محصلة بطرفيها وتسمى بسيطة.

قوله: (كذلك) أي: معدولة الطرفين أي: الموضوع أو المحمولة كل إنسـان كل كاتب أي: كل غير إنسان غير كاتب، ولو قال: كل للإنسان للكاتب؛ لكان أظهر في هنا وفيما يأتي.

قوله: (أيضًا) أي: كالموجبة.

قوله: (فحرف السـلب الثاني) وهو غير الأول، وهو ليس، وتسـمية هذه حرفًا اصطلاح لأهل هذا الفن.

قوله: (وهو) أي: ليس.

قوله: (عند الإطلاق بالمحصلة) لو عكس هذه العبارة لكان أولى، وهذا جواب مما مرّ.

ما لا عدول فيها أصلًا، وهي محصلة الطرفين، وبالمعدولة ما فيها عدول سواء كانت بطرفيها، أم بأحدهما، واعلم أن الموجبة محصلة كانت أو معدولة؛ تقتضي وجود الموضوع بخلاف السالبة، وكل ذلك مبسوط في المطوّلات.

(**وَكُلٌّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا**) أي من الموجبة والسالبة (**إِمَّا مَخْصُوصَةٌ كَمَا ذَكَرْنَا**) في المثالين المذكورين آنفًا، وسميت مخصوصة؛ لخصوص موضوعها، ويقال لها شخصية؛ لتشخص موضوعها (**وَإِمَّا كُلِّيَّةٌ مُسَوَّرَةٌ كَقَولنَا**) في الموجبة (**كُلُّ إِنْسَانٍ كَاتِبٌ وَ**) في السالبة (**لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِكاتبٍ**) سميت كلية؛ لدلالتها على كثيرين، ومسوّرة؛ لاشتمالها على السور الذي هو اللفظ الدال على كمية أفراد الموضوع حاصرًا لها محيطًا بها، وهو مأخوذ من سور البلد المحيط به، والسور في الكلية الموجبة كل وأل الاستغراقية، أو العهدية وفي السالبة لا شيء ولا واحد (**وَإِمَّا جُزئِيَّةٌ مُسَوَّرَةٌ كَقَوْلنَا**) في الموجبة (**بَعْضُ الإِنْسَانِ كاتِبٌ وَما**) في السالبة (**بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِكَاتِبٍ**) سميت جزئية؛ لدلالتها على بعض أفراد الكلي، ومسورة؛ لاشتمالها على السور، وهو في الجزئية الموجبة بعض، وواحد وفي السالبة ليس بعض وبعض ليس وليس كل، والمسورة تسمى محصورة كلية كانت أو جزئية.

(**وأما أَلَّا يَكُونَ**) كل من الموجبة والسالبة (**كَذلِك**) أي لا مخصوصة ولا كلية ولا

قوله: (**ما العدول فيها أصلاً**) وخص بذلك؛ لأن الأصل في الإطلاق اللفظ حمله على أصل الكامل.

قوله: (**تقتضي وجود الموضوع**) لأن الحكم على الشيء يلزمه وجوده.

قوله: (**بخلاف السالبة لا تقتضي وجوده**) أي: في غير وقت الحكم عليه.

قوله: (**في المثالين**) وهما زيد كاتب، زيد ليس بكاتب.

قوله: (**على كثيرين**) أي: باعتبار أفرادها لما مرّ.

قوله: (**حاصرًا لها**) أي: في الجملة، فلا ترد الجزئية.

قوله: (**في الكلية**) ولم يذكر للشخصية سورًا؛ لأنها لاحتاج إليه، بل هو يفسدها كما في محله.

جزئية (**تُسَمَّى مُهْمَلَةً**) لإهمال بيان كمية الأفراد فيها (**كَقَوْلِنَا:**) في الموجبة (**الإِنْسَانُ كَاتِبٌ وَ**) في السالبة (**الإِنْسَانُ لَيْسَ بِكَاتِبٍ**) والمهملة في قوة الجزئية والشخصية في حكم الكلية؛ ولهذا اعتبرت في كبرى الشكل الأول نحو: هذا زيد وزيد إنسان، وزاد بعضهم قسمًا رابعًا يسمى الطبيعية، وهي التي لم يبين فيها كمية الأفراد، ولم تصلح لأن تصدق كلية ولا جزئية كقولنا: الحيوان جنس والإنسان نوع، وإنما تركها الأكثرون؛ لأنها ليست معتبرة في العلوم، هذا كله في الجملة.

وأما الشرطية فالحكم فيها بالاتصال والانفصال إن كان على وضع معين نحو إن جئتني الآن أكرمتك وزيد الآن إما كاتب، أو غير كاتب فمخصوصة، أو على جميع الأوضاع الممكنة نحو كلما كانت الشمس طالعة؛ فالنهار موجود.

قوله: (**وتُسَمَّى مُهْمَلَةً**) لعدم السور فيها في قوة الجزئية؛ لاحتمالها للبعض المحقق.

قوله: (**اعتبرت**) أي: جاز اعتبارها.

قوله: (**رابعًا زائدًا**) على الشخصية والكلية والجزئية التي منها المهملة.

قوله: (**يسمى الطبيعية**) لأن الحكم فيه على طبيعة الموضوع.

قوله: (**الحيوان جنس والإنسان نوع**) والناطق فصل، والضاحك خاصة، والماشي عرض عام.

قوله: (**في المعلوم**) أي: النتائج؛ لعدم إنتاجها لحكم من الأحكام.

قوله: (**وأما الشرطية إلخ**) أشار إلى أنها تكون شخصية وكلية وخبرية ومهملة سالبة كانت لو موجبة متصلة أو منفصلة، ولم يمثل للسوالب.

قوله: (**جميع الأوضاع**) أي: الأوقات والأحوال كثبوت الحيوانية للإنسان في كل زمن، وفي كل حال من قيام قعود ونوم ويقظة وغير ذلك، وسلبها عن الحجرة في جميع ذلك.

قوله: (**الممكنة**) يشير إلى إفراج واجب الوجود أو العدم.

ودائمًا إما أن يكون العدد زوجًا، أو فردًا فمحصورة كلية، أو على بعضها الغير المعين نحو قد يكون إذا كان الشيء حيوانًا كان إنسانًا.

وقد يكون إما أن يكون الشيء حيوانًا، أو أبيض فمحصورة جزئية، وإلا فمهملة، نحو إن كانت الشمس طالعة فالأرض مضيئة.

وإما أن يكون العدد زوجًا، أو فردًا وسور الموجبة الكلية في المتصلة كلما ومهما وحيثما ومتى ما، وفي المنفصلة دائمًا وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة، وسور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون، وسور السالبة الجزئية، فيهما قد لا يكون.

وبالجملة: فالأوضاع هنا بمنزلة أفراد الموضوع في الحملية.

واعلم أنه قد جرت عادة القوم بأنهم يعبرون عن الموضوع «بج» وعن المحمول «بب» فيقولون كل «جب» .....

قوله: (وسور الموجبة إلخ) سكت عن الشخصية، فظاهره أنه لا سور لها على نظير ما مر في الحملية، وعن المهملة؛ لأنها لا سور لها مفيدًا للكلية أو الجزئية، فلا ينافي ما قيل إن سورها إن وإذا ولو.

قوله: (ليس ألبتة) السور هو ألبتة فقط، وهو بقطع الهمزة معناه لا فراق ولا انفكاك أحد، وحرف ليس؛ لإفادة السلب.

واعلم أن الشرطية لا تسمى سالبة إلا أن تقدم حرف السلب على طرفيها، وإلا فهي موجبة.

قوله: (قد يكون لا يكون) لا يخفى أن حرف السلب، وهو له ليس السور كما مر في الذي قبله.

قوله: (وبالجملة) أي: على كل تقدير، وعلى كل حال.

قوله: (يعبرون إلخ) لو قال: يرسمون مكان الموضوع باسم، وعن المحمول باسم ويرسمونها عنهما لكان أنسب أو واضحًا؛ إذ المرسوم ليس عبارة ولا عكسه، فتأمل!

دون كل إنسان حيوان مثلاً؛ للاختصار؛ ولدفع توهم انحصار جزئيات الأحكام في مادة، والخطب يسير؛ فلهذا خالفهم المصنف، وأنه كما لا بد للقضية من نسبة كما مرّ لا بدّ لها من كيفية في الواقع، وتسمى مادة، فإن ذكر لها لفظ يدل عليها سمي جهة، وسميت القضية موجهة، وهي إما ضرورية نحو كل إنسان حيوان بالضرورة، أو دائمة نحو كل إنسان حيوان دائمًا أولاً، ولا وتتعدد القضايا .....

قوله: (دون كل إنسان حيوان) أي: بدلاً رسم ذلك والتلفظ به، ولو أسقط لفظ كل لكان صوابًا؛ لأنها سور لا بد لها.

قوله: (للاختصار) أي: في اللفظ والرسم.

قوله: (ولدفع إلخ) أي: إن هذا الرسم واللفظ عام في كل قضية ومادة، فعدلوا الله عن التعبير عادة مخصوصة دفعًا؛ لتوهم الانحصار فيها.

قوله: (والخطب يسير) أي: والأمر في ذلك سهل.

قوله: (فلهذا) أي: فلسهولة الأمر، وفي اعتذار المصنف إشارة إلى الاعتذار عن نفسه بتبعيته للمصنف في ذكر المراد بعينها.

قوله: (وإنه عطف على أنه المحمول) لا علم.

قوله: (من كيفية) أي: صفة قائمة في الواقع بموضوعها ومحمولها، وهي ثلاث كيفيات فقط: الوجوب والامتناع والإمكان، والقضية غير الموجهة تسمى مطلق، ولا نية في ذلك أن بعض الموجهات تسمى مطلقة؛ لأن إطلاقها قيد كما يأتي.

قوله: (وتسمى تلك الكيفية مادة وعنصر) أي: باعتبار الواقع وتسمى باعتبار حصولها في العقل جهة، وبها يسمى اللفظ الدال عليها؛ فللجهة ثلاث اعتبارات.

قوله: (وهي) أي: بالنظر لظاهر كلامه، ولو رجع للضرورة أو المادة أو الجملة لم يبعد.

قوله: (أولاً ولا) أي: لا ضرورية ولا دائمة، وهي الممكنة والوقتية والمشروطة.

بحسب ذلك.

وحصرها المتأخرون في ثلاثة عشر قضية ترجع إلى أربعة أقسام:

الأول: الضروريات الخمس: الضرورية المطلقة، والمشروطة العامة والمشروطة الخاصة .....

قوله: (بحسب ذلك) أي: الضرورة والدوام وغيرهما.

قوله: (وحصرها المتأخرون) في ثلاث عشر قضية سبق منها مركبات وستة بسائط، وزاد بعضهم قضيتين في البسائط؛ للاحتياج إليهما في المركبات، وهما الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة، والأولى كقولنا: بالضرورة: كل قمر منخسف وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس، ولا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع، والثانية كقولنا: بالضرورة كل إنسان يتنفس في وقت ما ولا شيء من الإنسان بمتنفس في وقت ما، والبسيطة ما كان حقيقتها إيجابًا فقط أو سلبًا فقط، والمركبة مشتملة عليها.

قوله: (الأول) أي: من الأقسام الأربعة.

قوله: (الضرورة المطلقة) أي: التي ثبت فيها الموضوع للمحمول بالضرورة أو سلب عند كذلك ما دامت ذات الموضوع من غير تقيد بوصف أو وقت، كقولنا: كل إنسان حيوان بالضرورة، ولا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة، وهذه القضية من البسائط.

قوله: (والمشروطة العامة) أي: التي حكم فيها بعموم ثبوت النسبة أو سلبها بشرط وصف في الموضوع، كقولنا: بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبًا.

وبالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبًا لا دائمًا، وهذه من البسائط أيضًا.

قوله: (والمشروطة الخاصة) وهي المشروطة العامة المذكورة حالة الإيجاب أو حالة السلب، تقيدها بالدوام أو عدمه، كقولنا في الإيجاب بالضرورة نحو: كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبًا لا دائمًا.

والوقتية والمنتشرة.

الثاني: الدوائم الثلاث: الدائمة المطلقة والعرفية العامة والعرفية الخاصة.

الثالث: الممكنتان: .....

وهذه من المركبات؛ لأن مفهوم لا دائمًا قضية مطلقة عامة سالبة؛ لأنها سلبت الوصف عن الموضوع في الجملة، وكقولنا في السلب بالضرورة لا شيء من الكاتب بساكت الأصابع ما دام كاتبًا لا دائمًا، وهي مركبة أيضًا؛ لأن لا دائمًا مطلقة عامة موجبة؛ لما فيها من ثبوت الوصف في الجملة والحكم على القضية المركبة بالإيجاب والسلب تابع للجزء الأول، وهو القضية الأولى منهما، والجزء الثاني مخالف للجزء الأول في الإيجاب والسلب، وموافق له في الكلية والجزئية.

قوله: (**والوقتية**) في الوقتية المطلقة مع تقيدها بالدوام أو عدمه، فهي من المركبات أيضًا كقولنا: بالضرورة كل إنسان متنفس في وقت لا دائمًا، ولا شيء من الإنسان بمتنفس في وقت دائمًا، وهي وزان ما قبلها.

قوله: (**والمنتشرة**) وهي المنتشرة المطلقة فيما مر مع التقيد بالدوام أو عدمه، كقولنا: بالضرورة كل قمر منخسف وقت الحيلولة لا دائمًا، ولا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائمًا وهي من المركبات أيضًا.

قوله: (**الدائمة المطلقة**) وهي التي حكم فيها بدوام النسبة ما دامت ذات الموضوع ولم يقيد لوصف أو وقت، كقولنا: كل إنسان حيوان دائمًا، ولا شيء من الإنسان بحجر دائمًا وهذه من البسائط.

قوله: (**والعرفية العامة**) وهي التي حكم فيها بدوام النسبة ما دام وصف الموضوع من غير قيد كقولنا: كل كاتب متحرك الأصابع دائمًا، ولا شيء من الكاتب بساكن الأصابع دائمًا؛ فالعرف يخصص الدوام بوقت الكاتبة بمجرد سماعها، وبها البسيط والعرفية الخاصة، وعلى العرفية العامة المذكورة مع التقيد بالدوام أو عدمه، فهي من المركبات.

الممكنة العامة والممكنة الخاصة.

الرابع: المطلقات الثلاث: المطلقة العامة والوجودية اللا دائمة والوجودية اللا ضرورية.

وبيان هذه القضايا مع أمثلتها وتمييز بسيطها من مركبها .....

قوله: (الممكنة العامة) أي: التي حكم فيها بإمكان الجانب المخالف للنسبة من غير قيد ضرورة أو دوام أو عدمها؛ لأن الإمكان العام هو سلب الضرورة عن أحد الجانبين، كقولنا: كل نار حارة بالإمكان العام، ولا شيء من الحار ببارد بالإمكان العام، فمعنى الإيجاب سلب الحرارة عن النار ليس ضروريًا، ومعنى السلب أن إيجاب البرودة للحار ليس ضروريًا، وهذه من البسائط.

قوله: (والممكنة الخاصة) وهي هذه الممكنة العامة مع سلب الضرورة عن كل من الجانبين، كقولنا: كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص، ولا شيء من الإنسان بكاتب بالإمكان الخاص، وهي مركبة من ممكنتين عامتين موجبة في الجزء الأول، وسالبة في الجزء الثاني، والإيجاب في الأولى صرح والسلب ضمني، وبالعكس في الثانية.

قوله: (المطلقة العامة) أي: التي ذكر الإطلاق فيها من غير قيد عدم ضرورة أو دوام وثبوت النسبة فيها أو نسبة بالعقل في الجملة، كقولنا: كل إنسان يتنفس بالإطلاق العام، ولا شيء من الإنسان بمتنفس بالإطلاق العام، وهي من البسائط.

قوله: (والوجودية واللا دائمة) وهي المطلقة المذكورة مع قيد عدم الدوام الوصفي كقولنا: كل إنسان ضاحك بالفعل لا دائمًا، ولا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل لا دائمًا، وهي مركبة من مطلقتين عامتين في كل طرف، فصدر الأول مطلقة عامة موجبة وحجزه مطلقة عامة سالبة وهي مفهوم لا دائمًا، وصدر الطرف الثاني مطلقة عامة سالبة، وعجزه مطلقة عامة موجبة؛ لأن عدم دوام السلب إيجاب كعكسه.

قوله: (والوجودية اللا ضرورية) وهي المطلقة العامة مع قيد عدم الضرورة الذاتي ومثالها وحكمها كالتي قبلها بعد إبدال الدوام بالضرورة، فهي من المركبات.

مذكورٌ في المطوَّلات، ولما فرغ من تقسيم الحملية؛ أخذ في تقسيم الشرطية متصلة كانت أو منفصلة فقال:

(**والمُتَّصِلَة إِمَّا لُزُومِيّـةٌ**) وهي التي يحكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق أخرى؛ لعلاقة بينهما توجب ذلك، وهي ما بسببه يستلزم المقدم التالي كالعلية والتضايف.

أما العلية فبأن يكون المقدم علة للتالي (**كَقَولنَا: إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فالنَّهَارُ مَوْجُود**) أو معلولاً له كقولنا: إن كان النهار موجود فالشمس طالعة، أو يكونا معلولي علة واحـدة كقولنـا: إن كان النهار موجود فالعالم مضيء؛ إذ وجود النهار وإضاءة العالم معلولان لطلوع الشمس، وأما التضايف فبأن يكون كلاً منهما مضافًا للآخر كقولنا: إن كان زيد أبا عمرو كان عمرو ابنه.

(**وَإِمَّا اتِّـفَاقِيّـةٌ**) .....

قولـه: (**مذكورٌ فـي المطوَّلات**) ومنه ما تلوناه عليك مع الاختصار، وما يعقلها إلا أولو الأبصار.

قوله: (**ولما فرغ**) أي: المصنف، وكذا الشارح.

قوله: (**متصلة كانت أو منفصلة**) أي: في التقسيم المذكور هنا في غير هذا [منعدمة].

قوله: (**وهي التي يحكم إلخ**) شمل ذلك القضية الكاذبة نحو: إن كانت الشمس طالعة؛ فالليل موجود؛ لأن الحكم للعلامة إن طابق الواقع فصادقة، وإلا فكاذبة.

قوله: (**توجب ذلك**) أي: الحكم المذكور والواجب واللزوم بمعنى.

قوله: (**كالعلة الشاملة لكون الشيء علة لغيره أو غير ذلك**) كما يأتي.

قوله: (**كقولنا**) أي: فالموجبة، وكقولنا في السالبة: ليس إن كانت الشمس طالعة والليل موجود.

قوله: (**وأما التضايف**) بأن أحد المضافين لازمًا للآخرة كالأبوة والنبوة المذكورين.

وهي التي يكون الحكم فيها بما ذكر لا لعلاقة توجيه، بل لمجرد الصحبة والازدواج.

(**كَقَوْلِنَا: إِن كَانَ الإِنْسَانُ نَاطِقاً فَالحِمَارُ نَاهِقٌ**) إذ لا علاقة بين ناطقية الإنسان وناهقية الحمار؛ حتى تستلزم إحداهما الأخرى، بل توافقا على الصدق هنا.

(**وَالمُنْفَصِلَةُ إِمَّا حَقِيقِيَّةٌ**) وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين طرفيها صدقًا وكذبًا.

(**كَقَوْلِنَا: الْعَدَدُ إِمَّا زَوْجٌ، وإِمَّا فَرْدٌ وَهِيَ مَانِعَةُ الجَمْعِ وَالخُلُوِّ مَعًا، كَمَا ذَكَرْنَا**) في المثال؛ لأن طرفي القضية فيه لا يجتمعان ولا يرتفعان.

(**وَإِمَّا مَانِعَةُ الجَمْعِ فَقَطْ**) أي: دون الخلوِّ، وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين طرفيها صدقًا فقط.

(**كَقَوْلِنَا: هذَا الشَّيْءُ إِمَّا شَجَر، أَوْ حَجَر**) إذ يستحيل كون الشيء شجرًا، أو حجرًا؛ فلا يجتمع الطرفان على الصدق، ويجوز ارتفاعهما معًا كأن يكون الشيء حيوانًا.

(**وَإِمَّا مَانعَةُ الخُلُوِّ فَقطْ**) أي دون الجمع، وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين طرفيها كذبًا فقط.

قوله: (وهي التي يحكم فيها إلخ) شمل القضية الكاذبة، كقولنا: إذا كان الإنسان ناطقًا؛ فالحمار صاهل على نظير ما مر.

قوله: (كَقَوْلِنا: إِنْ كانَ إلخ) هذا في الموجبة، ومثاله في السالبة كقولنا: الأسود اللا كاتب ليس ألبتة إن كان هذا أسود، فهو كاتب، فإن سلب الكاتب عنه أمر اتفاق.

قوله: (يحكم فيها بالتنافي) وقد يحكم فيها بعدم التنافي، كقولنا: هذا الشيء إما أن يكون أسودًا أو كاتبًا، فإنه لا منافاة بينهما صدقًا أو كذبًا.

قوله: (يحكم فيها بالتنافي بين طرفيها) صدق فقط في الموجبة بعدم إمكان اجتماعهما أو بعدم التنافي صدقًا في السالبة، كقولنا: ليس أن يكون هذا الشيء لا شجرًا ولا حجرًا فإنهما يصدقان باجتماعهما.

قوله: (يحكم بالتنافي بين طرفيها) كذبًا فقط موجب كما مثل المصنف، أو سالبة،

(**كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي البَحرِ وإِمَّا لا يَغْرَقَ**) إذ يستحيل كونه في غير البحر ويغرق؛ فلا يرتفعان ويجوز اجتماعهما على الصدق بأن يكون في البحر، ولا يغرق، وسميت الأولى حقيقية؛ لأن التنافي بين طرفيها أتم منه في الأخيرتين، والثانية: مانعة جمع؛ لاشتمالها على منع الجمع بين طرفيها في الصدق، والثالثة مانعة خلوّ؛ لاشتمالها على منع الخلو بين طرفيها في الكذب؛ إذ الواقع لا يخلو عن أحدهما مرادهم بالبحر ما يكمن الغرق فيه عادة من ماء، بل من سائر المائعات لا البحر نفسه؛ فلا يتوهم اجتماع الطرفين في الكذب بأن يكون زيد في بئر، أو حوض ويغرق.

(**وَقَدْ تَكُونُ المُنْفصِلاتُ**) الثلاث أي كلٌ منهما (**ذات أَجْزَاءٍ**) كما تكون ذات جزئين كما مرَّ.

كقولنا: ليس إما أن يكون هذا الشيء شجرًا أو حجرًا.

قوله: (لأن التنافي بين طرفيها أتم) أي: قوله: ولذلك قدمها على أختيها، واحتمالاتها أربعة عقلاً صدق الجزأين معًا أي: ثبوتهما وكذبًا معًا أي: ورفعهما وصدق الأول فقط وكذب الثاني وعكسه والأولان كاذبان، والآخران صادقان.

قوله: (والثانية مانعة الجمع) أي: سميت بذلك لما ذكره، وقدمت؛ لكون تنافيها في الصدق واحتمالاتها أربعة أيضًا مثلما مرّ، والأول فقط هو الكاذب، وكذا الثالثة، والكاذب منها واحد فقط، كما ذكره، وتسمى غير الاتفاقية عنادية.

والحاصل أنه يؤخذ الشيء مع نقيضه أو مساوي نقيضهما لزوجة مع الفردية أو مع عدم الزوجية، وفي مانعة الجمع يؤخذ الشيء مع ما هو أخص من نقيضه؛ لكون الشيء حجرًا أو شجرًا، فإن كونه حجرًا أخص من عدم كونه شجرًا أو بالعكس، وفي مانعة الخلو يؤخذ الشيء مع ما هو أعم من نقيضه كونه في البحر وألا يفرق، فإن كونه في البحر أعم من كونه يفرق لجواز كونه في البحر، ولا يفرق قوله من ما هو يدل من ما ولو قال مما يمكن فيه الفرق، لكان أولى مما ذكره؛ ليدخل نحو بحر من زئبق أوصبرة من بذر كتان وغير ذلك.

قوله: (الثلاث) وهي مانعة الجمع والخلو معًا، ومانعة الجمع ومانعة الخلو قولاً

(**كَقَوْلِنَا: الْعَدَدُ إِمَّا زَائِدٌ، أَوْ نَاقِصٌ، أَوْ مُسَاوٍ**) لأنه حكم فيه بأن هذا الجمع لا يجتمع على عدد واحد، ولا يخلو العدد عن أحدهما، وأورد عليه أن طرفي الحقيقية ومانعة الخلو لا يرتفعان وهنا يرتفعان؛ لأن قولك مساوٍ يرتفع معه زائد أو ناقص، وأجيب بأن المرتفعين، وإن تعددا لفظًا فهما متحدان معنى، .....

لعدد إما زائد وناقص أو ما حقيقة العدد ما تألف من الآحاد؛ فالواحد ليس بعدد وكونه فيه الأوصاف الثلاثة باعتبار أفراده المجتمعة من كسوره من النصف إلى العشرة كالاثنى عشر، فإنه إذا جمع نصفها وثلثها وربعها وثمنها كانت سبعة، وهي ناقصة عنها وكالستة فإنه إذا أجمع نصفها وثلثها وسدسها كانت ستة وهي مساوية لها.

قوله: (لأنه) أي: هذا القول أو المثال والقسمة المذكورة اصطلاحية.

قوله: (هذا الجمع) أي: الأوصاف الثلاثة، وكذا لا يجتمع اثنان منها أيضًا في عدد واحد.

قوله: (لا يجتمع إلخ) يشير أن هذا المثال في المنفصلة الحقيقية.

وأما مانعة الجمع فهي كقولنا: إما أن يكون هذا الشيء لا شجرًا أو حجرًا أو لا حيوانًا.

قوله: (وأورد عليها) أي: على المثال المذكور المعنى على تركب الحقيقة من أكثر من جزأين أن طرفي الحقيقة لا يخفى أن هنا أكثر من طرفين كما هو القسم؛ فكان الأنسب أن يقول: إذا أطرافها لا تجتمع ولا ترتفع، وعلى هذا فلا يأتي الإيراد، وعلى ما ذكروه، فسيأتي ما فيه لا يرتفعان بل يرتفع أحدهما المقابل للمثبت.

قوله: (وهنا) أي: في ذات الأجزاء الثلاثة المذكورة.

قوله: (يرتفعان) أي: الطرفان كما هو صريح كلامه، وأنت خبير بأن الأجزاء الثلاثة المذكورة أطرافًا ثلاثة، فقد مرّ ما فيه، وإن لم يكن أطرافها للقضية، وإنما هي أجزاء يتركب منها طرفها؛ فالمذكور منها أيًّا كان طرفًا ومقابله، وإن تعدد طرف آخر، فلا يتصور رفع الطرفين، وإنما المرتفع فقط مشتمل على جزأين ومقابله الجزء المذكور، فهو الطرف

والأصل العدد إما مساوٍ أو غير مساوٍ، ولكن غير المساوي إما زائد أو ناقص؛ فالعناد حقيقة إنما هو بين المساوي وغيره، وهذان لا يرتفعان.

واعلم أن كلاً من المتصلات والمنفصلات يتألف من حمليات أو من شرْطِيات أو منهما، وأمثلتُها مع بيان أقسامها مذكورةٌ في المطولات.

الآخر، وإذا تأملت هذا ظهر ذلك عدم الإيراد وسقوط، وقد أشار السيد إلى ذلك في بعض تقريره، فتأمل!

قولـه: (والأصل إلخ) حاصلة أن الجزأين المنفصلين في صورة قضية منفصلة قد عدل بهما عن أصل جزء قضية حملية، فصارا مع المذكورة قضية حملية.

قوله: (إنما هو بين المساوي وغيره) أي: بالنظر لمثاله الذي ذكره، والمراد بين المذكور من الأجزاء وغيره كقولنا: زائد أو غير زائد أو ناقص أو غير ناقص.

قوله: (يتألف من حمليات أو من شرْطِيات)[1] أو تتألف المنفصلات والمتصلة.

قوله: (وأمثلتها مع بيان أقسامها) مذكور في المطولات حاصلة أن طرفا الشرطية قضية وأجلة بعد التركيب، وكل منهما في الأصل قضية كاملة.

وأقسامها بعد التركيب ستة حمليتان متصلتان منفصلتان حملية مع متصلة أو مع منفصلة، فتركيبها من قضيتين حمليتين كقولنا في المتصلة: كلما كان هذا الشيء إنسانًا، فهو حيوان، وكلما لم يكن الشيء حيوانًا لم يكن إنسانًا، وأما أن يكون إن كانت الشمس طالعة لم يكن النهار موجودًا، أو من منفصلين كقولنا: كلما كان دائمًا إما أن يكون العدد زوجًا أو فردًا، فدائمًا إما أن يكون منقسمًا متساويين أو غير منقسم.

وإما أن يكون أبعد زوجًا أو فردًا، وإما أن يكون العدد لا زوجًا أو لا فردًا، أو من مختلفتين من جملة متصلة أو جملة منفصلة ومتصلة، ولا يخفى أمثلتها لما ذكر أحكام التناقض قدمه

---

(١) في أصل حاشية القليوبي: [وفي نسخة يتألف كل من المتصلات والمنفصلات].

[التناقض]

ومن الاصطلاحات المنطقية التَّنَاقُض، وقد أَخذ في بيانه رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال:

(**التَّـنَاقُضُ: هُوَ اخْتِلَافُ قَضِيَّتَين**) خرج به اختلافُ مفردين، وخرج به اختلاف قضية ومفرد.

(**بِالإِيجـابِ وَالسَّـلْبِ**) خـرج الاختـلاف بالاتصـال والانفصـال وبالكليـة والجزئيـة وبالعدول والتحصيل وبغير ذلك.

علـى العكس؛ لعمومه لسـائر القضايا بخـلاف العكس، ولأن عكس بعـض القضايا يتوقف على التناقض من غير عكس وأصوله من النقض وهو إزالة الشـيء من أصله كنقض الجدار، والمراد به ما سيذكره، وهو من عوارض القضايا السابقة لها.

قوله: (مفردين) كزيد وعمرو والسماء والأرض، وإنما خصوا التناقض بغير المفردات مع وجوده فيها نحو إنسان واللا إنسان؛ لأنهم لا غرض لهم فيها أو ليست من مقاصدهم.

قوله: (واختلاف قضية ومفرد) نحو زيد وعمرو قائم.

قوله: (بِالإيجابِ وَالسَّـلْبِ مطلقًا) ثم إن كانـت القضيتان محصورتين، فلا بد مع ذلك مـن الاختلاف من الكلية والجزئية كما يأتي؛ لصـدق الجزأين، وكذب الكليتين في كل مادة يكون الموضوع فيها أعم وإن كان موجهتين، فلا بد أيضًا من الاختلاف في الجهة كالضرورة والدوام والإمكان؛ لصدق الممكنتين وكذب الضرورية في مادة الإمكان.

قولـه: (وبالعـدول والتحصيل) لأنه ثبوت رفع ثبوت، وقد قال بعضهم: التناقض يكون في النسب والأحكام، والعدول يكون في القصور.

قوله: (وبغير ذلك) كالضرورة والإمكان والدوام والإطلاق.

(**بِحيث يَقْتَضِي**) الاختلاف لذاته (**أَنْ تَكُونَ إِحْدَاهُمَا**) أي: إحدى القضيتين.

(**صَادِقَةً وَالْأُخْرَى كاذبَةً كقولنا: زَيْدٌ كَاتِبٌ، زَيْدٌ لَيْسَ بِكَاتِبٍ**) (**فإنه صادقٌ بما ذُكر**) وخرج بالحيثية المذكورة الاختلاف بالإيجاب والسلب لا بهذه الحيثية، نحو زيدٌ ساكن زيدٌ ليس بمتحرك؛ لأنهما صادقتان. وبقوله: لذاته الاختلاف بالحيثية المذكورة لا لذاته نحو: زيدٌ إنسان زيدٌ ليس بناطق؛ إذ الاختلاف بين هاتين القضيتين لا يقتضي أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة لذاته، بل بواسطة أنَّ الأولى في قوة زيدٌ ناطق، وأن الثانية في قوة زيدٌ ليس بإنسان.

(**وَلَا يَتَحَقَّقُ ذلِكَ**) أي: التناقض في القضيتين المخصوصتين، أو المحصورتين.

(**إِلَّا بَعْدَ اتِّفَاقِهِمَا**) في ثمان وحدات (**فِي المَوْضُوعِ**) إذ لو اختلفتا فيه (نحو: زيدٌ قائمٌ، بكرٌ ليس بقائم لم تتناقضا؛ لجواز صدقهما معاً، أو كذبهما.

قوله: (أحديهما صادقة والأخرى كاذبة) أي: في الواقع، ويفسر الأمر.

قوله: (وخرج بالحيثية المذكورة) أي: بمفهوم ما دلَّ عليه المضاف إلى حيث.

وبقوله: (لذاته) هذا فصل وما قبله أجناس، والإخراج بها من حيث اعتبارها فصولاً كما مرّ؛ فالاختلاف جنس أعلى، وقضيتين جنس دونه، والإيجاب والسلب جنس ثالث وهو دون الثاني، ومفاد الحيثية جنس رابع.

قوله: (المخصوصتين الشخصيتين والمحصورتين) أي: السورتين، ولو حكمًا يشمل المهملة لما مرّ أنها في قوة الجزئية، وعطف هذا على ما قبله عام؛ إذ الشخصيتان في حكم الكليتين كما مرّ، نعم؛ لا يقع التناقض بين مهملتين؛ لأنهما في حكم الجزئين، وهما لا يقع فيهما التناقض، وإنما يقع بين مهملة ومحصورة نحو: الإنسان كاتب، لا يقال: إن الكلية شاملة لجميع الأفراد، والجزئية لبعضها، وهما متغايران، فلا تناقض؛ لأنا نقول ذلك البعض قد تناقض فيه الحكم، وزيادة البعض الزائد في الكلية لا يمنع منه، فتأمل!

قوله: (لجواز صدقهما معاً أو كذبهما) مساوٍ يجري هذا في الوحدات الأربعة تعد

(وَ) في (**المَحْمُول**) إذ لو اختلفتا فيه نحو: زيدٌ كاتب وزيدٌ ليس بشاعر لم تتناقضا.

(وَ) في (**الزَّمَانِ**) إذ لو اختلفتا فيه، نحو: زيدٌ نائمٌ أي: ليلاً، زيدٌ ليس بنائم أي: نهاراً لم تتناقضا.

(وَ) في (**المكان**)؛ إذ لو اختلفتا فيه، نحو: زيدٌ قائمٌ أي: في الدار، زيدٌ ليس بقائم أي: في السوق لم تتناقضا.

(وَ) في (**الْإِضَافَة**)؛ إذ لو اختلفتا فيها نحو: زيدٌ أبٌ أي: لعمروٍ، زيدٌ ليس بأبٍ أي: لبكرٍ لم تتناقضا.

(وَ) في (**الْقُوَّةِ وَالْفِعْلِ**)؛ إذ لو اختلفتا فيهما بأن تكون النسبة في إحداهما بالقوة وفي الأخرى بالفعل نحو: الخمر في الدن مسكرٌ أي: بالقوة، الخمر في الدن ليس بمسكرٍ أي: بالفعل لم تتناقضا.

(وَ) في (**الجُزْءِ وَالْكُلِّ**)؛ إذا لو اختلفتا فيهما نحو: الزنجي أسود، أي: بعضُه، الزنجي ليس بأسود أي: كلُّه لم تتناقضا.

(وَ) في (**الشَّرْطِ**)؛ إذ لو اختلفتا فيه نحو: الجسم مفرق للبصر أي: بشرط كونه أبيض، الجسم ليس بمفرقٍ للبصر أي: بشرط كونه أسود لم تتناقضا.

ورد المتأخرون هذه الوحدات إلى وحدتي الموضوع والمحمول؛ لاستلزامهما البقية،.....

هذه وأما الثلاثة الباقية، فليس فيها إلا الصدق فقط، الجزئي إلى الفرد من أفراده، والبعضية والكلية بالنسبة لا جزء ذلك الفرد كما يعلم من فحوى كلامه؛ إذ القاعدة: أن (**كل**) إذا أضيفت إلى نكرة كانت لإحاطة الأفراد نحو: أكلت كل رغيف أي: جميع الأرغفة، وإذا أضيفت إلى معرفة كانت الإحاطة أجزاء الفرد نحو: أكلت الرغيف أي: جميع أجزاء رغيف واحد، فتأمل!

قوله: (**لاستلزامها البقية**) فوحدة الموضوع تستلزم وحدة الجزء، والكل والشرط

وردَّها بعضهم إلى وحدة واحدة وهي وحدة النسبة الحكمية؛ حتى يكون السلب وارداً على النسبة التي ورَد عليها الإيجاب؛ لأنه إذا اختلف شيءٌ من الثمان اختلفت النسبة، وكالموضوع والمحمول في الحملية المقدَّمُ والتالي في الشرطية؛ فيُشترط اتفاق الشرطيتين فيما ذُكِر لكن يُعبَّر بدلَ الموضوع والمحمول بالمقدَّم والتالي ثم بيّن ما يناقض كلاً من الموجبة والسالبة.

(ونقيض الموجبة الكُلّيّة إنما هي السالبة الجزئية، كقولنا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوانٌ وَبَعْضُ الإنسان لَيْسَ بِحَيَوانٍ وَنَقِيضُ السَّالِبَةِ الْكُلِّيَّةِ إِنَّمَا هِيَ المُوجَبَةُ الجزئية، كقولنا: لَا شَيْءَ مِنَ الإنسان بِحَيَوانٍ وَبَعْضُ الإنسان حَيَوانٌ) لما يأتي في قوله: وَالمَحْصُورتَانِ، وفي نسخة: المحصورات، والمراد: المحصورتان.

(لَا يَتَحَقَّقُ التَّنَاقُضُ بَيْنَهُمَا) .....

ووحدة المحمول تستلزم وحدة الزمان والمكان والإضافة والقوة والفعل.

قوله: (وردها بعضهما) أي: المتأخرين وهم المحققون منهم إلى وحدة النسبة الحكمية؛ إذ يرد على حصر الوحدات الثمانية اختلاف الآلة نحو: زيد كاتب أي: بالقلم الواسطي زيد ليس بكاتب أي: بالقلم التركي، واختلاف العلة والفاعل والمفعول والحال والتمييز وغير ذلك.

قوله: (وكالموضوع... إلخ) أي: ذكر المحمول والموضوع في كلام المصنف، ربما يوهم اختصاص الواحدة في المتناقض بالحمليات، وليس كذلك.

قوله في الشرطية متصلة أو منفصلة.

قوله: (فيما ذكر من الوحدات السابقة) وردها المذكور.

قوله: (ثم بين) أي: المصنف أي: أظهر وكشف بعبارة عامة في الحمليات والشرطيات بقطع النظر عن مثاله المذكور، وكان الوجه تأخير هذا إلى ما بعد المحصورات كما يشير إليه قوله: **(كل إنسان إلخ)** هذا في الحملية، وسيأتي قوله لما يأتي راجع لنقيض الموجبة إلخ فيه إشارة إلى التأخير المتقدم.

بعد اتفاقهما في الوحدات السابقة) (**إِلَّا بَعْدَ اخْتِلَافِهِمَا فِي الْكَمِّيَّةِ**) أي: الكُلّيّة والجزئية؛ لأن الْكُلِّيَّتَيْنِ قَدْ تَكْذِبَانِ كقولنا: كُلُّ إِنْسَانٍ كَاتِبٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الإنسان بِكَاتِب، وَالجُزْئِيَّتَيْنِ قَدْ تَصْدُقَانِ. كقولنا: بَعْضُ الإنسان كَاتِبٌ وَبَعْضُ الإنسان لَيْسَ بِكَاتِبٍ.

والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان وهذان المثالان للحمليتين، ومثال الشرطيتين: كلما كان الإنسان كاتباً فالحمار ناهق، ليس كلما كان الإنسان كاتباً فالحمار ناهق.

والمهملتان في قوة الجزئيتين كما مرت الإشارة إليه.

قوله: (بعد اتفاقهما في الوحدات السابقة) كما أشار إليه السر أيضًا فيما مرّ، فلو زاد المصنف لفظ أيضًا بعد اختلافهما لوفى بذلك.

قوله: (قد يكذبان في كل قضية موضوعها) أعم من المحمول، والمراد الكاتب بالفعل وهو الإمكان العام.

قوله: (والنقيضان إلخ) أي: حيث اجتمع كذب القضيتين أو صدقهما لم يكن بينهما تناقض؛ لأن النقيضين لا يجتمعان، وحيث ارتفع فيهما الصدق والكذب فكذلك؛ لأن النقيضين لا يرتفعان.

قوله: (وهذان المثالان) أي: الذي حصل فيهما التناقض بقوله: كل إنسان حيوان إلخ لا شيء من الإنسان إلخ.

ومثال الشرطيتين أي: اللتين فيهما التناقض من المتصلتين الاتفاقيتين؛ أخذًا من مثاله ومثالهما في اللزوميتين المتصلتين، كقولنا: كلما كانت الشمس طالعة؛ فالنهار موجود ومثالهما في المنفصلتين كقولنا: دائمًا إما أن يكون العدد زوجًا أو فردًا ليس دائمًا، إما أن يكون العدد زوجًا أو فردًا.

قوله: (ليس كلما إلخ) هذه شرطية جزئية.

قوله: (والمهملتان إلخ) أي: فسيأتي فيهما التناقض مع الكليتين نحو: كلما كانت الشمس طالعة؛ فالنهار موجود، وأما الموجهان فلا يعلم حالها بمجرد الاختلاف، فلا بد من النص عليها، فراجعه.

[أحكام العكس]

ومن الاصطلاحات المنطقية الْعَكْسُ وهو ثلاثة أقسام:

الأول: عكسُ النقيض الموافق وهو تبديل الطرف الأول من القضية بنقيض الثاني منها، وعكسُه مع بقاء الصدق والكيف أي: السلب والإيجاب نحوُ: كل إنسان حيوان كل ما ليس بحيوان ليس بإنسان عكس النقيض المخالف، وهو تبديل الطرف الأول من القضية بنقيض الثاني.

والثاني: بعين الأول مع بقاء الصدق دون الكيف، نحو كل إنسانٍ حيوان لا شيء مما

أحكام العكس

الذي توصف به القضايا وهو لغة: تبديل الأول بالآخر مطلقًا.

قوله: (وهو) أي: من حيث هو **(ثلاثة أقسام)**.

قوله: (وهو) أي: اصطلاحًا **(تبديل إلخ)** فهو اسم للمعني المصدري حقيقة، وقد يطلق مجازًا مشهودًا على القضية المبدلة، كقولنا: الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية وسيأتي.

قوله: (الطرف الأول)، وهو الموضوع في الحملية والمقدم في الشرطية، وهو كانت متصلة أو منفصلة ونفى بعضهم لها في المنفصلة ليس لمنعه فيها؛ وإنما هو لعدم فائدته فيها.

قوله: (وعكسه) وهو تبديل الطرف الثاني على ما ذكره مع بقاء الصدق أي: في القضية بطرفيها، والكيف كذلك، ويسمى هذا العكس الموافق لما يأتي أي: السلب والإيجاب أي: إن كانت القضية الأصلية موجبة؛ فالمبدلة موجبة أو سالبة فسالبة نحو: كل إنسانية لغير الحيوان.

قوله: (الثاني) أي: من الأقسام الثلاثة، وهذا آتيه المتأخرون.

ليس حيواناً بإنسان، وسُمي هذا مخالفاً؛ لتخالف طرفيه إيجاباً وسلباً، والذي قبْلَه موافقاً لتوافُقِه فيهما.

الثالث: العكس المستوي: وهو المراد عند الإطلاق وعليه اقتصر المصنف، فقال:

قوله: (المخالف من حيث الإيجاب والسلب) كما يأتي مع جعل نقيض كل طرف بدلاً عن الطرف الآخر.

قوله: (دون الكيف) أي: لا مع بقاء الكيف بل مع تبدله من الإيجاب إلى السلب وعكسه.

قوله: (كل إنسان حيوان) هي موجبة كلية صادقة، وعكسها كلية سالبة صادقة والسلب فيها مأخوذ من السور، وحرف ليس جزء من الموضوع.

قوله: (لتخالف طرفيه) أي: لتخالف النسبة المأخوذة من طرفيه.

قوله: (الثالث العكس المستوي) ويقال له: المستقيم لاستواء طرفيه، واستقامتهما بسلامتهما من التبديل بنقيض.

قوله: (وعليه اقتصر المصنف) لكونه المستعمل في العلوم والإنتاجات، والإنتاج بغيره لا يسمى قياسًا كما سيأتي، وإنما ذكره الشارح للاحتياج إليه في عكوس القضاء الآتي، ولذلك قدمه قوله.

[الْعَكْسُ]

(وهو أَنْ يُصَيَّرَ المَوْضُوعُ مَحْمُولاً، وَالمَحْمُولُ مَوْضُوعًا مَعَ بَقَاءِ السَّلْبِ، وَالْإِيجَابِ بِحَاله، بمعنى: أن الأصل إن كان موجَباً فيكون العكس موجباً، أو سالباً فسالباً.

(وَ) مع بقاء (**التَّصْدِيقِ وَالتكْذِيبِ بِحَالِهِ**) وعبَّر بعضهم بالصدق والكذب وبعضهم بالصدق فقط، وهو الحق؛ لأن العكس لازمٌ للقضية، ولا يلزم من كذِب الملزوم كذِب اللازم فإن قولنا: كل حيوانٍ إنسان كاذب مع صِدق عكسِه وهو: بعضُ الإنسان حيوان بخلاف صدق الملزوم، يستحيلُ معه كذِب اللازم وليس المراد بصدقهما في عبارة البعض

قوله: (أن يصير للتبديد التحتية الثانية) إما مكسورة مبنيًا للفاعل والمعلوم، وإما مفتوحة مبنيًا للمجهول؛ ليوافق المعنيين السابقين، ولا يصح بسكون الياء مع فتح أوله؛ لأن البصيرة ليست من معانيه، والمعنى أن يجعل الموضوع بعد نقله عن اعتبار مفهومه إلى اعتبار ذاته موضوعًا كما يأتي.

قوله: (وعبَّر بعضهم) في هذا اعتذار عن المصنف في ذكر الكذب بأنه تابع لغيره فيه واعترض عليه وعلى الغير بذكره كما يأتي.

قوله: (وهو الحق) أي: إسقاط الكذب والاقتصار على الكذب الصدق، وهو المتعين الثابت، ولذلك قال بعضهم: إن ذكر التكذيب في كلام المصنف سهوًا، وسبق قلم.

قوله: (لأن العكس لازمٌ بالاستقراء للقضية) فالقضية ملزومة له؛ لأن معنى انعكاسها عدم ذلك، ولو في مادة واحدة.

قوله: (ولا يلزم إلخ) فاعتبار بقاء الكذب في العكس باطل.

قوله: (في عبارة البعض) الشامل للبعض الأول والثاني.

صِدقُهُما في الواقع، بل أن يكون الأصل، بحيث لو فُرِض صِدقُه لزِم صدقُ العكس ومع هذا فالتعبير بالتصديق، أولى منه بالصدق؛ لأن التصديق لا يقتضي وقوع الصدق.

وعبارتُه قاصرةٌ على الحملية، فلو قال: وهو أن يُصَيِّرَ الأول ثانياً والثاني أولاً لكان أولى لتناوله الشرطيات.

واعلم أن العكس يُطلق كثيراً على القضية لحاصلة بتبديل الموضوع بالمحمول، وعكسِه وأن المراد بهما الموضوع والمحمول في الذكرِ، أعني: وصْفَهما العنواني، فلا يرِد السؤال بأن العكس لا يُصيِّر ذاتَ الموضوع محمولاً، ووَصْفَ المحمول موضوعاً، بل موضوع العكس ذاتُ المحمول ومحمولُه وصفُ الموضوع.

وَالمُوجَبَةُ الْكُلِّيَّةُ لَا تَنْعَكِسُ كُلِّيَّةً لئلا تنتقض بمادة يكون المحمولُ فيها أعمَّ من الموضوع (**إِذْ يَصْدُقُ قَوْلُنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيْوَانٌ، وَلَا يَصْدُقُ: كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ**) وإلا لَصدَق الأخصُّ على جميع أفراد الأعم وهو محال.

قولـه: (ومـع هذا) أي: ومع صحة هذا التأويل، وكونه المـراد في التعبير بالتصديق كما فعل المصنف أولى.

قوله: (وعبارتُه) أي: المصنف.

قوله: (لتناوله الشرطيات) كقولنا: كلمة كانت النار موجودة كانت الحرارة موجودة وقد يكـون إذا كانت النار موجـودة كانت الحرارة موجودة، والمراد من الشـرطيات المتصلات، واعلم أن الموجهات يحتاج إلى مراجعتها من المطولات.

قوله: (واعلم إلخ) تقدم المراد به.

قوله: (العنواني) أي: المعبر به عن عنوان الشيء بكذا عبر عنه به.

قولـه: (الأخصُّ) وهو إنسـان، والأهم حيوان ومثاله في الشـرطية، كقولنا: كلما كانت النار موجودة كانت الحرارة موجودة، فإن الحرارة أعم من النار.

(**بَل تَنْعَكِسُ جُزْئِيَّةً؛ لأننَا إذا قُلْنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ يَصْدُقُ بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، فَإِنَّا نَجِدُ الموضوع شَيْئًا مَوْصُوفًا بِالإنسان وَالحَيَوَانِ**) وهو الحيوان الناطق.

(**فَيَكُونُ بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانًا**) ولأنه إذا صدق كل إنسانٍ حيوان لزم أن يصدُق بعض الحيوان إنسان، وإلا لصدَقَ نقيضُه وهو لا شيء من الحيوان بإنسان، فتلزم المنافاة بين الإنسان والحيوان، فيصدق: ليس بعض الإنسان بحيوان،.....

قوله: (لأنا نجد إلخ) اعلم أن للقوم في بيان عكوس القضايا ثلاث طرق:

أحدها: طريق الخلف وهو ضم نقيض العكس إلى الأصل ينتج محالاً، وهذا أعمها لشموله للكلية الموجبة والجزئية كذلك وللسالبة المركّبة والبسيطة.

ثانيها: طرق العكس، وهو أن يعكس نقيض العكس؛ ليحصل ما ينافي الأصل.

وثالثها: طريق الافتراض وهو أخفاها ولا يكون إلا في الموجبة والسالبة المركّبة، وهو فرض ذات الموضوع بدا معينًا، وحمل وصف الموضوع والمحمول عليه؛ ليحصل مفهوم العكس، وهذا ما سلكه المصنف بقوله: لأنا نجد إلخ، والشيء ذات الموضوع أي: أفرده.

قوله: (وهو) أي: الشيء.

قوله: (الحيوان الناطق) أي: ذات الإنسان كزيد وعمرو.

قوله: (فيكون إذا جعلنا أحد الوصفين موضوعًا والآخر محمولاً) كما مرّ.

قوله: (ولأنه إلخ) هذا طريق الخلف وهو أولى مما ذكره المصنف في انعكاس الموجبة الكلية إلى موجبة جزئية؛ لأن هذا أقرب إلى الذهن في التناول.

قوله: (وإلا لو لم تصدق) هذه الموجبة الجزئية.

قوله: (لصدق نقيضه) أي: المذكور واللازم المذكور.

قوله: (وهو) أي: النقيض المذكور.

قوله: (فيلزم من صدق هذه السالبة الكلية) التي هي نقيض العكس.

قوله: (فيصدق إلخ) لأنه إذا سلب الإنسان عن جميع الحيوان وجب سلب الحيوان

وقد كان الأصل: كل إنسان حيوان هذا خُلفٌ، أو يُضمُّ ذلك النقيض إلى الأصل فيُنتج سلب الشيء عن نفسه هكذا: كل إنسانٍ حيوان، ولا شيء من الحيوان بإنسان يُنتِج: لا شيء من الإنسان بإنسان وهو محال.

(**وَالمُوجَبَةُ الجُزْئِيَّةُ أَيْضًا تَنْعَكِسُ**) موجبةً (**جُزْئِيَّةً بِهذِهِ الحُجَّةِ**) فعكسُ بعض الإنسان حيوان: بعضُ الحيوان إنسان؛ لأنا نجد موصوفاً بالحيوان والإنسان فيكون بعض الحيوان إنساناً و لأنه إذا صدَق بعض الإنسان حيوان لزم أن يصدق بعض الحيوان إنسان، وإلا لصدَق نقيضُه، وهو لا شيء من الحيوان بإنسان فيلزمه لا شيء من الإنسان بحيوان؛ وقد كان الأصل بعض الإنسان حيوان، هذا خُلفٌ، أو يُضم هذا النقيض إلى الأصل ليُنتِج سلب شيء عن نفسه كما مر.

عن بعض الإنسان هكذا قدره، وكان الصواب أن يقول: ولا شيء من الإنسان بحيوان؛ لأن السالبة الكلية تنعكس كنفسها كما يأتي، وهذا الذي ذكره عكس السالبة الكلية التي هي نقيض العكس.

قوله: (وقد كان الأصل) قبل العكس.

قوله: (هذا) أي: قولنا: ليس بعض الإنسان بحيوان خلف أي: باطلاً؛ لاجتماع النقيضين.

قوله: (أو يُضمُّ إلخ) هذا إشارة إلى طريق العكس، ومراد فيه جعل الأصل قضية صغرى، وهي النقيض كبرى، فينتج من الشكل الأول ما ذكره.

قوله: (وهو محال) في القضايا الموجبة كما هنا بخلاف المعدوم، وهذا المحال منشأه كذب الكبرى فيصدق نقيضها، وليس منشأه الصغرى؛ لصدقها، ولا التباس لوجود شرطه من إيجاب الصغرى وكلية الكبرى.

قوله: (بِهَذِهِ الحُجَّةِ) أي: بمثلها وهي طريق الافتراض.

قوله: (ولأنه إلخ) هو طريق الخُلف.

قوله: (أو يضم إلخ) هذا طريق العكس، هكذا بعض الإنسان حيوان ولا شيء من

(وَالسَّالِبَةُ الْكُلِّيَّةُ تَنْعَكِسُ) سَالِبَةً (كُلِّيَّةً وَذٰلِكَ) أي: انعكاسها كُلّيّة (بَيِّنٌ بِنَفْسِهِ، فَإِنَّه إِذَا صَدَقَ قولنا: لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحجَرٍ، صَدَقَ قولنا: لَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِإِنْسَانٍ) وإلا لصدق نقيضُه، أو بعض الحجر إنسان.

وينعكسُ إلى قولنا: بعض الإنسان حجرٌ وقد كان الأصل: لا شيء من الحجر بإنسان هذا خُلفٌ، أو يُضم هذا النقيض إلى الأصل ليُنتِج سلب شيء عن نفسه، هكذا بعض الإنسان حجر ولا شيء من الحجر بإنسان، لينتج بعض الإنسان ليس بإنسان، وهو محال، وإنما قال: كُلّيّة ولم يقل: كنفسها؛ لأنه إنما تعرَّض للعكس بحسب الكم دون الجهة، .....

الحيوان بإنسان فينتج من الشكل الأول لا شيء من الإنسان بإنسان.

قوله: (بيِّن) أي: ظاهر جلي من غير برهان.

قوله: (وإلا) أي: لو لم يصدق لا شيء من الإنسان بحجر.

قوله: (وينعكس) أي: نقيضه لما مرّ في الموجبة الجزئية تنعكس كنفسها.

قوله: (وقد كان) الأصل المذكور في كلام المصنف لا شيء من الإنسان الحجر بإنسان لعله سهوًا وسبق قلم؛ إذ الأصل المذكور في كلام المصنف لا شيء من الإنسان مع الذي تضمنه إنما هو عكس النقيض الضم، وتقديره مبني على ما ذكره قبله السيد، ولو جعل النقيض، ولو جعل النقيض أعني بعض الحجر إنسان صغرى والأصل كبرى هكذا بعض الحجر إنسان، ولا شيء من الإنسان بحجر ينتج من الشكل الأول بعض الحجر ليس بحجر، انتهى.

قبل وأي أعذر الشيء عن هذا لتحصيل النتيجة المقصودة، وليس بصحيح، فتأمل!

وقد رأيت بعض النسخ فيه هذه المذكورات على الصواب، فالتحريف من النساخ.

قوله: (وهو محال) أي: محال؛ فالشيء عن نقيض العكس؛ فالعكس حق.

قوله: (وإنما قال كُلِّيَّة إلخ) هذا إشارة إلى الحكمة في تعبير المصنف بالكلية التي هي من الكم دون تعبيرها بالنفس التي ليست من الكم، وإن لم تكن من الجهة؛ لأنها قد تشمل الجهة، فلذلك عدل عنها.

والكلامُ عليه بحسَبها طويل، يطلب من المطولات، وَالسَّالِبَةُ الجُزْئِيَّةُ لَا عَكْسَ لَهَا لزومًا؛ وإلا لانتقض بمادةٍ يكون الموضوع فيها أعمَّ من المحمول، فيصدُق سلبُ الأخص عن بعض الأعم، ولا يصدُق سلبُ الأعم عن بعض الأخص.

(**فَإِنَّهُ يَصْدُقُ قولنا: بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ، وَلَا يَصْدُقُ عَكْسُهُ**) بعض الإنسان ليس بحيوان لصدْق نقيضِه وهو: كل إنسانٍ حيوان،.....

قوله: (والكلامُ عليه) أي: العكس بحسبها أي: الجهة طويل لا يحتمله هذا المختصر، فيطلب من المطولات.

ويقال أيضًا: إن المصنف إنما تكلم على الحمليات، ولم يتكلم عن العكس في الشرطيات؛ لما ذكر أيضًا، وهو على وزان ما في الحمليات من أن الموجبة كلية أو جزئية تنعكس إلى موجبة جزئية وأن السالبة الجزئية لا عكس لها لزومًا.

قوله: (فتنعكس في الموجبات) الضرورية والدائمة والمشروطة والعرفية إلى حيثية مطلقة والمشروطة الخاصة والعرفية الخاصة إلى حيثية لا دائمة، والوقتية والمنتشرة، والموجوديات والمطلقة العامة إلى مطلقة عامة، نعم؛ لا عكس الممكنتين الخاصة.

والعامة على الأصح، وينعكس من السؤال ستة الضرورية والدائمة إلى دائمة والمشروطة الخاصة والعرفية الخاصة إلى عرفية لا دائمة [الإتيان] في كل إن تعيين العكس مع الأصل ينتج المحال، ولا ينعكس منها سبق الوقتيان والوجوديتان والممكنان والمطلقة العامة وأمثلتها تطلب من المطولات، وقد مرّت إجمالاً آنفًا.

قوله: (وإلا) أي: لو لزم انعكاسها أعم قوله أعم بالعموم المطلق من المحمول.

قوله: (ولا يصدق سلبُ الأعم عن بعض أفراد الأخص) لامتناع وجود الأخص بدون الأعم.

قوله: (لصدْق نقيضِه) هو بعكس الصاد من المصدر المضاف.

وإلا لوُجد الكل بدون الجزء، وهو محال، وقيَّد بقوله: لزوماً؛ لأنه قد يصدُق العكس في بعض المواد مثلاً: يصدُق بعض الإنسان ليس بحجر، ويصدُق عكسُه أيضًا، وهو بعض الحجر ليس بإنسان.

ولما فرغ مما يتوقف عليه القياس من القضايا، وما يعرِض لها من تناقضٍ وغيرِه أخذ في بيان القياس وهو المقصود الأهم؛ لأنه العُمدة في تحصيل المطالب التصديقية فقال:

قوله: (وإلا) أي: قوله لم يصدق هذا النقيض.

قوله: (لوُجد الكل) وهو الأخص بدون الجزء، وهو الأعم كما مرّ.

قوله: (في بعض المواد) وهو ما إذا بين المحمول والموضوع تباين كلي أو عموم من وجه، وقد مثل السر للأول، ومثال الثاني كقولنا: بعض الحيوان ليس بأبيض فإنه يصدق مع صدق عكسه وهو بعض الأبيض ليس بحيوان، وأما العموم المطلق فيصدق فيه سلب الأخص عن بعض الأعم لا عكسه؛ لأن وجود الأخص بدون الأعم محال.

[الْقِياسُ]

وهو لغة: تقدير شيءٍ على مثالِ آخر، واصطلاحًا: (**هُوَ قَوْلٌ**) مَلْفُوظٌ، أو مَعْقُولٌ (**مُؤَلَّفٌ مِنْ أَقْوَالٍ**) قولين فأكثر، (**مَتَى سُلِّمَتْ لَزِمَ عَنْهَا لِذَاتِهَا قَوْلٌ آخَرُ**) أي: .....

أحكام القياس

مأخوذٌ من قياس الشيء بالآلة كالذراع المعروفة مقداره يقينا مثلاً، وقيل: من قياس الشيء على غيره؛ لمعرفة كونه مثله مثلاً وقد أشار السر إلى أن هذا معناه اللغوي كما يأتي.

قوله: (**وهو القياس المقصود الأهم**) أي: المطلب الأعلى بالنسبة لما قبله؛ لأن الموصل إلى المطلب الأعلى مطلقًا، وهو التصديق الذي هو إدراك العلوم بحقائقها يقينًا أو ظنًّا، وترتب الأحكام عليها إثباتًا أو نفيًا، ونحو ذلك.

قوله: (**وهو لغة تقدير إلخ**) فيه أن هذا المعنى اللغوي مباين للاصطلاحي، وهو يخالف الواجب في المعنى اللغوي من كونه أعم من الاصطلاحي دائمًا ومساويًا له قليلاً، والتقدير يعم المعقول، وعلى إرادة المعقول فاستلزامه للقول الآخر المعقول ظاهر.

قوله: (**مُؤَلَّفٌ مستدرك**) لأنه مرادف للقول في هذا الفن، وإنما ذكره؛ لتعلق ما بعده به.

قوله: (**مِنْ أَقْوالٍ**) أي: قضايا.

قوله: (**لَزِمَ عَنْها**) لو قال عنه لدونه لكان أجوبة لوقوعه للقول؛ لأن فيه المادة والصورة بخلاف الأقوال؛ لأنها الأول فقط.

قوله: (**قَوْلٌ آخَرُ**) ويقال له: المطلوب إن سبق منه إلى القياس، فإن سبق القياس إليه

مغايرٌ لكلٍ منها فالمؤلَّف من قولين. كقولنا: العالم متغيِّر وكل متغيِّر حادث، وهذا مؤلَّفٌ من قولين يلزم عنهما قولٌ آخر، وهو العالم حادث.

والمؤلَّف من أكثر من قولين كقولنا: النبَّاشُ آخذٌ للمال خُفْية وكل آخذٍ للمال خفيةً سارق وكل سارقٍ تُقطع يدُه، فهذا مؤلَّفٌ من ثلاثة أقوال، يلزم عنها قولٌ آخر وهو: النبّاش تُقطعُ يدُه، والأول يسمى قياساً بسيطاً والثاني: قياساً مركباً؛ لتركُّبِه من قياسين فخرج عن أن يكون قياساً القولُ الواحد وإن لزم عنه لذاته قولٌ آخر كعكسه المستوي وعكسُ نقيضه؛.....

فيقال: وله النتيجة؛ لأن النسبة المستدل بالقياس عليها أعني أنها باعتبار حصولها عن القياس تسمى نتيجة، وباعتبار استحصالها منه تسمى: مطلوبًا، والعلم بها بطريق المادة عند أهل السنة بطريق الوجود عند الحكماء بطريق التوليد عند المعتزلة ولزومها باعتبارها وتحققها في الذهن والشيء عن الأقوال.

قوله: (مغايرٌ لكلٍّ منها) أي: الأقوال بحيث إنه ليس قضية كاملة منها.

وإن كان مؤلفًا من أجزائها.

قوله: (النبَّاش) أي: للقبور لأخذ أكفان الموتى.

قوله: (الأول) وهو المؤلف من قولين يسمى قياسًا بسيطًا؛ لأنه في مقابلة المركّب المذكور بعده.

قوله: (لتَركُّبِه من قياسين) أي: بسيطين؛ لأن فيه قضية مطلوبة، وأصله كل نباشي آخذ للمال خفية، وكل آخذ كذلك سارق، فهذا قياس آخر.

قوله: (فخرج) أي: بقوله أقوال الذي المراد بها ما فوق الواحد.

قوله: (القولُ الواحد) أي: القضية الواحدة.

قوله: (كعكسه المستوي) هو الذي بعده مثال للقول الآخر اللازم للقول الأول،

لأنه لم يتألف من أقوال والاستقراء، والتمثيل؛ لأنهما وإن تألَّفا من أقوالٍ، لكن لا يلزم عنهما شيءٌ آخر؛ لإمكان التخلُّف في مدلولهما عنهما، وما يلزم عنه قولٌ آخر لا لذاته بل بواسطة مقدمة أجنبية كما في قولنا: فلان المريض يتحرك فهو حيٌّ؛ لأن لزوم أنه حي إنما هو بواسطة أن كل متحرك بالإرادة حي، وكما في قياس المساواة، وهو ما يتركب من قولين يكون متعلِّقُ محمولٍ، أوَّلهما موضوعُ الآخَر. .....

كقولنا: كل إنسان حيوان، فإنه يستلزم عكسه المستوي، وهو الذي بعده مثال للقول الآخر اللازم للقول الأول، كقولنا: كل إنسان حيوان، فإنه يستلزم عكسه المستوي، وهو بعض الحيوان إنسان، ويستلزم عكس نقيضه، وهو كلما ليس بحيوان ليس بإنسان.

قوله: (لأنه لم يتألف إلخ) علة الخروج ذلك عن القياس، فلا يسمى قياسًا كما مرّ.

قوله: (والاستقراء) أي: وخروج الاستقراء، وهو الحكم على كلي لوجود ذلك الحكم في أكثر جزئياته، وهو لا يفيد اليقين، ولا يلزمهم عنه شيء، وهو إما تام إن لم يوجد فرد مخالف للحكم وإلا فناقض، كقولنا: كل حيوان يحركه فكه الأسفل عند المضغ، فلا يضر خروج التمساح بكونه يحرك فكه الأعلى.

قوله: (والتمثيل) وهو الحكم على جزء شيء لوجود ذلك الحكم في جزء آخر مشارك له في معنى، فيصير مثله، ويسمى قياسًا عند الفقهاء؛ لأنه لا يلزم منه شيء كالحكم على العالم بأنه حادث؛ لكونه مؤلفًا كالبيت الحادي لكونه مؤلفًا.

قوله: (لإمكان التخلُّف إلخ) علة لعدم اللزوم.

قوله: (وما يلزم إلخ) أي: وخروج أيضًا ما لم إلخ.

قوله: (مقدمة أجنبية) أي: غير لازمة لإحدى مقدمتي القياس.

قوله: (وكما في قياس) هو عطف على كما في قولنا، فهو مما يتحد بواسطة مقدمة أجنبية، وأشار بقوله: **(وهو ما يتركب إلخ)** ضابطه، والمراد بالمتعلق فيه المجرور؛ لأن الجار له فقط.

كقولنا: أَلِف مساوٍ لباء، وباء مساوٍ لجيم، فإنَّ هذين القولين يستلزمان ألفاً مساوياً لجيم لا لذاتهما، بل بواسطة مقدمة أجنبية وهي أنَّ مساوي المساوي لشيء مساوٍ له. ولذلك لا يتحقق الاستلزام فيه إلا حيث تصدق هذه المقدمة كما في قولنا: أَلِفٌ ملزومٌ لباء، وباء ملزومٌ لجيم فأَلِف ملزومٌ لجيم؛ لأن ملزوم الملزوم ملزوم، فإن لم تصدق تلك المقدمة لم يحصل منه شيءٌ كما إذا قلنا: ألف مباينٌ لباء، وباء مباينٌ لجيم، لا يلزم منه أنَّ ألفاً مباينٌ لجيم؛ لأن مباين المباين لشيءٍ لا يلزم أن يكون مبايناً له وكذا، إذا قلنا: أَلِف نِصفُ باء وباء نصف جيم لا يلزم منه أن ألفاً نصفُ جيم؛ لأن نصفَ نصفِ الشيء لا يكون نِصفاً له.

والمراد باللزوم ما يعم البيِّن وغيره فيتناول القياس الكامل، وهو الشكل الأول وغير الكامل وهو باقي الأشكال.

وأشار بقوله: مَتَى سُلِّمَتْ إلى أن تلك الأقوال لا يلزم أن تكون مسلَّمة في نفسها بل أن تكون بحيث لو سُلِّمت لزم عنها قولٌ آخر؛ ليدخل في التعريف القياس الذي مقدماتُه صادقةٌ -كما مر- والذي مقدماتُه كاذبة. كقولنا: كل إنسانٍ جماد، وكل جماد حمار، فهذان قولان

قوله: (كقوله أما و لب وب ما و لج) يعني هكذا ناطق مساوٍ لمدرك ومدرك مساوٍ لضاحك، وكل في دلالتهما على الإنسان لكن لا لذاتهما؛ لأنه لو كان لذاتهما لكان هذا النوع منتجًا دائمًا، وليس كذلك فإنه إذا أخذ بدل المساواة البيانية والنقيضة لم ينتج كقولنا: الإنسان مباينًا للفرس، والفرس مباين للناطق.

وقولنا: (الواحد نصف الأربعة) والحصر عبر عن ذلك بالحروف الهجائية لما مرّ أنها كناية عن قواعد كلية لا يختص بمادة معينة.

قوله: (حيث تصدق إلخ) لأنه يحل تحقق اللزوم كما تقدم؛ ليخرج المباين ونقيضه كما مرّ.

قوله: (وغيره) أي: غير البين وهو ما فيه واسطة كتعبير كل من المتقدمتين أو أحديهما؛ ليرجع إلى الشكل الأول.

قوله: (حيث لو سلمت وإن كانت كاذبة) كما مثل قوله لئلا يلتزم الدور إلخ، قد نظر

وإن كذَبا في أنفسهما إلا أنهما بحيث لو سُلِّما لزم عنهما أنَّ كل إنسان حمار؛ لأن لزوم الشيء للشيء كونُ الشيء بحيث لو وجِد وُجد لازمُه، وإن لم يوجدا في الواقع، وإنما قال منْ أَقْوَالٍ، ولم يقل من مقدمات؛ لئلا يلزم الدور؛ لأنهم عرَّفوا المقدمة بأنها ما جُعلت جزء قياس، فأخذوا القياس في تعريفها، فلو أُخذت هي أيضاً في تعريفه لزم الدور.

(**وَهُوَ**) أي: القياس (**إِمَّا اقْتِرَانِيٌّ**) وهو الذي لم يُذكر فيه نتيجةٌ ولا نقيضُها بالفعل (**كقولنا: كل جسمٍ مؤلَّف، وكل مؤلَّفٍ حادث، فكل جسم حادث**) وسُمي اقترانياً؛ لاقتران الحدود فيه بلا استثناء.

(**وَإِمَّا اسْتِثْنَائِيٌّ**) وهو الذي ذُكر فيه نتيجةٌ، أو نقيضُها بالفعل بأن يكون طرفاها، أو طرفا نقيضها مذكورَين فيه بالفعل، (**كَقَوْلِنَا:**) في الثاني (**إِنْ كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجودٌ**).....

فيه، فإن كون المقدمة جزء قياس شامل لقياس الاستقراء والتمثيل، وهما حجة فكأنهم قالوا: إذا وقعت الجزء والحجة، فلا يلزم الدور، فيه بحث، فتأمله!

قوله: (إما افتراضي) قدمه على الاستثناء؛ لأنه أكثر فائدة وأقرب تناولاً، وإن كان مفهومه عدميًا، ولأنه من الحمليات التي هي أصل للشرطيات.

قوله: (بالفعل) متعلق بيذكر والمراد به اللفظ أي: لم يتلفظ بعينها فيه الحدود هي الأصغر، والأصغر والأكبر والأوسط بكونها غير مستثناة، قاله السيد، وقال غيره: هو اقتران الأولين في النتيجة.

قوله: (وهو الذي ذكر إلخ) أي: الذي فيه صورة النتيجة مرتّبة أجزاؤها من غير اعتبار حكم فيها لمكان أدوات الشرط، فلا ينافي أن في النتيجة قضية محتملة للصدق والكذب، وليست كذلك في القياس، والمادّ بالفعل ذكر طرفها أو نقيض طرفها، وقد أشار السر إلى ذلك.

قوله: (الثاني) وهو المذكور فيه نقيضها.

لكِنَّ النَّهَارُ ليس بمَوْجُودٍ فَالشَّمسُ لَيسَتْ بِطَالعَةٍ) وفي الأول إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجودٌ، لكن الشمس طالعةٌ فالنهار موجود، ولا يُشكِل بما مر من أنه يُعتبر في القياس أن يكون القول اللازم، وهي النتيجةُ مغايراً لكل من مقدماته، وهنا ليس كذلك؛ لأنا نقول: بل هو كذلك؛ لأنه ليس بواحدٍ منهما، وإنما هو جزء إحداهما؛ إذ المقدمة ليست قولَنا: النهار موجود بل استلزام طلوع الشمس له الحاصل ذلك من المقدَّم والتالي وسُمي استثنائياً؛ لاشتماله على أداة الاستثناء أعني: لكن (**وَالمُكَرَّرُ بَيْنَ مُقَدِّمَتَي القِيَاسِ**) فأكثرَ سواءٌ كان محمولاً، أم موضوعاً، أم مقدَّماً، أم تالياً (**يُسَمَّى حَدًّا، أوسَطَ**) لتوسُّطه .....

قوله: (لكِنَّ النَّهارُ إلخ) هذا نقيض الجزء الثاني، والشمس ليست بطالعة نقيض الجزء الأول، وكأن الأنسب عكس هذا الاستثناء كما يعلم مما بعده والنتيجة، وهي في الشمس ليست بطالعة نقيض الجزء الأول من القياس.

قوله: (وفي الأول) وهو الذي فيه النتيجة بعينها.

قوله: (وإنما هو جزء إحديهما) فالحد وكون النتيجة مقدمة كاملة، وقد مرّ هذا الجواب، فلا حاجة لقوله بل التزام؛ لأنه ليس قضية ولا جزء وقضية؛ فالإضراب إليه غير مستقيم، فتأمل!

قوله: (أعني) لكن يشير إلى أن شبه هذه أداة استثناء اصطلاح لأهل هذا الفن لا كما في علم العربية، والجملة المستثناة تكن من تتمة القياس، والنتيجة هي المقترنة بألف بعدها.

قوله: (فأكثر) أي: من مقدمتين.

قوله: (موضوعًا أو محمولاً) أي: في الحمليات المحضة ومقدمًا أم تاليًا أي: في الشرطيان ولو مع الحمليات، وهذا شامل للأشكال الأربعة الآتية.

قوله: (يُسَمَّى حَدًّا أَوْسَطَ لتوسُّطه إلخ) هو ظاهر في الشكل الأول دون البقية إلا أن يقال هو بعد ردها إلى الأول فيراه الأوسط حقيقةً أو حكمًا، وسيأتي ما فيه ومعنى بالحد ما ينحل إليه المقدمات من الطرف الأول أو غيره، والرابطة لا تسمى حدًّا.

بين طرفي المطلوب (**وَمَوْضُوعُ المَطْلُوبِ**) في الحملية، ومقدمه في الشرطية (**يُسَمَّى حَدًّا أَصْغَرَ**)؛ لأنه أخصُّ في الأغلب، والأخصُّ أقلُّ أفرادًا، وَمَحْمُولُهُ في الحملية، وتاليهِ في الشرطية، (**يُسَمَّى حَدًّا أَكْبَرَ**)؛ لأنه أعمُّ في الأغلب، والأعمُّ أكثر أفراداً وَالمُقَدِّمَةُ الَّتِي فِيهَا الْأَصْغَرُ تُسَمَّى الصُغْرَى؛ لاشتمالها على الأصغر.

(**وَالَّتِي فِيهَا الْأَكْبَرُ تُسَمَّى كُبْرَى**) لاشتمالها على الأكبر واقتران الصغرى بالكبرى في الإيجاب والسلب، وفي الكُلّيّة والجزئية يسمى قرينة وضَرْبًا (**وَهَيْئَةُ التَأْلِيفِ**) الحاصلة (من) اجتماع (**الصغرى والكبرى تُسَمَّى شَكْلاً وَالْأَشْكالُ أَرْبَعَةٌ؛ لأن الحد الأوسط إِنْ كانَ محْمُولاً فِي الصُّغْرَى مَوْضُوعًا فِي الْكُبْرَى نَحْوَ: كُلُّ جِيم بَاء وَكُلُّ بَاء أَلِف .....**

قوله: (بين طرفي المطلوب سماه مطلوبًا) لأنه سيق منه إلى القياس ويسمى نتيجة إن سبق من القياس إليه كما مرّ آنفًا.

قوله: (والأخص أقل أفرادًا) يسمى أصغر لذلك.

قوله: (والأعم أكبر أفرادًا) لذلك وذكر الأغلبية فهي؛ للإشارة إلى أنه قد يكون مساويًا لقولنا: كل إنسان ضاحك ناطق، فينتج كل إنسان ناطق.

قوله: (والمقدمة إلخ) سميت بذلك؛ لتقدمها على المطلوب اللازم الذي هو النتيجة.

قوله: (واقتران الكبرى بالصغرى إلخ) سواءً كانا كليتين أو جزئيتين سالبتين أو موجبتين أو موجبة أو سالبة يسمى قرنية وضربًا؛ لكون الصغرى مقترنة بالكبرى ومضروبة فيه، واعلم أن بين الضرب والشكل عمومًا من وجه.

قوله: (وهيئة التأليف إلخ) أي: وضع الحد الأوسط بين الحدين الآخرين بحسب جملة علمهما أو وضعه لهما أو جملة على أحدهما، ووضعه للآخر يسمى شكلاً تشبيهًا لها بالهيئة الجسمية الحاصلة من إحاطة الحدود بالمقدار؛ فالشكل هو الهيئة الاجتماعية الحاصلة من الحدود، وعلم مما ذكر أنه لا تتركب الأشكال الأربعة إلا من الحمليات.

قوله: (نحو «كل ج ب» و «كل ب أ») كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل حيوان جسم.

(**فَهُوَ الشَّكْلُ الأول وَإِنْ كَانَ مَحْمُولاً فِيهِمَا**) نحو: كل جيم باء ولا شيء من ألف باء، فَهُوَ الشكل الثَّانِي وَإِنْ كَانَ مَوْضُوعًا فِيهِمَا) نحو: كل جيم باء وكل جيم دال.

(**فَهُوَ الشكل الثَّالِثُ وإِنْ كَانَ مَوْضُوعًا في الصُّغْرَى محْمُولاً في الكُبْرَى**) نحو: كل باء جيم وكل ألف باء (**فَهُوَ الشَّكْلُ الرَّابِعُ**).

فإن قلتَ: فلا يتكرر الحد الأوسط إلا في الثاني والثالث؛ لأن المراد بالأوسط: إذا وقع موضوعاً الذات و إذا وقع محمولاً المفهوم.

قلنا: وقوعُه محمولاً وإن أُريد به المفهوم، لكن ليس المراد أن ذات الموضوع عينُ

قوله: (فَهُوَ الشَّكْلُ الأول) قدمه لما سيأتي.

قوله: («كل ج ب» و«لا شيء من أ ب») كقولنا: كل إنسان ناطق، ولا شيء من الفرس بناطق؛ ينتج لا شيء من الإنسان بفرس.

قوله: (فَهُوَ الشكل الثَّاني) أعقبه بالأول لا يأتي وهو لا ينتج إلا السالبتين للكلية والجزئية.

قوله: («كل ج ب» و«كل ج د» ينتج «بعض ب د») كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل إنسان ناطق؛ ينتج بعض الحيوان إنسان.

قوله: (فَهُوَ الشَّكْلُ الثَّالِثُ) أعقبه بالثاني لما يأتي، وهو إنما ينتج الجزأين ناطق إنسان؛ ينتج بعض الحيوان ناطق، فهو الشكل الرابع أخره لما يأتي، وهو لا ينتج إلا الجزئيتين إلا الضرب الثالث منه، فإنه ينتج السالبة الكلية.

قوله: (فإن قلت إلخ) هو إيراد على ما مرّ أن المكرر حد وسط في جميع الأشكال مع أنه لم يوجد إلا في بعضها؛ أخذًا من أمثلتها المذكورة.

قوله: (لأن المراد إلخ) هو تقرير لاختصاصه بالثاني والثالث أي: لأنه لا يقع كذلك إلا فيهما فقط.

قوله: (قلت إلخ) هو جواب عن الإيراد المذكور، ومحصله أن مفهوم الأوسط ليس

المفهوم، بل أنه يصدُق عليه المفهوم فيتكرر الأوسط في جميع الأشكال؛ لأنه بمنزلة أن يقال: ذات الأصغر يصدُق عليه مفهوم الأوسط، وكلُّ ما يصدُق عليه مفهوم الأوسط يثبُت له الأكبر، وقدَّم الشكلَ الأول؛ لأنه المنتِج للمطالب الأربعة كما سيأتي.

ولأنه على النظم الطبيعي وهو الانتقال من الموضوع إلى الحد الأوسط، ثم منه إلى المحمول؛ حتى يلزم الانتقال من الموضوع إلى المحمول، ثم الثاني؛ لأنه أقربُ الأشكال الباقية إليه؛ لمشاركته إياه في صغراه التي هي أشرف المقدمتين؛ لاشتمالها على الموضوع الذي هو أشرف من المحمول؛ لأن المحمول إنما يُطلب لأجله إيجاباً أو سلباً ثم الثالث؛ لأن له قُرباً ما إليه؛ لمشاركته إيَّاه في أخص المقدمتين بخلاف الرابع لا قرب له أصلاً؛ لمخالفته إياه فيهما، وبُعدِه عن الطبع جداً.

وَالشَّكْلُ الثَّانِي مِنْهَا: (**يَرْتَدُّ إِلَى الأَوَّلِ**) بَعَكِسِ الْكُبْرَى؛ لأنها المخالِفة للنظم الطبيعي بأن تقول في مثاله السابق بعض باء جيم، وَالرَّابِعُ: يَرْتَدُّ إِلَيْهِ بِعَكْسِ التَّرْتِيبِ بأن تقول في

عين ذات الموضوع بل صادق عليها، فذات الأصغر يصدق عليها مفهوم الأوسط، وما صدق عليه مفهوم الأوسط يثبت له الأكبر، ولا يخفى ما في عبارته من العلاقة.

قوله: (للمطالب الأربعة) وهي الكليات والجزئيات السوالب والموجبات.

قوله: (وهو) أي: النظم الطبيعي الانتقال على التدريج؛ لأن بقية الأشكال ترد إليه عند إرادة الإنتاج.

قوله: (لاشتمالها على الموضوع) هو تقليل للشرف واعلم أن الموضوع أشرف من المحمول، وأن الكلية أشرف من الجزئية، وأن الموجبة أشرف من السالبة، وأن النتيجة تتبع أحسن المقدمتين في الكيف والكم والثاني منها أي: الأشكال.

قوله: (في مثاله) أي: الثالث السابق وهو «كل ج ب» و «كل ج د» فتنعكس الصغرى إلى **(بعض ب ج)** فينتج **(بعض ب د)** كما مرّ قوله، بعكس الترتيب أي: يجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى.

مثاله السابق: كلُّ ألف باء، وكل باء جيم.

(**أَوْ بِعَكْسِ المقَدِّمَتَيْنِ جَمِيعًا**) بأن تقول فيه بعض جيم باء، وبعض باء ألف، وإن كان هذا غير منتج لعدم كلية الكبرى، ومثال ما ينتج منه كل جيم باء ولا شيء من ألف جيم؛ فيرد بالعكس إلى بعض باء جيم، ولا شيء من جيم ألف.

(**وَالْكَامِلُ الْبَيِّنُ الإِنْتَاجِ**) إنما (**هُوَ**) الشكل (**الأَوَّلُ**) لما مرّ (**وَالرَّابِعُ بَعِيدٌ عنِ الطَّبعِ جِدًّا، والَّذِي لَهُ عَقْلٌ سَلِيمٌ وَطَبْعٌ مُسْتَقِيمٌ، لا يَحْتَاجُ إِلَى رَدِّ الثَّانِي إلى الأَوَّلِ**) في استنتاجه؛ لأقربيته إليه كما مر.

(**وإِنَّما يُنْتِجُ الثَّانِي عِنْدَ اخْتِلافِ مُقَدِّمَتِيْهِ بِالإِيجَابِ وَالسَّلْبِ**) بأن تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة،؛ إذ لو كانتا موجبتين، أو سالبتين؛ .....

قوله: (وله في مثاله) أي: الرابع السابق، وهو «كل ب ج» و«كل أ ب» فينعكسان إلى «كل أ ب» و «كل ب ج»؛ فينتج «أ ج» كما مرّ.

قوله: (بِعَكْسِ المقَدَّمَتَيْنِ جَمِيعًا) أي: بعكس كل منهما مع بقائها على كونها صغرى أو كبرى في محلها.

قوله: (بأن تقول فيه) أي: في مثاله السابق، وهو «كل ب ج» و«كل أ ب» فعكس الأولى «بعض ج ب» وعكس الثانية «بعض ب أ» وهو غير منتج كما ذكره.

قوله: (لما مرّ) من موافقته للطبع وغير ذلك.

قوله: (طبع مستقيم) ليس فيه عوج ومضي عقل سليم ليس فيه خلل، وفي بعض النسخ: **(كل ذي طبع سليم)** فقط ولعل أنها بخط المؤلف.

قوله: (وإِنَّما يُنْتِجُ إلخ) حاصله أن الإنتاج كل شكل من الأربعة شرطين أحدهما بحسب الكيف، وثانيهما بحسب الكم، ففي الأول إيجاب الكبرى وكلية الكبرى، وسيتلى عليك جميعها في كلامه.

لاختلفت النتيجة، أما في الموجبتين؛ فلأنه يصدق كل إنسان حيوان، وكل ناطق حيوان، والحق الإيجاب، ولو بدّلنا الكبرى بقولنا: وكل فرس حيوان، كان الحق السلب.

وأما في السالبتين؛ فلأنه يصدق لا شيء من الإنسان بحجر، ولا شيء من الفرس بحجر، والحق السلب، ولو بدلنا الكبرى بقولنا: ولا شيء من الناطق بحجر؛ كان الحق الإيجاب، ويشترط في إنتاجه أيضًا كلية كبرى، وإلا لاختلفت النتيجة، كقولنا: كل إنسان حيوان، وبعض الجسم ليس بحيوان، والحق الإيجاب، ولو قلنا: وبعض الحجر ليس بحيوان؛.....

قوله: (لاختلفت النتيجة) بأن يصدق القياس معها تارة مع إيجابها، وتارة مع سلبها وذلك يناقض كونها لازمة له؛ إذ يستلزم انفكاك اللازم عن الملزوم.

قوله: (والحق) أي: الموافق للواقع الإيجاب، وهو بعض الإنسان ناطق، فهي النتيجة القياس.

قوله: (كان الحق لإيجاب السلب) وهو بعض الإنسان ليس بفرس؛ ونتيجة القياس كاذبة وهي بعض الإنسان فرس.

قوله: (والحق السلب) أي: لا شيء من الإنسان بحجر؛ وهي نتيجة القياس.

قوله: (كان الحق الإيجاب) أي: كل إنسان ناطق؛ ونتيجة القياس كاذبة وهي لا شيء من الإنسان بناطق.

قوله: (والحق الإيجاب) إلى كل إنسان حيوان؛ ونتيجة القياس كاذبة، وهي لا شيء من الإنسان بحيوان.

قوله: (كان الحق السلب) أي: لا شيء من الإنسان بصاهل، وهي نتيجة القياس على أن القياس المذكور منتقد؛ لأن الكبرى فيه غير كلية، فتأمل!

قوله: (والحق الإيجاب) أي: بعض الإنسان جسم؛ ونتيجة القياس في هذا كاذبة وهي بعض الإنسان ليس بجسم، وفيه ما مرّ من الاعتراض.

كان الحق السلب، فشرط إنتاج الثاني بحسب الكيف، اختلاف مقدمتيه، وبحسب الكم كلية الكبرى، وشرط إنتاج الثالث بحسب الكيف إيجاب الصغرى، وبحسب الكم كلية إحدى مقدمتيه، وشرط إنتاج الرابع بحسب الكيف والكم، إما إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى، أو اختلافهما بالكيف مع كلية إحداهما، وشرط إنتاج الأول بحسب الكيف إيجاب الصغرى، وبحسب الكم كلية الكبرى، كما يؤخذ من كلامه الآتي.

(**وَالشَّكلُ الأَوَّلُ هُوَ الَّذِي يُجْعَلُ مِعْيَاراً لِلعُلُومِ**) أي: ميزانها لارتداد البقية إليه كما مر (**فَنُورِدُهُ هُنَا**) وحده مع ضروب (**لِيُجْعَلَ دُسْتُورًا**) أي: قانونًا.

(**وَيُسْتَنْتَجُ مِنْهُ المَطَالِبُ كُلُّهَا**) وهي الموجب الكلي والسالب الكلي والموجب الجزئي والسالب الجزئي، بخلاف بقية الأشكال.

قوله: (كان الحق السلب) أي: بعض الإنسان ليس بحجر، ونتيجة القياس في هذا سالبة جزئية صادقة فيما دلت عليه، وفيه ما مرّ من الاعتراض.

قوله: (فشرط إنتاج الثاني) أي: من الأشكال الأربعة.

قوله: (كلية إحدى مقدمتيه) الصغرى أو الكبرى.

قوله: (بحسب الكيف والكم) جميعهما الوجود هما في كل من المقدمتين المذكورة عقبه.

قوله: (كما يؤخذ من كلامه) هو إشارة إلى سكوت المصنف عنه مع أن المناسب ذكره.

قوله: (ميزانها) أي: العلوم والمعيار والوزن.

قوله: (فلنورده) أي: نذكر الشكل الأول وحده أي: نذكر ضرورية المنتجة.

قوله: (قانونًا) والدستور المرجع للأشياء كالقانون.

قوله: (بخلاف بقية الأشكال) فلا ينتج فيها الضروب الأربعة، وقد تقدم أن الثاني ينتج السالبتين، والآخر أن ينتجان الجزأين.

(**وضروبه**) كضروب سائر الأشكال بحسب القسمة العقلية ستة عشر؛ لأن كلاً من مقدمتيه إما موجبة، أو سالبة، وكل من هاتين إما كلية، أو جزئية، فجملة كل منها أربعة، والحاصل من ضرب أربعة في أربعة ستة عشر، يسقط منها بشرطي إنتاجه السابقين اثنا عشر عقيمة ثمانية منها بالأول حاصلة من ضرب الكلية والجزئية السالبتين من الصغرى في الأربع الكبريات، وأربعة بالثاني حاصلة من ضرب الجزئية الموجبة والجزئية السالبة من الكبرى في الكلية والجزئية الموجبتين من الصغرى، فضروبه.

(**المُنْتِجَةُ أَرْبَعَةٌ الضَّرْب الأَوَّلُ**) أن تكون المقدمتان موجبتين كليتين، والنتيجة كلية موجبة نحو(**كُلُّ جِسمٍ مُؤَلَّفٌ، وَكلُّ مُؤَلَّف حَادِثٌ؛ فَكُلُّ جِسْمٍ حادِثٍ. الثَّانِي**) أن تكونا كليتين والكبرى سالبة، والنتيجة سالبة كلية نحو:

(**كُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ وَلا شَيْءَ مِنَ المُؤَلَّفِ بِقَدِيمٍ؛ فلا شَيْءَ مِنَ الجسْمِ**.....

قوله: (**كلية**) ومنها الشخصية أو جزئية، ومنها المهملة كما مرّ.

فجملة كل منهما أربعة لو قال: فحمليتها لكان صوابًا.

قولـه: (**والحاصـل**) هـو مـن ضـرب الأربعة المذكـور في نفسـها من حيـث كونها في الصغرى والكبرى، ولو عبر بهذه العبارة لكان أسلم من التوهم في عبارته بإرادة غيرها.

قوله: (**بشرطي إنتاجه**) وهما إيجاب الصغرى، وكلية الكبرى.

قوله: (**عقيمة**) أي: لا نتيجة لها.

قوله: (**بالأول**) وهو إيجاب الصغرى.

قوله: (**بالثاني**) وهو كلية الكبرى.

قوله: (**الضرب الأول**) قدمه؛ لاشتماله على شرطين الإيجاب والكلية.

قوله: (**الثاني**) أخره عن الأول لخسته بالسلب، وقدمه على ما بعده؛ لترقيه بالكلية.

بِقَدِيمٍ. **الثَّالِثُ)** أن تكونا موجبتين، والصغرى جزئية، والنتيجة موجبة جزئية نحو: **(بَعْضُ الجِسْمِ مُؤَلَّفٌ، وَكُلُّ مُؤَلَّفٍ حَادِثٌ؛ فَبَعْضُ الجِسْمِ حَادِثٌ. الرَّابِعُ)** أن تكون الصغرى موجبة جزئية، والكبرى سالبة كلية، والنتيجة سالبة جزئية نحو: **(بَعْضُ الْجِسْمِ مُؤَلَّفٌ، وَلا شَيْءَ مِنَ المُؤَلَّفِ بِقَدِيمٍ؛ فَبَعْضُ الجِسْمِ لَيْسَ بِقَدِيمٍ)** والمنتج من ضروب الشكل الثاني أربعة أيضًا ومن الثالث ستة،.....

قوله: (الثَّالِثُ) قدمه على ما بعده؛ لشرفه عليه بالإيجاب في مقدمتيه معًا.

قوله: (والمنتج من ضروب الشكل الثاني أربعة أيضًا) وذلك لأن شرطه أمران اختلاف مقدمتيه بالإيجاب والسلب، وكلية كبراه:

الضرب الأول: من الكليتين موجبة ثم سالبة كقولنا: كل إنسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان، فلا شيء من الإنسان بحجر.

الضرب الثاني: عكسه كقولنا: لا شيء من الحجر بحيوان، وكل إنسان حيوان؛ فلا شيء من الحجر بإنسان.

الضرب الثالث: من موجبة جزئية ثم سالبة كلية كقولنا: بعض الإنسان ناطق، ولا شيء من الفرس بناطق؛ فبعض الإنسان ليس بفرس.

الضرب الرابع: من سالبة جزئية ثم موجبة كلية كقولنا: بعض الحيوان ليس بإنسان.

قوله: (ومن الثالث ستة أضرب) لأن شرطة إيجاب الصغرى وكلية إحدى مقدمتيه.

الضرب الأول: من موجبتين كليتين كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل إنسان ناطق، فبعض الحيوان ناطق.

الضرب الثاني: من كليتين موجبة ثم سالبة كقولنا: كل فرس حيوان ولا شيء من الفرس بحمار؛ فبعض الحيوان ليس بحمار.

ومن الرابع ثمانية عند المتأخرين، وخمسة عند المتقدمين، وعليه ابن الحاجب، وتفصيل ذلك وأمثلته وإقامة البراهين عليه يطلب من المطولات.

(**وَالْقِيَاسُ الاقْتِرَانِيُّ يَتَرَكَّبَ إمَّا مِنَ الحمليَّتَيْنِ كَما مَرّ**) في قولنا: كل جسم مؤلف، وكل مؤلف محدث.

الضرب الثالث: من موجبتين جزئية ثم كلية كقولنا: بعض الحمار حيوان، وكل حمار ناهق؛ فبعض الحيوان ناهق.

الضرب الرابع: من موجبة جزئية ثم سالبة كلية كقولنا: بعض الإنسان حيوان، ولا شيء من الإنسان بحمار؛ فبعض الحيوان ليس بحمار.

الضرب الخامس: من موجبتين كلية ثم جزئية كقولنا: كل فرس حيوان، وبعض الفرس صاهل؛ فبعض الحيوان صاهل.

الضرب السادس: من موجبة كلية ثم سالبة جزئية، كقولنا: كل إنسان ناطق، وبعض الإنسان ليس بصاهل؛ فبعض الناطق ليس بصاهل.

قوله: (**ومن الرابع إلخ**) ثمانية عند المتأخرين؛ لأن شرطه عندهم إما إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى، أو اختلافهما مع كلية إحداهما، وخمسة عند المتقدمين؛ لأن شرطه عندهم ألا يجتمع في مقدمتين جنسان من السلب والجزئية بألا يكونا سالبتين أو جزئيتين أو إحداهما إلا إن كانت الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية.

وأمثلة ذلك لا تليق بهذا المختصر، فتطلب من المطولات، ومنها ألفناه في جزء صغير متعلق بأحكام القياس، وما يتعلق به، فليراجعه من أراد ذلك.

والقياس الاقتراني المتقدم في التقسيم تنعقد فيه الأشكال الأربعة كما مرّ، وأقسامه ستة؛ لأنه إما من حمليتين أو متصلتين أو منفصلتين أو حملية ومتصلة أو حملية ومنفصلة أو متصلة ومنفصلة.

قوله: (**من حمليتين**) ويسمى قياسا اقترانيًا حمليًا، وما بعده يسمى شرطيًا.

(وإمَّا مِن) الشرطيتين (**المتَّصِلَتَيْنِ كَقَوْلِنا: إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً، فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ، وإنْ كانَ النَّهار موجودًا؛ فَالأَرْضُ مُضِيئَة؛ يُنْتجُ إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةٌ فالأَرْضُ مُضِيئَةٌ. وَإِمَّا من**) الشرطيتين (**المُنْفَصِلَتَيْنِ كَقَوْلِنا: كُلُّ عَدَدٍ**) فهو (**إِمَّا زَوْجٌ**) وهو المنقسم بمتساويين.

(**أَوْ فَرْدٌ**) وهو ما ليس كذلك (**وَكُلُّ زَوْجٍ إِمَّا زَوْجُ الزوْجِ**) وهو ما يتركب من ضرب زوج في زوج.

(**أَوْ زَوْجُ الْفَرِدِ**) وهو ما تركب من ضرب زوج في فرد، وفسره بعضهم بما لو قسم قسمة واحدة؛ لانتهت قسمته إلى عدد فرد غير الواحد كستة وعشرة.

(**يُنْتجُ كُلُّ عَدَدٍ إِمَّا فَرْدٌ، أَوْ زوْجُ الزَّوْجِ، أَو زَوْجُ الفَرْدِ**) وبقي زوج الزوج والفرد، وهو ما انقسم أكثر من مرة، وانتهى تنصيفه إلى عدد فرد ليس بواحد، كاثني عشر؛ إذ كل من نصفها ستة، وهي زوج، وكل من نصفي الستة ثلاثة، وهو فرد؛ فهذا مركب من القسمين قبله؛ لأنه من حيث إنه انقسم نصفين، كل نصف منهما زوج أشبه زوج الزوج؛ ومن حيث أنه وصل به التقسيم إلى عدد فرد غير الواحد أشبه زوج الفرد.

(**أَوْ مِنْ حِمْلِيَّة وَمُتَّصِلَّة**) سواء كانت الحملية صغرى والمتصلة كبرى أم بالعكس، وهو المطبوع منهما.

قوله: (**الشرطيتين**) أي: التي بينهما لزوم كما سيذكره، والشرطية فيه إما في جزء تام كما يأتي وهو المطبوع، وأما في جزء غير تام كما يأتي.

وأقسامه ثلاثة؛ لأن الشركة فيه إما في جزء تام من كل من الطرفين، أو تام من أحدهما غير تام من الأجزاء، أو غير تام منهما، ومنتقد فيه الأشكال الأربعة، ومثل ذلك يجري في المنفصلتين لكن المطبوع منه ما كانت الشركة في جزء غير تام.

قوله: (**قسمه واحدة**) أي: على نمط واحد لا بمعنى مرّة واحدة كما فهمه الشارح لما قال بعضهم: إنه من الخطأ وحينئذٍ فلا يرد ما ذكره بعده بقوله: (**وبقي إلخ**) فتأمل!

قوله: (**وهو المطبوع**) أي: أن العكس هو الموافق للطبع، وأشار بهذا إلى حكمه كون

(كَقَوْلِنَا: كُلَّما كانَ هَذا إِنْسَانًا فَهُوَ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوانٍ جِسْم؛ يُنْتِجُ: كُلّما كانَ هَذا إنسانًا فَهُوَ جِسْمٌ، وإما من حِمْلِيَّةٍ ومُنْفَصِلَةٍ) سواء كانت الحملية صغرى والمنفصلة كبرى أم بالعكس.

(كَقَوْلِنَا: كُلُّ عَدَدٍ إِمَّا زَوْج، أَوْ فَرْد، وَكُلُّ زَوْجٍ فَهُوَ مُنْقَسِمٌ بِمُتَساوِيَيْنِ؛ يُنْتِج كُلّ عَدَدٍ إِمَّا فَرْد، أَوْ مُنْقَسِمٌ بِمُتَساوِيَيْنِ) فنتيجة هذا منفصلة مانعة خلو مركبة مما لم يشارك ومن نتيجة التأليف الحاصل مما لم يشارك ومن الحملية، وقد تتعدد فيه الحمليات بتعدد أجزاء الانفصال، كقولنا: كل جيم إما باء وإما دال وإما هاء، وكل باء طاء، وكل دال طاء، وكل هاء طاء؛ ينتج كل جيم طاء، فنتيجة هذا حملية،.....

المصنف مثل له هنا وفيما يأتي دون الطرد ومثال الطرد: كل إنسان حيوان، وكلما كان هذا الشيء حيوانًا؛ فهو جسم، وإنما كان الأول موافق للطبع؛ لأن مقدمة المتصلة متميزة عن تاليها، وسبب له بحسب الطبع والمفهوم؛ لأن مفهوم المقدمة الملزوم، ومفهوم التالي اللازم؛ فتعين تقدم الأول طبعًا بخلاف المنفصلة؛ لما فيها من الفائدة بين جزأيها، فيتقدم أحد جزأيها بحسب الوضع لا بحسب الطبع، فتأمل!

قوله: (مركّبة) كقولنا: كل عدد إلخ، هذا مثال العكس، ومثال الطرد كل زوج منقسم بمتساويين إما زوج وكلاً هو كذلك، فهو إما زوج الزوج أو زوج الفرد؛ فينتج كل منقسم بمتساويين إما زوج زوج، أو زوج فرد.

قوله: (مركّبة مما لم يشارك) وهو الفردية وهو أول آخر النتيجة، والمشارك وهو منقسم بمتساويين، الذي هو الجز الثاني من النتيجة، وهو الزوج المذكور بقوله: فهو منقسم بمتساويين في التأليف، والأصل أن العدد في الواقع لا يخلو من واحد من الثلاثة.

إما الفرد أو زوج الزوج أو زوج الفرد، والأول هو القسم الثاني من النتيجة، والثاني محتمل لأحد الأمرين من الثاني والثالث من النتيجة؛ فالنتيجة مركّبة من الجزء الغير المشارك مع واحد من القسمين الآخرين في الواقع الذي لم تخلُ عنه نتيجة التأليف.

قوله: (وقد يتعدد إلخ) هذا إشارة إلى القياس المقسم بفتح السين كما سيذكره، وهو

ويسمى القياس المقسم.

(**أَوْ مِنْ مُتَّصِلَة وَمُنْفَصِلَة**) سواء كانت المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى أم بالعكس.

(**كَقَوْلِنا: كُلَّما كانَ هَذا إِنْسانًا فَهُوَ حَيوانٌ، وَكُلُّ حَيوانٍ فَهُوَ إِمَّا أَبْيَض أَوْ أَسْوَد؛ يُنْتِجُ كُلَّما كانَ هَذا إِنْسانًا فَهُوَ إِمَّا أَبْيَض أَوْ أَسْوَد**) واعلم أن الاشتراك الواقع بين الشرطيتين، إما في جزء تام وهو المتقدم أو التالي بكماله، .....

من الاقتراني وهو المركّب من منفصلة وحمليات، وهو قسمان؛ لأن الحمليات فيها إما بعد أجزاء المنفصلة، أو بأقل منها، وذلك أنه يتألف من كل حملية وجزء من المنفصلة قياس، ويكون الحد الأصغر والأكبر مثله في كل قياس آخر، والأوسط مخالف له؛ وتكون النتيجة قضية حملية هي بعينها نتيجة الحملية الأولى مع ما شاركها من أجزاء المتصلة، وشرط إنتاجه كون المنفصلة موجبة مانعة الخلو صدقًا أو موجبة كلية حقيقة، والقسم الأول يسمى الاستقراء التام، وقد مثل المصنف بالحروف، ومعناه مثلاً كل جسم إما حيوان وإما نبات وإما معدن، وكل حيوان متغير وكل نبات متغير وكل معدن متغير؛ فينتج كله جسم متغير.

قوله: (ويسمى القياس المقسم) أي: المشتمل على أقسام متعددة في كل جزء من أقسامه كما يعلم.

قوله: (كقولنا هو مثال لتقديم المتصلة) وهو الطرد ومثال تقديم المنفصلة، وهو العكس كقولنا: كل حيوان إما أبيض أو أسود، وكلما كان هذا الشيء حيوانًا؛ فهو جسم؛ ينتج من الثالث بعض الأبيض والأسود جسم.

قوله: (ينتج كلما كان هذا إنسان إلخ) لأن كل انقسام يصدق عليه اللازم يستلزم انقسام الملزوم.

قوله: (واعلم... إلخ) هذا لا يختص بالشرطيتين كما التنبيه عليه.

فلو قدمه أول الشرطيات لكان أولى.

وإما في جزء غير تام من ذلك، فالتام كقولنا: كلما كان ألف باء فجيم دال، ودائمًا إما جيم دال، أو هاء زاي؛ ينتج دائمًا إما ألف باء أو هاء زاي، وغير التام كقولنا: كلما كان ألف باء فكل جيم دال، ودائمًا إما كل دال هاء أو زاي؛ ينتج كلما كان ألف باء فأما كل جيم هاء أو زاي، وتفصيل ذلك وبيان شروطه يطلب من المطولات، وشرط الحملية والمتصلة فيما ذكر لزوميتهما.

(**وأَمَّا القِياسُ الِاسْتِثْنائِيُّ**) فيتركب من مقدمتين: إحداهما شرطية والأخرى وضع أحد

قوله: (وأما في جزء غير تام أو منهما أو من أحدهما مع تام من الآخر) فهي ثلاثة أقسام كقولنا: متصلة صغرى ومنفصلة كبرى والمشتركة في الجزء التام التالي، دون المقدم واقتصر عليه؛ لأنه المطبوع بخلاف غيره ومثله بالحروف أعني: كلما كان النهار موجودًا؛ فالشمس طالعة، ودائمًا إما أن يكون النهار موجودًا أو الليل موجودًا.

قوله: (كقولنا في متصلة صغرى ومنفصلة كبرى) والشركة فالجزء الثاني من التالي ومثله بالحروف أعني: كلما كان الشيء حيوانًا، فكل إنسان ناطق ودائمًا كل ناطق إما أسود أو أبيض؛ ينتج كلما كان الشيء حيوانًا، فإما كل إنسان أبيض أو أسود.

قوله: (وشرط الحملية والمتصلة فيما ذكر لزوميتهما) فخرج الاتفاقية في المقدمتين أو في أحديهما، وفيه تفصيل يعلم من المطولات أيضًا.

قوله: (وأما القياس الاستثناء المتقدم في التقسيم) وهو الذي فيه النتيجة أو نقيضها بالفعل كما مرّ، وهو لا يكون من الحمليات محضة أبدًا، وتفقد فيه الأشكال الأربعة، وأقسامه خمسة: إما منفصلتان أو متصلتان أو حملية مع إحديهما أو متصلة ومنفصلة وله شروط ثلاثة، سيأتي في كلامه، وهي كون الشرطية موجبة متصلة أو منفصلة وكونها غير اتفاقية فيهما فتكون لزومية في المتصلة وعنادية في المنفصلة، والشرط الثالث كلتيهما أو كل وضع أحد الطرفين أو كلية.

قوله: (إحداهما شرطية) وهي ما قبل الاستثناء بقوله: لكن والأخرى وهي ما بعده وفيهما إثبات واحد من جزء الشرطية المتقدمة أو نفيه.

جزأيها أي: إثباته أو رفعه أي نفيه؛ ليلزم وضع الجزء الآخر، أو رفعه.

(فَالشَّرْطِيَّةُ المَوْضُوعَةُ فيهِ إنْ كانَتْ مُتَّصِلَة فَاسْتِثْناء عَيْن المقدم يُنْتِجُ عَيْنَ التَّالي) وإلا لزم انفكاك اللازم عن الملزوم؛ فيبطل اللزوم.

(كقولنا: إِنْ كانَ هَذا إِنْسانًا فَهُوَ حَيَوانٌ لَكِنَّه إنسانٌ فَهُوَ حَيوانٌ) فلا ينتج استثناء عين التالي عين المقدم؛ إذ لا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم.

(وَاسْتِثْنَاءُ نَقيضِ التَّالِي يُنْتِجُ نَقيضَ المُقَدَّمِ) وإلا لزم وجود الملزوم بدون اللازم؛ فيبطل اللزوم.

قوله: (وإلا) أي: لو لم ينتج استثناء عين المقدم عين التالي لزم انفكاك اللازم، وهو التالي عن اللزوم وهو الأول، فيبطل اللزوم، واللا وجوب كون الشيء مقتضيًا للآخر، ووجوب اللزوم بدون اللازم باطل لا استلزام وجود الملزوم وجود اللازم بخلاف عكسه، ونفي اللازم يستلزم نفي الملزوم بخلاف عكسه؛ إذ يلزم من وجود الأخص وجود الأعم ولا عكس، ويلزم من نفي الأعم نفي الأخص ولا عكس؛ إذ لا يلزم من عدم الملزوم عدم اللازم.

والحاصل أنه يلزم من إثبات عين التالي، ولا عكس، ويلزم من إثبات نقيض التالي إثبات نقيض المقدم، ولا عكس، فللمتصلة نتيجتان صحيحتان عقيمتان.

قوله: (وشرط أنتج إلخ) هذه الشروط الثلاثة التي تقدمت الإشارة إليها.

قوله: (حقيقة) أي: مانعة الجمع والخلو.

قوله: (أي): الآخر فهو تفسير للغاني فهو بالنون لا باللام؛ فينتج أنه فرد؛ فالحاصل فالمتصلة الحقيقية أربع نتائج: اثنان من وضع العين واثنان من رفعهما، وإما مانعة الخلو قدمها على مانعة الجمع؛ لجواز الوجود بالاجتماع فيها الذي هو أشرف في المنع.

قوله: (كل منهما أعم من نقيض الأخرى) وذلك؛ لأن نقيض لا شجر هو شجر وهو

(**كَقَوْلِنا: إِنْ كانَ هَذا إِنْسانًا فَهُوَ حيوانٌ، لَـكِنَّه لَيْسَ بِحيوانٍ فَلَا يَـكُونُ إِنْسانًا**) فلا ينتج استثناء نقيض المقدم نقيض التالي؛ إذ لا يلزم من عدم الملزوم عدم اللازم، وشرط إنتاج المتصلة لزوميتها، وإيجاب الشرطية وكليتها، أو كلية الاستثناء.

(**وإِنْ كانت**) أي الشرطية الموضوعة في الاستثناء (**مُنْفَصِلَةً**) حقيقة (**فَاسْتِثْناء عَيْنِ أَحَدِ الجُزْأَيْنِ**) مقدمًا كان أو تاليًا (**يُنْتِجُ نَقِيضُ التَّالي**) أي الآخر؛ لامتناع الجمع بينهما، كقولنا: العدد إما زوج، أو فرد، لكنه زوج؛ ينتج أنه ليس بفرد، أو لكنه فرد؛ ينتج أنه ليس بزوج.

(**وَاستِثْنَاءُ نَقِيضِ أَحَدِهِمَا ما يُنْتِجُ عَيْنَ التالي**) أي الآخر؛ لامتناع رفعهما كقولنا في هذا المثال: لكنه ليس بزوج؛ ينتج أنه فرد، ولكنه ليس بفرد؛ ينتج أنه زوج، أما مانعة الخلو وهي مركبة من قضيتين، كل منهما أخص من نقيض الأخرى، فاستثناء نقيض أحد الطرفين ينتج عين الآخر؛ لامتناع اجتماعهما على الصدق، واستثناء النقيض لا ينتج؛ لاحتمال اجتماعهما على الكذب كقولنا: هذا الشيء إما شجر، أو حجر لكنه شجر فهو لا حجر، ولكنه حجر فهو لا شجر، بخلاف لكنه لا شجر، أو لكنه لا حجر.

أخص من لا حجر، ونقيض لا حجر هو حجر، وهو أخص من لا شجر؛ إذ لا شجر يشمل الحيوان والجماد ولا حجر يشمل الحيوان والنبات.

وعلم من كلامه أن لها نتيجتين صحيحتين، ونتيجتين عقيمتين.

قوله: (وأما مانعة الجمع) وهي الثلاثة في المنفصلات.

قوله: (كل منهما أخص من نقيض الأخرى) وقد عرفته في التي قبلها كما قرره فيه، ويعلم من كلامه أن لها أربع نتائج كالتي قبلها، وبما تقرر علم أن لها نتائج القياس الاستثنائي ست عشر منها عشرة صحيحة وستة عقيمة.

(**كَقَوْلِنا: إِنْ كانَ هَذا إِنْسانًا فَهُوَ حيوانٌ، لَـكِنَّه لَيْسَ بِحيوانٍ فَلَا يَـكُونُ إِنْسانًا**) فلا ينتج استثناء نقيض المقدم نقيض التالي؛ إذ لا يلزم من عدم الملزوم عدم اللازم، وشرط إنتاج المتصلة لزوميتها، وإيجاب الشرطية وكليتها، أو كلية الاستثناء.

(**وإِنْ كانت**) أي الشرطية الموضوعة في الاستثناء (**مُنْفَصِلَةٌ**) حقيقة (**فَاسْتِثْناء عَيْنِ أَحَدِ الجُزْأَيْنِ**) مقدمًا كان أو تاليًا (**يُنْتِجُ نَقِيضُ التَّالي**) أي الآخر؛ لامتناع الجمع بينهما، كقولنا: العدد إما زوج، أو فرد، لكنه زوج؛ ينتج أنه ليس بفرد، أو لكنه فرد؛ ينتج أنه ليس بزوج.

(**وَاستِثْنَاءُ نَقِيضِ أَحَدِهِمَا ما يُنْتِجُ عَيْنَ التالي**) أي الآخر؛ لامتناع رفعهما كقولنا في هذا المثال: لكنه ليس بزوج؛ ينتج أنه فرد، ولكنه ليس بفرد؛ ينتج أنه زوج، أما مانعة الخلو وهي مركبة من قضيتين، كل منهما أخص من نقيض الأخرى، فاستثناء نقيض أحد الطرفين ينتج عين الآخر؛ لامتناع اجتماعهما على الصدق، واستثناء النقيض لا ينتج؛ لاحتمال اجتماعهما على الكذب كقولنا: هذا الشيء إما شجر، أو حجر لكنه شجر فهو لا حجر، ولكنه حجر فهو لا شجر، بخلاف لكنه لا شجر، أو لكنه لا حجر.

أخص من لا حجر، ونقيض لا حجر هو حجر، وهو أخص من لا شجر؛ إذ لا شجر يشمل الحيوان والجماد ولا حجر يشمل الحيوان والنبات.

وعلم من كلامه أن لها نتيجتين صحيحتين، ونتيجتين عقيمتين.

قوله: (**وأما مانعة الجمع**) وهي الثلاثة في المنفصلات.

قوله: (**كل منهما أخص من نقيض الأخرى**) وقد عرفته في التي قبلها كما قرره فيه، ويعلم من كلامه أن لها أربع نتائج كالتي قبلها، وبما تقرر علم أن لها نتائج القياس الاستثنائي ست عشر منها عشرة صحيحة وستة عقيمة.

[البرهان]

(وَهُوَ قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ يَقِينِيَّةٍ) وقوله: (لِإِنْتَاجِ يَقِينِيَّاتٍ) ذكره؛ تكميلاً لأجزاء حد البرهان؛ لأنه علة غائبة له، واليقين اعتقاد أن الشيء كذا، مع أنه لا يكون إلا كذا مع

أحكام البرهان

وهو أحد أنواع القياس الخمسة الآتية، ومعناه الدليل القطعي.

قوله: (قياس دخل فيه جميع القياسات) فهو جنسي قوله مؤلف مستدرك، وإنما ذكره؛ لتعلق ما بعده به.

قوله: (مِنْ مُقَدِّمَاتٍ) أي: قضايا.

قوله: (يَقِينِيَّة) منسوبة إلى اليقين، وسيأتي، وبها خرجت بقية القياسات.

قوله: (ذكره) أي: القول المذكور بقوله: لإنتاج يقيني.

قوله: (تكميلاً لأجزاء أحد البرهان) أي: لا للإدخال ولا للإخراج كما علم، وأشار بقوله: لأنه علة غائبة إلى أن التعريف مشتمل على العلل الأربعة؛ فالمؤلف إشارة إلى الصواب بالمطابقة وإلى الفاعل بالالتزام وهو القوة الفاعلة، والمتقدمات إشارة إلى المادة والإنتاج إلى الغاية، وشملت المقدمات الضرورية والسالبة.

قوله: (واليقين المأخوذ) من يقينية.

قوله: (اعتقاد أن الشيء كذا) هذا جنسي، وأشار بقوله: اعتقاد أنه لا يكون إلا كذا إلى إخراج الظن والوهم.

مطابقته للواقع، وامتناع تغيره.

والبرهان قسمان:

أحدهما: لميّ: وهو ما كان الحد الوسط فيه علة لنسبة الأكبر إلى الأصغر في الذهن والخارج كقولنا: زيد متعفن الأخلاط، وكل متعفن الأخلاط محموم؛ فزيد محموم؛ فتعفن الأخلاط علة لثبوت الحمى لزيد في الذهن والخارج، وسمّي لميًّا؛ لإفادته للميّة أي العلة؛ إذ يجاب السؤال بها بم كان كذا.

والثاني: إنّي: وهو ما كان الحد الوسط علة لذلك في الذهن لا في الخارج كقولنا: زيد محموم، وكل محموم متعفن الأخلاط؛ فزيد متعفن الأخلاط، فالحمى علة؛ لثبوت تعفن الأخلاط لزيد في الذهن، وليست علة له في الخارج، بل الأمر بالعكس؛ إذ التعفن علة للحمي كما مرّ، وسمي إنيًّا؛ لاقتصاره على إنية الحكم، أي ثبوته دون لميته من قولهم: أن الأمر كذا فهو منسوب لـ:أن، والأول لـ:لم (**وَالْيَقِينِيَّاتُ أَقْسَامٌ**) ستة .....

وبقوله: (**مع مطابقته للواقع**) إخراج الجهل المركّب وبقوله: (**وامتناع تغيره**) إلى إخراج اعتقاد المقلد، فإنه يؤول بالتشكيك، وبعضهم عرف اليقين بقوله: هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع الذي لا يقبل التغير.

قوله: (**أحدهما لمّي**) بكسر اللام وتشديد الميم المكسورة، والتحتية تشبه إلى لم بكسر اللام حرف جر داخل على أم الاستقامية المحذوفة الألف كما سيأتي.

قوله: (**الحد الوسط**) وهو ما يذكر؛ للاستدلال على المدعي كأن يقال في الاستدلال على حدوث العالم؛ لأنه متغير.

قوله: (**في الذهن والخارج**) متعلقان بعلة قوله: متعفن الاختلاط أي: خرجت طبائع بدنه المركّب منها عن الاستقامة.

قوله: (**والثاني إنّي**) بكسر الهمزة وكسر النون المشددة نسبة إلى «إنَّ» المكسورة الهمزة المشددة النون كما سيذكره أي: تحققها ووجودها.

(**أَوَّلِيَّاتٌ**) وهي ما يحكم فيه العقل بمجرد تصوّر طرفيه (**كَقَوْلِنَا: الوَاحِدُ نِصْفُ الاثْنَيْنِ، وَالكُلُّ أعظَمُ مِنَ الجُزْءِ**) والسواد والبياض لا يجتمعان (**وَمُشَاهَدَاتٌ**) وهي ما لا يحكم فيه العقل بمجرد ذلك، بل يحتاج إلى المشاهدة بالحس، فإن كان الحس ظاهرًا؛ فتسمى حسيّات (**كَقَوْلِنَا: الشَّمْسُ مُشْرِقَةٌ وَالنَّارُ مُحرِقَةٌ**) وإن كان باطنًا فوجدانيات كقولنا: جوعًا وغضبًا (**وَمُجَرَّبَاتٌ**) وهي ما يحتاج العقل في جزم الحكم فيه إلى تكرر المشاهدة مرة بعد أخرى (**كَقَوْلِنَا: السَّقَمُونِيا تسهل الصفراء. وَحَدْسِيَّاتٌ**) وهي ما يحكم فيه العقل بحدس مفيد للعلم (**كَقَولِنَا: نُورُ الْقَمَرِ مُسْتَفَادٌ مِنْ نُورِ الشَّمْسِ**).....

قوله: (أوليات) أي: مقدمات.

قوله: (طرفيه) وهما الموضوع والمحمول والمقدم والتالي سواء كان تصورهما بالكسب؛ لتغيير العالم أو نحوه أو بالبداهة أو أحدهما بالكسب والآخر بالبداهة.

قوله: (وَالكُلُّ أَعْظَمُ مِنَ الجُزْءِ) ومن وهم أن الجزء أعظم من الكل كما في داء الفيل أي: ورم الرجل وغلظها فلم يعرف معنى الجزء ولا معنى الكل.

قوله: (بمجرد ذلك) أي: تصور الطرفين.

قوله: (فإن كان الحسي باطنًا) أي: من الحواس الظاهرة، وهي خمسة: السمع والبصر والشم والذوق واللمس.

قوله: (وإن كان الحسي ظاهرًا) أي: بالحواس الباطنة، وهي خمسة أيضًا: المشترك والواهمة والمخيلة والحافظة والمتصرفة، وهذه لا يقول بها أهل الشرع.

قوله: (فوجدانيات مرّة بعد أخرى) فلا يكتفي بالمرّة الواحدة؛ فلاحتمال أنها اتفاقية.

قوله: (بحدس مفيد للعلم) هذا جواب عن اعتراض بأن جعل الحدسيات من اليقينيات غير صحيح؛ لأن الحدس هو الظن.

فالتخمين وجوابه أن المراد منها هنا ما يفيد العلم.

لاختلاف تشكلاته النورانية بحسب قربه من الشمس وبعده عنها، وفرق بينها وبين المجربات بأنها واقعة بغير اختيار بخلاف المجربات، والحدس: سرعة الانتقال من المبادئ إلى المطالب(**وَمُتَوَاتِرَاتٌ**) وهي ما يحكم فيه العقل بواسطة السماع من جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب (**كَقَوْلِنَا: مُحَمَّدٌ ﷺ ادَّعى النُّبُوَّةَ، وَظَهَرَتِ المُعجِزَةُ عَلَى يَدِهِ، وَقَضَايَا قِيَاسَاتُها مَعَهَا**) وهي ما يحكم فيه العقل بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين.

(**كَقَوْلِنَا: الأَرْبَعَةُ زَوْجٌ بِسَبَبِ وَسَطٍ حَاضِرٍ فِي الذِّهْنِ، وَهُوَ الانْقِسَامُ بِمُتَسَاوِيَيْنِ**) والوسط: ما يقرن بقولنا: لأنه كقولنا: بعد الأربعة زوج؛ لأنها منقسمة بمتساويين؛ وكل منقسم بمتساويين زوج،.....

قوله: (لاختلاف) أي: إلخ لأنه؛ كلما قرب من الشمس قل نوره، وكلما بعد عنها كثر نوره.

قوله: (والحدس سرعة الانتقال) دفعه من المبادئ إلى المطالب، فلا حركة فيه، ويقابله الفكر وهو الانتقال من المطالب إلى المبادئ، ثم رجوعه إلى المطالب، ففيه حركتان وهو تدريجي لا رفعي.

قوله: (فيه) أي: في ما أو المذكورة من القضايا المتواترة، والعلم فيها ضروري.

قوله: (من جمع) أي: من جماعة عن جماعة إلى أخرى السند ومستند أحدهم الحس.

قوله: (يؤمن) أي: يجزم العقل بعدم كذبهم، ولا يشترط فيهم عدد مخصوص.

قوله: (ادَّعى النُّبُوَّة) وفي نسخة: **(الرسالة)**.

قوله: (وَظَهَرَتِ المُعْجِزَةُ) وهي أمر خارق للعادة مقرون بالتحدي أي: طالب إيجاده، وبذلك فارقت الكرامة الواقعة من الأولياء.

قوله: (لا تغيب عن الذهن) أي: يستحضرها الذهن عند التصور المذكور.

قوله: (بِسَبَبِ وَسَطٍ) أي: قياس متوسط ذهنًا بين الأربعة والزوج.

فهذا الوسط متصور في الذهن عند تصور الأربعة زوجًا، ثم أخذ في بيان غير اليقينيات فقال:

(**وَالجَدَلُ هُوَ قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ مَشْهُورَةٍ، أو مُسَلَّمَةٍ**) عند الناس، أو عند الخصمين، كقولنا: العدل حسن، والظلم قبيح، ومراعاة الضعفاء محمودة، وكشف العورة مذموم، والغرض منه إلزام الخصم، وإقناع من هو قاصر عن إدراك مقدمات البرهان.

(**وَالخَطَابَةُ هو قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ مَقْبُولَةٍ مِنْ شَخْصٍ مُعْتَقَدٍ فِيهِ**) كما هو معروف.

(**أَوْ**) مقدمات (**مَظْنُونَةٍ**) كقولنا: فلان يطوف بالليل، وكل من يطوف بالليل سارق،

قوله: (**فهذا الوسط**) الذي بين طرفي النتيجة.

قوله: (**ثم أخذ**) أي: شرع في بيان بقية أنواع القياس الأربعة.

قوله: (**الجَدَلُ**) وهو لغة: القوة.

قوله: (**عند الناس**) راجع لمشهورة وشهرتها تختلف بحسب الأزمنة والأمكنة والأقران لمنتج ذبح الحيوان عند أهل الهند دون غيرهم.

قوله: (**أو عند الخصمين**) راجع لمسلمة بأن يسلم أحد الخصمين لصاحبه فيها يبين عليها الكلام، كتسليم الفقهاء مسائل أصول الفقه.

قوله: (**كقولنا العدل إلخ**) هذه أمثلة المشهورات، وأشار بالأمثلة إلى أنها ثلاثة أقسام؛ لأن اعتراف الناس بها إما بسبب مصلحة عامة كالعدل حسن والظلم قبيح، أو بسبب رحمة نحو مراعاة الضعف محمودة، أو بسبب استنكاف نحو كشف العورة مذموم.

قوله: (**والغرض منه**) أي: الجدل إلزام الخصم وإسكاته.

قوله: (**وإقناع عطف على إلزام**) أي: حصول الكفاية في الحجة على من هو قاصر أي: ضعيف عن الاحتياج بالبرهان.

قوله: (**والخَطَابَةُ**) من الخطاب أو من الخطبة؛ لأنها منها.

قوله: (**من يعتقد فيه**) كالعالم والولي والصالح، ومنها ما ذكره بقوله: فلان يطوف إلخ،

والغرض منها ترغيب الناس فيما ينفعهم من أمور معاشهم ومعادهم، كما تفعله الخطباء والوعاظ (**وَالشِّعْرُ قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقدِّمَاتٍ تَنْبَسِطُ مِنهَا النَّفْسُ أَوْ تنْقَبِضُ**) كما إذا قيل: الخمر ياقوتة سيالة انبسطت النفس، ورغبت في شربها، وإذا قيل: العسل مرّة مهوّعة انقبضت النفس، ونفرت عنه، والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب، قال العلامة الرازي: ويزيد في ذلك أن يكون الشعر على وزن، أو ينشد بصوت طيب (**وَالمُغَالَطَةُ قياس قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ كَاذِبَةٍ شَبِيهَةٍ بِالحَقِّ، أَوْ بِالمَشْهُورِ، أَو مِنْ مُقَدِّمَاتٍ** .....

والمضنونة ما يعتقد فيها اعتقادًا راجحًا كقولنا: الجدل الذي ينشر مشرف على الهدم، وقد يراد بعطف المظنونة على المقبولة عطف التفسير فهما واحد.

قوله: (**والشِّعْرُ**) من الإشعار؛ لشعور النفس به بتأثيره فيها أو من شعورها به.

قوله: (**مِنْ مُقَدِّماتٍ**) مخيلات صادقة كانت أو كاذبة.

قوله: (**تَنْبَسِطُ النَّفْسُ**) أي: تتسع بالرغبة فيها.

قوله: (**تَنْقَبِضُ عنها**) فتنفر منها.

قوله: (**ياقوتة**) أي: تسبق الياقوت في حسنها ورونقها.

قوله: (**سيالة**) أي: منساغة بسهولة.

قوله: (**مِرّة**) بكسر الميم.

قوله: (**مُهَوِّعَة**) بضم الميم وفتح الهاء وكسر الواو المشددة وفتح المهملة أي: مقيأة وزنًا ومعنىً[1].

قوله: (**والمُغالَطَةُ**) من الغلط وهو الخطأ في العقل أو اللفظ، والمراد به هنا إيقاع غيره في الغلط بما يشبه الصواب، وليس صوابًا، ويقال له: سفسطة، فهي من تسمية الشيء باسم جزئية فيهما كما يؤخذ مما يأتي.

---

(١) مُهَوِّعَة، المراد بها هي قيء النحل.

وَهْمِيَّةٍ كَاذِبَةٍ) وهي بقسميها لا تفيد يقينًا ولا ظنًّا بل مجرد الشك والشبهة الكاذبة، ولها أنواع بحسب مستعملها وما يستعملها فيه، فمن أوهم بذلك العوامّ أنه حكيم مستنبط للبراهين؛ يسمى سوفسطائيًّا، ومن نصب نفسه للجدال وخداع أهل التحقيق والتشويش عليهم بذلك؛ يسمى مشاغبًا .....

قوله: (كَاذِبَةٍ) بحسب ظن المتكلم والسامع، وإن وافقت الواقع.

قوله: (أو بالمشهور) أي: بالقضايا المشهورة السابقة.

قوله: (وَهْمِيَّةٍ) أي: واقعة في الوهم المتقدم كذلك.

قوله: (بذلك) المذكور من القضايا.

قوله: (حكيم) أي: فلسفي عالم بالحكمة الطبيعية والإلهية.

قوله: (يسمى: سوفسطائيًا) من السفسطة، وهي إنكار حقائق الموجودات، وجعلها خيالات موهومة.

قوله: (يسمى مشاغبًا) من الشغب بالسكون وهي تهييج الشر[1].

---

(١) قال قاضي زاده: (فصل في الصناعات الخمس الدليل) مطلقًا: (قياسًا كان أو غيره إن كان جميع مقدماته بالمعنى الأهم) وهو ما جعل جزءاً من الدليل. (قال) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الحاشية: لا يقال هذا صادق على الاستقراء الناقص المؤلف من قضايا يقينيات كقولنا: الإنسان يحرك فكه الأسفل والفرس وغيرهما غير التمساح كذلك بالمشاهدة، وليس الاستلزام الكلي من مقدماته؛ فيلزم أن يكون برهانًا، وليس كذلك؛ لأنا نقول: لكن اللزوم الجزئي على بعض الأوضاع، وإن هذا الوضع هو ذلك البعض من مقدمات صحته قطعًا مع أن كون هذا الوضع ذلك البعض مظنون لا متيقن، وقد شرط في البرهان أن يكون جميع مقدماته بالمعنى الأعم يقينية؛ ولذا خرج هو وأمثاله من تعريف البرهان، ودخل في الخطابة فتأمل فيه، انتهى. (يقينية) خالية عن التردد بوجه من الوجوه. (من حيث إنها يقينية يسمى) ذلك الدليل (برهانًا) وذلك (كقولنا: العالم متغير وكل متغير حادث) فالنتيجة (العالم حادث والغرض) لصاحب هذا الدليل (منه تحصيل اليقين الذي هو أكمل المعارف) فالبرهان أكمل وأعلا من سائر الأدلة. (وإلا) أي: وإن لم يكن جميع مقدماته يقينية؛ وذلك إما بأن تكون غير يقينية أو =

.....

= يكون البعض منها يقينيًا دون البعض. (فإن كان بعض مقدماته من المشهورات أو المسلمات من حيث إنها كذلك) أي: مراعى فيهما قيد الحيثية أعني: من حيث إنهما مشهورات أو مسلمات. (يسمى) ذلك الدليل (جدلاً) وصاحبه مجادلاً وجدليًا (كقولك: هذا الفعل قبيح لأنه ظلم وكل ظلم قبيح) فالنتيجة هذا الفعل قبيح. (والغرض منه) أي: الجدل أي: الغرض المسوق له الجدل للجدلي. (إلزام الخصم) أعم من أن يكون معللاً أو سائلاً؛ إذ هو كما يكون في مقام الاعتراض يكون في مقام الدفع. (وإقناع العاجز عن إدراك البرهان وما للإقناع) أي: ما يكون مسوقًا لإقناع القاصر عن فهم البرهان. (يسمى دليلاً إقناعيًا) أي: يخص بهذا الاسم ووجه التسمية منكشف. (أو من المقبولات) أي: وإن كان بعض مقدماته مأخوذة عن شخص يعتقد فيه (أو) كان (من المظنونات) بحسب الأمارات والقرائن. (من حيث إنهما كذلك) أي: من تلك الحيثية (فيسمى: خطابة) قيل: وهي قد تكون قياسًا، وقد تكون استقراءً، وقد تكون تمثيلاً، وقد تكون على صورة قياس يقتضي الإنتاج كالوجيتين في الشكل الثالث بشرط أن يظن به الإنتاج، انتهى. (كقولك: هذا الرجل الطواف ينبغي أن يحترز عنه؛ لأنه سارق وكل سارق ينبغي أن يحترز عنه والغرض منه) أي: من الخطابة والتأنيث باعتبار أنها دليل.

(ترغيب الناس فيما ينفعهم وتنفيرهم عما يضرهم كما يفعله الخطباء والوعاظ) أي: كما يقع من الترغيبات في الخير والتنفيرات عن الشر من أمثال الخطباء والوعاظ. (وكل من الدليل النقلي والأمارة قسم منها) أي: من الخطابة قيل: فيفيد كلامه أن الدليل النقلي مطلقًا سواء كان نقليًا محضًا أو مركبًا من النقلي والعقلي لا يفيد اليقين لكن الحق أفادته في الشرعيات دون العقليات، انتهى. (أو من المخيلات من حيث إنها مخيلات) أي: أو إن كان بعض مقدماتها من المخيلات باعتبار هذه الحيثية (فيسمى) ذلك الدليل (شعريًا) عندهم وصاحبه شاعرًا (كقول: الشاعر لو لم يكن نية الجوزاء خدمته لما رأيت عليها عقد منتطق) والضمير الأول للمدوح والثاني للجوزاء، ويكون الغرض من مثل هذا كما عرفت انبساط النفس وميلها أو نفرتها وانقباضها. (أو من الموهومات من حيث إنها موهومات) قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الحاشية: هذه الحيثية لإخراج الشعر لما عرفت أن المقدمة الموهومة عند طائفة مخيلة عند أخرى لكن الدليل المركب منها من حيث إنها موهومة سفسطة، ومن حيث إنها مخيلة شعري فقيود الحيثيات المعتبرة في مفهومات الصناعات للتقييد لا للتعليل، فلا يرد أن أخذ المستدل المقدمة الموهومة في السفسطة قد لا تكون لأجل أنها موهومة كاذبة بل لزعم أنها يقينية، فلا وجه لقيد الحيثية هاهنا تأمل فيه، انتهى. (فيسمى) ذلك الدليل (سفسطة) وهي كلمة يونانية مركبة من سوف بمعنى الحكمة واسطًا وهو الغلط والتلبيس ومعناه الحكمة المموهة؛ وذلك (كقول الفرقة الضالة الواجب تعالى له مكان وجهة؛ لأنه موجود وكل موجود له مكان وجهة) فينتج أن الواجب تعالى له مكان وجهة ونوقض الدليل المذكور بالنفوس والعقول؛ فإنها موجودات مع =

ممارِيًا، ومنها نوع يستعمله الجهلة، وهو أن يغيظ أحد الخصمين الآخر بكلام يشغل فكره ويغضبه، كأن يسبه، أو يعيب كلامه، أو يظهر له عيبًا يعرفه فيه، أو يقطع كلامه، أو يغرب عليه بعبارة غير مألوفة، أو يخرج به عن محل النزاع، ويسمى هذا النوع المغالطة الخارجية، وهو مع أنه أقبح أنواع المغالطة؛ لقصد فاعله إيذاء خصمه، وإيهام العوام أنه قهره وأسكته، أكثر استعمالاً في زماننا؛ لعدم معرفة غالب أهله بالقوانين، ومحبتهم الغلبة، وعدم اعترافهم بالحق والغلط، إما من جهة الصورة كقولنا: في صورة فرس منقوشة على

قوله: (ممارِيًا) من المراء، وهي المجادلة.

قوله: (الجهلة) جمع جاهل.

قوله: (وهو أن يغيظ أحد الخصمين الآخر) لو قال: وهو أن يغيظ خصمه.

قوله: (أو يغرب) من الغرابة.

قوله: (والغلط) أي: في المغالطة.

= أنها ليست بذات جهة ومكان. (فالدليل الفاسد مادة أو صورة على إطلاقه) من غير استثناء فرد منه. (سفسطة) عندهم (وأعظم منافع معرفتها) وفوائدها التي تترتب عليها. (التوفي) في المناظرة عن أن يقع أو يوقع غيره فيها كما قيل: عرفت الشر لا للشر لكن لتوفيه ومن لا يعرف الخير من الشر يقع فيه. (و) هو (بشرط علم المستدل بفساده) أي: الدليل (يسمى: مغالطة والغرض منها) للمغالط أي: غرضه من إقدامه عليها. (تغليط الخصم وإسكانه ومن يستعملها في مقابلة الحكيم) وهو الذي يستدل على مطلوبه بالبرهان يسمى: (سوفسطائي) إذ هي بالنظر إليه سفسطة. (و) من يستعملها (في مقابلة الجدلي) يسمى: (مشاغبي) إذ هي بالنظر إليه مشاغبة (وأما الغرض من السفسطة في غير صورة المغالطة، فزعم تحصيل العلم) بأن الدليل فاسد بسببها (تنبيه) ويسمّى هذا البحث بالتنبيه؛ لأنه بمنزلة البديهي عند ذوي الفهم من الطلاب. (أقوى العلوم الجازم الثابت) منها وهو المتقرر في نفس صاحبه بحيث لا يزول بتشكيك المشككين. (ثم) بعده في القوة العلم. (الثابت وأضعفها) العلم (الغير الجازم وكل منها) أي: العلوم المذكورة. (يفيد مثله وما دونه في القوة ولا يفيد ما فوقه) فيها. قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الحاشية: فاليقين يفيد اليقين والتقليد والظن كما إذا كان بعض المقدمات يقينية والبعض الآخر تقليدية أو ظنية والتقليدية تفيد التقليد والظن، وأما الظن فلا يفيد إلا الظن، انتهى.

جدار أو غيره: هذه فرس، وكل فرس صهال؛ ينتج هذه الصورة صهالة؛ وسبب الغلط فيه اشتباه الفرس المجازي الذي هو محمول الصغرى بالحقيقي الذي هو موضوع الكبرى، وإما من جهة المعنى كقولنا: كل إنسان فرس، وفرس إنسان، وكل إنسان وفرس فرس، ينتج بعض الإنسان فرس؛ وسبب الغلط فيه أن موضوع المقدمتين غير موجود؛ إذ ليس لنا موجود يصدق عليه أنه إنسان وفرس، وكقولنا: كل إنسان بشر وكل بشر ضحاك، ينتج كل إنسان ضحاك؛ وسبب الغلط فيه، ما فيه من المصادرة على المطلوب؛ لما مرَّ في تعريف القياس أن النتيجة يجب أن تكون قولاً آخر، وهي هنا ليست كذلك، بل هي عين إحدى المقدمتين؛ لمرادفة الإنسان للبشر.

ومن غير اليقينيات الاستقراء الناقص، وهو حكم على كلي؛ لوجوده في أكثر جزئياته، كقولنا: كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ؛ استقراءً بما شاهدنا.

ويجوز في بعض الأفراد ما يخالف ذلك كالتمساح، لما قيل أنه يحرك فكه الأعلى، والتمثيل وهو إثبات حكم واحد في جزئي لثبوته في جزئي آخر؛ لمعنى مشترك بينهما، والفقهاء يسمونه قياسًا.

(**وَالْعُمْدَةُ**) أي ما يعتمد عليه في هذه القياسات (**هُوَ الْبُرْهَانُ**) لتركبه من المقدمات اليقينية؛ ولكونه كافيًا في اكتساب العلوم التصديقية.

قوله: (هذه فرس) أي: هذه صورة فرس.

قوله: (من المصادرة على المطلوب) أي: تصدر الرجوع عنه.

قوله: (تعريف القياس) أي: الاقتراني.

قوله: (ومن غير يقينيات الاستقرائي) أخَّره وتقدم إخراجه من التعريف وما فيه، وتقدم إخراج التمثيل أيضًا، وما فيه.

قوله: (لتركبه) من المقدمات اليقينية، وتقدم أنها ستة أقسام.

قال بعضهم: وعلم مما أن غير اليقينيات أيضًا ستة أقسام المشهورات والمسلمات

(في نسخة ما نصه):

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى تم الشرح المبارك، بحمد الله وعونه، في خامس عشر رمضان سنة خمس وثمانين وثمانمائة، وصلى الله على سيدنا محمد، وآله وصحبه وسلم.

والجدل ومقبولات ومظنونات، وهما للخطابة وخيالات وهي للشعر ومشبهات بغيرها وهي للمغالطة.

وأما الاستقراء والتمثيل فهما ملحقان بالبرهان في الحكم والتعويل.

وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وصلى الله على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلم.

وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة المباركة يوم الخميس من شهر رجب سنة ألف ومائة وستة وستين.

والحمد لله رب العالمين

فهرس بأهم المصادر والمراجع

(أ)

١. الإشارات والتنبيهات لأبي علي ابن سينا، تحقيق الدكتور سليمان دنيا، طبعة دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ.

(ب)

٢. بغية الوعاة فى طبقة اللغويين والنحاة للإمام عبد الرحمن السيوطي، ط الأولى ١٩٦٤م.

(ت)

٣. تاج العروس من جواهر القاموس/ محمد مرتضى الزبيدي، ط/ مطبعة الخيرية في مصر سنة ١٣٠٦هـ.

٤. تحرير القواعد المنطقية/ قطب الدين محمود بن محمد الرازي، على الرسالة الشمسية لنجم الدين عمر بن علي القزويني، المعروف بالكاتبي القزويني/ ط: مصطفى البابي الحلبي ط:ثانية ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م.

٥. التعريفات للشريف علي بن محمد الجرجاني/ ط:مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م.

(ح)

٦. حاشية ابن قطلوبغا على المسايرة لزين الدين القاسم بن قطلوبغا الحنفي، المتوفى عام ٨٧٩هـ، الطبعة الأولى دار الكتب العلمية بيروت لبنان سنة ٢٠٠٢م.

(د)

٧. دراسات فى المنطق القديم د/ حسن محرم الحويني، ط/ مطبعة الفجر الجديد، الطبعة الأولى ١٩٩٢م.

٨. دائرة المعارف الإسلامية.

(ر)

٩. رحلة ابن بطوطة، تقديم وتعليق د/ عبد الهادي التازي، ط/ أكاديمية المملكة المغربية سنة ١٩٩٧ م.

(س)

١٠. سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي. ط. مؤسسة الرسالة – بيروت.

(ش)

١١. شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، بدون تاريخ.

١٢. شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار المعتزلي، تحقيق د. عبد الكريم عثمان، طبعة مكتبة وهبة، القاهرة،الطبعة الثالثة ١٩٩٦م.

١٣. شرح التلويح على التوضيح للمولى سعد الدين التفتازاني، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

١٤. شرح الوريقات في المنطق لابن النفيس (**بتحقيقنا**) دار الكتب العلمية – بيروت.

(ض)

١٥. ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، للشيخ عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، ط/ دار القلم دمشق/ الطبعة السادسة ٢٠٠٢م.

(ط)

١٦. طوالع الأنوار من مطالع الأنظار للإمام القاضي ناصر الدين البيضاوي، تحقيق د. محمد ربيع محمد جوهري، دار الاعتصام، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

(غ)

١٧. غاية المرام في علم الكلام للإمام سيف الدين الآمدي، تحقيق د. حسن محمود عبد اللطيف الشافعي، ط. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة سنة ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م. وطبعة دار الكتب العلمية – بتحقيقنا.

(ف)

١٨. الفهرست لابن نديم، تعليق د/ يوسف على طويل وأحمد شمس الدين، ط/ دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

١٩. في الفلسفة الإسلامية منهج وتطبيق، د/ إبراهيم مدكور، ط/ مكتبة الدراسات الفلسفية، الطبعة الثانية.

(ك)

٢٠. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون للعلامة مصطفى ابن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، ط/ دار الفكر بيروت سنة ١٩٩٠م.

٢١. كشف التمويهات على لباب إشارات ابن سينا، للرازي، لسيف الدين الآمدي، تحقيق أحمد فريد المزيدي، ط. دار الكتب العلمية – بيروت.

٢٢. الكامل فى التاريخ لابن الأثير: ط/ دار الطباعة المنيرية سنة ١٣٥٧هـ.

(ل)

٢٣. لسان العرب، ابن منظور، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت.

(م)

٢٤. المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين للإمام سيف الدين الآمدي، تحقيق أحمد فريد المزيدي، ط. دار الكتب العلمية – بيروت.

٢٥. محصل لأفكار المتقدمين والمتأخرين من الفلاسفة والمتكلمين/ فخر الدين الرازي، تقديم د/ سميح دغيم، طبعه دار الفكر اللبناني، الطبعة الأولى ١٩٩٢م.

٢٦. مختار الصحاح/ محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، ط مطبعة الأميرية/ القاهرة سنة: ١٩٣٧م.

٢٧. مدخل لدراسة المنطق القديم د/ أحمد الطيب، ط/ دار الطبعة المحمدية بدون تاريخ.

٢٨. المصباح المنير:أحمد بن محمد بن علي الفيومي المتوفى ٧٧٠هـ.

٢٩. معجم البلدان لياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، ط/ دار صادر بيروت بدون تاريخ.

٣٠. معجم الأدباء لياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١هـ/ ١٩٩١ م.

٣١. معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، سنة ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣ م.

٣٢. موسوعة دائرة المعارف العلمية (**علم المنطق**) من تصنيف الفقير: أحمد فريد المزيدي (**المحقق**).

(ن)

٣٣. نهاية الإقدام في علم الكلام الإمام أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني تقديم الفرد جيوم. وطبعة دار الكتب العلمية – بتحقيقنا.

فهرس المحتويات

مقدّمة المحقِّق ٣
متن إيساغوجي ٥
بعض الشروح على متن إيساغوجي ٩
ترجمة أثير الدين الأبهري ١٣
ترجمة الكلنبوي ١٩
ترجمة شيخ الإسلام الأنصاري ٢١
ترجمة الشيخ القليوبي ٣٩
من آثار المحقق الشيخ المزيدي في علم الكلام والفلسفة والمنطق ٤٣
نماذج من صور المخطوط ٥١
شرح إيساغوجي في المنطق الكلنبوي ٦١
باب الكليات الخمس ٧٠
القَوْلُ الشَّارِحُ ٨٩
الباب الثاني: في مقاصد التصورات ٨٩
تذييل ٩٤
القضايَا ٩٧
الباب الثالث: في بيان مبادئ التصديقات وهي القضايا ٩٧
تنبيه ١٠٧
التَّـنَاقُضُ ١١٠

تنبيه ١١٠
العكس ١١٦
الْقِيَاسُ ١٢١
الباب الرابع: في بيان مقاصد التصديقات ١٢١
لواحق القياس ١٣٦
الباب الخامس: الْبُرْهَانُ ١٣٩
الباب السادس: فيما يكن الغرض منه حفظ الوضع أو هدمه ١٤٤
الباب السابع: فيما يكون الغرض منه إقناع من هو قاصر عن إدراك
مقدمات البرهان أو ترغيب الناس فيما ينفعهم أو تنفيرهم عما يضرهم ١٤٦
الباب الثامن: فيما يكون الغرض منه انفعال النفس بقبض أو بسط أو نحوهما؛
ليصير ذلك مبدأ فعل أو ترك أو إرضاء أو سخط أو نوع من اللذات
وهو الشعر ١٤٧
الباب التاسع: فيما يكون الغرض منه تغليظ القسم وتبكيته وهو المغالطة،
وأعظم فائدتها معرفتها؛ ليحترز عنها. ١٤٩
حاشية قليوبي على المطلع شرح إيساغوجي **١٥١**
المطلع شرح إيساغوجي لشيخ الإسلام رحمه الله تعالى آمين ١٥٣
قول الشارح ٢٠٨
القضايا ٢١٤
تنبيهٌ ٢١٤
أحكام القضايا ٢١٤
التناقض ٢٣٢
أحكام العكس ٢٣٧
الْعَكْسُ ٢٣٩

أحكام القياس..... ٢٤٦
أحكام البرهان ٢٦٧
فهرس بأهم المصادر والمراجع ٢٧٩
فهرس المحتويات..... ٢٨٥

ŠARḤ
ĪSĀĞŪJĪ FĪ AL-MANṬIQ

By
Al-Shaykh Zadah Abu Al-Fatih Al-Kalanbawi
(D. 1205 H.)

FOLLOWED BY:

ḤĀŠIYAT QALYŪBĪ
ʿALĀ
AL-MAṬLAʿ ŠARḤ ĪSĀĞŪJĪ

By
Al-Alama Shihab Addin Al-Qalyubi
(D. 1069 H.)

Edited By
Al-Shaykh Ahmad Farid Al-Mazidy